

**بحوث العلوم الاجتماعية:
المبادئ والمنهج والممارسات**

بحوث العلوم الاجتماعية
المبادئ والمناهج والممارسات

تأليف: د. أنول باتشيري
ترجمة: د. خالد بن ناصر آل حيان



ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة العربية - 2015

رقم الإيداع 2014/5/2028

التحرير : هيئة خريز
تصميم الغلاف : نضال جمهور
الصف والإخراج : سامي أبو سعدة
الطبعة : مطبعة رشاد برس-بيروت

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال. دون إذن خطي مسبق من الناشر.

عمان - الأردن

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

Amman - Jordan

اليازوري



دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين

هاتف: +962 6 4626626 تلفاكس: +962 6 4614185

ص.ب: 520646 الرمز البريدي: 11152

info@yazori.com www.yazori.com

بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمنهج والممارسات

المؤلف

د. أنول باتشيري

جامعة جنوب فلوريدا

تامبا، فلوريدا - الولايات المتحدة الأمريكية

abhatt@usf.edu

ترجمة

د. خالد بن ناصر ال حيان

معهد الإدارة العامة

الرياض - المملكة العربية السعودية

alhayyan@ipa.edu.sa

الطبعة الثانية



اليازوج

حول المؤلف

أنول باتشيرجي: أستاذ أنظمة المعلومات وزميل / Citigroup Hidden River بجامعة جنوب فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية. وهو واحد من أكبر عشرة باحثين بالعالم في مجال أنظمة المعلومات (احتل المركز السابع لعقد من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩) بناءً على البحوث المنشورة في كبرى المجلات مثل مجلة (MIS Quarterly) ومجلة بحوث أنظمة المعلومات (Information Systems Research – ISR). وقد قام د/ باتشيرجي في مجال البحث الذي امتد ١٥ عام بنشر كتابين وأكثر من ٥٠ مقال التي حصلت على أكثر من ٣٠٠٠ استشهاد على باحث جوجل (Google Scholar). وقد عمل أيضاً في هيئة التحرير الخاصة بمجلة (MIS Quarterly) ويتم دعوته باستمرار لعرض بحوثه في الجامعات والمؤتمرات على مستوى العالم. وقد حصل على درجات الماجستير والدكتوراه من جامعة هيوستن بالولايات المتحدة الأمريكية وعلى درجة البكالوريوس والماجستير من المعهد الهندي للتكنولوجيا، كاراجبور - الهند.



حول المترجم

خالد بن ناصر ال حيان: أستاذ أنظمة المعلومات المساعد في معهد الإدارة العامة بالرياض. يعمل عضواً في لجنة البحوث في معهد الإدارة العامة خلال الفترة من ١٤٣٤-١٤٣٦ هـ. له العديد من المؤلفات العلمية ما بين أوراق عمل ومترجمات، كما يعمل محكماً للعديد من الأعمال العلمية المنشورة داخل وخارج المملكة العربية السعودية. وقد حصل على درجة الدكتوراه في تخصص نظم المعلومات من جامعة جنوب فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٢م، ودرجة الماجستير في تخصص علوم الحاسب الآلي من جامعة جنوب فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في تخصص نظم المعلومات من جامعة الملك سعود بالرياض - المملكة العربية السعودية.



تمهيد

تم تصميم هذا الكتاب لتعريف طلبة الدكتوراه والدراسات العليا على عملية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والأعمال والتربية والتعليم والصحة العامة والتخصصات ذات الصلة. ويستند هذا الكتاب على مواد المحاضرات الخاصة بي والتي قمت بتطويرها على مدار عقد من الزمن في تدريس طلبة الدكتوراه مناهج وطُرق البحث بجامعة جنوب فلوريدا. ويستهدف هذا الكتاب طلبة الدكتوراه وطلاب الدراسات العليا والباحثين المبتدئين والأساتذة الذي يقومون بتدريس مناهج وطُرق البحث، كما يمكن للباحثين ذوي الخبرة استخدام هذا الكتاب كمرجع موجز يكون في متناول أيديهم.

إن أول وأهم سؤال يمكن أن يتبادر إلى ذهن من قراء هذا الكتاب هو مدى اختلافه عن الكتب الدراسية الأخرى في السوق؟ حسناً، يوجد أربعة فروق رئيسية. الأول، إن هذا الكتاب ليس فقط خاص «بطُرق البحث» (جمع وتحليل البيانات التجريبية) ولكنه خاص «بعملية البحث» بالكامل منذ مستهلها وحتى نهايتها. وتُعتبر طريقة البحث هي مرحلة واحدة فقط في تلك العملية البحثية، وربما تكون هي أكثر المراحل سهولة وتنظيماً. فغالبية الكتب الدراسية تقوم بتغطية طُرق البحث بشكل عميق بينما تقوم باستبعاد القضايا الأكثر تحدياً والأقل نظامية وربما الأكثر أهمية مثل وضع النظريات والتفكير كباحث والتي غالباً ما تكون شروطاً للبحث التجريبي. ومن خلال تجربتي فإن غالبية طلبة الدكتوراه والدراسات العليا قد أصبحوا على درجة كبيرة من الكفاءة في استخدام طُرق البحث خلال سنوات دراستهم درجة الدكتوراه، ولكنهم يكافحون لعمل أسئلة بحث شيقة ومفيدة للبحث أو لبناء النظريات العلمية.

وحتى يتسنى معالجة هذا العجز، فقد قمت بتكريس فصولاً كاملة لمناقشة نقاط مثل «التفكير كباحث» و«النظريات في البحث العلمي» وهي مهارات ضرورية للباحثين المبتدئين.

ثانياً، إن هذا الكتاب بليغ ومقتضب في تصميمه. فبينما كنت أكتب هذا الكتاب قررت أن أركز فقط على المفاهيم الضرورية وألا أحشو الصفحات بالكثير من الكلام الذي يمكن أن يشتت انتباه الطلاب نحو القضايا الأقل صلة أو العرضية. فمعظم الحلقات الدراسية للدكتوراه تتضمن مجموعة متكاملة من القراءات المستمدة من التخصص المستهدف. وقد تم تصميم هذا الكتاب لتكملة هذه القراءات من خلال تلخيص كافة المفاهيم الهامة في مجلد واحد موجز وليس لإضافة المزيد من العبء على كاهل الطلاب بالنصوص الضخمة إلى جانب القراءات المكلفين بها.

ثالثاً، إن نسخة هذا الكتاب يمكن تحميلها مجاناً. ليس فقط الطبعة الراهنة ولكن أيضاً جميع الطبعات المستقبلية على الدوام. وسيكون هذا الكتاب متاحاً أيضاً في كيندل للكتب الإلكترونية و Apple iBook والنسخ الورقية بتكلفة رمزية. ويتساءل بعض الناس عن السبب وراء جعلي هذا الكتاب مجاني بينما

يمكنني جني المال من وراء بيعه؟ حسناً، ربما يكون ذلك ليس فقط لجعل طلابي يتوقفون عن الشكوى باستمرار من ارتفاع أسعار الكتب الدراسية ولكن أيضاً لأنني أؤمن بأن المعرفة العلمية لا ينبغي أن تتقيد بعوائق مثل السعر والتوافر. ويمكن أن يحدث التقدم العلمي فقط إذا حصل الطلاب والأكاديميين حول العالم على وسيلة وصول معقولة السعر لأفضل ما يمكن للعلم أن يقدمه، وهذا الكتاب المجاني هو ثمرة جهدي المتواضع في هذا المضمار. وعلى الرغم من ذلك، فمجانية الكتاب لا تعني بالضرورة أنه ذو «جودة منخفضة».

فأفضل الأشياء في الحياة مثل الهواء والماء وضوء الشمس هي أشياء مجانية. ومصادر الجوجل أيضاً مجانية ويمكن للمرء أن يتصور جيداً أين يمكن أن نتواجد في عصر الإنترنت اليوم دون وجود تلك المصادر المجانية. إن بعض أكثر البرمجيات تعقيداً والمتاحة اليوم مثل Linux و Apache، هي مجانية وكذلك هذا الكتاب.

رابعاً، فأنا أخطط لعمل نسخ لهذا الكتاب باللغات المحلية والتي ستكون متاحة في الوقت الملائم وستكون تلك النسخ المترجمة مجانية أيضاً. وأنا التزم بترجمة هذا الكتاب بالصينية والفرنسية والإندونيسية والكورية والبرتغالية، وأنا أبحث عن باحثين مؤهلين أو أساتذة لترجمته بالألمانية والإسبانية واللغات الأخرى التي يتوافر بها طلب كاف على نص بحثي. فإذا كنت مترجماً مرتقباً، من فضلك لاحظ أنه لن يكون هناك مكاسب مالية مقابل ترجمته لأنه يتعين أن يظل الكتاب مجانياً، ولكنه سيكون من دواعي سروري أن تنضم كمؤلف مشارك في النسخة المترجمة المحلية.

ويقع هذا الكتاب في ١٦ فصل يمكن أن تُوزَّع في مدة زمنية تستغرق مدة ١٦ أسبوع. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكن للأساتذة أو المعلمين أن يقوموا بإضافة وإسقاط وتوسيع أو اختصار الموضوعات لتخصيص الكتاب حسب حاجة المنهج الدراسي. على سبيل المثال، لا أقوم بتغطية الفصلين ١٤ و ١٥ في محاضراتي لأن هذه المادة تقع ضمن برنامج دكتوراة يتضمن مواد متخصصة في الإحصاء تغطي هذين الفصلين. وبدلاً من ذلك، فإنني أقضي أسبوعين في فصل النظريات (فصل ٣)، وأسبوع واحد لمناقشة وعمل المراجعات للمجلات الأكاديمية (ليس في الكتاب) وأسبوع واحد للاختبار النهائي. وعلى الرغم من ذلك، فقد شعرت أنه من الضروري أن

أُضْمِنَ هذين الفصلين الإحصائيين للبرامج الأكاديمية التي قد لا يوجد بها مواد خاصة بالتحليل الإحصائي للبحث. يوجد عينة من الخطة الدراسية التي أقوم باستخدامها عادةً في حلقة برنامج الدكتوراة في تخصص إدارة الأعمال, موضحةً في الملحق آخر الكتاب .

وفي الختام، فأنا أخطط باستمرار على تحديث هذا الكتاب بناءً على الاتجاهات التي تظهر في البحث العلمي. من فضلك أرسل لي ملاحظاتك في حالة وجود أي جديد أو محتوى جذاب ترغب في رؤيته في المستقبل. وسأقدر أيضاً أية تعليقات نقدية أو تصحيحية لأي من محتويات هذا الكتاب.

للنسخة الإنجليزية، يتم مراسلة:

د. أنول باتشيرجي

بريد إلكتروني: abhata@usf.edu

للنسخة العربية، يتم مراسلة:

د. خالد ناصر ال حيان

بريد إلكتروني: alhayan@ipa.edu.sa



الفصل الأول

العلم والبحث العلمي

Science and Scientific Research

الفصل الأول

العلم والبحث العلمي

Science and Scientific Research

ما هو البحث؟ من المحتمل أن تحصل على العديد من الإجابات المختلفة لهذا السؤال الذي يبدو سهلاً من الناحية الظاهرية وذلك بناءً على من يُطرح عليه هذا السؤال. فبعض الناس سيجيبون أنهم يقومون بالبحث بشكل روتيني على المواقع الإلكترونية لإيجاد أفضل مكان يمكن شراء البضائع منه أو الخدمات التي ينشدونها. وتقوم قنوات التلفاز بشكل ظاهري بالقيام بالبحث على شكل إجراء استفتاء للمشاهدين حول الموضوعات ذات الاهتمام العام مثل الانتخابات الوشيكة أو المشاريع ذات التمويل الحكومي. ويقوم طلاب البكالوريوس في الجامعة بعمل البحث على الإنترنت لإيجاد معلومات هم بحاجة إليها لإكمال مشاريع مكلفين بها أو لإكمال أوراق عمل فصلية. وقد ينظر طلبة الدراسات العليا الذين يقومون بعمل مشاريع بحثية لأستاذ ما إلى البحث على أنه جمع أو تحليل بيانات متعلقة بمشروعهم البحثي. ويقوم مدراء الأعمال والاستشاريون ببحث علاج المشاكل المؤسسية مثل العقبات التوريدية أو تحديد نماذج شراء العملاء. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يمكن اعتبار أي من المذكور أعلاه على أنه «بحث علمي – scientific research» إذا لم (١) يساهم في بناء العلم و (٢) يتبع منهج البحث العلمي. سيعمل هذا الفصل على فحص ما تعنيه تلك المصطلحات.

العلم (Science)

ما هو العلم؟ يشير العلم بالنسبة للبعض إلى مواد الثانوية العامة أو الجامعة مثل الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء والتي يعيها فقط الطلاب الأذكياء. وبالنسبة للآخرين، فإن العلم هو مهنة العلماء الذين يرتدون المعاطف البيضاء ويستخدمون المعدات المتخصصة في معاملهم. ومن الناحية الاشتقاقية، فإن كلمة «علم» تكون مشتقة من الكلمة اللاتينية «scientia» والتي تعني معرفة.

ويشير العلم (science) إلى الكيان النظامي والمؤسسي للمعرفة في أي مجال من التساؤل والذي يتم اكتسابه باستخدام «الطرق العلمية - scientific methods» (سيتم وصف الطرق العلمية فيما بعد بالأسفل).

ويمكن تصنيف العلم إلى فئتين واسعتين: العلوم الطبيعية (natural sciences) والعلوم الاجتماعية (social sciences).

والعلم الطبيعي (natural science) هو العلم الخاص بالأشياء أو الظواهر التي تقع بشكل طبيعي مثل الضوء والأشياء والمواد والأرض والنجوم أو الجسم البشري. ويمكن تصنيف العلوم الطبيعية إلى العلوم الفيزيائية وعلوم الأرض وعلوم الحياة وغيرها.

وتشتمل العلوم الفيزيائية على تخصصات مثل الفيزياء (علم الأشياء المادية)، والكيمياء (علم المواد) وعلم الفلك (علم الأجرام السماوية). وتتضمن علوم الأرض على تخصصات مثل الجيولوجيا (علم الأرض). وتتضمن علوم الحياة على تخصصات مثل علم الأحياء (علم الأجساد البشرية) وعلم النبات (علم النباتات).

وعلى الجانب الآخر، فإن العلوم الاجتماعية (social sciences) هي

علوم البشر أو مجموعات الناس (مثل المجموعات والشركات والمجتمعات وسلوكياتهم الفردية والجماعية. ويمكن تصنيف العلوم الاجتماعية إلى تخصصات مثل علم النفس (علم سلوكيات الإنسان) وعلم الاجتماع (علم المجموعات الاجتماعية والمجتمعات) وعلم الاقتصاد (علم الشركات والأسواق والاقتصاد).

وتختلف العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية في العديد من الجوانب. فالعلوم الطبيعية دقيقة جداً ومحددة ومستقلة عن الشخص الذي يقوم بعمل الملاحظات العلمية. على سبيل المثال، فإن التجربة العلمية (scientific experiment) في الفيزياء مثل قياس سرعة الصوت من خلال وسط معين أو قرينة انكسار الضوء يتعين أن ينتج عنها نفس النتائج بغض النظر عن زمن أو مكان التجربة، أو الشخص الذي يقوم بإجراء التجربة. وفي حالة حصول تلميذين يجريان نفس التجربة الفيزيائية على قيم مختلفة لتلك الخصائص الفيزيائية، فإن ذلك يعني بوجه عام أن أحد هذين التلميذين أو كليهما يجب أن يكون مخطئاً. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يتعين قول نفس الشيء فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية والذي يكون أقل دقة وتحديداً أو أكثر غموضاً. على سبيل المثال، فإذا كنت تقوم بقياس سعادة الشخص من خلال نفس أداة القياس، فإنك قد تجد أن نفس الشخص يكون أكثر أو أقل سعادة (أو حزين) في أيام مختلفة أو في بعض الأحيان في مختلف الأوقات على مدار اليوم الواحد. وقد تختلف سعادة الإنسان بناءً على الأخبار التي يتلقاها الشخص في هذا اليوم أو الأخبار التي تتناهى إلى مسامعه على مدار اليوم. علاوة على ذلك، فإنه لا يوجد أداة أو مقياس فردي يمكن أن يقيس بدقة سعادة الشخص. ومن ثم، يمكن لأداة واحدة أن توضح أن الشخص «أكثر سعادة» بينما تجد الأداة

الأخرى أن نفس الشخص «أقل سعادة» في نفس اللحظة. وبطريقة أخرى، فإنه يوجد درجة مرتفعة من خطأ القياس (measurement error) في العلوم الاجتماعية ودرجة كبيرة من الشك والقليل من الاتفاق حول قرارات سياسة العلوم الاجتماعية. على سبيل المثال، فإنك لن تجد الكثير من الاختلافات بين علماء العلوم الطبيعية فيما يتعلق بسرعة الضوء أو سرعة دوران الأرض حول الشمس، بيد أنك ستجد العديد من الاختلافات بين علماء الاجتماع حول كيفية حل مشكلة اجتماعية مثل الحد من مشكلة الإرهاب العالمي أو إنقاذ الاقتصاد من التداعي والركود. ويتعين على كل طالب يقوم بدراسة العلوم الاجتماعية أن يكون خبيراً ومتمرساً في التعامل مع مستويات مرتفعة جداً من الإبهام والشك والخطأ الذي يقع مع مثل تلك العلوم والتي تعكس فقط التنوع الكبير للأغراض الاجتماعية.

ويمكن تصنيف العلوم أيضاً استناداً على الغرض منهم. ويُطلق على العلوم الأساسية (basic sciences) أيضاً اسم العلوم البحتة (pure sciences) وهي تلك التي يمكنها شرح وتوضيح الأمور والقوى الأكثر

أساسية والعلاقات بينهم والقوانين التي تحكمهم. وتتضمن الأمثلة على ذلك علوم الفيزياء والرياضيات وعلم الأحياء. ويمكن أن يُطلق أيضاً على العلوم التطبيقية (applied sciences) اسم علوم الدراسة العملية (practical sciences) وهي العلوم التي تُطبق المعرفة العلمية من العلوم الأساسية في بيئة ملموسة. على سبيل المثال، الهندسة من العلوم التطبيقية والتي تُطبق قوانين الفيزياء والكيمياء لبناء التطبيقات العملية مثل بناء جسور أقوى أو محركات ذات كفاءة في إحراق الوقود، بينما الطب هو علم تطبيقي يعمل على تطبيق قوانين علم الأحياء لحل وعلاج الأمراض البشرية. ونحن

بحاجة لكل منهما للتنمية البشرية. وعلى الرغم من ذلك، لا يُمكن أن تعتمد على نفسها ولكن بدلاً من ذلك فإنها تركز على العلوم الأساسية من أجل تقدمها. وبالطبع فإن الصناعة والشركات الخاصة تتجه للتركيز بشكل أكبر على العلوم التطبيقية التي تمنحهم قيمة عملية، بينما تعمل الجامعات على دراسة كلاً من العلوم الأساسية والتطبيقية.

المعرفة العلمية (Scientific Knowledge)

إن الغرض من وراء العلوم هو إنشاء المعرفة العلمية. وتشير المعرفة العلمية (scientific knowledge) إلى مجموعة عامة من القوانين والنظريات التي تعمل على توضيح الظواهر أو السلوكيات الهامة التي يتم الحصول عليها باستخدام الطُّرُق العلمية. والقوانين (laws) هي أنماط ملحوظة لظواهر وسلوكيات، بينما النظريات (theories) عبارة عن تفسيرات نظامية لظواهر أو سلوكيات ضمنية. على سبيل المثال في الفيزياء فإن قوانين نيوتن للحركة (Newtonian Laws) يقوم بوصف ماذا يحدث لجسم ما في حالة كونه ساكناً أو متحركاً (قانون نيوتن الأول – Newton's First Law)، والقوة المطلوبة لتحريك جسم ساكن أو إيقاف جسم متحرك (القانون نيوتن الثاني – Newton's Second Law)، وما الذي يحدث عند ارتطام جسمين (القانون نيوتن الثالث – Newton's Third Law). وتمثل الثلاثة قوانين معاً القاعدة للميكانيكا التقليدية وهي نظرية حركة الأشياء (theory of moving objects). وبالمثل، فإن نظرية علم البصريات (theory of optics) توضح خصائص الضوء في الوسائط المتعددة، وتوضح النظرية الكهرومغناطيسية (electro-magnetic theory) خصائص الكهرباء وكيفية توليدها، وتوضح ميكانيكا الكم (quantum mechanics) خصائص الجزيئات الصغيرة، ويوضح

علم الفلك (astronomy) خصائص النجوم والأجرام السماوية الأخرى، وتوضح الديناميكا الحرارية (thermodynamics) خصائص الطاقة والعمل الميكانيكي. فكتاب المدرسة الثانوية أو الجامعة في الفيزياء سوف يحتوي على فصول منفصلة مخصصة لتلك النظريات. وتكون النظريات المماثلة متاحة أيضاً في العلوم الاجتماعية. على سبيل المثال، توضح نظرية التباين الإدراكي (cognitive dissonance theory) في علم النفس الكيفية التي يتسنى للناس الاستجابة بها عندما لا تتوافق ملاحظاتهم حول حدث ما مع إدراكهم السابق لهذا الحدث، وتوضح نظرية الردع العام (general deterrence theory) لماذا يشترك بعض الناس في السلوكيات الخاطئة أو الإجرامية مثل: تحميل الموسيقى من المواقع الغير قانونية أو ارتكاب قرصنة البرمجيات، وتوضح نظرية السلوك المخطط (theory of planned behavior) كيف يقوم الناس بعمل اختياراتهم الواعية والمسببة في حياتهم اليومية.

إن الهدف من وراء البحث العلمي هو اكتشاف القوانين وافترض النظريات التي يمكن أن توضح الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية، أو بطريقة أخرى بناء المعرفة العلمية. ومن الهام فهم أن هذه المعرفة قد تكون ناقصة أو في بعض الأحيان بعيدة تماماً عن الحقيقة. وفي أحيانٍ أُخرى، قد لا يوجد حقيقة كونية واحدة، ولكن بدلاً من ذلك يوجد توازن وتوافق من «عدة حقائق». ويتعين علينا فهم أن النظريات التي تركز عليها المعرفة العلمية هي توضيحات لظواهر محددة وفقاً لما يقترحه عالمٌ ما. ووفقاً لذلك، فإنه قد يوجد توضيحات جيدة أو غير جيدة بناءً على الحد الذي يتلاءم مع الواقع وبالتالي فإنه يوجد نظريات جيدة أو غير جيدة. ويتميز تقدم العلم بتقدمنا عبر الوقت من النظريات الأضعف إلى النظريات الأفضل عبر الملاحظات الأفضل باستخدام الأدوات

الأكثر دقة والاستدلال الأكثر معرفة ومنطقية.

وقد وصلنا للقوانين أو النظريات العلمية من خلال عملية المنطق (logic) والدليل (evidence). فالمنطق (النظرية) والدليل (الملاحظات) هما الركبان الوحيدان اللذين تركز عليهما المعرفة العلمية. فتكون النظريات والملاحظات في العلم مترابطتان ولا يمكن أن تتواجد إحداهما دون الأخرى. والنظريات تعمل على توفير معنى وأهمية ما نلاحظه، وتساعد الملاحظات على إثبات وتصفيه النظرية الحالية أو إنشاء نظرية جديدة. ولا يمكن اعتبار وسائل اكتساب المعرفة الأخرى مثل المعتقدات والعقيدة أو الفلسفة على أنها علم.

البحث العلمي (Scientific Research)

حيث أن النظريات والملاحظات هم ركنا العلم، فإن البحث العلمي يعمل أيضاً على مستويين: المستوى النظري (theoretical level) والمستوى التجريبي (empirical level). ويهتم المستوى النظري (theoretical level) بتطوير مفاهيم مجردة (abstract concepts) حول طبيعة أو ظاهرة إجتماعية والعلاقات بين تلك المفاهيم (مثل بناء «النظريات»)، بينما يهتم المستوى التجريبي (empirical level) باختبار المفاهيم النظرية والعلاقات لرؤية كيف سيتوافقا مع ملاحظتنا للواقع، مع هدف بناء النظريات الأفضل في النهاية. وعلى مدار الوقت، أصبحت النظرية أكثر وأكثر دقة (بمعنى أنها تتلاءم مع الواقع الملحوظ بشكل أفضل)، ويكتسب العلم النضج. ويستلزم البحث العلمي التحرك المستمر للأمام والخلف بين النظرية والملاحظات. كل من النظرية والملاحظات تشكل مكونات أساسية للبحث العلمي، على سبيل المثال، الاعتماد فقط على الملاحظات لعمل الاستنتاجات وإغفال النظرية لا يُعتبر بحثاً علمياً مقبولاً.

وبناءً على تدريب واهتمام الباحث، فإن البحث العلمي من الممكن أن يتخذ شكلين ممكنين: الاستقرائي (inductive) والاستدلالي (deductive). ففي البحث الاستقرائي (inductive research) يكون هدف الباحث هو استقراء مفاهيم وأنماط نظرية من البيانات التي يتم ملاحظتها. وفي البحث الاستدلالي (deductive research) يكون هدف الباحث هو اختبار مفاهيم وأنماط معروفة من النظرية باستخدام بيانات تجريبية جديدة. ومن ثم، فإنه غالباً ما يُطلق على البحث الاستقرائي اسم بحث بناء النظريات (theory-building research) بينما يُطلق على البحث الاستدلالي اسم بحث اختبار النظريات (theory-testing research). لاحظ هنا أن الهدف من اختبار النظرية هو ليس فقط اختبار النظرية ولكن أيضاً تنقيح وتحسين وأيضاً من المحتمل أن يتم تمديدها. ويوضح شكل ١-١ الطبيعة المتكاملة للبحث الاستقرائي. لاحظ أن البحث الاستقرائي والاستدلالي هما شطران لدائرة البحث يتكرران باستمرار بين النظرية والملاحظات. ولا يمكنك القيام بالبحث الاستقرائي أو الاستدلالي إذا كنت لا تعرف كلاً من النظرية ومكونات بيانات البحث. وبشكل طبيعي، فإن الباحث الكامل هو من يكون قادراً على التعامل مع كل من البحث الاستقرائي والبحث الاستدلالي.

ومن الهام فهم أن كلاً من بناء النظرية (البحث الاستقرائي) واختبار النظرية (البحث الاستدلالي) من بُعد الأمور الهامة لتقدم العلوم. ولا تكون النظريات المتألقه ذات قيمة إذا كانت لا تتوافق مع الواقع. وبالمثل، لا تكون كميات البيانات الهائلة لها قيمة إلا إذا كان يمكنها المساهمة في بناء النظريات الجديدة (تمثيل المعرفة - representation of knowledge).

وبدلاً من توضيح هاتين العمليتين في علاقة دائرية كما هو موضح في

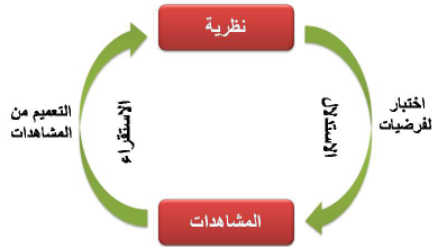
شكل ١-١، فإنه ربما يمكن من الأفضل توضيحهم على شكل حلزون حيث تعمل كل حلقة بين النظرية والبيانات على المساهمة في التوضيح الأفضل للظواهر المبحوثة والنظريات الأفضل. وبالرغم من أن كلاً من البحث الاستقرائي والاستدلالي هَامَان لتقدم العلوم، فإنه يبدو أن البحث الاستقرائي (بناء النظرية) يكون أكثر أهمية في المجالات التي يكون فيها قِلّة من النظريات أو توضيحات قليلة، بينما البحث الاستدلالي (اختبار النظرية) يكون أكثر إنتاجية عندما يكون هناك نظريات منافسة كثيرة لنفس الظاهرة ويكون الباحثون مهتمين بمعرفة أي النظريات تكون أفضل وفي ظل أي ظروف.

ويكون بناء النظرية واختبار النظرية صعب بالذات في العلوم الاجتماعية بسبب الطبيعة المبهمة للمفاهيم النظرية والأدوات الغير كافية لقياسهم ووجود العديد من العوامل (factors) الغير معدودة التي يمكن أن تؤثر أيضاً على الظاهرة المبحوثة.

ومن الصعب جداً أيضاً دحض النظريات التي لا تعمل. على سبيل المثال نظرية كارل ماركس (Karl Marx's theory) حول الشيوعية كوسائل فعالة للإنتاج الاقتصادي والتي صمدت لعقود قبل أن تخسر أمام الرأسمالية في تحفيز النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية. وفي السابق، كانت المجتمعات الشيوعية مثل الاتحاد السوفيتي والصين تتحرك في نهاية المطاف نحو اقتصاديات الأكثر رأسمالية التي تتميز بالشركات الخاصة التي تعمل على تعظيم الربح. وعلى الرغم من ذلك، فإن الانهيار الحالي في الرهن والصناعات المالية في الولايات المتحدة يبرهن على أن الرأسمالية لها أيضاً سلبياتها وليست فعالة في تشجيع النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية كما كان مفترض من قبل. وعلى العكس من النظريات في العلوم الطبيعية، فإن النظريات

في العلوم الاجتماعية نادراً ما تكون تامة أو كاملة الأمر الذي يوفر العديد من الفرص للباحثين لتحسين تلك النظريات أو بناء نظرياتهم البديلة.

الفصل الأول - شكل 1-1 دائرة البحث



شكل ١-١ دائرة البحث

وبالتالي فإن القيام بالبحث العلمي يتطلب مجموعتين من المهارات: المهارات النظرية (theoretical skills) والمهارات المنهجية (methodological skills) والتي يكون هناك حاجة إليها للعمل على المستويات النظرية والتجريبية على التوالي. وتكون المهارات المنهجية («معرفة-كيف , know-how») معيارية بشكل نسبي وثابتة عبر التخصصات المختلفة ويتم اكتسابها بسهولة من خلال برامج الدكتوراه. وعلى الرغم من ذلك، فإن المهارات النظرية («معرفة-ماذا , know-what») تكون صعبة بشكل كبير حتى يتسنى إتقانها وتتطلب سنوات من الملاحظة والتفكير، وهي مهارات ضمنية لا يمكن (تدريسها) ولكن يتم تعلمها من خلال الخبرة. وقد كان كافة العلماء العظام في تاريخ البشرية مثل جاليليو ونيوتن وأينشتاين ونيلس بور وآدم سميث وتشارلز دارون وهيربيرت سيمون من عظماء واضعي النظريات وتخلد ذكرهم لنظرياتهم التي افترضوها والتي حولت مجرى العلوم.

ويكون هناك حاجة للمهارات المنهجية حتى تكون باحثاً عادياً ولكن المهارات النظرية هي التي تجعل منك باحثاً رائعاً وغير عادي.

الطريقة أو المنهج العلمي (Scientific Method)

قمنا في الأقسام السابقة بوصف العلم على أنه المعرفة المكتسبة من خلال المناهج العلمية. لذا، ما هي بالتحديد «الطريقة العلمية»؟ يشير مصطلح الطريقة أو المنهج العلمي (scientific method) إلى مجموعة التقنيات القياسية لبناء المعرفة العلمية مثل كيفية القيام بأخذ الملاحظات الصحيحة وكيفية تفسير النتائج وكيفية استقراء تلك النتائج. وتتيح الطرق العلمية للباحثين اختبار النظريات والنتائج السابقة بشكل مستقل ومحيد، وإخضاعهم للمناظرة والنقاش المفتوح والتعديلات والتعزيزات. ويجب أن يكون بالطرق العلمية السمات الأربعة التالية:

- إمكانية تكرار النتائج (Replicability): يتعين على الآخرين أن يكونوا قادرين بشكل مستقل على تكرار أو إعادة الدراسة العلمية والحصول على النتائج المتشابهة، إن لم تكن متطابقة.
- الدقة (Precision): يتعين أن يتم تعريف المفاهيم النظرية التي غالباً ما تكون صعبة القياس بدقة بحيث يستطيع الآخرون استخدام تلك التعريفات لقياس تلك المفاهيم واختبار تلك النظرية.
- قابلية الدحض (Falsifiability): يتعين تحديد النظرية بطريقة يمكن دحضها. فالنظريات، التي لا يمكن اختبارها أو دحضها، ليست نظريات علمية ولا تكون أي من تلك المعارف معارفاً علمية. ولا يمكن اختبار نظرية ما ذات مصطلحات مبهمّة أو التي تكون مفاهيمها غير قابلة للقياس

بشكل دقيق، وبالتالي لا تكون علمية. وتقع أفكار سيغموند فرويد (Sigmund Freud) حول التحليل النفسي من ضمن هذه الفئة وبالتالي لا تعتبر «نظرية»، حتى وإن كان للتحليل النفسي استخدام عملي في التعامل مع الأنماط المحددة من الأمراض.

▪ **التبسيط والاختصار (Parsimony):** عندما يكون هناك تفسيرات متعددة لظاهرة ما، فإنه يجب على العلماء دائماً قبول أبسطها أو أكثرها اختصاراً من ناحية الوصف أو التوضيح. ويُطلق على هذا المفهوم اسم الاختصار (parsimony) أو «موس أو كام - Occam's razor». ويمنع الاختصار العلماء من أن يعملوا على نظريات معقدة أكثر مما ينبغي أو نظريات غريبة ذات مفاهيم لا نهاية لها وعلاقات قد توضح كل شيء وليس شيء محدد بالآخر.

وأي فرع لتساؤل ما لا يسمح للطريقة العلمية أن تقوم باختبار قوانينه الأساسية أو نظرياته لا يمكن أن يطلق عليها اسم «العلم». على سبيل المثال، فإن الثيولوجيا (دراسة الدين - theology) هي ليست علم لأن الأفكار اللاهوتية (مثل وجود الإله) لا يمكن اختباره من خلال ملاحظتين مستقلتين باستخدام منهج قابل للتكرار ودقيق وقابل للدحض ومختصر. وبالمثل، فإن الفنون والموسيقى والأدب والإنسانيات والقانون لا يُعتبرون أيضاً من العلوم، حتى وإن كانت إبداعية أو من المساعي الجديرة بالاهتمام.

وتشمل الطُّرُق العلمية، كما يتم تطبيقها على العلوم الاجتماعية، مجموعة متنوعة من طرق البحث والأدوات والتقنيات مثل البيانات الكيفية والكمية والتحليل الإحصائي والتجارب والمسح الميداني وبحث الحالة وما إلى غير ذلك. وقد تم تكريس غالبية هذا الكتاب لتعلم تلك المناهج المختلفة. وعلى

الرغم من ذلك، لاحظ أن الطريقة العلمية تعمل بشكل رئيسي على المستوى التجريبي للبحث، بمعنى أنها توضح كيفية أخذ الملاحظات وتحليل وتفسير تلك الملاحظات. ويتناسب القليل جداً من هذه الطريقة مع المستوى النظري وهو الجزء الأكثر تحدياً في البحث العلمي.

أنواع البحث العلمي (Types of Scientific Research)

يمكن تقسيم مشاريع البحث العلمي إلى ثلاثة أنواع وفقاً لغرض البحث: الاستطلاعي (exploratory) والوصفي (descriptive) والتفسيري (explanatory). وغالباً ما يتم القيام بالبحث الاستطلاعي (exploratory research) في مناطق الإستعلام الجديدة حيث تكون أهداف البحث هي ما يلي: (١) توضيح حجم أو مدى ظاهرة أو مشكلة أو سلوك ما (٢) توليد بعض الأفكار الأولية (أو «الحدس») من الظاهرة المبحوثة، أو (٣) اختبار إمكانية القيام بدراسة أكثر شمولاً فيما يتعلق بالظاهرة. على سبيل المثال، في حالة سخط مواطني دولة ما بشكل عام على السياسات الحكومية خلال الركود الاقتصادي، فإنه قد يتم توجيه البحث الاستطلاعي تجاه قياس مدى تضرر المواطن، وفهم كيفية برهنه هذا السخط مثل تكرار الاحتجاجات العامة والأسباب المفترضة لمثل هذا السخط مثل السياسات الحكومية الغير فعالة في التعامل مع التضخم ومعدلات الفائدة والبطالة والضرائب المرتفعة. وقد يتضمن هذا البحث فحص الأرقام التي تم الإبلاغ عنها مثل تقديرات المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والبطالة ومؤشر أسعار المستهلك والتي يتم حفظها بالأرشفة من خلال مصادر أخرى والمقابلات الشخصية مع الخبراء أو أصحاب المصلحة مثل علماء الاقتصاد المشهورين أو مسؤولي الحكومة المعروفين، و/ أو دراسة الممارسات

التاريخية في التعامل مع المشاكل المماثلة. وقد لا يؤدي هذا البحث إلى الفهم الدقيق جداً للمشكلة المنشودة، ولكنه قد يكون مفيداً وهام في توضيح طبيعة ومدى المشكلة ومؤشر فعال إلى القيام ببحث أكثر عمقاً.

ويتم توجيه البحث الوصفي (**descriptive research**) نحو أخذ الملاحظات الدقيقة والتوثيق التفصيلي للظاهرة موضع البحث. ويتعين أن تركز تلك الملاحظات على الطريقة العلمية (بمعنى أنه يتعين أن تكون قابلة للتكرار ودقيقة.. الخ)، وبالتالي تكون أكثر موثوقية من الملاحظات السببية من جانب الأفراد غير المدربين. ومن الأمثلة على البحث الوصفي هي جدولة الإحصائيات السكانية من جانب مكتب الإحصاء الأمريكي أو إحصائيات التوظيف من جانب مكتب العمل الذي يستخدم نفس الأدوات لتقدير عمليات مسح أو إحصائيات التوظيف.

وفي حالة حدوث أية تغيرات لأدوات القياس، فإنه يتم توفير التقديرات بالأدوات المتغيرة أو بدونها للسماح للقراء بعمل مقارنة عادلة للحالة قبل وبعد فيما يتعلق بالسكان أو اتجاهات التوظيف. وقد يشمل بحثٌ وصفيٌّ آخر على تقارير أنثروبولوجية تاريخية تصف أنشطة العصابات فيما بين الشباب المراهق في المناطق الحضرية، أو قد تشمل على وصف دوام أو تطور الممارسات الدينية والثقافية أو العرقية في مجتمعات مختارة، أو قد تشمل على دور التقنيات الحديثة مثل تويتر والرسائل الفورية في نشر الحركات الديمقراطية في دول الشرق الأوسط.

وتنشد البحوث التفسيرية (**explanatory research**) الوصول لتفسيرات حول ظواهر، مشاكل، أو سلوكيات يتم ملاحظتها. بينما يعمل البحث الوصفي (**descriptive research**) على فحص ماهية ومكان وزمان (what, where,)

and when) ظاهرة ما، فإن البحث التفسيري يسعى للحصول على إجابات لأنماط الأسئلة المتعلقة بالسبب والكيفية (why and how). وهو يحاول «ربط نقاط» البحث من خلال تحديد العوامل السببية والنتائج المتعلقة بالظواهر المستهدفة. وتتضمن الأمثلة على ذلك فهم الأسباب الكامنة وراء جرائم الشباب أو العنف بين الجماعات بهدف وضع الاستراتيجيات التي من شأنها أن تغلب على تلك الأمراض الاجتماعية. وتنتمي غالبية البحوث الأكاديمية أو بحوث الدكتوراه إلى فئة البحث التفسيري، على الرغم من إمكانية الحاجة إلى البحث الاستكشافي و / أو التفسيرية خلال المراحل الأولية لأي بحث أكاديمي. ويحتاج البحث عن تفسيرات للأحداث التي يتم ملاحظتها مهارات نظرية وتفسيرية قوية إلى جانب البداهة وبعد النظر والخبرة الشخصية. فهؤلاء الذين يقومون بذلك بشكل جيد، هم أيضاً أكثر العلماء تميزاً في فروع المعرفة الخاصة بهم.

تاريخ الفكر العلمي (History of Scientific Thought):

قبل الانتهاء من هذا الفصل فإنه قد يكون من المفيد أن نرجع بالتاريخ وأن نرى كيف نشأ العلم مع مرور الوقت وأن نحدد العقول العلمية الرئيسة لهذا التقدم العلمي. وعلى الرغم من توثيق العملية العلمية على مدار العديد من القرون، فإن المصطلحات «علم - science» و«علماء - scientists» و«الطُرُق العلمية - scientific methods» تم ابتكارها فقط في القرن التاسع عشر. وقبل هذا الوقت كان يتم النظر للعلم على أنه جزء من الفلسفة وأنه يتواجد مع الفروع الأخرى من الفلسفة (Philosophy) مثل المنطق (Logic) وما وراء الطبيعة (Metaphysics) وعلم الأخلاق (Ethics) وعلم الجمال (Aesthetics) وذلك على الرغم من عدم وضوح الحدود بين بعض تلك الفروع.

وفي بداية التساؤلات البشرية، كان يُنظر عادةً للمعرفة بمنظور المفاهيم اللاهوتية المرتكزة على العقيدة. وقد تحدى ذلك الفلاسفة الإغريق من أمثال أفلاطون (Plato) وأرسطو (Aristotle) وسقراط (Socrates) خلال القرن الثالث قبل الميلاد والذين اقترحوا أن الطبيعة الأولية للخلق والعالم يمكن فهمها بدقة أكبر من خلال عملية التفكير المنطقي النظامي التي يُطلق عليها اسم العقلانية (Rationalism). وبوجه خاص فإن عمل أرسطو التقليدي «الميتافيزيقا – Metaphysics» (وهو ما يُطلق عليه «ما وراء الطبيعة [الوجود]») قد فصل الثيولوجيا (دراسة الآلهة – Theology) عن الأنثولوجي (علم الوجود – Antology) والعلم الكوني (universal science) (دراسة المبادئ الأولى التي يركز عليها المنطق). وتنظر العقلانية (وهي تختلف عن «المنطقية») للسبب (reason) على أنه مصدر المعرفة أو التعليل وتقترح أن معيار الصدق ليس هو معيار إحساسي (sensory) ولكن معيار عقلي واستدلالي الذي غالباً ما يتم اشتقاقه من مجموعة من المبادئ الأولى أو البديهيات (مثل «قانون عدم التناقض لأرسطو ، Aristotle's law of non-contradiction»).

وكان التحول الرئيسي التالي في الفكر العلمي قد حدث خلال القرن السادس عشر عندما اقترح الفيلسوف البريطاني فرنسيس باكون (Francis Bacon) (١٥٦١ – ١٦٢٦) أن المعرفة يمكن أن يتم الحصول عليها فقط من الملاحظات في العالم الواقعي. وبناءً على هذه الفرضية، أكد باكون على أن اكتساب المعرفة كنشاط تجريبي (أكثر من كونه نشاط تعليلي) وقام بتطوير التجريبية (Empiricism) كفرع مؤثر للفلسفة. وأدت أعمال باكون إلى تعميم المناهج الاستقرائية (inductive methodologies) للبحث العلمي وتطوير

«الطريقة أو المنهج العلمي» (والذي يُطلق عليه في الأساس اسم «الطريقة البيكونيه – Baconian method») الذي يحتوي على الملاحظات المنظمة والقياس والتجريب وقد يكون قد بذر بذور الإلحاد (atheism) أو رفض المبادئ اللاهوتية على أنها «لا يمكن ملاحظتها».

واستمرت التجريبية (empiricism) في التصادم مع العقلانية (rationalism) على مدار العصور الوسطى حيث سعى الفلاسفة للطريقة الأكثر فاعلية للحصول على المعرفة الصحيحة. وقد كان الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارتز (Rene Descartes) إلى جانب العقلانيين بينما كان الفلاسفة البريطانيون جون لوك (John Locke) وديفيد هيوم (David Hume) إلى جانب التجريبيين. واتجه علماء آخرون مثل غاليليو غاليلي (Galileo Galilei) و سير إسحق نيوتن (Sir Issac Newton) إلى صهر الفكرتين في بوتقة واحدة مكونين الفلسفة الطبيعية (فلسفة الطبيعة – Natural Philosophy) لتركز بشكل خاص على فهم الطبيعة والعالم الفيزيائي والذي يُعتبر أساس العلوم الطبيعية. وقد كان غاليليو (١٥٦٤ – ١٦٤٢)

هو أول من أوضح أن قوانين الطبيعة هي قوانين رياضية وتساهم في مجال الفلك من خلال مجموعة حديثة من التجارب والرياضيات.

وفي القرن الثامن عشر، سعى العالم الألماني إيمانويل كانت (Immanuel Kant) إلى حل الخلاف بين التجريبية والعقلانية في كتابه «نقد العقل المجرد» (Critique of Pure Reason) من خلال الجدل بأن الخبرة هي ذاتية (subjective) بشكل بحت ومعالجتها من خلال استخدام العقل المجرد بدون التعمق أولاً في الطبيعة الذاتية للخبرات والتجارب قد يؤدي إلى الخداع النظري (theoretical illusions). وأدت أفكار إيمانويل كانت إلى تطوير

المثالية الألمانية (German idealism) والتي أدت فيما بعد لإلهام تطوير التقنيات التفسيرية مثل مذهب الظواهرية (phenomenology) وعلم التفسير (hermeneutics) والنظرية الاجتماعية النقدية (critical social theory).

وفي نفس هذا الحين تقريباً، اتجه الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت (Augusten Comte) (١٧٩٨ - ١٨٥٧) مؤسس تخصص علم الاجتماع إلى خلط العقلانية والتجريبية باستخدام مذهبه الجديد الإيجابية أو الوضعية (Positivism). وقد اقترح أن النظرية (theory) والملاحظات (observations) يعتمدان على بعضهما البعض بشكل دائم. وبينما قد يتم إنشاء النظريات من خلال التفكير والتعليل إلا أنها فقط تكون موثوقة إذا كان من الممكن تأكيدها من خلال الملاحظات. وقد عمل التركيز على البرهان والتحقق على بدء فصل العلم الحديث عن الفلسفة والميتافيزيقا وعمل أيضاً على المزيد من التطوير «للطريقة العلمي» مثل الوسائل الأولية لإثبات الادعاءات العلمية.

وتم توسيع أفكار كوميت من خلال إيميل ديركايم (Emile Durkheim) في تطويره للوضعية الاجتماعية (sociological positivism) (الوضعية كأساس للبحث الاجتماعي) ولودفيج فيتجينشتاين (Ludwig Wittgenstein) في الوضعية المنطقية (logical positivism).

وفي أوائل القرن العشرين، تم رفض الإعتماد القوي على الوضعية من جانب علماء الاجتماع التفسيريين (المناهضين لعلماء الوضعية) الذين يتمتعون لمدرسة المذهب المثالي الألماني للفكر. وتعاذلت الوضعية (positivism) تماماً مع طُرُق البحث الكمية (quantitative research methods) مثل التجارب (experiments) وطرق المسح (surveys) وبدون أية التزامات

فلسفية صريحة، بينما تستخدم مناهضة الوضعية (anti-positivism) الطُّرُق النوعية (qualitative methods) مثل المقابلات الغير مهيكلة (unstructured interviews) مسبقاً وملاحظة المشاركين. وحتى ممارسي الوضعية مثل عالم الاجتماع الأمريكي بول لازارسفيلد (Paul Lazarsfeld)، الذي كان رائداً للبحث المسحي واسع المجال والتقنيات

الإحصائية لتحليل البيانات المسحية، قد ركز على إظهار المشاكل الرئيسة مثل انحياز الملاحظ والقيود الهيكلية في بحث العلماء الوضعيين. وللتجاوب مع ذلك، أكد العلماء المناهضين للوضعية أن الأفعال الاجتماعية يجب أن يتم دراستها من خلال الوسائل التفسيرية (interpretive means) التي تركز على فهم المعنى والغرض التي يربطها الأفراد بأفعالهم الشخصية، الأمر الذي ألهم عمل جورج سيميل (Georg Simmel) حول مذهب التفاعل الرمزي (symbolic interactionism)، وعمل ماكس ويبر (Max Weber) حول الأنماط النموذجية (ideal types)، وعمل إدموند هارسيل (Edmund Husserl) حول مذهب الظواهرية (phenomenology).

وفي وسط وحتى أواخر القرن العشرين، تم إقتراح تغييرات إعتمدت على قبول إنتقادات لعلماء الفكر الوضعي والمناهض للوضعية. واقترح الفيلسوف البريطاني سير كارل بوبير (Sir Karl Popper) أن المعرفة البشرية لا تركز على الأساسات الصلبة التي لا يمكن تحديها، ولكن على مجموعة من التخمينات التجريبية التي لا يمكن إثباتها بشكل حاسم ولكن يمكن إبطالها. والدليل التجريبي (empirical evidence) هو أساس إبطال تلك التخمينات أو «النظريات». وينتقد هذا الموقف العقلي الرياضي الذي يُطلق عليه اسم مرحلة ما بعد الوضعية أو الإيجابية (postpositivism) (أو ما بعد التجريبية

(postempiricism) ويُعدّل من الوضعية من خلال اقتراح أنه من المستحيل التحقق من الحقيقة على الرغم من أنه من الممكن رفض المعتقدات الخاطئة، وتستبقي ما بعد الوضعية على الفكر الوضعي للحقيقة الموضوعية وتأكيد على المنهج أو الطريقة العلمية.

وبالمثل، فإن المناهضين للوضعية قد انتقدوا أيضاً محاولة فهم المجتمع فقط ولكن ليس نقد المجتمع وتغييره للأفضل.

وتكمن جذور هذا الفكر في كتاب يُطلق عليه «رأس المال» (Das Capital) للفلاسفة الألمان كارل ماركس (Karl Marx) وفريدريك إنجلز (Friedrich Engels) اللذين انتقدا المجتمعات الرأسمالية لكونها تحت وطأة الظلم وعدم الكفاءة الاجتماعية وأوصوا بعلاج هذا الظلم من خلال صراع الطبقات والثورات البوليتارية. وقد ألهمت الماركسية الثورات الاجتماعية في دول مثل ألمانيا وإيطاليا وروسيا والصين بيد أنها أخفقت بوجه عام في تحقيق العدالة الاجتماعية التي ألهمتها.

وقد قام ماكس هوركايمر (Max Horkheimer) وجورجين هابيرماس (Jurgen Habermas) بتقديم البحث النقدي - Critical Research (ويُطلق عليه أيضاً اسم النظرية النقدية - critical theory) في القرن العشرين.

ويحتفظ البحث النقدي بأفكار مشابهة لنقد و حل مشكلة عدم المساواة الاجتماعية، وأيضاً يضيف أنه على الرغم من أن الناس يمكنهم العمل بوعي لتغيير ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، فإن قدرتهم على القيام بذلك مقيدة من خلال العديد من أشكال الهيمنة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ويتجه البحث النقدي نحو كشف ونقد الظروف المقيدة والمبعدة للوضع

الراهن من خلال تحليل المعارضات والنزاع والتضاد في المجتمع المعاصر، وتسعى نحو استبعاد أسباب هذا الاغتراب والسيطرة (بمعنى تحرير الطبقة التي ترصف في أغلال الظلم). وسيتم تغطية الكثير من تلك الفلسفات والطرق البحثية في الفصول القادمة في هذا الكتاب الذي نحن بصدد.



الفصل الثاني

التفكير كباحث

Thinking Like a Researcher

الفصل الثاني

التفكير كباحث

Thinking Like a Researcher

تتطلب عملية إجراء بحث جيد أن تقوم أولاً بتدريب عقلك على التفكير كباحث. وهو ما يتطلب رؤية ما هو مجرد من الملاحظات الفعلية من الناحية العقلية وهو ما يعرف «بالربط بين النقاط» لتحديد المفاهيم والأنماط الخفية وتوليف هذه الأنماط وفقاً للنظريات الشاملة التي تنطبق على سياقات أخرى خارج المجال حيث يتم إجراء الملاحظات المبدئية. والبحث يتضمن التحرك الثابت ذهاباً وإياباً من المخطط التجريبي حيث يتم إجراء الملاحظات النظرية إلى المخطط النظري ويتم تطبيق هذه الملاحظات وفقاً للقوانين والنظريات الشاملة. وهذا هو نوع من المهارات التي تستغرق سنوات عديدة لتتطور، وهي ليست شيئاً يتم تدريسه للطلاب الجامعيين أو طلاب الدراسات العليا أو يتم الحصول عليه في التدريب الصناعي، وهو ما يعتبر إلى حد كبير من الأمور التي تشكل عجزاً عند السواد الأعظم من طلاب الدكتوراه. لذا تحتاج بعض من هذه التجريدات العقلية التفكير كالباحث وهي ما تشمل وحدة التحليل (unit of analysis) والبنيات أو التركيبات (Constrcuts) والفرضيات (Hypotheses) والتفعيل (Operationalization) والنظريات (Theories) والنماذج (Models) والاستقراء (Induction) والاستدلال (Deduction) وهكذا والتي سيتم دراستها في هذا الفصل.

وحدة التحليل (Unit of Analysis)

تعتبر وحدة التحليل للدراسات العلمية هي من أول القرارات في أي من أبحاث العلوم الاجتماعية. وتشير وحدة التحليل إلى شخص (person) وجماعة (collective) أو شيء (object) والذي يعتبر المستهدف في البحث.

تشمل وحدة التحليل النموذجية الأفراد والجماعات والمنظمات والدول والتقنيات والأشياء... الخ. فعلى سبيل المثال إن كنا مهتمين بدراسة سلوك الناس المتعلق بالتسوق، ونتائج التعلم الخاصة بهم أو مواقفهم ضد التقنيات الحديثة، إذًا فوحدة السلوك تعبر هنا عن الفرد. وإذا أردنا دراسة خصائص عصابات الشوارع أو العمل الجماعي للمنظمات، إذًا فوحدة التحليل تعبر عن الجماعة. وإذا كان الهدف من البحث هو فهم الكيفية التي تقوم بها الشركات بتحسين الربحية أو كيفية اتخاذ القرارات التنفيذية الجيدة، وبالتالي فإن فوحدة السلوك ستكون هي الشركة (على الرغم من أن القرارات يتم اتخاذها من جانب الأفراد في هذه الشركات، ويفترض من هؤلاء الأشخاص أن يقوموا بتمثيل قرار شركتهم بدلاً من قراراتهم الشخصية). وإذا تم توجيه البحث إلى فهم الاختلافات في الثقافات العالمية، إذًا فوحدة التحليل هي البلد. حتى أنه من الممكن للأشياء الجامدة أن تكون

بمثابة وحدة للتحليل. على سبيل المثال، إذا كان الباحث مهتم بفهم كيفية جعل صفحات الويب أكثر جاذبية لمستخدميها إذا أصبحت صفحة الويب هي وحدة التحليل (وليس المستخدمين). لذا فإذا رغبت في دراسة كيفية نقل المعرفة التي تحدث بين منطمتين، فإن وحدة التحليل تصبح مزدوجة (مجموعة من المنظمات التي ترسل وتتلقى المعرفة).

وقد يكون فهم وحدات التحليل معقداً إلى حد ما في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال إذا كنا نرغب في دراسة السبب وراء ارتفاع معدلات الجريمة في بعض الأحياء، إذا ستكون وحدة التحليل هنا هي الحي وليس الجرائم أو المجرمين الذين ارتكبوا هذه الجرائم. وهذا لأن الهدف من بحثنا هو الحي وليس المجرمين. ومع ذلك، إذا أردنا أن نقارن بين أنواع مختلفة من الجرائم في أحياء مختلفة مثل جرائم القتل والسطو والاعتداء وغيرها، فإن وحدة التحليل هنا تكون الجريمة. وإذا أردنا دراسة أسباب انخراط المجرمين في الأنشطة الغير مشروعة فعندها تصبح وحدة التحليل هي الفرد (مثل المجرم). وبالمثل إذا كنا نريد دراسة الأسباب التي تجعل بعض الابتكارات أكثر نجاحاً عن غيرها، فعندها تكون وحدة التحليل هي الإبداع أو الابتكار. ومع ذلك، إذا أردنا أن ندرس كيفية ابتكار بعض المؤسسات بصورة أكثر انتظاماً عن غيرها، فعندها تكون وحدة التحليل هي المؤسسة. وبالتالي فإنه يجوز لاثنتين من الأسئلة البحثية ذات الصلة بالدراسة البحثية ذاتها أن يكون لهما وحدتي تحليل مختلفتين تماماً.

ومن الهام فهم وحدة التحليل لأنها تجسد نوع البيانات التي يجب أن يتم جمعها لإتمام دراستك. فإذا كانت الوحدة التحليلية الخاصة بك هي صفحة ويب، إذاً فعليك أن تقوم بجمع بيانات من صفحات الويب الفعلية وليس عن طريق البحث عن طريقة استخدام الأفراد لصفحات الويب. وإذا كانت وحدة التحليل هي المنظمة، إذاً فعليك أن تقوم بقياس المتغيرات على مستوى المنظمة مثل الحجم التنظيمي والإيرادات والتسلسل الهرمي أو القدرة على الاستيعاب. ويمكن لهذه البيانات أن تأتي من عدة مصادر مختلفة مثل السجلات المالية أو الدراسات الاستقصائية لكبار المدراء التنفيذيين والذين

يفترض أنهم يمثلون منظمتهم (بدلاً من أنفسهم). وقد تبدو بعض المتغيرات على المستوى الفردي وليس المؤسسي مثل أجر المدير التنفيذي، لكن في الحقيقة فإنها يمكن أن تصبح أيضاً على مستوى المنظمة لأن لكل منظمة أجر مدير تنفيذي واحد فقط في أي وقت. وفي بعض الأحيان، فمن الممكن جمع بيانات من مستوى أقل من التحليل وتجميع تلك البيانات إلى مستوى أعلى من التحليل. فعلى سبيل المثال، من أجل دراسة العمل الجماعي في المؤسسات، يمكنك دراسة فرد واحد فقط من المجموعة من فرق مختلفة من المنظمة، ثم تقوم بقياس متوسط درجاتهم الفردية لتكوين درجة مجمعة لمستوى كل فريق وفقاً للمتغيرات على مستوى فريق العمل مثل التماسك والصراع. وسوف نقوم بدراسة مفهوم «المتغيرات» بعمق أكبر في الفصل التالي.

المفاهيم (Concepts) والتكوينات أو البنيات (Constrcuts) والمتغيرات (Variables)

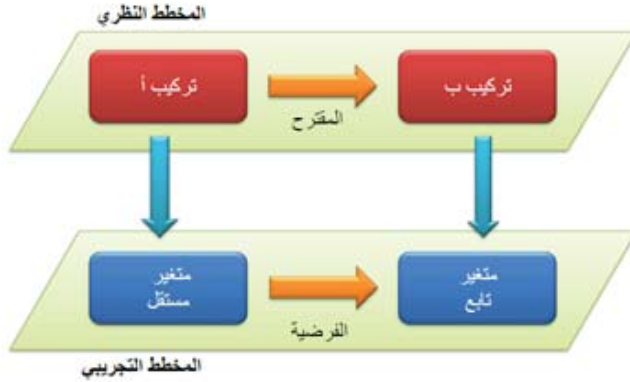
لقد ناقشنا في الفصل الأول أنه بالرغم من إمكانية كون البحوث استكشافية ووصفية أو تفسيرية، فمعظم الأبحاث العلمية تميل إلى أن تكون من النوع التفسيري حيث يتم البحث عن التفسيرات المحتملة للظواهر الطبيعية الملاحظة أو الظواهر الاجتماعية. التفسيرات تتطلب تطوير المفاهيم أو الخصائص الشاملة أو الخصائص المرتبطة بالأشياء والأحداث أو الأشخاص. بينما الأشياء مثل الفرد أو الشركة أو السيارة لا تعتبر مفاهيم بسبب خصائصها أو سلوكها المحدد مثل موقف الشخص تجاه المهاجرين أو قدرة الشركة على الابتكار ويمكن رؤية وزن السيارة على أنه مفهوم (concept).

بعلم أو من غير علم، فنحن نستخدم أنواع مختلفة من المفاهيم في محادثتنا اليومية. وبعض من هذه المفاهيم قد تم تطويرها بمرور الوقت

من خلال لغتنا المشتركة. ففي بعض الأحيان نقوم باستعارة المفاهيم من تخصصات أو لغات أخرى لشرح الظاهرة موضع للاهتمام. على سبيل المثال، يمكن استخدام فكرة الجاذبية التي تم استعارتها من علم الفيزياء في مجال الأعمال لوصف سبب ميل الناس إلى «الانجذاب» إلى وجهاتهم المفضلة للتسوق. وبالمثل، يمكن استخدام مفهوم المسافة لشرح درجة الانفصال الاجتماعي بين شخصين في نفس المكان، وعلى خلاف ذلك ففي بعض الأحيان نحن نخلق مفاهيم خاصة بنا لوصف سمة فريدة من نوعها والتي لم يرد وصفها في أي بحث سابق. على سبيل المثال مصطلح (Technostress) يعتبر مفهوماً جديداً يشير إلى الضغوط العقلية التي يمكن أن يواجهها الفرد عندما يطلب منه أن يتعلم تقنية جديدة.

يمكن أيضاً أن يكون للمفاهيم مستويات تقديمية من التجريد. فبعض المفاهيم مثل وزن شخص ما يعتبر دقيق وموضوعي، في حين أن مفاهيم أخرى مثل شخصية فرد ما قد تكون أكثر تجريداً ويصعب تصورهما. التكوين أو البنية (construct) هو مفهوم تجريدي والذي تم اختياره على وجه التحديد (أو خلقه) لتفسير ظاهرة معينة. التكوين أو البنية قد تكون مفهوماً بسيطاً مثل وزن الشخص، أو مزيج من مجموعة من المفاهيم ذات الصلة مثل مهارة الاتصال لشخص ما والتي قد تتكون من عدة مفاهيم أساسية مثل مفردات شخصية وبناء الجملة والهجاء. في المثال السابق كان مفهوم (الوزن) يعتبر بنية ذات بعد واحد (unidimensional construct)، في حين أن المفهوم الآخر (شخصية) هو بنية متعددة الأبعاد (multi-dimensional construct) (أي كالتي تتكون من أكثر من مفهوم أساسي). فالتمييز بين البنية والمفهوم تعتبر أكثر وضوحاً في البنيات متعددة الأبعاد حيث يتم اطلاق اسم بنية على التجريد الأعلى نظاماً

واسم مفاهيم على التجريد الأقل نظاماً. ومع ذلك يميل هذا التمييز إلى الطمس في حالة البنية ذات البعد الواحد.



شكل ٢-١ المخططات النظرية والتجريبية للبحث

يجب أن يكون للبنىات المستخدمة في بحث علمي تعاريف واضحة ودقيقة والتي يمكن للآخرين استخدامها لفهم ما تعنيها وما لا تعنيها. على سبيل المثال، بنية تبدو بسيطة مثل الدخل والتي قد تشير إلى الدخل الشهري أو السنوي والدخل قبل الضرائب أو الدخل بعد الضرائب والدخل الشخصي أو الدخل العائلي وبالتالي فهو ليس دقيقاً ولا واضحاً. وهناك نوعان من التعريفات: تعريفات القاموس وتعريفات تشغيلية (operational definitions). ففي أكثر التعاريف المعجمية شيوعاً يتم تعريف البنية غالباً على أنها مصطلح مرادف، على سبيل المثال، يمكن تعريف التصرف على أنه موقف ويتم تعريف الشعور والتأثير على أنه تصرف. مثل هذه التعريفات تعتبر ذات طابع دائري والتي لا تعتبر مفيدة بشكل خاص في مجال البحث العلمي لوضع معنى ومحتوى لهذه البنية. فالبحث العلمي يتطلب تعريفات تشغيلية لتحديد البنىات من حيث الكيفية التي سيتم قياسها تجريبياً. على سبيل

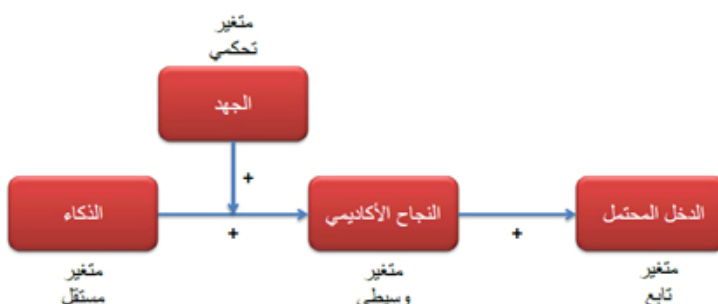
المثال، فالتعريف التشغيلي لبنية معينة مثل الحرارة يجب أن يكون محدداً إذا ما كنا ننوي قياسه بمقياس السليزيوس أو فيهرنهايت أو كيلفين. وبنية مثل الدخل يجب أن يتم تعريفها بشكل دقيق فيما إذا كانت تعنى دخل شهري أم دخل سنوي قبل خصم الضرائب أو بعد خصم الضرائب، دخل شخصي أم دخل عائلي. ويمكن للشخص أن يتخيل أنه من الصعب جداً تحديد البنيات أو التكوينات مثل التعليم والشخصية والذكاء من الناحية العملية.

إن المصطلح «متغير» غالباً ما يرتبط أو أحياناً ما يتم استخدامه بالتبادل مكان مصطلح البنية (التركيب). ففي الاشتقاق، فإن المتغير هو القيمة التي يمكن أن تختلف (على سبيل المثال، من الأقل إلى الأعلى، أو من السالب إلى الموجب الخ)، وهو على النقيض من الثوابت التي لا تتغير (أي تبقى ثابتة). ومع ذلك في البحوث العملية، فإن المتغير يعتبر تصور قابل للقياس في بنية التجريد (ولا يمكن قياسه). وأيضاً وككيانات مجردة، فإن البنيات (التركيبات) لا يمكن قياسها بطريقة مباشرة، وبالتالي فأنا نتطلع إلى مقاييس بديلة والتي

تسمى متغيرات. على سبيل المثال، فإنه غالباً ما يتم قياس معدل ذكاء شخص ما وفقاً لدرجة IQ (اختبار درجة الذكاء) التي يحصل عليها، وهو مؤشر ناتج من التجربة التحليلية ونمط المطابقة التي تم تطبيقها على البشر. وفي هذه الحالة يعتبر الذكاء بنية، ونتيجة اختبار الذكاء متغير يهدف إلى قياس بنية الذكاء. وسواء تم بالفعل قياس نسب الذكاء هو تخمين من شخص ما (يعتقد كثير من الناس أن بمقدورهم فعل ذلك)، واعتماداً على الجودة التي يتم قياس الذكاء بها، كما هو مبين في الشكل ١-٢، فإن البحث العلمي يتقدم خلال مخططين: المخطط النظري (Theoretical Plane) والمخطط التجريبي (Emperical Plane). ويتم تصور البنيات وفقاً للمخطط التجريدي، بينما المتغيرات يتم تفعيلها

وقياسها على المخطط التجريبي (المراقبة أو الملاحظة). والتفكير كباحث يعنى القدرة على التحرك ذهاباً وإياباً بين هذين المخططين.

واستناداً إلى الاستخدام المستهدف منها، فيمكن تصنيف المتغيرات كمستقلة (independent) وتابعة (dependent)، مؤثره (moderating) ووسيطية (mediating) وتحكمية (control). وتسمى المتغيرات التي تصف المتغيرات الأخرى بمتغيرات مستقلة، والتي يتم وصفها من قبل المتغيرات الأخرى بالمتغيرات غير المستقلة، وأيضاً المتغيرات الموصوفة بواسطة متغيرات مستقلة وفي نفس الوقت تصف متغيرات تابعة تسمى المتغيرات الوسيطة (أو المتغيرات المتداخلة)، والمتغيرات التي تؤثر على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتغيرات التابعة تسمى بالمتغيرات المؤثرة. على سبيل المثال، إذا ذكرنا أن الذكاء الأعلى ينتج عنه تحسن في التعليم لدى الطلاب، إذا فالذكاء هو متغير مستقل والتعليم متغير تابع. وقد يكون هناك متغيرات دخيلة أخرى ليست ذات صلة لشرح متغير تابع معين، ولكن قد يكون لديها بعض التأثير على المتغير التابع. ويجب أن يتم السيطرة والتحكم بهذه المتغيرات في الدراسة العلمية، ولهذا فهي تسمى بالمتغيرات التحكمية.



الشكل ٢-٢ شبكة طبيعية من البنيات

لفهم الفروق بين الأنواع المختلفة من المتغيرات، أنظر للمثال الموضح في الشكل ٢-٢. فإذا اعتقدنا أن الذكاء يؤثر على (أو يصف) النجاح الأكاديمي للطلاب، إذاً فإن قياسات الذكاء مثل اختبار درجة الذكاء يعتبر متغير مستقل، بينما قياس النجاح الأكاديمي كالمعدل التراكمي للدرجات الدراسية يعتبر متغير تابع.

وإذا كنا نعتقد أن تأثير الذكاء على النجاح الأكاديمي أيضاً يعتمد على الجهود المبذولة من الطالب في عملية التعلم (أي بين اثنين من الطلاب الذين لهم نفس نسبة الذكاء، فإن الطالب الذى يبذل مجهود أكبر يحقق نجاحاً أكاديمياً أعلى من الطالب الذى بذل مجهوداً أقل)، إذا فقد أصبح الجهد متغير مؤثر. وبالمناسبة فالمرء يمكن أن ينظر إلى الجهد كمتغير مستقل والذكاء كمتغير مؤثر.

وإذا ما تم النظر للنجاح الأكاديمي كخطوة متوسطة لإمكانية زيادة الدخل، إذا فالدخل المحتمل يعتبر متغير تابع للمتغير المستقل وهو هنا النجاح الأكاديمي، والنجاح الأكاديمي يصبح متغير وسيط في العلاقة الكلية بين الذكاء والدخل المحتمل. وبالتالي، لا يمكن لأى متغير أن يتم تحديده إذا ما كان مستقل، تابع، وسيط أو مؤثر مسبقاً.

وتعتمد أنواع المتغيرات على طبيعة العلاقة بين البنيات المختلفة. فالشبكة الكلية للعلاقات بين مجموعة من البنيات المتصلة تسمى بالشبكة الطبيعية للبنيات (nomological network of constructs) (انظر الشكل ٢-٢).

والتفكير كباحث لا يعنى فقط القدرة على تجريد البنيات من الملاحظات، ولكن أيضاً يعنى القدرة على تصور الشبكة الطبيعية التي تصل هذه البنيات المجردة عقلياً.

المقترحات والفرضيات (Propositions and Hypotheses)

يبين الشكل ٢-٢ البنيات النظرية مثل الذكاء، الجهد، التحصيل الأكاديمي، والمكاسب المحتملة متصلة ببعضها البعض في الشبكة الطبيعية. كل من هذه العلاقات تسمى اقتراحاً (proposition). وفي عملية البحث عن تفسيرات لظاهرة معينة أو سلوك معين، فإنه لا يكفي فقط تعريف المفاهيم الأساسية و البنيات الكامنة وراء الظاهرة المستهدفة أو السلوك المستهدف. فيتعين علينا أيضاً أن نقوم بتعريف وتحديد أنماط العلاقات بين هذه البنيات. مثل أنماط العلاقات هذه تسمى بالمقترحات.

والاقتراح هو علاقة مؤقتة وتخمينية بين البنيات التي ذكرت بشكلها التعريفي (على سبيل المثال، الزيادة في ذكاء الطالب تتسبب في زيادة تحصيله الأكاديمي). كما يجب أن يكون هذا البيان التعريفي قابل للاختبار تجريبياً (على الأقل بشكل غير مباشر)، ويمكن الحكم عليه إذا ما كان صواباً أم خطأ بناء على الملاحظات التجريبية. وتُستمد المقترحات عامة على أساس المنطق (الاستنتاج) أو الملاحظة التجريبية (الاستقراء).

ومثل البنيات، فإن المقترحات أيضاً يتم ذكرها على المخطط النظري، ولا يمكن اختبارها بطريقة مباشرة. بدلاً من ذلك، فإنها يتم اختبارها بطريقة غير مباشرة عن طريق اختبار العلاقات المقابلة بين المتغيرات القابلة للقياس لهذه البنيات. والصياغة التجريبية للمقترحات تعرف بأنها العلاقة بين المتغيرات، والتي تسمى بالفرضيات (hypotheses) (انظر شكل ٢-١). ففي المثال أعلاه، يعد معدل الذكاء ومتوسط الدرجات الدراسية بالترتيب هم القياسات التشغيلية للذكاء والتحصيل الأكاديمي. بينما الفرضيات هي العلاقة بين معدل

الذكاء ومتوسط الدرجات الدراسية. ويتم تصميم الفرضيات لتكون قابلة للاختبار التجريبي، ويمكن رفضها اذا لم تدعمها الملاحظة التجريبية. وبالطبع فإن الهدف من اختبار الفرضيات هو استنتاج صلاحية المقترحات المقابلة لها.

يمكن للفرضيات أن تكون قوية أو ضعيفة. فمثلاً «نسبة ذكاء الطلاب ترتبط بمعدل تحصيلهم الأكاديمي» يعتبر مثال من الفرضية الضعيفة، نظراً لأنه لا يدل على اتجاهية الفرضية (أي إذا ما كانت العلاقة إيجابية أم سلبية)، ولا على المسبب لها (أي إذا ما كان الذكاء يتسبب في التحصيل الأكاديمي أو التحصيل الأكاديمي هو الذى يتسبب في الذكاء). فالفرضية الأقوى ستكون «معدل ذكاء الطالب يرتبط بشكل إيجابي مع تحصيلهم الأكاديمي»، وهو الذى يشير إلى اتجاه الفرضية لكن ليس إلى العلاقة السببية. فالعلامات في الشكل ٢-٢ تشير إلى اتجاه الفرضيات المقابلة لها. والمثال الأفضل من الفرضيات هو «نسبة ذكاء الطالب لها تأثير إيجابي على تحصيلهم الأكاديمي»، وهو الذى يعبر عن كل من الاتجاه والعلاقة السببية (أي أن الذكاء يسبب التحصيل الأكاديمي، وليس العكس).

ونلاحظ أيضاً أنه يجب أن تحدد الفرضيات العملية بوضوح المتغيرات المستقلة التابعة. ففي الفرضية السابقة، من الواضح أن الذكاء هو المتغير المستقل («السبب»)، والتحصيل الأكاديمي هو المتغير التابع («التأثير»). وعلاوة على ذلك، فمن الواضح أنه يمكن أيضاً تقييم الفرضية على أنها صحيحة (إذا كان الذكاء الأعلى يؤدي إلى تحصيل دراسي أكبر) أو خطأ (إذا كان الذكاء الأعلى ليس لديه أي تأثير أو لا يؤدي إلى تحصيل دراسي أكبر). وفى وقت لاحق في هذا الكتاب، سوف ندرس كيفية اختبار هذه العلاقات السببية تجريبياً. فعبارات مثل «عامة الطلاب أذكاء» أو «يمكن لجميع الطلاب

تحقيق النجاح الأكاديمي» لا تعتبر فرضية علمية لأن المتغيرات المستقلة والتابعة غير واضحة، كما أنها لم تحدد اتجاه العلاقة بين المتغيرين والتي يمكن تقييمها على أنها صحيحة أو خاطئة.

النظريات والنماذج (Theories and Models)

يتم وضع النظرية (Theory) وفقاً لمجموعة من البنيات المترابطة بشكل منهجي والمقترحات التي تقدمت لشرح وتوقع ظاهرة معينة أو سلوك معين ضمن شروط حدودية وافتراسات معينة. وبشكل أساسي، فإن النظرية تعتبر مجموعة منهجية من المقترحات النظرية. بينما المقترحات تربط بين اثنين أو ثلاثة على الأكثر من البنيات، والنظريات تقدم نظام من البنيات والمقترحات المتعددة. وبالتالي يمكن للنظريات أن تكون جوهرياً أكثر تعقيداً وتجريداً وأكبر نطاقاً من المقترحات.

ولابد لي هنا من الإشارة إلى أن الناس الغير معتادة على البحث العلمي ينظرون للنظرية على أنها غالباً ما تظهر بشكل تكهنات أو ما هو عكس الحقيقة. وعلى سبيل المثال، فإننا كثيراً ما نسمع عن الحاجة إلى كون المعلمين أقل من الناحية النظرية وأكثر من الناحية العملية في العملية التدريسية. ومع ذلك فإن حقيقة الممارسة ليست من الأضداد من الناحية النظرية، لكن من الناحية العلمية، فهي من العناصر الأساسية اللازمة لاختبار صحة نظرية. فينبغي أن تكون النظرية العلمية الجيدة مدعومة جيداً باستخدام ملاحظة الحقائق وينبغي أيضاً أن يكون لها قيمة علمية، بينما النظرية الفقيرة تميل إلى أن يكون هناك نقص في الأبعاد. فأشهر المؤسسات البحثية «كيرت لوين» قالت ذات مرة «النظرية من دون الممارسة تعتبر عقيمة، والممارسة من دون نظرية تعتبر عمى». وبالتالي، فإن النظرية والحقائق على حد سواء (أو الممارسة) تعتبر

ضرورة لأغراض البحث العلمي.

تقوم النظريات بتقديم توضيحات لظواهر طبيعية واجتماعية. كما تم تأكيده في الفصل الأول، فربما يكون هناك تفسيرات جيدة أو ضعيفة. أو عبارات أخرى، قد تكون هناك نظريات جيدة وأخرى فقيرة. والفصل الثالث يصف بعض المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم مدى جودة النظرية بشكل فعلي. ومع ذلك فإنه من المهم للباحثين فهم أنه لا يوجد شيء مقدس عن أي نظرية معينة، فكل النظريات لا يتم قبولها فقط بسبب كونها مقدمة من قبل شخص معين، فالنظريات الأكثر فقراً يتم استبدالها في نهاية المطاف في سياق التقدم العلمي بنظريات أفضل وأكبر في قوتها التفسيرية. والتحدي الأساسي الذي يواجهه الباحثين هو بناء نظريات أفضل وأكثر شمولاً والتي يمكن أن تفسر الظاهرة المستهدفة أكثر من النظريات الأخرى.

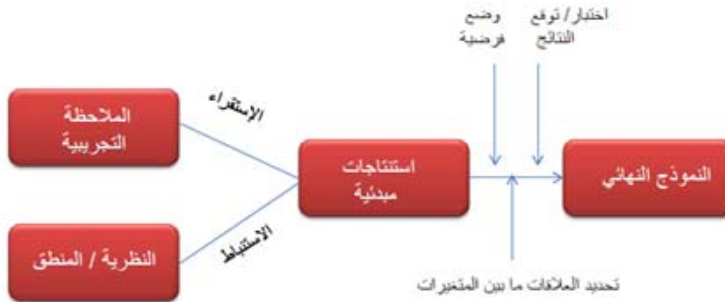
إن مصطلح النموذج (model) يعتبر من المصطلحات التي تستخدم في كثير من الأحيان جنباً إلى جنب مع النظرية. فالنموذج هو تمثيل من النظام الذي يتم بناؤه لدراسة جزء أو كل النظام.

وتختلف النماذج عن النظريات في أن دور النظريات هو التفسير أما دور النموذج فهو التمثيل. ومن أمثلة النماذج التي تشمل النماذج الرياضية ونماذج الشبكات ونماذج المسارات. وقد تكون هناك نماذج وصفية وتنبؤية أو معيارية. وغالباً ما يتم استخدام النماذج الوصفية مع النظم المعقدة، بهدف وضع تصور للمتغيرات المتعددة والعلاقات في هذه الأنظمة. أما النماذج التنبؤية (على سبيل المثال نموذج الانحدار الإحصائي - Regression model) هي التي تتنبأ بأحداث المستقبل، مثل أنماط الطقس (استناداً إلى معايير معينة مثل سرعة الرياح واتجاهها ودرجة الحرارة والرطوبة) أو نتائج

مباراة لكرة السلة (استناداً إلى الشكل الحالي للفرق في المنافسة، وكيف يتم مواجهتهم لبعضهم البعض، وهكذا). وتستخدم النماذج المعيارية في المقام الأول لتدلنا على ما ينبغي اتخاذه من إجراءات لمتابعة الممارسات العامة المقبولة. كما يمكن أن تكون النماذج أيضاً ثابتة، أو تمثل حالة النظام في نقطة معينة من الزمن أو متحركة، والتي تمثل تطور النظام مع مرور الوقت.

وربما تشمل عملية تطوير النموذج على التعليل الاستقرائي والاستدلالي. وكما ذكرنا في الفصل الأول بأن الاستدلال (deduction) هي عملية رسم الاستنتاجات حول ظاهرة أو سلوك معين على أساس نظري أو أسباب منطقية تقوم على مجموعة من البنيات الأولية. وعلى سبيل المثال، إذا كان البنك يفرض قوانين صارمة لقواعد السلوك الخاصة بموظفيه (الفرضية ١) وجيمي موظف في البنك (الفرضية ٢)، إذاً فإنه يمكن الوثوق في جيمي من حيث اتباعه الممارسات الأخلاقية (الاستنتاج). ففي الاستدلال يجب على الاستنتاجات أن تكون صحيحة إذا ما كانت الفرضيات الأولية والأسباب صحيحة.

وفى المقابل فإن عملية الاستقراء (induction) هي استخلاص الاستنتاجات المبنية على أساس واحد أو أكثر من الوقائع أو الدلائل المرصودة. على سبيل المثال، إذا كانت الشركة قد قامت بصرف الكثير من المال على حملة ترويجية (الملاحظة ١)، ولكن المبيعات لم تزد (الملاحظة ٢)، إذاً فمن المحتمل أن الحملة الإعلانية كانت سيئة الإعداد. ومع ذلك، يمكن أن يكون هناك تفسيرات منافسة لقلّة المبيعات، مثل الركود الاقتصادي أو ظهور منتج منافس أو العلامة التجارية أو ربما عجز في سلسلة التوريد والذي يؤدّي الإنتاج. وبالتالي فإن الاستنتاجات الاستقرائية هي مجرد فرضية، ويمكن أن يتم دحضها. ومن هنا، فإن الاستنتاجات الاستدلالية تعتبر أقوى من الاستنتاجات الاستقرائية.



الشكل ٢-٣ عملية بناء نموذج

وكما هو مبين في الشكل ٢-٣، فإن الاستدلال والاستقراء والاستنباط يسيران جنباً إلى جنب في بناء النموذج. فالاستقراء يحدث عندما نلاحظ حقيقة ونتساءل «ما السبب وراء حدوث هذا؟» فالإجابة على هذا السؤال تتم من خلال تقييم واحد أو أكثر من التفسيرات المؤقتة (الفرضيات). فنحن عندئذ نستخدم الاستدلال لتقليل عدد التفسيرات لأكثرها قبولاً وفقاً للمنطق والفرضية (فهنا لنطاق التحقيق).

ويتعين على الباحثين أن يكون لهم القدرة على التحرك ذهاباً وإياباً بين الاستدلال والاستقراء والاستنباط إذا أرادوا تطوير أو تعديل نظرية معينة، أو صياغة نظريات أفضل، والتي هي جوهر البحث العلمي. ونتيجة هذه العملية هي النموذج (تم تمديدها أو تعديلها من النظرية الأصلية) والتي يمكن اختبارها تجريبياً. إذاً فالنماذج تعتبر وسيلة هامة لتقدم النظريات فضلاً عن مساعدة صانعي القرار على اتخاذ قرارات هامة تقوم على مجموعة من المدخلات المحددة. وتخدم النظريات والنماذج أدوراً مختلفة قليلاً في فهم ظاهرة معينة، وبالتالي فكلاهما مهم في البحث العلمي.

الفصل الثالث

عملية البحث

The Research Process

الفصل الثالث

عملية البحث

The Research Process

في الفصل الأول، علمنا أن البحث العلمي هو عملية اكتساب المعرفة العلمية باستخدام المنهج العلمي، ولكن كيف يتم إجراء مثل هذه البحوث؟ في هذا الفصل نتعمق أكثر في عملية البحث العلمي، والافتراضات ونتائج عملية البحث.

إطارات البحوث الاجتماعية (Paradigms of Social Research)

إن تصميمنا وإجراءنا للبحوث العلمية يتشكل في نماذجنا العقلية أو في إطارات من المراجع التي نستخدمها لتنظيم التفكير والملاحظة. وتسمى هذه النماذج العقلية (بالنظم العقائدية) بالأطُر (Paradigms). فأن كلمة «الإطار» قد أصبحت شعبية ودارجة بواسطة توماس كون (١٩٦٢) في كتابه «بنية الثورات العلمية»، حيث درس تاريخ العلوم الطبيعية، ولكن أفكار مماثلة يمكن أن تنطبق على العلوم الاجتماعية كذلك. وعلى وجه الخصوص، فإنه يمكن النظر إلى الواقع الاجتماعي نفسه من قبل مختلف الناس بطرق مختلفة، والذي قد يحد من عملية التفكير والمنطق. على سبيل المثال فالمحافظين والليبراليين يميلون إلى أن تكون تصوراتهم مختلفة جداً عن دور الحكومة في حياة الناس، وبالتالي فإن لديهم آراء مختلفة حول كيفية حل المشاكل الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، قد يعتقد المحافظون أن تخفيض الضرائب هو أكثر فاعلية من

تحفيز الاقتصاد الراكذ لأنه يزيد الدخل القابل للتصرف والإنفاق من قبل الناس، والذي يقوم بدوره بتوسيع إنتاجية الأعمال وفرص العمل. وعلى النقيض، قد يعتقد الليبراليون أن على الحكومات أن تستثمر بطريقة مباشرة أكثر لخلق برامج عمل مثل توظيف الناس في الأشغال العامة ومشاريع البنية التحتية. بذلك تكون المجتمعات الغربية فائقة التشدد فيما يخص الحقوق الفردية، مثل حق الفرد في الخصوصية والحق في حرية التعبير والحق في حمل السلاح. وعلى النقيض من ذلك، تميل المجتمعات الآسيوية إلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد مقابل حقوق العائلات والمؤسسات والحكومة، وبالتالي تميل إلى أن تكون أكثر جماعية وأقل فردية في سياساتهم. وغالباً ما تقود مثل هذه الاختلافات، في وجهات نظر الغربيين، لانتقاد المجتمعات الآسيوية لانتهاكها للحقوق الفردية، بينما ينتقد الآسيويون المجتمعات الغربية بسبب الجشع في الحقوق الفردية والذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة، و«عبادة الأفراد». فأطرننا الشخصية تعتبر مثل «النظارات الملونة» التي تتحكم في نظرتنا للعالم، وما نعتقد أنه أفضل وسيلة لدراسة العالم، وكيف يمكننا أن ننظم أفكارنا وملاحظاتنا.

وإنه لمن الصعب التعرف على الأطر في كثير من الأحيان، لأنها ضمنية ومفترضة وأمرأ مفروغاً منه. ومع ذلك فالتعرف على هذه الأطر هو المفتاح لخلق الشعور والتصورات المختلفة لهذه الظاهرة الاجتماعية نفسها. على سبيل المثال، لماذا يعتقد الليبراليون أن أفضل طريقة لتحسين التعليم الثانوي هو توظيف المزيد من المعلمين، ولكن يعتقد المحافظون أن خصخصة التعليم (باستخدام وسائل مثل قسائم المدارس) هو أكثر فاعلية في تحقيق نفس الهدف، لأن المحافظين يضعون ثقة أكبر في الأسواق التنافسية

(أي المنافسة الحرة في المدارس المتنافسة على التعليم الخاص)، بينما يعتقد الليبراليون أكثر في العمل (على سبيل المثال عدد أكبر من المعلمين والمدارس). وبالمثل في مجال البحوث الاجتماعية، إذا أردنا أن نفهم لماذا تم تنفيذ تقنية معينة بنجاح في مؤسسة معينة ولكن فشلت فشلاً ذريعاً في مؤسسة أخرى، فعندها يبحث الباحث في العالم من خلال «عدسات عقلانية» وسوف يبحث عن تفسيرات منطقية لهذه المشكلة مثل عدم الكفاية التكنولوجية أو التوافق الضعيف بين التكنولوجيا التي يتم استغلالها وسياق المهمة، في حين أحر الأبحاث التي تبحث في نفس المشكلة من خلال «العدسة الاجتماعية» ربما تبحث عن أوجه القصور الاجتماعية مثل عدم كفاية التدريب أو نقص الدعم الإداري، بينما من يرويه من خلال «العدسة السياسية» يبحثون عن حالات من المؤسسات السياسية والتي قد تقوض عملية تنفيذ التكنولوجيا. وبالتالي، فإن الأطر الخاصة بها سوف تقوم بتقييد المفاهيم التي سيحاول الباحثون قياس ملاحظاتهم وفقاً لها، وتفسيراتهم لهذه المشكلة لاحقاً. ومع ذلك فإننا نرى الطبيعة المعقدة للظاهرة الاجتماعية، فمن الممكن أن تكون كل من الأطر المذكورة أعلاه صحيحة جزئياً، وأن الفهم الكامل لهذه المشكلة يتطلب فهم وتطبيق أطر متعددة.

ويوجد اليوم إطاران معروفان بين باحثي العلوم الاجتماعية ألا وهما الفلسفة الوضعية أو الايجابية (positivism) ومرحلة ما بعد الفلسفة الوضعية (post-positivism). وتستند الفلسفة الوضعية إلى أعمال الفيلسوف الفرنسي أوجست كونت (١٧٩٨-١٨٥٧)، وكان وقتها هو الإطار المهيمن حتى منتصف القرن العشرين. وهو يرى أنه من الواجب أن يقتصر خلق العلم أو المعرفة على ما يمكن ملاحظته وما يمكن قياسه، ويميل إلى

الاعتماد بشكل حصري على النظريات التي يمكن اختبارها بطريقة مباشرة. وبالرغم من أن الفلسفة الوضعية كانت في الأصل محاولة لفصل البحث العلمي عن الدين (حيث لا يمكن أن يتم ملاحظة المبادئ بموضوعية)، فقد أدت الفلسفة الوضعية إلى الإيمان الأعمى بالتجريبية أو فكرة أن الملاحظة والقياس هما جوهر البحث العلمي، ورفض لأي محاولة لتمديد أو تعليل أي شيء غير الوقائع التي يمكن ملاحظتها. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أنه لا يمكن قياس الأفكار والعواطف البشرية قياساً مباشراً، فهي لم تكن تعتبر موضوعات مشروعة لعلم النفس. وقد أدى الإحباط مع الفلسفة الوضعية إلى تطوير مرحلة ما بعد الفلسفة الوضعية (أو ما بعد الحداثة) خلال أواخر منتصف القرن العشرين، والتي تأخذ موقفاً يمكن من خلاله للمرء أن يصنع استدلالات معقولة حول ظاهرة معينة من خلال الجمع بين الملاحظة التجريبية والتفكير المنطقي.

ويرى العلماء بعد الوضعيين أن العلم ليس مؤكداً ولكنه احتمالي، يستند كثيراً على الحالات الطارئة، وغالباً ما يسعى إلى اكتشاف هذه الاحتمالات كوسيلة لفهم الواقع الاجتماعي على نحو أفضل. وقد انقسم معسكر ما بعد الوضعيين إلى مزيد من التيارات الذاتية، وهم الذين ينظرون إلى العالم وفقاً لبنى شخصيتهم وعقولهم الذاتية بدلاً من الواقع الموضوعي، التيار الآخر هو تيار الواقعيين النقديون (critical realists) وهم الذين يعتقدون أن هناك واقع خارجي مستقل عن تفكير الشخص ذاته ولكن لا يمكننا أبداً معرفة مدى واقعية الحقيقة ومدى درجة اليقين منها.

واقترح كلاً من باريل ومورجان (١٩٧٩)، في كتابهم نماذج علم الاجتماع والتحليل المؤسسي أن الطريق الخاص بباحثي العلوم الاجتماعية

يعرض ويدرس الظواهر الاجتماعية بمجموعتين من الافتراضات الفلسفية الأساسية: علم الوجود (Ontology) ونظرية المعرفة (Epistemology). حيث يشير الأنطولوجيا أو علم الوجود إلى افتراضاتنا حول كيفية رؤيتنا للعالم، أي هل يتكون العالم في معظمه من النظم الاجتماعية والتغيير المستمر. إما نظرية المعرفة فتشير إلى افتراضاتنا حول أفضل وسيلة لدراسة هذا العالم، أي هل يجب أن نستخدم نهجاً موضوعياً أم نهجاً غير موضوعي لدراسة الواقع الاجتماعي. وباستخدام هاتين المجموعتين من الافتراضات، يمكننا أن نصنف بحوث العلوم الاجتماعية على أنها تنتمي إلى واحدة من أربع فئات (أنظر الشكل ٣-١).

الفصل الثالث - شكل (١-٣) النماذج الأربعة للبحوث الاجتماعية



شكل (١-٣) النماذج الأربعة للبحوث الاجتماعية

(المصدر: باريل ومورجان، ١٩٧٩)

وفي حالة إذا ما رأى الباحثون العالم على أنه يتكون في الغالب من النظام الاجتماعي (علم الوجود) وبالتالي السعي لدراسة أنماط من أحداث أو سلوكيات موجهة، وكانوا يعتقدون أن تلك هي الطريقة المثلى لدراسة هذا

العالم باستخدام نهج موضوعي (نظرية المعرفة) والتي تعتبر مستقلة عن الشخص الذي يجرى عملية المراقبة أو التفسير (مثل استخدام أدوات موحدة لجمع البيانات مثل المسح)، فإنهم يبنوا الإطار الوظيفي (Paradigm of Functionalism). ومع ذلك، إذا اعتقدوا أن الطريقة المثلى لدراسة النظام الاجتماعي هو أيضاً التفسير الموضوعي للمشاركين المعنيين بالأمر (أي من خلال مقابلة المشاركين المختلفين ومقارنة الاختلافات بين ردود فعلهم باستخدام نظرتهم الذاتية)، فإنهم يقوموا بتوظيف إطار تفسيري (Interpretivism paradigm)، وإذا اعتقد الباحثون أن العالم يتكون من تغييرات جذرية والسعي لفهم أو سن التغيير باستخدام نهج موضوعي، فإنهم يقوموا بتوظيف إطار من البنيوية الجذرية (Radical Structerism). وإذا اردوا فهم التغيير الاجتماعي باستخدام وجهات النظر الشخصية للمشاركين المعنيين، فعليهم اتباع إطاراً إنسانياً جذرياً (Radical Humanism).

وقد تبعت معظم البحوث الاجتماعية، محاكاةً للعلوم الطبيعية، الإطار الوظيفي. وقد اعتقد الوظائفيون أنه يمكن فهم النظام الاجتماعي أو النمط من حيث مكوناتهم الوظيفية وبالتالي محاولة فهم المشكلة الاجتماعية عن طريق تجزئة المشكلة إلى مكونات صغيرة ودراسة واحدة أو أكثر من تلك المكونات بالتفصيل باستخدام تقنيات موضوعية مثل المسح والبحث التجريبي. لكن مع الظهور المفاجئ للتفكير ما بعد الوضعي، بعدد صغير لكنه متزايد من الباحثين في العلوم الاجتماعية ومحاولة فهم النظام الاجتماعي باستخدام التقنيات الذاتية مثل المقابلات والدراسات الإثنوجرافية. ولا تزال تمثل الإنسانية الجذرية والبنيوية الجذرية نسبة ضئيلة من أبحاث العلوم الاجتماعية، وذلك لأن العلماء معنيون في المقام الأول بفهم الأنماط العامة للسلوك، والأحداث،

أو الظواهر، بدلاً من دراسة الغرائب أو التغير. ومع ذلك إذا أردت دراسة التغير الاجتماعي، مثل الحركات الديمقراطية التي أخذت في الظهور على نحو متزايد في بلدان الشرق الأوسط، أو لماذا كانت هذه الحركات ناجحة في مصر، واستغرقت مساراً أطول لتنجح في ليبيا، ولا تزال غير ناجحة في سوريا، وعندها ربما يكون النهج الإنساني الجذري هو النهج الصحيح لهذه الدراسة. وتتكون الظواهر الاجتماعية والمؤسسية عامة من كلا النظام والتغير (Order and Change). على سبيل المثال، النجاح التنظيمي يعتمد على العمليات التجارية المحددة بوضوح وذات الطابع الرسمي، وإجراءات العمل، ومسؤوليات العمل، في حين أنك أيضاً تكون مقيداً بواسطة التغير المستمر للمنافسين، والمنتجات المنافسة، والموردين، وقاعدة العملاء في بيئة الأعمال. وبالتالي نفهم فهم شامل وأكثر اكتمالاً للظواهر الاجتماعية مثل (السبب الكامن وراء كون بعض المؤسسات أكثر نجاحاً عن غيرها)، والتي تطلب تقديراً وتطبيق نهج متعددة نموذجية للبحث.

نظرة عامة على عملية البحث (Overview of the Research Process)

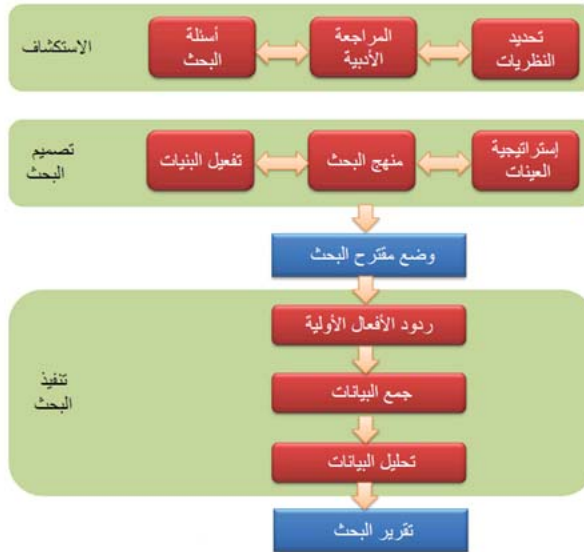
إذا فكيف تقوم أطرنا العقلية بتشكيل بحوث العلوم الاجتماعية؟ في جوهرها، فإن كل البحوث العلمية تعتبر عملية تكرارية من المراقبة، التبرير والتحقق من صحة الأمر. ففي مرحلة الملاحظة، نقوم بملاحظة الحدث أو السلوك أو الظاهرة الطبيعية أو الاجتماعية التي تهمنا. أما في مرحلة التبرير فنحن نحاول أن نعقل الحدث أو السلوك أو الظاهرة أو تفسيرها عن طريق ربط القطع المختلفة من اللغز الذي نلاحظه منطقياً، والذي يقودنا في بعض الحالات إلى بناء نظرية. وأخيراً مرحلة التحقق من صحة الأمر، فنحن فيها لدينا

حق الاختيار بين النظريات باستخدام المنهج العملي من خلال عملية جمع البيانات وتحليلها، وبذلك يجوز لنا أن نقوم بتعديل أو بتوسيع النظرية المبدئية. ومع ذلك تختلف تصاميم البحوث حول ما إذا كان الباحث يبدأ في الملاحظة ومحاولات ترشيد هذه الملاحظات (بحث استقرائي)، أو إذا ما كان الباحث يبدأ في تبرير ما سبق أو تقوم النظرية بتأكيد صحة النظرية (بحث استدلالي). وبالتالي فإن دورة المراقبة والتبرير والتحقق متشابهة إلى حد كبير مع دورة الاستقراء والاستدلال التي تمت مناقشتها في الفصل الأول.

تميل معظم الأبحاث التقليدية إلى أن تكون استدلالية ووظيفية في طبيعتها. يبين الشكل ٣-٢ وجهة نظر تخطيطية لهذا المشروع البحثي. هذا الشكل يصور سلسلة من الأنشطة التي يتعين القيام بها في مجال البحوث الوظيفية، ويقوم الشكل بتصنيفها إلى ثلاثة مراحل: الاستكشاف وتصميم البحث وتنفيذ البحث. لاحظ أن هذا التصميم العام ليس خارطة طريق أو مخطط للبحوث، لذا يمكن ويتعين أن يتم تعديله ليناسب احتياجات مشروع معين.

المرحلة الأولى من البحث هي الاستكشاف. وتشمل هذه المرحلة استكشاف وتحديد أسئلة البحث الخاصة بهذه الدراسة، ودراسة الكتابات المنشورة في المجال الذي يهمننا لفهم الحالة الراهنة للمعرفة في هذا المجال. والتعرف على النظريات التي قد تساعد في الإجابة على الأسئلة البحثية ذات الاهتمام. والخطوة الأولى في البحث هي تحديد واحد أو أكثر من الأسئلة البحثية التي تتعامل مع سلوك معين، أو حدث معين أو ظاهرة معينة تهمننا. وبعض الأمثلة للأسئلة البحثية هي: ما هي العوامل التي تحفز المستهلكين على شراء السلع والخدمات عبر الأنترنت من دون رؤيتها أو تجربة هذه البضائع أو الخدمات، أو كيف يمكننا أن نجعل طلاب المدارس الثانوية أكثر

إبداعاً، أو لماذا يرتكب بعض الناس أعمالاً إرهابية. يمكن للأسئلة البحثية أن تخوض في أشياء متعلقة بقضية ما مثل ماذا وأين وكيف ومتى وهكذا. والأسئلة البحثية الأكثر إثارة للاهتمام هي من أكثر الأسئلة التي تروق الجمهور (على سبيل المثال، «كيف يمكن للشركات الابتكار» هو مسألة بحثية أكثر إثارة للاهتمام من «كيف يمكن للشركات الصينية الابتكار في قطاع الخدمات»)، أو التي تتناول المشاكل الحقيقية والمعقدة (على النقيض من الأسئلة الافتراضية الغير مفيدة)، وحيث أن الأجوبة ليست واضحة، أصبحت الأسئلة البحثية تركز على منطقة محدودة جداً (في كثير من الأحيان بجواب ثنائي نعم/ لا) والتي تميل أن تكون أقل فائدة وأقل إثارة للاهتمام، بينما تعتبر الأسئلة البحثية الواسعة المجال الأكثر ملائمة على الإطلاق لالتقاط الفروق الدقيقة للظاهرة الاجتماعية. لاحظ أن الأسئلة البحثية الغير مثيرة للاهتمام ستؤدي في النهاية إلى نتائج بحوث غير مثيرة للاهتمام.



الشكل ٢-٣ عملية البحث الوظيفية

أما الخطوة التالية لأجراء البحث هي المراجعة الأدبية لمجال الاهتمام (أو مراجعة الأعمال البحثية المنشورة السابقة). والغرض من المراجعة الأدبية تنقسم إلى ثلاثة أغراض: ١- مسح الحالة الراهنة والوقوف على المعرفة الخاصة بالمجال المطلوب. ٢- تحديد الكتاب الرئيسيين، والمقالات والنظريات والاستكشافات في هذا المجال. ٣- تحديد ثغرات المعرفة في هذا المجال البحثي. ويمكن استخدام قاعدة بيانات حاسوبية على الأنترنت باستخدام الكلمات الدلالية المتعلقة بهذه المنطقة من الدراسة البحثية. ويجب على الباحث أن يقوم باستعراض كل من المقالات يدويا (على الأقل تلخيص الخاص بكل مقالة) لتحديد مدى ملائمتها لإدراجها في المراجعة العلمية. وينبغي أن تكون المراجعة كاملة إلى حد معقول، وليست مقتصرة على بعض المجالات أو سنوات قليلة أو منهجية محددة. ويمكن تلخيص المقالات واستعراضها في شكل جدول، ويمكن أن تكون كذلك منظمة باستخدام شبكة تنظيمية (مثل مصفوفة المفاهيم).

توضح المراجعة العلمية الجيدة إذا ما تم بالفعل تناول الأسئلة البحثية الأولية (والتي من شأنها أن تغني عن الحاجة لدراستها مرة أخرى)، كما يمكن أن تحدد فرص جديدة وأكثر إثارة للبحث، كما يمكن تعديل الأسئلة البحثية الأصلية أو تغييرها في ظل هذه النتائج. ويمكن للمراجعة العلمية أيضاً أن توفر بعض التوجهات أو الإجابات المحتملة للمسائل ذات الاهتمام و / أو المساعدة في التعرف على النظريات التي سبق استخدامها لمعالجة مسائل مماثلة.

وبما أن البحوث الاستدلالية تنطوي على اختبار النظرية، فالخطوة التالية هي تحديد واحد أو أكثر من النظريات التي قد تكون ذات صلة بمعالجة المسائل

البحثية المستهدفة. في حين أن المراجعة الأدبية قد تكشف عن مجموعة واسعة من المفاهيم أو البنيات المرتبطة المحتملة للظاهرة موضوع الدراسة، فالنظرية تساعد على تحديد أي من هذه البنيات قد تكون ذات صلة منطقية بهذه الظاهرة وكيف ذلك. والتخلي عن النظريات قد يؤدي إلى قياس نطاق واسع واقل وضوحاً، أو ذات صلة هامشية، أو بنيات ليست ذات صلة بالظاهرة، وأيضاً يقلل فرص الحصول على النتائج ذات المغزى أو عن طريق الصدفة. في مجال البحوث الوظيفية، يمكن استخدام النظريات كأساس منطقي لافتراض فرضيات الاختبار التجريبي. ومن الواضح أن ليس كل النظريات مناسبة تماماً لدراسة كافة الظواهر الاجتماعية. لذا يجب اختيار النظريات بعناية على أساس تناسبها مع المشكلة المستهدفة وإلى أي مدى تتسق الافتراضات التي تم بنائها عليها مع هذه المشكلة المستهدفة. وسنعمل في الفصل التالي على دراسة عملية التنظير بالتفصيل.

أما ثانياً أكبر عملية في عملية البحث فهي عملية تصميم البحث. وهو برنامج عمل لتحقيق أهداف البحث والإجابة على الأسئلة البحثية. وتشمل هذه المرحلة على طريقة البحث وتفعيل البنيات موضوع الدراسة. والتفعيل هي عملية وضع التدابير المحددة لبناء نظرية مجردة. وهذه تعتبر مشكلة كبيرة نظراً إلى أن عديد من البنى المستخدمة في بحوث العلوم الاجتماعية مثل التحامل والاغتراب والتحامل والليبرالية والتي من الصعب تحديدها، ناهيك عن قياسها بدقة. فالخطوة الأولى في عملية التفعيل هي تحديد وتصنيف معنى المفاهيم والمتغيرات التي يتعين دراستها (والتي في الغالب ما تسمى «بالتصور» للبنيات). وبعدها يمكن للباحث البحث في المراجع لمعرفة إذا ما كانت هناك مقاييس لمرحلة ما قبل التحقق الحالية للبنيات المتشابهة التي يمكن تعديلها

لنتماشى مع سياق البحث الحالي. وإذا ما كانت هذه المقاييس ليست متاحة بالنسبة لبعض البنى موضوع الدراسة إذا كانت المقاييس الحالية ضعيفة ولا تعكس تصوراً مختلفاً عن ذلك الذى يقصده الباحث، والأدوات الجديدة التي يجب أن تكون مصممة لهذه البنيات. وهذا يعنى تحديد كيف سيتم قياس البنية بالتحديد (على سبيل المثال، عدد العناصر وما هي العناصر، وهكذا). وهذا يمكن بسهولة أن يتحول إلى عملية طويلة وشاقة، مع العديد من الجولات المتعددة والاختبارات التمهيديّة والتعديلات قبل قبول الأداة المصممة الجديدة ووصفها بأنها «مقبولة علمياً» وسوف نناقش تفعيل البنيات في فصل مستقل عن القياس.

وبالتزامن مع عملية التفعيل، يجب على الباحث أيضاً أن يقرر طريقة البحث التي يرغب توظيفها لجمع البيانات لمعالجة المسائل البحثية موضوع الدراسة. وقد تشمل مثل هذه الأساليب الوضعية التجارب (experiments research) أو أساليب المسح (survey research) أو أساليب نوعية (quantitative research) مثل بحث حالة (case research) أو بحث التأثير (action research)، أو ربما يستخدم مزيج من كليهما. وإذا كان من المطلوب إجراء تجربة (experiment)، إذاً فما هو التصميم التجريبي؟ إذا كان مسيحياً، هل تخطط لمسح بالبريد الإلكتروني، أو مسح بالهاتف، أو مسح على شبكة الأنترنت أو بهم كلهم؟ أما عن الظواهر الاجتماعية المعقدة أو الغير مؤكده أو متعددة الجوانب فيكون النهج متعدد الأساليب هو الأكثر ملائمة لهذه الظاهرة، مما قد يساعد في الاستفادة من نقاط القوة الفريدة لكل أسلوب من أساليب البحث وتوليد أفكار لا يمكن الحصول عليها باستخدام أسلوب واحد.

كما يجب على الباحثين أيضاً أن يختاروا عدد من السكان موضوع البحث

إذا أرادوا جمع البيانات، واستراتيجية لأخذ العينات لتحديد عينة من هؤلاء السكان. على سبيل المثال، إذا ما تم مسح أفراد شركات أو مجموعات عمل داخل أحد الشركات، ما هي أنواع الأفراد أو الشركات التي يستهدفونها؟ حيث ترتبط استراتيجية أخذ العينات ارتباطاً وثيقاً بوحدة التحليل في مشكلة البحث. في حين أنه يجب على الباحث توخي الحذر والاختيار بعناية معقولة لتفادي العينة المتحيزة (على سبيل المثال، العينة المختارة بواسطة الباحث بناء على سهولة الحصول عليها) والتي ربما تولد ملاحظات منحازة. وسوف نقوم بدراسة هذا الموضوع بعمق في فصل لاحق.

وفي هذه المرحلة، غالباً ما تكون كتابة مقترحات البحث (research proposal) بالتفصيل عن كل القرارات التي تم اتخاذها في المراحل السابقة من عملية البحث والأساس المنطقي وراء كل قرار فكرة جيدة. وينبغي أن يتناول هذا الاقتراح متعدد الأجزاء ماهية الأسئلة البحثية موضوع الدراسة وسببها، والمرحلة السابقة من المعرفة في هذا المجال والنظريات التي ينبغي توظيفها جنباً إلى جنب مع الفرضيات لفحصها، وكيفية قياس البنيات، وما المنهج الذي يجب أن يستخدم في البحث ولماذا، واستراتيجية أخذ العينات المرغوبة.

وتتطلب وكالات التمويل المقترحات البحثية التي تم توثيقها بشكل صحيح حتى يتمكنوا من اختيار أفضل المقترحات للحصول على التمويل. حتى إذا لم يطلب تمويل مشروع البحث، وربما يصبح هذا الاقتراح وسيلة للبحث عن ردود الأفعال من غيرهم من الباحثين وتحديد المشاكل المحتملة لمشروع البحث (على سبيل المثال، إذا كان هناك نقص في بعض البنيات المهمة المتعلقة بالدراسة) قبل بدء عملية جمع البيانات. وردود الأفعال الأولية هذه

لا تقدر بثمن لأنه في كثير من الأحيان يكون قد فات الأوان لتصحيح المشاكل الحرجة بعد الانتهاء من جمع البيانات.

بعد أن يقرر الباحث من سيقوم بدراساتهم (العينات المستهدفة)، ما الذي سيقوم بقياسه (المفاهيم)، وكيفية جمع البيانات (منهج البحث)، فسيكون الباحث الآن مستعداً لمتابعة المشروع والشروع في عملية التنفيذ.

وهذا يشمل الاختبار المبدئي لأدوات القياس، وجمع البيانات، وتحليل البيانات. ويعتبر الاختبار المبدئي مهماً جداً للكشف عن المشاكل المحتملة في تصميم البحث الخاصة بك و/أو وسائل القياس (على سبيل المثال، إذا ما كانت الأسئلة غير واضحة للعينة المستهدفة)، والتأكد من أن أدوات القياس المستخدمة في الدراسة موثوق بها وان القياسات المستخدمة للبيانات موضوع البحث صالحة. وغالباً ما تكون العينة المبدئية مجموعة صغيرة من العينات موضوع البحث.

وبعد فترة من الاختبار المبدئي الناجح، يقوم الباحث بمتابعة بحثه عن طريق جمع البيانات باستخدام العينات موضوع الدراسة. قد تكون البيانات التي تم جمعها كمية أو نوعية، وفقاً لطريقة البحث المستخدمة.

عندما يتم تجميع البيانات، يمكن تحليلها وتفسيرها بغرض التوصل إلى استنتاجات بشأن المسائل البحثية موضوع البحث.

واعتماداً على نوع البيانات التي تم جمعها (الكمية والنوعية)، وقد يأخذ تحليل البيانات طابع التحليل الكمي من البيانات الكمية التي تستخدم الأساليب الإحصائية مثل الانحدار (Regression) ونمذجة المعادلة الهيكلية (Structural Equation Modeling)، والتحليل الكمي للبيانات النوعية مثل

الترميز (coding) والتحليل النوعي للبيانات النوعية مثل تحليل المحتوى (content analysis).

وتنطوي المرحلة النهائية من البحث على تحضير تقرير البحث النهائي التي توثق عملية البحث كاملة في شكل ورقة بحثية أو أطروحة أو دراسة.

وهذا التقرير ينبغي أن يلخص بالتفصيل كل الخيارات التي تمت خلال عملية البحث (مثل النظريات المستخدمة، البنيات المختارة، القياسات المختارة، أساليب البحث، طرق أخذ العينات، الخ) ولماذا أيضاً، وكذلك نتائج كل مرحلة من مراحل عملية البحث. كما يجب أن يتم وصف العملية البحثية بتفاصيل كافية بحيث تسمح للباحثين الآخرين تكرار نفس الدراسة الخاصة بك، واختبار النتائج، وتقييم إذا ما كانت الاستنتاجات المستمدة مقبولة علمياً. وبالطبع، فإن وجود اقتراح لبحث جاهز سوف يسهل كثيراً ويسرع عملية كتابة التقرير النهائي. لاحظ أن البحوث ليست ذات قيمة إذا لم يتم توثيق عملية البحث والنتائج التي تم الحصول عليها وتسجيلها للأجيال القادمة، وتعتبر مثل هذه الوثائق ضرورية للتقدم التدريجي للعلم.

الأخطاء الشائعة في الأبحاث (Common Mistakes in Reseach)

تعتبر عملية البحث من العمليات المحفوفة بالمشاكل والعثرات، وغالباً ما يكون من الممكن لباحث مبتدئ استثمار قدر كبير من الوقت والجهد في عملية البحث، فقط لنجد أنه بعد استكمال البحث لم يتم الإجابة بدرجة كافية على الأسئلة البحثية أو أن البحث لم يكن ذو قيمة علمية مقبولة (صالحة للنشر في مجلة علمية). وسوف نصف أدناه بعض من هذه الأخطاء الشائعة.

الأسئلة البحثية ذات الدوافع الغير كافية (Insufficiently motivated research questions):

ففي كثير من الأحيان نقوم باختيار المشاكل التي تهملنا وتكون مهمة لنا ولكنها ليست مهمة للمجتمع العلمي على الإطلاق. وتذكر أن الهدف من البحث هو لخلق معرفة جديدة أو فكرة عن ظاهرة اجتماعية أو طبيعية.

ولأن عملية البحث تنطوي على استثمارات كبيرة من الوقت والجهد والتي تقع على عاتق الباحث، فيجب أن يكون الباحث متأكداً (وقادراً على إقناع الآخرين) بأن الأسئلة البحثية التي يبحثون عن جواب لها والتي تتعلق بمشاكل حقيقية (وليس مشاكل افتراضية) والتي تؤثر على جزء كبير من السكان والتي لم يتم تناولها بشكل كاف في الأبحاث السابقة.

متابعة مستحدثات عملية البحث (Pursuing research fads):

وهو خطأ آخر شائع يعرف «بالمواضيع الشعبية ذات الصلاحية المحدودة». فالمثال النموذجي هو دراسة التقنيات والممارسات التي تحظى بشعبية اليوم.

ولأن البحث يحتاج إلى سنوات عديدة ليستكمل وينشر، فمن الممكن أن الشهرة وذيوع الصيت الكبير لهذه المستحدثات قد يخمد بحلول الوقت الذي يستكمل به البحث ويكون قد قُدم للنشر.

والوسيلة الأفضل هي دراسة المواضيع «الأبدية» والتي تصبح مستمرة على مر السنوات، ولكن يبدو أن لا أحد يملك إجابات أو حلول معقولة لهذه المشاكل.

المشاكل الغير قابلة للبحث (Unresearchable problems):

قد يكون هناك بعض من المشاكل البحثية التي لا يمكن الإجابة عليها بشكل كافٍ على أساس الأدلة الملاحظة وحدها، أو باستخدام الأساليب والإجراءات المقبولة حالياً ويفضل تجنب مثل هذه المشاكل. ومع ذلك، فمن الممكن أن يتم تعديل بعض من المشاكل الغامضة أو الغير قابلة للبحث أو أن يتم تحويلها إلى مشاكل محددة جيداً يمكن بحثها.

طرق البحث المفضلة (Favored research methods):

يتجه العديد من الباحثين نحو إعادة صياغة مشكلة البحث وبالتالي يتوافق ذلك مع طرق البحث الخاصة بهم (مثل البحوث المسحية)، وهذا اتجاه غير ملائم. ويتعين اختيار طرق البحث بحيث تتلاءم مع مشكلة البحث وليس الطرق الأخرى للبحث.

التنقيب الأعمى في البيانات (Blind data mining):

بعض الباحثين يميلون نحو جمع البيانات أولاً (باستخدام الأدوات المتاحة بالفعل، ثم بعد ذلك يحددون ما سيقومون به بتلك البيانات. لاحظ أن عملية جمع البيانات هي خطوة واحدة فقط على طول عملية التخطيط والتصميم والتنفيذ للبحث. وفي واقع الأمر، فإنه يتعين استكمال العديد من الخطوات في عملية البحث قبل جمع البيانات. فإذا انتقل الباحثون مباشرة إلى جمع البيانات دون هذا التخطيط التفصيلي، فإن البيانات المجمعة تكون غير مناسبة وناقصة أو غير مفيدة، وقد تضيع كافة جهودهم في جمع البيانات أدراج الرياح. فوفرة المعلومات لا تسد ثغرة العيوب في تخطيط البحث والتصميم وعلى الأخص فيما يتعلق بنقص أسئلة البحث الممتعة والمفيدة.

الفصل الرابع

نظريات البحث العلمي

Theories in Scientific Research

الفصل الرابع

نظريات البحث العلمي

Theories in Scientific Research

كما علمنا في الفصول السابقة أن العلم هو معرفة ممثلة في مجموعة من النظريات التي يتم اشتقاقها باستخدام الطريقة العلمية. وفي هذا الفصل سوف نقوم بفحص ماهية النظرية، ولماذا نحتاج إلي النظريات في إجراء الأبحاث، وماهي اللبنات الأساسية للنظرية، وكيف يتم تقييم النظريات، وكيف يمكننا القيام بتطبيق النظريات في مجال الأبحاث، كما نقوم أيضاً بتقديم أمثلة توضيحية من خمس نظريات يتم استخدامها بشكل متكرر في الأبحاث الخاصة بالعلوم الاجتماعية.

النظريات (Theories):

إن النظريات عبارة عن شروحات لسلوك طبيعي أو اجتماعي أو لحدث أو ظاهرة. وبشكل أكثر رسمية فإن النظرية العلمية تتكون من نظام من البنيات أو التركيبات (المفاهيم) واقتراحات (العلاقات بين تلك البنيات) والتي تقدم بشكل كلي شرح منطقي وتنظيمي ومنهجي متماسك للظاهرة محل الاهتمام من خلال بعض الافتراضات والشروط المحددة (باشراش، ١٩٨٩).^(١)

(١) باشراش (Bachrach)، إس بي. "النظريات التنظيمية" organizational theories: بعض مجالات التقييم. "Some Criteria for Evaluation، الاستعراض الإداري الأكاديمي" (٤، ١٤). ٥١٥، ٤٩٦.

كما ينبغي أن توفر النظريات شروحات حول سبب حدوث الأشياء بدلاً من الاكتفاء بمجرد القيام بتقديم وصف أو التنبؤ. مع ملاحظة أنه من الممكن التنبؤ بالأحداث أو السلوكيات باستخدام مجموعة من المتنبئين بدون تقديم شرح ضروري لسبب ما يحدث من تلك الأحداث. على سبيل المثال: توقعات التحليل الخاصة للسوق بحدوث بعض التآرجح في أسهم السوق القائمة على إعلانات السوق، مع تقارير الربح الخاصة بالشركات الكبرى، والبيانات الجديدة من المجلس الاتحادي والوكالات الأخرى، والقائمة على معاملات الارتباط (correlations) السابق ملاحظتها. حيث أن كل ما يحتاجه التوقع هو وجود معامل الارتباط. وعلى النقيض فإن القيام بتقديم شرح أو تفسير يتطلب وجود تعليلات (causations) أو فهم لعلاقات السبب- التأثير. ويتطلب إنشاء التعليل ثلاثة شروط هي: (١) وجود معامل ارتباط (correlation) بين بنتين، (٢) وجود الأسبقية الزمنية - temporal precedence (حيث ينبغي أن يسبق السبب التأثير في الوقت)، و(٣) رفض وجود أية فرضيات بديلة - alternative hypotheses (من خلال إجراء الاختبارات). والنظريات العلمية تختلف عن اللاهوتية وعن الفلسفية أو أي شروحات متعلقة بتلك النظريات العلمية يمكن اختبارها وهناك إمكانية لدحضها باستخدام الطرق العلمية.

كما يمكن للشروحات أن تكون مقارنة بالذات أو ذات علاقة بدراسة متعلقة بقوانين علمية عامة. وشروحات المقارنة بالذات (idiographic explanation) هي تلك التي تقوم بتقديم تفسير لموقف فردي أو حدث بتفاصيله الغريبة. على سبيل المثال: قيامك بالإجابة في الامتحان بشكل ضعيف بسبب:

(١) نسيت أن لديك امتحان في هذا اليوم.

(٢) وصلت متأخراً إلى الامتحان بسبب زحام المرور.

(٣) شعرت بالذعر في منتصف طريقك إلى الامتحان.

(٤) كان عليك العمل في اليوم السابق حتى وقت متأخر من الليل ولم تستطع القيام بالمذاكرة من أجل الامتحان.

(٥) أو حتي قام حيوانك الأليف بأكل كتابك

قد تكون تلك التفاسير بشيء من التفصيل ودقيقة وصالحة ولكن قد لا يمكن تطبيقها على مواقف أخرى مشابهة حتي وإن كانت لنفس الشخص، ومن ثم فلا يمكن تعميمها.

وعلى النقيض من ذلك فإن الشروحات المتعلقة بقوانين علمية عامة (nomothetic explanation) تسعى نحو تقديم تفسير لفئة من الحالات أو الأحداث بدلاً من تفسير موقف أو حدث معين. على سبيل المثال: الطلاب الذين يكون أدائهم ضعيفاً في الامتحانات يقومون بذلك لأنهم لم يقوموا بقضاء وقت كافٍ في الاستعداد للامتحانات أو أنهم يعانون من التوتر وتشتت الانتباه أو بسبب بعض الاضطرابات الطبية الأخرى. ولأن الشروحات المتعلقة بقوانين علمية عامة قد تم تصميمها لأن تكون عامة في كل المواقف والأحداث أو للناس، فهي تميل إلى أن تكون أقل تحديداً وإتماماً وتفصيلاً. ومع ذلك فإنهم يشرحون بشكل مختصر باستخدام بضع متغيرات تفسيرية وذلك لأن النظريات تهدف إلى العمل على تقديم تفسيرات عامة لأنماط الأحداث والسلوك أو الظواهر، وعامة ما تكون طبيعة التفسيرات النظرية ذات علاقة بالقوانين العلمية العامة.

وفي حين أن عملية إدراك وفهم النظريات كانت أيضاً مهمة لفهم ماهية

النظرية وما لا تكون عليه النظرية. فالنظرية ليست مجرد بيانات أو حقائق أو أنماط أو تصنيفات أو نتائج تجريبية. كما أن مجموعة من الحقائق لا تعد نظرية مثلها مثل كومة من الحجارة التي لا تعد منزلاً.

وكذلك المجموعة البنائية المتخصصة (التصنيفات) لا تعد نظرية وذلك لأنه ينبغي أن تتعدى النظريات ما وراء البنيات لتشمل الاقتراحات والتفسيرات والشروط المحددة. كما تعمل البيانات والحقائق والنتائج من خلال مستوى تجريبي أو الملاحظة في حين أن النظريات تعمل في مستوى مفاهيمي وتكون قائمة على المنطق بدلاً من الملاحظات.

ويوجد الكثير من الفوائد عند استخدام النظريات في البحث. الفائدة الأولى هي أن النظريات تقوم بتوفير المنطق الرئيسي لحدوث الظاهر الطبيعية والاجتماعية من خلال توضيح الدوافع الرئيسية والنتائج الرئيسية للظاهرة المنشودة والسبب وراءها، والعمليات الرئيسية المسؤولة عن وقوع تلك الظاهرة. الفائدة الثانية هي أن النظريات تساعد على توضيح المعنى من خلال مساعدتنا على تركيب وبناء النتائج التجريبية المسبقة داخل إطار نظري والتوفيق بين النتائج المتناقضة من خلال اكتشاف العوامل المحتملة التي من شأنها أن تؤثر على العلاقة بين بنيتين في الدراسات المختلفة. والفائدة الثالثة للنظريات هي أنها توفر الإرشاد للبحث المستقبلي من خلال المساعدة على تحديد البنيات (التركيبات) والعلاقات التي تكون بحاجة للمزيد من البحث. والفائدة الرابعة تكمن في أن النظريات يمكنها المساهمة في بناء المعرفة المتراكمة من خلال سد وتوصيل الفجوات بين النظريات الأخرى وإعادة تقييم النظريات الراهنة بشكل جديد.

ومع ذلك، فإنه يمكن أن يكون للنظريات نصيبها الخاص من القيود. حيث أن التفسيرات المبسطة للواقع والنظريات قد لا تقوم دائماً بتوفير تفسير كافي للظاهرة محل الاهتمام والقائمة على مجموعة محدودة من البنيات (التركيبات) والعلاقات. كما يمكن أن يتم القيام بتصميم النظريات بحيث تكون تفسيراتها مبسطة وخفيفة جداً بينما الواقع يكون أكثر تعقيداً، وعلاوة على ذلك، فإن النظريات قد تفرض قيوداً على الباحثين (في نطاق رؤيتهم)، حيث تتسبب في تفويت بعض المفاهيم الأساسية التي لم تقم النظرية بتعريفها.

اللبنات الأساسية للنظرية (Building Blocks of a Theory):

لقد أشار دايفد وايتن (١٩٨٩) إلى أن هناك أربعة لبنات أساسية للنظرية وهي كالتالي ذكره: البنيات أو التركيبات (constructs)، الاقتراحات (propositions)، والمنطق (logic)، والشروط المقيدة / الافتراضات (boundary conditions / assumptions). حيث تهتم البنيات أو التركيبات بماهية النظريات (على سبيل المثال: ما هي المفاهيم المهمة لتفسير ظاهرة ما)، بينما تهتم الاقتراحات (على سبيل المثال: كيف تكون تلك المفاهيم ذات صلة ببعضها البعض)، كما يمثل المنطق «لماذا» (على سبيل المثال: لماذا هناك صلة بين تلك المفاهيم)، والشروط المقيدة أو الافتراضات تقوم بفحص واختبار (من ومتي وأين) «على سبيل المثال: في ظل أي ظروف سوف تعمل تلك المفاهيم والعلاقات». ورغم أن كل من البنيات والاقتراحات قد تم مناقشتها سابقاً في الفصل رقم ٢، فسوف نقوم بمناقشتها مرة أخرى من أجل محاولة الوصول إلى حد الكمال.

كما أن البنيات أو التركيبات (constructs) هي عبارة عن مفاهيم مجردة يتم تحديدها في مستوي تجريدي عالي يتم اختياره بشكل محدد لشرح الظاهرة

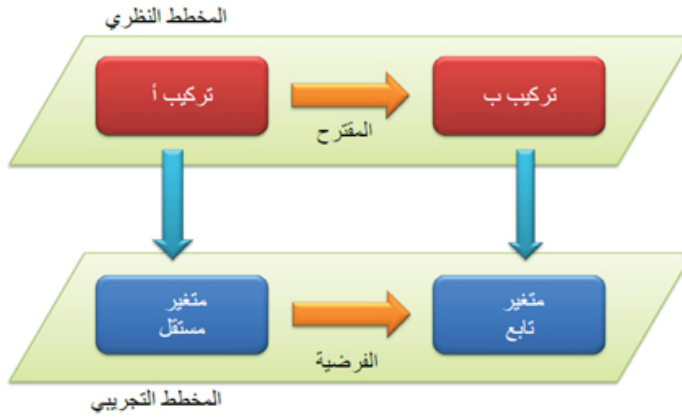
محل الاهتمام. وإذا تذكرناهم من خلال الفصل رقم ٢ فسنجد أن البنيات قد تكون ذات بعد واحد (سواء كان مفهوم فردي أو متضمن)، مثل الوزن أو العمر، أو ذات أبعاد متعددة (تتألف من مفاهيم متعددة كامنة وراءه)، مثل الشخصية أو الثقافة. في حين أن هناك بعض البنيات مثل العمر والتعليم وحجم المؤسسة... والتي يكون من السهل إدراكها وفهمها وأشياء أخرى مثل الإبداع والتعصب وخفة الحركة التنظيمية والتي قد تكون أكثر تعقيداً وإبهاماً، ولا يزال هناك بنيات أخرى مثل الثقة والسلوك والتعلم والتي قد تمثل اتجاهات مؤقتة بدلاً من الحالات الثابتة.

ومع ذلك فإن كل البنيات يجب أن يكون لها تعريفات تشغيلية واضحة وغير مبهمة والتي ينبغي أن تحدد كيف سوف يتم قياس البنية وفي أي مستوى تحليلي (فردي وجماعي وتنظيمي...).

ويطلق على القياسات الممثلة للبنيات المجردة اسم المتغيرات (variables). على سبيل المثال: اختبار درجة الذكاء (درجة أي كيو - IQ score) حيث أنها متغير يتضمن قياس بنية مجردة تسمى بالذكاء. وكما تم ذكره سابقاً فإن البحث العلمي يتقدم من خلال مستويين: مستوى نظري وتجريبي.

حيث أن البنيات يتم تصورها من خلال المستوى النظري بينما يتم القيام بتفعيل المتغيرات وقياسها من خلال المستوى التجريبي (الملاحظة). وعلاوة على ذلك فإن تلك المتغيرات قد تكون مستقلة، أو تابعة أو وسطية أو مؤثرة كما تم مناقشته في الفصل رقم ٢.

ونرى التمييز بين البنيات (والتي يتم تصورها من خلال المستوى النظري) والمتغيرات (والتي يتم قياسها في المستوى التجريبي) في الشكل رقم ٤-١.



الشكل ٤-١ التمييز بين المفاهيم النظرية والتجريبية

كما تعد المقترحات (propositions) عبارة عن ارتباطات بين البنيات القائمة علي المنطق الاستدلالي والتي تظهر بشكل معلن وينبغي أن تشير بشكل مثالي إلي علاقة السبب- التأثير (على سبيل المثال: إذا حدث «س» فسوف يتبعه «ص»). مع ملاحظة أن المقترحات قد تكون قائمة علي الحدث أو التخمين ولكن يجب أن يتم اختبارها وينبغي رفضها في حالة ما إذا لم يتم دعمها بالملاحظات التجريبية. ومع ذلك فمثل البنيات نرى أن المقترحات توجد أيضاً في المستوي النظري ويمكن أن يتم فقط القيام باختبارها من خلال فحص العلاقات المتطابقة بين المتغيرات التي يتم قياسها من تلك البنيات. ونرى الصياغة التجريبية للمقترحات تظهر كعلاقات بين المتغيرات ويطلق عليها اسم الفرضية (hypothesis). والتمييز بين المقترحات (والتي يتم صياغتها في المستوي النظري) والفرضيات (والتي يتم اختبارها في المستوي التجريبي) قد تم تصويرها من خلال الشكل ٤-١.

ويعد المنطق (logic) هو البنية الثالثة الأساسية للنظرية حيث يقوم بتوفير الأسس اللازمة لتبرير المقترحات كما تم افتراضها. كما يعمل المنطق مثل «المادة اللاصقة» التي تعمل كحلقة وصل في البنيات النظرية وتوفر المعنى والصلة للعلاقات بين تلك البنيات. كما يمثل المنطق أيضاً «التفسير» الذي يكمن في صميم النظرية. وبدون وجود المنطق فسوف تكون المقترحات عشوائية ولا معني لها ولا يمكن ربطها بنظام متماسك من المقترحات والتي تعد هي أساس أي نظرية.

وأخيراً فإن كل النظريات مقيدة بوجود افتراضات (assumptions) حول القيم والوقت والفضاء والظروف المقيدة (boundary conditions) التي تتحكم فيما إذا كان يمكن تطبيق النظرية وأين لا يمكن القيام بتطبيقها. علي سبيل المثال: هناك الكثير من النظريات الاقتصادية التي تفترض أن الكائنات البشرية عقلانية (أو ملتزمة عقلياً) وتوظف المنفعة القصوى والقائمة علي التكلفة والفائدة المتوقعة كطريقة لفهم السلوك الإنساني. وعلي النقيض فإن النظريات السياسية العلمية تفترض أن الناس سياسيين أكثر منهم عقلانيين، مع محاولة وضع انفسهم في بيئتهم المهنية أو الشخصية بطريقة تعظم من قوتهم وتحكمهم في الآخرين. ونظراً لطبيعة افتراضاتهم الأساسية ونظرياتهم الاقتصادية والسياسية نرى أنه لا يمكن مقارنتها بشكل مباشر، وينبغي ألا يقوم الباحثين باستخدام النظريات الاقتصادية إذا كان هدفهم هو فهم وإدراك هيكل القوة أو تقييمه في منظمة. وكذلك فقد تكون النظرية قائمة على افتراضات ثقافية ضمنية (على سبيل المثال: ما إذا كان يمكن تطبيقها علي ثقافات فردية أو جماعية)، والافتراضات المؤقتة (مثل: ما إذا يمكن القيام بتطبيقها في المراحل الأولى أو في مراحل متأخرة من السلوك الإنساني)، والافتراضات المكانية

(مثل: ما إذا كان يمكن تطبيقها على مواقع محلية معينة دون أخرى). ففي حالة ما إذا كان يتم القيام باستخدام النظرية أو اختبارها علي نحو مناسب، فينبغي عندئذ أن يتم فهم النظرية علي نحو لائق إذا كانت كل افتراضاتها الضمنية التي تقوم بتشكيل حدود تلك النظرية.

ولسوء الحظ فإن النظريين نادراً ما يذكرون الافتراضات الضمنية بشكل واضح وهو ما يقودهم إلى سوء تطبيق متكرر للنظريات و يقود إلى مشكلة في مجال البحوث.

سمات النظرية الجيدة (Attributes of a Good Theory):

يتم القيام بتبسيط النظريات وفي بعض الأحيان تكون تفسيرات لواقع اجتماعي معقد، وعلي هذا النحو، فقد يوجد تفسيرات جيدة أو تفسيرات ضعيفة، وبالتالي فقد يوجد نظريات جيدة أو نظريات ضعيفة. فكيف يمكننا القيام بتقييم مدى جودة نظرية معينة؟ لقد تم اقتراح معايير مختلفة من قبل باحثين مختلفين، وسوف يتم وضع ما هو أكثر أهمية في القائمة التالية:

▪ الاتساق المنطقي (logical consistency): هل البنيات النظرية

والاقتراحات الشروط المحددة والافتراضات تتسق منطقياً مع بعضها البعض؟ إذا كان بعض اللبنيات الأساسية للنظرية لا تتسق مع بعضها البعض (على سبيل المثال: النظرية التي تفترض المنطق العقلاني ولكن بعض البنيات تمثل مفاهيم غير عقلانية)، حينئذ تكون النظرية ضعيفة.

▪ القوة التفسيرية (explanatory power): ما هو مقدار التفسيرات

الذي تقدمه نظرية معينة (أو توقعه) للواقع؟ نجد من الواضح أن النظريات الجيدة تقوم بتقديم تفسير للظاهرة المقصودة بشكل أفضل

من النظريات المنافسة، حيث غالبا ما يتم قياس مدي وضوح التباين (variance) في معادلات الانحدار الاحصائي (Regression) باستخدام قيمة (R-Square).

▪ **قابلية الدحض (falsifiability):** أقر الفيلسوف البريطاني كارل بوبر في الأربعينيات أنه لتكون النظريات صالحة يجب أن تكون قابلة للدحض. أن قابلية الدحض تتضمن أن هناك احتمال أن تكون النظرية قابلة للنفي، ففي حالة ما إذا كانت البيانات التجريبية لا تتوافق مع الاقتراحات النظرية (theoretical propositions) والتي تسمح القيام باختبارهم بشكل تجريبي من قبل الباحثين. وبكلمات أخرى، لا يمكن للنظريات أن تكون نظريات ما لم يمكن القيام باختبارهم بشكل تجريبي. وتكون جمل الحشو (tautological statements) مثل «إن اليوم الذي تكون فيه الحرارة عالية هو يوم حار.» غير قابلة للاختبار تجريبياً لأن اليوم الحار معروف (وتقاس) كيوم به درجة الحرارة عالية، وبالتالي فإن مثل تلك الجمل لا يمكن رؤيتها على أنها اقتراح نظري. وتتطلب قابلية الدحض وجود تفسيرات منافسة تضمن بأن البنات يتم قياسها على نحو كافي، وهكذا، لكن لاحظ أن القول بأن النظرية ذات قابلية الدحض ليست نفسها أن نقول بأنه ينبغي أن تكون النظرية مدحوضة. ففي حالة ما إذا كانت النظرية بالتأكيد مدحوضة بناء على الأدلة التجريبية عندئذ في الغالب قد تكون نظرية ضعيفة للبدء بها.

▪ **التبسيط (parsimony):** يقوم مبدأ التبسيط علي فحص المدى الذي يمكن به تقديم تفسير للظاهرة ومدى قلة المتغيرات المستخدمة في النظرية. ويُعزى هذا المفهوم إلي القرن الرابع عشر إلي عالم المنطق

الإنجليزي الأب وليام من أوكهام (وبالتالي فقد أطلق اسم «موس أوكهام» أو موس أوكام) والذي يقر بأنه من ضمن التفسيرات المتنافسة التي تقدم شرح واضح بما فيه الكفاية للأدلة التي يتم ملاحظتها، فإن أبسط نظرية هي أفضلها (على سبيل المثال، النظرية التي تستخدم أصغر رقم من المتغيرات أو أقل عدد من الافتراضات). كما يمكن دائماً أن يكون هناك زيادة في تفسير ظاهرة اجتماعية معقدة من خلال إضافة بنيات أكثر وأكثر. ومع ذلك فإن مثل هذا المنهج يهزم أو يخذل الغرض من وجود النظرية، والذي يهدف إلى أن يكون مبسط وأيضاً التفسيرات العامة للواقع. ويتصل التبسيط بدرجات الحرية في نظرية معينة. كما أن النظرية التي تكون غاية في التبسيط تكون ذات درجات أعلى من الحرية، والتي تسمح بأن يكون هناك سهولة أكبر في التعميم في سياقات وبيئات وأشخاص آخرين.

طرق بناء النظريات (Approaches to Theorizing)

كيف يقوم الباحثون ببناء النظرية؟ ستانفيلد وفولك (١٩٩٠)^(١) قد أوصيا بأربعة طرق للقيام بذلك، الطريقة الأولى هو البناء الاستقرائي (induction) للنظريات القائمة علي أنماط الملاحظة للأحداث أو السلوكيات. وغالباً ما يطلق علي مثل هذا المنهج «بناء الأسس النظرية» (grounded theory building)، وذلك لأنه يتم تأسيس النظرية على الملاحظات التجريبية. فتلك

(١) ستانفيلد، سي دبليو، وفولك، جي. (١٩٩٠). "نظرية الحتمية" TheTheory Imperative، "في المنظمات وتقنيات الاتصالات، جيفولك وسي دبليو ستانفيلد (إيدياس)، (J. Fulk and C.W. Steinfield eds)، نيوباري بارك، سي إيه: منشورات

التقنيات ليست صعبة فقط ولكنها خاضعة أيضاً لتحيزات الباحثين والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى ارتباط زائف. وعلاوة على ذلك لاحظ أن ملاحظة أنماط معينة من الأحداث لن يكون بالضرورة مشكلاً لنظرية، ما لم يكن الباحث قادراً على أن يقوم بتوفير تفسيرات متسقة بالنسبة لأنماط الملاحظة المختلفة. وسوف نقوم بمناقشة منهج الأسس النظرية في فصل لاحق عن البحث النوعي.

والطريقة الثانية للبناء النظري هي القيام ببناء التحليل المفاهيمي من الأسفل إلى الأعلى للمجموعات المختلفة من المسببات ذات الصلة المحتملة للظاهرة الهدف باستخدام إطار العمل الذي تم القيام بتحديدده بشكل مسبق. على سبيل المثال: قد يكون إطار العمل هذا عبارة عن عملية مدخلات-معالجة-مخرجات في ظل إطار العمل (IPO)، حيث قد يقوم الباحث بالبحث عن تصنيفات مختلفة من المدخلات، مثل العوامل الفردية والتنظيمية والتقنية التي تكون ذات صلة محتملة لظاهرة معينة هي محل الاهتمام (المخرجات)، وتقديم وصف لما هو كامن وراء العمليات والتي تربط تلك العوامل بالظاهرة الهدف. وتعد هذه طريقة استقرائية (induction) أيضاً قد تكون قائمة على الملاحظات التجريبية والمعرفة السابقة وتعتمد بقوة على القدرات الاستقرائية للباحث.

والمنهج الثالث للتظير هو تمديد أو تعديل النظريات القائمة بهدف تفسير أو شرح سياق جديد، مثل تمديد نظريات التعليم الفردي لتفسير التعليم التنظيمي. أثناء القيام بمثل هذا التوسع، فإن المفاهيم والاقتراحات المعينة والشروط المحددة للنظرية القديمة قد يتم الاحتفاظ بها والقيام بتعديل أخرى لتناسب السياق الجديد. وهذا المنهج الاستدلالي (deduction) الذي يعزز

من المخزون الغني للنظريات العلمية الاجتماعية والتي تم تطويرها من خلال النظرين الأوائل، والتي تعد وسيلة فعالة لبناء نظريات جديدة من خلال بناءها على نظريات قائمة بالفعل.

والمنهج الرابع هو القيام بتطبيق النظريات القائمة في سياقات جديدة بالكامل من خلال الاعتماد علي أوجه التشابه الهيكلية بين سياقين. ويعتمد هذا المنهج علي المنطق من خلال القياس ويعد في الغالب هو أكثر وسيلة إبداعية للتنظير باستخدام المنهج الاستدلالي (deduction). علي سبيل المثال، نجد أن ماركوس (١٩٨٧) ٣ قام باستخدام أوجه التشابه بين الانفجار النووي والنمو الغير المنضبط للشبكات أو الشبكات القائمة على الأعمال وقام باقتراح نظرية الكتلة الحرجة الخاصة بنمو الشبكات. و مثل ما أن الانفجار النووي يتطلب وجود كتلة حرجة من المواد المشعة للاحتفاظ الذاتي بالانفجار النووي، فإن ماركوس اقترح أن الشبكة تتطلب كتلة حرجة من المستخدمين للاحتفاظ بنمو متسق وبدون وجود مثل تلك الكتلة الحرجة قد تتلاشي الشبكة وتذهب أدراج الرياح.

أمثلة على النظريات العلمية الاجتماعية (Examples of Social Science Theories)

في هذا القسم، سوف نقدم لمحات عامة موجزة حول عدد قليل من النظريات التفسيرية من مختلف التخصصات في العلوم الاجتماعية. تعمل هذه النظريات بشرح وتفسير مجموعة مختلفة من أنواع السلوكيات الاجتماعية، وذلك عن طريق استخدام مجموعة من البنيات (التركيبات) والمقترحات والقيود والشروط المحددة والافتراضات وكذلك المنطق الكامن وراء مثل هذه السلوكيات. لا حظ أن ما يلي يمثل مجرد مقدمة مبسطة عن هذه النظريات،

ويُنصح القراء بالرجوع إلى المصادر الأصلية التي تتعلق بهذه النظريات للحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية والتعرف على وجهات النظر في كل نظرية على حده.

نظرية الوكالة (Agency Theory): نظرية الوكالة (والمعروفة أيضاً باسم نظرية الوكيل الرئيسي - principal-agent theory)، هي نظرية كلاسيكية في أدب الاقتصاديات التنظيمية، وقد تم اقتراحها في الأصل من جانب روس (عام ١٩٧٣)^(١) من أجل شرح وتفسير العلاقات الموجودة بين اثنين من الأطراف (مثل تلك العلاقات الموجودة بين صاحب العمل وموظفيه، والعلاقات الموجودة بين كل من المديرين التنفيذيين التنظيميين وأصحاب الأسهم بالإضافة إلى العلاقات الموجودة بين الباعة والمشتريين) ممن لا تتطابق أهدافهم مع بعضهم البعض. يتمثل الهدف من نظرية الوكالة في تحديد العقود المثلى والشروط التي بموجبها تقوم مثل هذه العقود بالمساعدة في الحد من التأثير الذي يخلفه هذا التناقض. بالإضافة إلى أن الافتراضات الجوهرية لهذه النظرية تتمثل في أن الكائنات البشرية ما هي إلا أفراد ذات مصلحة ذاتية ولهم اتجاه عقلاني بشكل متناهٍ ويعملون على تجنب المخاطر، والنظرية يمكن أن يتم تطبيقها على المستوى الفردي أو المستوى المؤسسي التنظيمي.

يمثل كلٌّ من الشخص الرئيسي والوكيل الطرفين الموجودين في النظرية؛ حيث يقوم الشخص الرئيسي بتوظيف الوكيل من أجل أداء العديد من المهام المحددة بالنيابة عنه. في الوقت الذي يكون فيه الهدف الخاص بالشخص الرئيسي هو الإنجاز السريع والفعال للمهمة المحددة، يمكن أن يتمثل الهدف

(١) روس إس إيه (عام ١٩٧٣). "النظرية الاقتصادية للوكالة: مشكلة الوكيل الرئيسي"، مراجعة الاقتصاد الأمريكي (٣٦:٢)، ١٣٤-١٣٩.

الخاص بالوكيل في السير على الوتيرة الخاصة به مع تجنب المخاطر والسعي وراء المصلحة الذاتية (مثل الأجر الشخصي) من الفوائد المحصلة للشركة. وبالتالي، لا يتطابق الهدفان. إن استحضار الطبيعة الخاصة بالمشكلة يمكن أن يتمثل في المشكلات التي تتعلق بعدم تماثل المعلومات والناجمة عن عدم قدرة الشخص الرئيسي على ملاحظة سلوك الوكيل على نحو كافٍ أو عدم قدرته على تقييم مجموعة المهارات الخاصة بالوكيل بشكل دقيق. يمكن أن يؤدي مثل هذا التباين إلى مشكلات الوكالة حيث لا يقوم الوكيل ببذل الجهد المطلوب منه لإنجاز المهمة الموكلة إليه (مشكلة المخاطر الأخلاقية) أو أن يخطئ في توضيح الخبرات والمهارات الخاصة به لإتمام الوظيفة ولكن لا يؤدي المهمة على النحو المتوقع منه (مشكلة سوء الاختيار). لا تتمكن العقود النموذجية التي تعتمد على السلوك (behavior-based) مثل الرواتب الشهرية، لا تتمكن من التغلب على هذه المشكلات. وبالتالي، توصي نظرية الوكالة باستخدام العقود القائمة على النتائج (outcome-based) مثل العمولات أو الأجور مستحقة الدفع عند إتمام المهمة، أو استخدام العقود المختلطة التي تجمع بين كل من العقود القائمة على السلوك والحوافز القائمة على النتائج. تعتبر خطط خيار الأسهم لموظفي الشركة مثلاً على العقود القائمة على النتائج في حين أن الدفع للموظف يعتبر مثلاً على العقود القائمة على السلوك. تنصح نظرية الوكالة أيضاً باستخدام الأدوات التي يمكن أن يقوم الشخص الرئيسي بتوظيفها بغرض تحسين فعالية العقود القائمة على السلوك مثل الاستثمار في آليات الرصد (مثل توظيف المشرفين) لمواجهة تباين المعلومات الناجمة عن المخاطر الأخلاقية، أو وضع العقود القابلة للتجديد التي تتوقف على أداء الوكيل (تقييم الأداء يجعل العقد قائماً

على النتائج بشكل جزئي)، أو عن طريق تحسين البنية الهيكلية الخاصة بالمهمة الموكلة حتى يجعلها من المهام القابلة للبرمجة بشكل كبير وبالتالي يمكن ملاحظتها بشكل كبير.

نظرية السلوك المخطط (Theory of Planned Behavior): تم افتراض هذه النظرية من قبل أجزين (عام ١٩٩١)^(١)، ونظرية السلوك المخطط (TPB) هي نظرية عامة للسلوك البشري في أدب علم النفس الاجتماعي التي يمكن استخدامها لدراسة مجموعة واسعة من السلوكيات الفردية. تفترض هذه النظرية أن السلوك البشري يمثل الاختيار المعقول الواعي ويتم تشكيله من خلال كل من التفكير الإدراكي والضغط الاجتماعي.

هذه النظرية توضح أن السلوكيات تعتمد على نية (intention) الفرد تجاه السلوك والنية تعتبر نتيجة لعدة أسباب: موقف الشخص (attitude) تجاه السلوك والضغط الاجتماعي (subjective norms) فيما يتعلق بهذا السلوك بالإضافة إلى تصور السيطرة على هذا السلوك (perception of control over behavior) (انظر الشكل رقم ٤-٢).

يتم تعريف الموقف (attitude) على أنه المشاعر الإيجابية أو المشاعر السلبية الكلية للفرد فيما يتعلق بأداء السلوك قيد التساؤل، والذي يمكن تقييمه على أنه محصلة معتقدات الفرد بشأن العواقب المختلفة المترتبة على هذا السلوك والمقاسة بالرغبة في حدوث مثل تلك العواقب.

تشير الضغوط الاجتماعية (subjective norms) إلى تصور الفرد فيما إذا

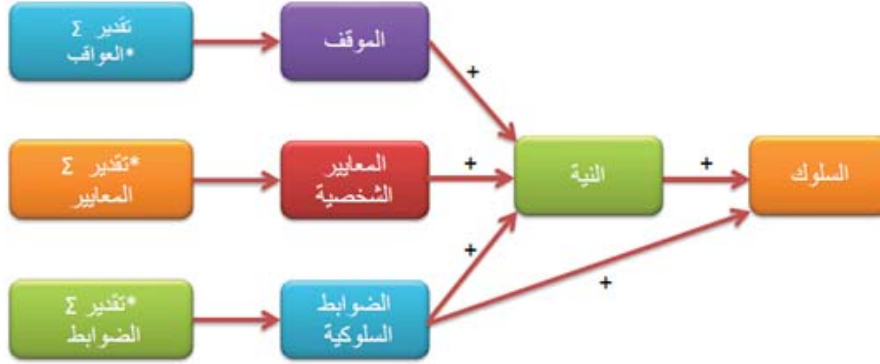
(١) أجزين آي (عام ١٩٩١)، "نظرية السلوك المخطط"، السلوك التنظيمي وعمليات اتخاذ القرارات الإنسانية (٥٠)، ١٧٩-٢١١.

كانت الأشخاص التي تمثل أهمية بالنسبة إلى هذا الشخص يتوقعون من هذا الشخص ممارسة السلوك المنشود أم لا، إلى جانب أن هذا المعيار الذاتي يتم تمثيله على أنه مجموعة المعايير والأعراف المتوقعة للمجموعات المرجعية المختلفة مثل الأصدقاء أو الزملاء أو المشرفين في العمل. التحكم السلوكي (Behavioral control) هو تصور الفرد للضوابط الداخلية أو الضوابط الخارجية التي تحد من السلوك قيد التساؤل.

يمكن أن تشتمل الضوابط الداخلية على قدرة الشخص على أداء السلوك المنشود (الكفاءة الذاتية – self efficacy)، في حين تشير الضوابط الخارجية إلى توافر الموارد الخارجية اللازمة لأداء هذا السلوك (الظروف المهيأة – facilitating conditions). تشير نظرية السلوك المخطط أيضاً إلى أن الناس في بعض الأحيان يمكن أن يكون لديهم النية لممارسة سلوكاً معيناً إلا أنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة لممارسة هذا السلوك، وبالتالي تسير إلى أن الضوابط السلوكية يمكن أن يكون لها تأثيراً مباشراً على السلوك (behavior)، بالإضافة إلى أن التأثير الغير مباشر القادم من عقد النية (intention).

تعتبر نظرية السلوك المخطط امتداداً لنظرية كانت في وقت سابق تُسمى نظرية الفعل المسبب (Theory of Reasoned Action)، والتي تضمنت كلاً من المواقف والضغط الاجتماعي باعتبارهما المقومات الرئيسية للنية، إلا أنه لم تشتمل على الضوابط السلوكية.

تم إضافة البنية الأخيرة من قبل أجزين في نظرية السلوك المخطط من أجل توضيح الظروف الطارئة التي يتعرض لها الأشخاص ممن لا يتمكنون من السيطرة الكاملة على السلوكيات الخاصة بهم (مثل عدم وجود وصول فائق السرعة على شبكة الإنترنت لتصفح المواقع الإلكترونية).



الشكل رقم ٤-٢: نظرية السلوك المخطط

نظرية نشر الابتكار (Innovation Diffusion Theory): نظرية نشر الابتكار (IDT) هي نظرية مميزة موجودة في مراجع الاتصالات والتي تقوم بشرح وتفسير كيفية تبني الابتكارات ضمن مجموعة من السكان المحتملين للقيام بعملية التبني. تم دراسة هذا المفهوم لأول مرة من قبل العالم الاجتماعي فرنسي الأصل غابرييل تارد، إلا أن النظرية تم تطويرها من قبل إيفرت روجرز (عام ١٩٦٢) استناداً إلى الملاحظات المستمدة من ٥٠٨ دراسة من دراسات النشر. تتمثل العوامل الأربعة الرئيسية في هذه النظرية في الابتكار (innovation)، وقنوات الاتصال (communication channels)، والوقت (time)، والنظام الاجتماعي (social system). يمكن أن تشمل الابتكارات على التكنولوجيات الحديثة أو الممارسات الجديدة أو الأفكار الجديدة، بالإضافة إلى أن القائمين بعملية تبني هذه الابتكارات يمكن أن يكونوا أفراداً أو مؤسسات تنظيمية. وعلى المستوى الشامل (المجتمع السكاني)، تنظر نظرية نشر الابتكار إلى نشر الابتكارات الإبداعية باعتبارها

عملية التواصل حيث يتعلم من خلالها الأشخاص في النظام الاجتماعي ويتعرفون على العديد من الابتكارات الجديدة والاستفادة من النتائج المحتملة لهذه الابتكارات من خلال قنوات الاتصال (مثل وسائل الإعلام أو القائمين على عملية التبني الأوليين) والعمل على إقناعهم لاعتماد هذه الابتكارات. النشر هو عملية زمنية؛ حيث تبدأ عملية النشر بشكل بطيء فيما بين عدد قليل من المتبنين الأوائل، ثم تزيد العملية من سرعتها بمجرد أن يتم اعتماد وتبني هذه الابتكارات من قبل المجموعة السكانية السائدة، وفي نهاية الأمر تبطئ من سرعتها مرة أخرى بمجرد أن يصل المجتمع السكاني المتبني لهذه الابتكارات إلى درجة التشبع. وبالتالي يتخذ النمط التراكمي للتبني هيئة المنحنى على شكل S، كما هو مبيناً في الشكل رقم ٤-٣، والتوزيع الخاص بالمتبني يمثل التوزيع الطبيعي. يكون جميع المتبنين غير متطابقين ويمكن تصنيف المتبنين على أنهم المبتكرين والمتبنين الأوائل والغالبية العظمى الأولى والغالبية العظمى الأخيرة المتقاعسين ويتم هذا التصنيف استناداً إلى الوقت المستغرق منهم في التبني. يعتمد معدل النشر أيضاً على السمات والملامح الخاصة بالنظام الاجتماعي مثل وجود قادة الرأي (الخبراء ممن أفكارهم ذات قيمة عند الآخرين) وقادة التغيير (الأشخاص الذين يؤثرون على الآخرين).

وعلى المستوى الجزئي (المتبني)، يشير روجرز (عام ١٩٩٥)^(١) إلى أن تبني الابتكارات هي عملية تتألف من خمس مراحل هي: (١) المعرفة: عندما يتعرف المتبنون على الابتكارات من خلال وسائل الإعلام أو القنوات الخاصة بالعلاقات الشخصية و(٢) الاقتناع: عندما يتم إقناعهم باستخدام هذه

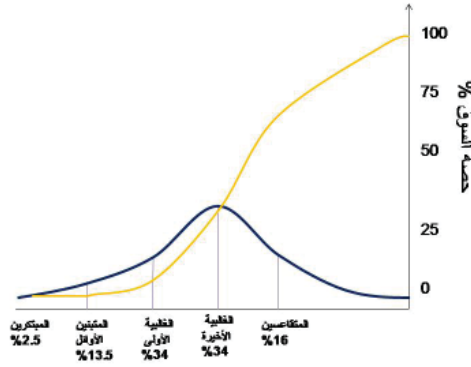
(١) روجرز إي (عام ١٩٦٢). نشر الابتكارات. مدينة نيويورك: الصحافة الحرة. طبعات أخرى عام ١٩٨٣ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٥.

الابتكارات من قبل المتبنين السابقين و(٣) اتخاذ القرار: القرار الذي يتخذونه بشأن قبول أو رفض الابتكار و(٤) التنفيذ: وهو الاستخدام الأولي للابتكار بدرجات متفاوتة، و(٥) التأكيد: القرار الخاص بهم فيما يتعلق بالاستمرار في استخدام هذه الابتكارات للاستفادة بأقصى إمكاناتها (انظر الشكل رقم ٤-٤). تم افتراض خمسة ملامح للابتكارات من أجل صياغة القرارات الخاصة بتبني الابتكارات والتي تتمثل في: (١) الميزة النسبية: الفوائد المتوقعة من الابتكارات بالنسبة إلى الابتكارات السابقة و(٢) التوافق: إلى أي مدى تتناسب فيه الابتكارات مع العادات والمعتقدات والقيم الخاصة بعمل المتبني و(٣) التعقيد: مدة صعوبة تعلم واستخدام الابتكارات و(٤) القابلية للتجريب والاختبار: إلى أي مدى يمكن دراسة واختبار الابتكارات على أساس تجريبي و(٥) القابلية للملاحظة: إلى أي مدى يمكن ملاحظة النتائج الخاصة باستخدام الابتكارات بشكل واضح.

تم إسقاط النقطتين الأخيرتين منذ ذلك الحين في العديد من الدراسات الخاصة بالابتكار. يرتبط ملمح التعقيد ارتباطاً سلبياً بعملية تبني الابتكارات، في الوقت الذي ترتبط فيه الملامح الأربعة الأخرى ارتباطاً إيجابياً بعملية تبني الابتكارات. تعتمد عملية تبني الابتكارات أيضاً على العوامل الشخصية مثل ميل المتبني إلى المخاطرة والمستوى التعليمي للمتبني والعامل الكوني وكذلك تأثير الاتصالات. يعتبر المتبنون الأوائل من المغامرين ذوي المستوى التعليمي الجيد ويعتمدون بشكل كبير على وسائل الإعلام من أجل الحصول على المعلومات حول الابتكارات، في الوقت الذي يعتمد فيه المتبنين المتأخرين بشكل كبير على المصادر الشخصية (مثل الأصدقاء والأسرة) كمصدر أساسي للحصول على المعلومات. تم توجيه العديد من الانتقادات

إلى نظرية نشر الابتكار لكونها ذات «تحيز موالى للابتكار» بافتراض أن جميع الابتكارات مفيدة وسوف يتم نشرها في نهاية الأمر إلى جميع المجتمعات السكانية، وبسبب أنها لا تسمح للابتكارات الغير فعالة مثل البدع والتقليعات أو الموضة بالفناء بشكل سريع دون تبنيها من قبل المجموعة السكانية أو استبدالها بابتكارات أفضل.

الفصل الرابع - الشكل رقم 4-3: منحنى النشر على شكل S



الشكل رقم 4-3: منحنى النشر على شكل S



الشكل رقم 4-4: عملية تبني الأفكار

نموذج احتمالية التفسير (Elaboration Likelihood Model) : تم تطوير هذا النموذج من قبل كل من بيتي وكاسيو (عام ١٩٨٦)^(١)، ويعتبر نموذج احتمالية التفسير (ELM) نظرية العملية المزدوجة لتشكيل المواقف

(١) بيتي أراي وكاسيو جيتي (عام ١٩٨٦). الاتصال والإقناع: الطرق الرئيسية والهامشية لتغيير الآراء. مدينة نيويورك: دار نشر سبرينج فيرلاج.

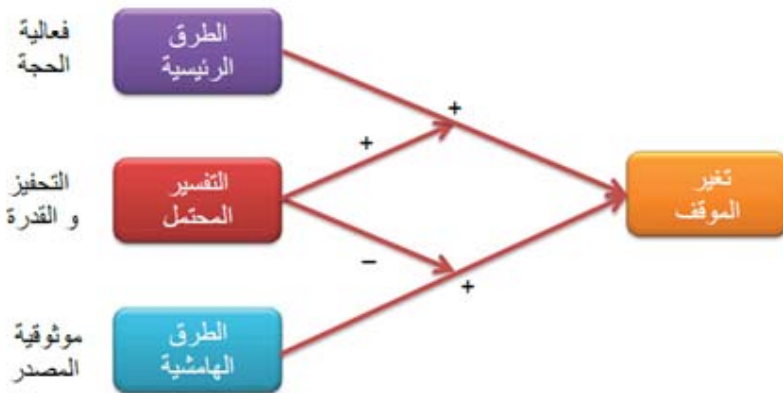
(attitudes) أو التغيير في مراجع علم النفس. يعمل هذا النموذج على شرح كيفية تأثر الأفراد بالتغيير في مواقفهم تجاه موضوعاً محدداً أو أحداث معينة أو سلوك معين إلى جانب كيفية تأثرهم بالكفاءة النسبية الخاصة بمثل هذه الاستراتيجيات الخاصة بالتغيير.

يفترض نموذج احتمالية التفسير بأن موقف الفرد (attitude) يمكن أن يتم تشكيله عن طريق اثنين من «طرق» التأثير وهما الطرق الرئيسية (central routes) والطرق الهامشية (peripheral routes)، واللذان يختلفان في كمية معالجة المعلومات المدروسة أو التفسير «المطلوب» من الأشخاص (انظر الشكل رقم ٤-٥).

يتطلب الطريق الرئيسي من الشخص أن يقوم بالتفكير في المناقشات ذات الصلة بالقضية محل الدراسة في رسالة معلوماتية والتدقيق بعناية في المزايا والأهمية الخاصة بهذه المناقشات، وذلك قبل تشكيل الحكم المستنير بشأن الموضوع المعني. وفي الطريقة الهامشية، تعتمد الموضوعات على «الإشارات الدالة» الخارجية مثل عدد المستخدمين الأوائل أو الأدلة المستمدة من الخبراء أو الإعجاب بالشخص المناسب، أكثر من الاعتماد على المناقشات الطولية، في وضع الآراء الخاصة في الإطار المتجه نحو الموضوع المستهدف. تعتبر الطريقة الأخيرة هي الطريقة الأقل طلباً من الناحية المعرفية، إلى جانب أن الطرق الخاصة بتغيير الآراء يتم تفعيلها في العادة في نموذج احتمالية التفسير عن طريق استخدام البنيات الخاصة بكل من جودة ونوعية المناقشة والأدلة الهامشية على التوالي.

سواء كان الأشخاص سوف يتأثرون بالطرق الرئيسية أو الطرق الهامشية فيعتمد هذا الأمر على قدرتهم على ودوافعهم لشرح وتفسير المزايا الرئيسية

الخاصة بالمناقشة الطولية. يُطلق على هذه المقدرة والدافع اسم احتمالية التفسير (elaboration likelihood). من المحتمل أن يكون الأشخاص الموجودون في حالة الاحتمالية العالية للتفسير (القدرة العالية والدافع الكبير) أكثر مقدرة على معالجة وتشغيل المعلومات المقدمة بعناية وبالتالي يكونوا أكثر تأثراً بجودة ونوعية المناقشة، في حين أن هؤلاء الأشخاص الموجودين في حالة أقل من احتمالية التفسير يكونون أكثر حماساً من خلال الأدلة الهامشية. احتمالية التفسير ما هي إلا سمة ظرفية وليست سمة شخصية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقوم الطبيب بتوظيف الطريقة الرئيسية في تشخيص ومعالجة المرض الطبي (يرجع هذا إلى خبرته/ خبرتها حول الموضوع)، إلا أنه يمكن أن يعتمد على الأدلة الهامشية من مجال الميكانيكا الآلية للسيارات حتى يتمكن من فهم واستيعاب المشكلات التي تحدث مع سيارته. وعلى هذا النحو، تحتوي النظرية على مجموعة واسعة النطاق من الآثار حول كيفية تشريع / تغيير الآراء تجاه المنتجات أو الأفكار الجديدة وحتى تشريعها تجاه التغيير الاجتماعي.



الشكل رقم ٤-٥: نموذج احتمالية التفسير

نظرية الردع العام (General Deterrence Theory): قام اثنان من الفلاسفة ممن ينتمون إلى المذهب النفعي من القرن الثامن عشر، سيزار بكاريا وجيرمي بينثام، قاما بتشكيل وصياغة نظرية الردع العام (GDT) كنظرية لتفسير الجريمة وكطريقة للحد من ارتكاب هذه الجريمة. تقوم نظرية الردع العام بدراسة واختبار السبب وراء انخراط الأشخاص المحددين في السلوكيات المنحرفة أو في السلوكيات المعادية للمجتمع أو السلوكيات الإجرامية. تنص هذه النظرية على أن الأشخاص عقلانيون في الأساس (بالنسبة إلى كل من السلوكيات المطابقة والسلوكيات المنحرفة)، وبأن هؤلاء الأشخاص يقومون باختيار السلوكيات المنحرفة بحرية استناداً إلى الحسابات العقلانية لمنفعة التكلفة. ونظراً لأن الأشخاص يقومون بشكل طبيعي باختيار السلوكيات ذات المنفعة القصوى، فإن الخيارات الانحرافية التي تتسبب في الحصول على المكاسب الشخصية أو تحقيق السعادة يمكن السيطرة عليها عن طريق زيادة التكاليف الخاصة مثل هذه السلوكيات في شكل العقوبات (الأساليب المضادة) إلى جانب زيادة احتمالية التعرض إلى عقوبة الاعتقال. يعتبر كلاً من السرعة والشدة واليقين بالخضوع إلى العقوبات هي البنيات الرئيسية الموجودة في نظرية الردع العام.

في الوقت التي تسعى فيه البحوث الوضعية الكلاسيكية في علم الجريمة إلى استخدام الأسباب المعممة الخاصة بالسلوكيات الإجرامية مثل الفقر والافتقار إلى التعليم والظروف النفسية، بالإضافة إلى أنها توصي بالاستعانة بالاستراتيجيات لإعادة تأهيل المجرمين من خلال تزويدهم بالتدريب المهني والعلاج الطبي، تقوم نظرية الردع العام بالتركيز على عملية اتخاذ القرارات الإجرامية والعوامل الموقفية التي تؤثر على هذه العملية. وبالتالي، يلعب كل

من الموقف الشخصي للمجرم (مثل القيم الشخصية الخاصة به وثرائه وحاجته إلى المال) والسياق البيئي (مثل كيفية حماية الهدف ومدى كفاءة الشرطة المحلية ومدى احتمال القبض على هؤلاء المجرمين)، كلاهما يلعبان دوراً رئيسياً في عملية اتخاذ القرار هذه. لا تقوم نظرية الردع العام بالتركيز على كيفية إعادة تأهيل الأشخاص المجرمين وتجنب السلوكيات الإجرامية في المستقبل، بل تقوم بالتركيز على كيفية جعل ممارسة الأنشطة الإجرامية أقل جذباً وبالتالي ينتج عن هذا منع ارتكاب الجرائم. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، «تقوية الهدف» مثل وضع الأقفال الصلدة وبناء مهارات الدفاع عن النفس والرواد القانونية مثل التخلص من القانون الذي ينص على إطلاق السراح المشروط بالنسبة إلى جرائم معينة، بالإضافة إلى «القانون ذات الضربات الثلاثة» (السجن الإلزامي لارتكاب ثلاث جرائم، حتى إذا كانت الجرائم من الجرائم البسيطة والتي لا تستحق السجن) علاوة على عقوبة الإعدام وزيادة فرص الاعتقال عن طريق استخدام العديد من الطرق والوسائل مثل برامج مراقبة الأحياء السكنية وقوات المهام الخاص لجرائم المخدرات أو الجرائم ذات الصلة بالعصابات إلى جانب العمل على زيادة دوريات الشرطة والبرامج التعليمية مثل الإشعارات عالية الوضوح مثل «سوف يتم مقاضاة المتجاوزين والمعتدين»، جميع هذه الطرق والوسائل تعتبر من الطرق الفعالة في منع ارتكاب الجرائم. تحتوي هذه النظرية على العديد من الآثار المثيرة للاهتمام ليس فقط بالنسبة إلى الجرائم التقليدية، بل بالنسبة أيضاً إلى جرائم أصحاب المهن المرموقة اجتماعياً المعاصرة والمعروفة بالجرائم المكتنية مثل التعامل الداخلي وقرصنة برمجيات الحاسب الآلي بالإضافة إلى المشاركة الغير قانونية للموسيقى.



الفصل الخامس

تصميم البحث

Research Design

الفصل الخامس

تصميم البحث

Research Design

يتم تعريف تصميم البحث (Research Design) بأنه الخطة الشاملة التي يتم وضعها من أجل القيام بعملية جمع البيانات في مشروع البحث التجريبي. يعتبر تصميم البحث أيضاً «برنامج العمل» فيما يتعلق بإجراء البحوث التجريبية التي تهدف إلى الإجابة على أسئلة البحث (research questions) أو القيام باختبار الافتراضات (hypotheses) المحددة، بالإضافة إلى أن هذا البرنامج يتعين عليه تحديد ما لا يقل عن ثلاث عمليات المتمثلة في: (١) عملية جمع البيانات (data collection) و(٢) عملية تطوير أدوات القياس (instrument development process) و(٣) عملية المعاينة (sampling process). سوف يتم التعرف على كل من عملية تطوير أدوات القياس وعملية المعاينة في الفصلين التاليين، إلى جانب أن عملية جمع البيانات (التي غالباً ما يُطلق عليها اسم «تصميم البحث») سوف يتم التعرف عليها في هذا الفصل وسوف يتم تعريفها بمزيد من التفاصيل في الفصول من الفصل التاسع إلى الفصل الثاني عشر.

وعلى وجه العموم، يمكن تجميع الأساليب الخاصة بجمع البيانات على نطاق واسع في اثنين من الفئات التصنيفية، ألا وهما: الأسلوب الوضعي (positivist method) والأسلوب التفسيري (interpretive method). الأساليب الوضعية مثل التجارب المعملية (laboratory experiments)

والبحوث الخاصة بالدراسات المسحية (survey research)، تهدف هذه الأساليب إلى القيام باختبار النظرية (أو الافتراضات)، في حين تقوم الأساليب التفسيرية مثل البحوث التأثيرية (action research) والبحوث الوصفية (ethnography research)، تهدف إلى بناء النظرية. تقوم الأساليب الوضعية بتوظيف المنهج الاستدلالي (deduction approach) لإجراء البحوث، بدءاً من النظرية واختبار الافتراضات النظرية عن طريق استخدام البيانات التجريبية. وعلى النقيض، تقوم الأساليب التفسيرية بتوظيف المنهج الاستقرائي (induction approach) الذي يبدأ بالبيانات ويحاول اشتقاق النظرية التي تدور حول الظاهرة المبحوثة من البيانات التي تم ملاحظتها. وفي كثير من الأحيان، يتم مساواة كلاً من الأسلوبين بطريقة غير صحيحة مع كل من البحوث الكمية (quantitative research) والبحوث النوعية (qualitative research). تشير البحوث الكمية والبحوث النوعية إلى نوع البيانات التي تم جمعها (تنطوي البيانات الكمية على النتائج الرقمية والمقاييس وما إلى ذلك، بينما تتضمن البيانات النوعية المقابلات والملاحظات وغيرها) وتحليلها (أي عن طريق استخدام الأساليب التقنية الكمية الإحصائية مثل الانحدار (Regression) أو الأساليب التقنية النوعية مثل الترميز). تقوم البحوث الوضعية باستخدام البيانات الكمية في الغالب، إلا أنها يمكن أن تقوم أيضاً باستخدام البيانات النوعية. تعتمد البحوث التفسيرية اعتماداً كبيراً على البيانات النوعية، إلا أنها تقوم في بعض الأحيان بالاستفادة من البيانات الكمية المتضمنة أيضاً. وأحياناً، الاستخدام المشترك لكل من البيانات الكمية والبيانات النوعية يمكن أن يساعد في توليد الرؤى والأفكار الفريدة من نوعها فيما يتعلق بالظاهرة الاجتماعية المعقدة التي لا تتوافر من أي من نوعي البيانات

وحدها، وبالتالي، يفضل استخدام التصميمات المختلطة (mixed-mode design) بشكل كبير في أغلب الأحيان والتي تتكون من كلٍ من البيانات الكمية والبيانات النوعية.

السمات والملامح الرئيسية لتصميم البحث (Key Attributes of a Research Design)

يمكن تعريف جودة تصميم البحث من حيث أربعة ملامح رئيسية للتصميم: الصلاحية الداخلية (internal validity) والصلاحية الخارجية (external validity) وصلاحية البنية (construct validity) وكذلك صلاحية الناتج الإحصائي (statistical conclusion validity).

الصلاحية الداخلية (Internal Validity): تُعرف أيضاً باسم السببية (causality)، وتقوم الصلاحية الداخلية بدراسة واختبار ما إذا كان التغير الملحوظ في المتغير الغير مستقل نتيجة للتغير المتتالي في المتغير المستقل المفترض أم لا، وليس نتيجة المتغيرات الموجودة خارج سياق البحث. تتطلب السببية ثلاثة شروط تتمثل في: (١) التباين المُصاحب (covariation) لكل من السبب والنتيجة (أي: إذا حدث السبب، فمن ثم تحدث النتيجة؛ وإذا لم يتواجد السبب، لن تكون هناك نتيجة) و(٢) الأسبقية الزمنية (temporal precedence): يجب أن يسبق السبب النتيجة في الوقت و(٣) عدم وجود تفسيراً بديلاً منطقياً (no plausible alternative explanation) (أو ارتباطاً وهمياً). تعتبر بعض التصميمات المحددة للبحوث مثل التجارب المعملية من التصميمات القوية بالنسبة إلى الصلاحية الداخلية ويرجع هذا إلى قدرتها على التلاعب واستغلال المتغير المستقل (السبب) عن طريق المعالجة وملاحظة النتيجة (المتغير غير المستقل) لهذه المعالجة بعد فترة زمنية محددة، في الوقت

التي تعمل فيه هذه التصميمات على ضبط والتحكم في تأثيرات المتغيرات الخارجية. تعتبر التصميمات الأخرى مثل دراسات المسح الميداني من التصميمات الفقيرة في الصلاحية الداخلية بسبب عدم قدرتها على استغلال والتلاعب بالمتغير المستقل (السبب)، إلى جانب أنه يتم قياس كل من السبب والنتيجة في نفس الفترة الزمنية مما يعمل على تفنيد الأسبقية الزمنية مما يجعل من المحتمل أن تؤثر النتيجة المتوقعة على السبب المتوقع وليس العكس. وعلى الرغم من ارتفاع الصلاحية الداخلية بشكل أكبر مقارنةً مع غيرها من الأساليب الأخرى، تعتبر التجارب المعملية - بأي حال من الأحوال - في مأمن من خطر التهديدات التي تتعلق بالصلاحية الداخلية إلا أنها تكون عرضة لكل من تهديد التاريخ وتهديد الاختبار وتهديد وسائل المسح وتهديد الانحدار وغيرها من التهديدات الأخرى التي سوف يتم التعرف عليها فيما بعد في الفصل الذي يدور حول التصميمات التجريبية. وعلى الرغم من ذلك، تتنوع التصميمات المختلفة للبحوث إلى حد كبير في المستويات المتتالية الخاصة بالصلاحية الداخلية.

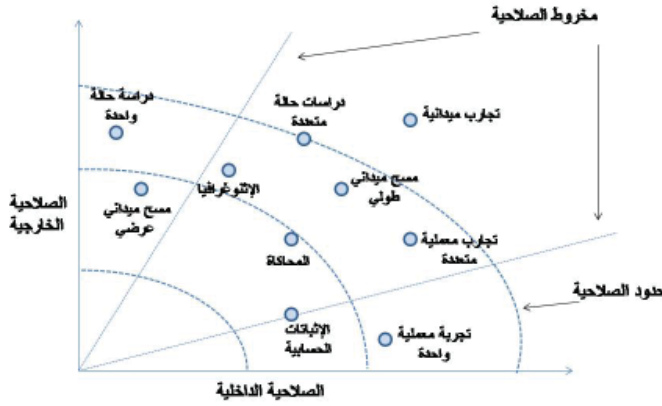
الصلاحية الخارجية (External Validity) أو التعميم (generalization) وهي الصلاحية التي تشير إلى ما إذا كانت العلاقات الملحوظة يمكن أن يتم تعميمها من العينة إلى المجتمع السكاني (صلاحية المجتمع السكاني)، أو بالنسبة إلى الأشخاص الآخرين، يمكن تعميمها من العينة إلى مؤسسات تنظيمية أو سياقات أو أزمنة أخرى (الصدق البيئي - ecological validity). فعلى سبيل المثال، هل يمكن أن تكون النتائج المستمدة من العينة الخاصة بالشركات المالية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية قابلة للتعميم إلى المجتمع السكاني الخاص بالشركات المالية (صلاحية المجتمع السكاني) أو

إلى غيرها من الشركات الأخرى الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية (الصدق البيئي)؟ تميل البحوث المسحية (survey research)، حيث يتم تحديد مصدر البيانات من مجموعة واسعة النطاق من الأفراد أو الشركات أو غيرها من الوحدات الأخرى للتحليل، تميل إلى أن يكون لديها قابلية للتعميم على نطاق أوسع من التجارب المعملية حيث تعمل كلاً من الأساليب العلاجية المصطنعة والسيطرة المحكمة على المتغيرات الخارجية على إرجاع النتائج الأقل قابلية للتعميم إلى إعدادات الحياة الواقعية حيث لا يمكن السيطرة على كل من الأساليب العلاجية والمتغيرات الخارجية. يوضح الشكل رقم ٥-١ التباين الموجود في كل من الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية فيما يتعلق بمجموعة واسعة من تصميمات البحث.

أشار بعض الباحثين إلى أن هناك علاقة تبادلية بين كل من الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية: حيث يمكن الحصول على صلاحية خارجية أعلى فقط على حساب الصلاحية الداخلية والعكس صحيح. إلا أن هذا الأمر لا يعتبر دائماً هي الحالة المنصوص عليها في هذا الصدد. تتضمن تصميمات البحث مثل التجارب الميدانية (field experiments) والدراسات الطولية للمسح الميداني (longitudinal field survey) والدراسات المتعددة للحالة (multiple case studies)، تتضمن درجات أعلى في كل من الصلاحيات الداخلية والخارجية. وعلى الجانب الشخصي، أفضل استخدام تصميمات البحث التي تحتوي على درجات معقولة من الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية على حد سواء، مثل تلك الدرجات الواقعة ضمن الشكل المخروطي للصلاحية المبين في الشكل رقم ٥-١. إلا أن هذا الأمر لا يدل على أن التصميمات الموجودة خارج هذا الشكل المخروطي تعتبر من التصميمات

الأقل فائدة أو الأقل قيمة. إن اختيار الباحثين للتصميمات هو في آخر الأمر عبارة عن مسألة تفضيل شخصي وكفاءة، إلى جانب المستوى الخاص بكل من الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية الذي يرغبونه.

الفصل الخامس - الشكل رقم 5-1: الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية

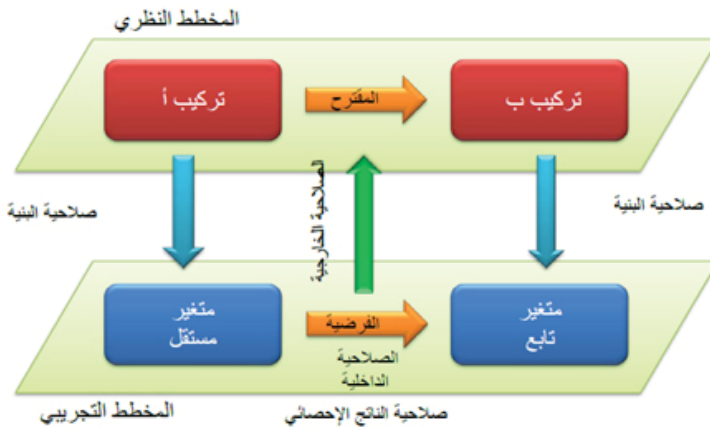


الشكل رقم 5-1: الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية

صلاحية البنية (Construct Validity) تعمل على دراسة واختبار مدى جودة ميزان القياس المستخدم بقياس البنيات النظرية المتوقع قياسها. تعتبر العديد من البنيات التي تم استخدامها في أبحاث العلوم الاجتماعية مثل التعاطف ومقاومة التغيير والتعليم المؤسسي التنظيمي، تعتبر من الصعب تعريفها وبشكل أقل قياسها. فعلى سبيل المثال، يتعين على صلاحية البنية التأكيد على أن قياس التعاطف (empathy) يعمل على قياس التعاطف وليس العطف (compassion)، الأمر الذي يعد صعباً نظراً لأن هذه البنيات تعتبر متشابهة إلى حد ما في المعنى. يتم تقييم صلاحية البنية في البحوث الوضعية استناداً إلى التحليل الترابطي (correlational analysis) أو التحليل العامل

(factor analysis) الخاص ببيانات الاختبارات التجريبية، على النحو المذكور في الفصل التالي.

صلاحية الناتج الإحصائي (Statistical Conclusion Validity) تعمل على دراسة واختبار مدى صحة الاستنتاجات المستمدة عن طريق استخدام الإجراءات الإحصائية. فعلى سبيل المثال، تعمل صلاحية الناتج الإحصائي على دراسة واختبار ما إذا تم استخدام الأسلوب الإحصائي الصحيح لاختبار الافتراضات أم لا، وما إذا كانت المتغيرات المستخدمة تتناسب مع الفرضيات التي تتعلق بهذا الاختبار الإحصائي أم (على سبيل المثال، حجم العينة أو متطلبات التوزيع) وما إلى ذلك من الافتراضات الأخرى. ونظراً لأن تصميمات البحوث التفسيرية لا تقوم بتوظيف الاختبارات الإحصائية، فإن صلاحية الناتج الإحصائي لا يمكن تطبيقها على مثل هذا التحليل. سوف يتم شرح وتفسير الأنواع المختلفة للصلاحية ومكان تواجدها على المستويات النظرية/ التجريبية في الشكل رقم ٥-٢.



الشكل رقم ٥-٢: الأنواع المختلفة للصلاحية في الأبحاث العلمية

تحسين الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية (Improving Internal and External Validity)

تتمثل أفضل تصميمات البحث في تلك التصميمات التي تتمكن من ضمان الحصول على المستويات العالية لكل من الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية. سوف تعمل مثل هذه التصميمات على الاحتراس من الارتباطات الوهمية (spurious correlations) بالإضافة إلى بث إيمان أكبر في اختبار الافتراضات وضمان قابلية النتائج المستخلصة من العينة الصغيرة للتعميم إلى المجتمع السكاني على نطاق كبير. هناك حاجة إلى استخدام الضوابط من أجل ضمان الصلاحية الداخلية (السببية) الخاصة بتصميمات البحث، إلى جانب أنه يمكن تحقيق هذه الضوابط في أربع طرق تتمثل في: (١) التلاعب و(٢) الإقصاء و(٣) الإدراج و(٤) الضبط الإحصائي و(٥) التوزيع العشوائي.

وفي التلاعب (manipulation)، تقوم الباحثة بالتلاعب بالمتغيرات المستقلة في مستوى واحد أو أكثر (ويطلق عليها اسم «الأساليب العلاجية - treatments») إلى جانب القيام بعقد مقارنة بين نتائج الأساليب العلاجية في مقابل المجموعة الضابطة (control group) حيث لا يتلقى الأفراد العلاج المناسب. يمكن أن تشتمل الأساليب العلاجية على دواء جديد أو جرعة مختلفة من الدواء (فيما يتعلق بعلاج الحالة الطبية) وأسلوب التدريب (بالنسبة إلى الطلاب) وغيرها من الأساليب العلاجية الأخرى. يتم تحقيق هذا النوع من الضبط في التصميمات التجريبية (experimental designs) أو التصميمات شبه التجريبية (quasi-experimental designs) وليس في التصميمات غير التجريبية (non-experimental designs) مثل دراسات المسح (surveys). ومن الملاحظ أنه إذا كان الأفراد لا يتمكنون من التمييز بين المستويات

المختلفة لتلاعبات الأساليب العلاجية على نحو كافٍ، فيمكن ألا تكون النتائج الخاصة بهم على مدار استخدام الأساليب العلاجية مختلفة، وبالتالي سوف تكون نتيجة التلاعب الفشل.

تعتمد تقنية الإقصاء (elimination) على إقصاء المتغيرات الخارجية وذلك عن طريق السيطرة على تلك المتغيرات بجعلها ثابتة على مدار استخدام الأساليب العلاجية، مثل عن طريق تقييد الدراسة على نوع واحد أو على وضع اقتصادي واجتماعي واحد. وفي تقنية الإدراج (inclusion)، يتم النظر إلى الدور الذي تلعبه المتغيرات الخارجية عن طريق إدراجهم في تصميم البحث والعمل على تقييم التأثيرات الخاصة بهم بشكل منفصل على المتغير غير المستقل، مثل القيام بهذا الأمر من خلال التصميمات العاملية (factorial designs) حيث العامل الواحد هو النوع (الذكر في مقابل الأنثى).

تسمح مثل هذه التقنية بقابلية التعميم بشكل أكبر إلا أنها تتطلب أيضاً الحصول على عينات أكبر بكثير. يتم قياس المتغيرات الخارجية في تقنية الضبط الإحصائي (statistical control) ويتم استخدام هذه المتغيرات باعتبارها متغيرات تباين مشتركة و معتبرة أثناء عملية الاختبار الإحصائي.

وأخيراً، تهدف التقنية الخاصة بالعشوائية (randomization) إلى إلغاء تأثيرات المتغيرات الخارجية خلال عملية المعاينة العشوائية، وذلك في حالة ضمان هذه التقنية للطبيعة العشوائية (الغير نظامية) لهذه التأثيرات.

هناك نوعان من التوزيع العشوائي هما: (١) الاختيار العشوائي (random selection)، حيث يتم اختيار العينة بطريقة عشوائية من المجتمع المستهدف السكاني و(٢) التوزيع العشوائي (random assignment).

حيث يتم عشوائياً توزيع الأفراد الذين تم اختيارهم بطريقة غير عشوائية إلى مجموعات المعالجة (treatment group).

تعمل تقنية العشوائية أيضاً على ضمان الصلاحية الخارجية، مما يسمح للاستدلالات المستخلصة من العينة أن تكون معممة على المجتمع السكاني الذي تم سحب العينة منه. ومن الملاحظ أن التوزيع العشوائي يعد إلزامياً عندما لا يمكن القيام بالاختيار العشوائي بسبب القيود التي تتعلق بالموارد أو الوصول. ومع ذلك، من الصعب التأكيد على القابلية للتعميم خلال المجموعات السكانية نظراً لأن تلك المجموعات السكانية يمكن أن تختلف من حيث الأبعاد المتعددة، بالإضافة إلى أنه يمكنك فقط السيطرة على عدد قليل من تلك الأبعاد.

تصميمات البحث الشائعة (Popular Research Designs)

كما لوحظ في وقت سابق، يمكن تصنيف تصميمات البحث في اثنين من الفئات التصنيفية - التصميم الوضعي والتصميم التفسيري - اعتماداً على كيفية تحقيق الغرض الخاص بهم في الأبحاث العلمية.

تهدف التصميمات الوضعية إلى اختبار النظرية، في حين تهدف التصميمات التفسيرية إلى بناء النظرية. تسعى التصميمات الوضعية إلى الأنماط المعممة استناداً إلى النظرة الموضوعية للواقعية، في الوقت الذي تسعى فيه التصميمات التفسيرية إلى التفسيرات الذاتية فيما يتعلق بالظواهر الاجتماعية من منظور الأفراد المشاركين في الدراسة. تشتمل بعض الأمثلة الشائعة للتصميمات الوضعية على كل من التجارب المعملية (laboratory experiments) والتجارب الميدانية (field experiments) ودراسات المسح الميداني (field survey) وتحليل البيانات الثانوية (secondary data analysis).

وكذلك بحث الحالة (case research) في حين تنطوي الأمثلة على التصميمات التفسيرية على بحث الحالة (case research) وعلم الظواهر (phenomenology) وكذلك الوصفية (ethnography). من الملاحظ أنه يمكن استخدام بحث الحالة في بناء النظرية أو اختبار النظرية، ولكن ليس في نفس الوقت. لا تناسب جميع الأساليب التقنية كل أنواع البحوث العلمية، ففي الوقت الذي تعتبر فيه الأساليب التقنية مثل مجموعات التركيز (focus groups) من أفضل التقنيات التي يمكن استخدامها للبحوث الاستكشافية (exploratory researches)، هناك أساليب أخرى مناسبة للبحوث الوصفية (descriptive research)، ولا يزال هناك أساليب تقنية أخرى مثل التجارب المعملية التي تعد مثالية بالنسبة إلى البحوث التفسيرية (explanatory research). فيما يلي وصف موجز لبعض هذه التصميمات. يوجد هناك العديد من التفاصيل الإضافية حول هذا الموضوع واردة في الفصول من الفصل التاسع إلى الفصل الثاني عشر.

يتم تعريف الدراسات التجريبية (Experimental studies) بأنها تلك الدراسات التي تهدف إلى اختبار العلاقات الموجودة بين السبب والنتيجة (الافتراضات) في البيئة التي تم السيطرة عليها بشدة عن طريق فصل السبب عن النتيجة في الوقت المناسب، وعزو السبب إلى مجموعة واحدة من الأفراد (وهي «مجموعة المعالجة - treatment group») وليس إلى مجموعة أخرى («المجموعة الضابطة - control group»)، إلى جانب ملاحظة كيفية تباين التأثيرات الأساسية بين الأفراد الموجودين في هاتين المجموعتين. فعلى سبيل المثال، إذا قمنا بتصميم تجربة معملية لاختبار كفاءة وفعالية الدواء الجديد في معالجة مرض معين، يمكننا آنذاك الحصول على عينة عشوائية من الأشخاص

التي تعاني من هذا المرض، والقيام بتوزيع هؤلاء الأشخاص بطريقة عشوائية على مجموعة واحدة أو مجموعتين (مجموعة المعالجة والمجموعة الضابطة)، إلى جانب القيام باستخدام الدواء مع الأفراد الموجودين في مجموعة المعالجة، لكن يتم إعطائهم جرعة وهمية من الدواء (على سبيل المثال، حبة سكر لا تحتوي على أية قيمة دوائية). يمكن أن تشمل العديد من التصميمات الأكثر تعقيداً على مجموعات معالجة متعددة مثل الجرعات المنخفضة في مقابل الجرعات العالية من الدواء، وكذلك الأساليب العلاجية المتعددة مثل الجمع بين إعطاء الدواء والتدخلات الغذائية. في التصميم التجريبي الحقيقي (**true experimental design**)، يتعين توزيع الأفراد بطريقة عشوائية بين كل مجموعة على حدة. إذا لم يتم اتباع التوزيع العشوائي، فمن ثم سوف يصبح التصميم شبه تجريبي (**quasi-experimental**). يمكن إجراء التجارب في بيئة مصطنعة أو بيئة معملية مثل إجرائها في الجامعة (التجارب المعملية) أو البيئة الميدانية مثل التي تتم في المؤسسات التنظيمية حيث تحدث الظاهرة المبحوثة بالفعل (التجارب الميدانية).

تسمح التجارب المعملية للباحثة بعزل المتغيرات المبحوثة والتحكم في المتغيرات الخارجية، الأمر الذي قد لا يكون ممكناً حدوثه في التجارب الميدانية. وبالتالي، تميل الاستنتاجات المستمدة من التجارب المعملية إلى أن تكون أقوى من حيث الصلاحية الداخلية، ولكن تلك الاستنتاجات المستمدة من التجارب الميدانية تميل إلى أن تكون أقوى من حيث الصلاحية الخارجية.

يتم تحليل البيانات التجريبية عن طريق استخدام الأساليب التقنية الإحصائية الكمية. تتمثل القوة الرئيسية للتصميم التجريبي في الصلاحية الداخلية القوية الخاصة به نتيجة لقدرته على عزل وضبط واختبار عدد صغير من المتغيرات

بشكل مكثف، في حين أن نقطة الضعف الأولية لهذا التصميم تتمثل في قابلية التعميم الخارجي المحدود حيث أن الحياة الواقعية غالباً ما تكون أكثر تعقيداً (أي أنها تتضمن الكثير من المتغيرات الخارجية) من البيئة المعملية المبتكرة. وعلاوة على ذلك، إذا لم يتمكن البحث من تحديد المتغيرات الخارجية ذات الصلة سلفاً والعمل على ضبط مثل هذه المتغيرات، عندئذٍ يمكن أن يؤدي هذا الافتقار في الضبط إلى الإضرار بالصلاحيّة الداخلية ويمكن أن يؤدي إلى وجود ارتباطات وهمية.

تعتبر دراسات المسح الميداني (**Field Survey**) من التصميمات غير التجريبية التي لا تقوم بضبط أو التلاعب بالمتغيرات المستقلة أو الأساليب العلاجية، بل تقوم بقياس هذه المتغيرات واختبار التأثيرات الخاصة بها عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية. تعمل دراسات المسح الميداني بالنقاط العديد من اللقطات الخاصة بالممارسات أو المعتقدات أو المواقف المأخوذة من العينة العشوائية للأفراد الموجودة في البيئة الميدانية من خلال الاستبيان المسحي (**survey questionnaire**) أو المقابلة (**interview**) في قليل من الأحيان. في دراسات المسح الميداني المستعرضة (**cross-sectional** **field survey**)، يتم قياس كلاً من المتغيرات المستقلة والمتغيرات غير المستقلة في الفترة الزمنية ذاتها (على سبيل المثال: استخدام الاستبيان الفردي)، في حين أن في دراسات المسح الميداني الطولية (**longitudinal** **field survey**)، يتم قياس المتغيرات غير المستقلة في وقت لاحق لقياس المتغيرات المستقلة. تكمن نقاط القوة الخاصة بدراسات المسح الميداني في الصلاحية الخارجية الخاصة بهم (حيث يتم جمع البيانات في البيئة الميدانية)، وقدرتها على التقاط وضبط عدد كبير من المتغيرات، إلى جانب قدرة هذه

الدراسات الميدانية على دراسة المشكلة من مجموعة متعددة من وجهات النظر أو عن طريق استخدام النظريات المتعددة. ومع ذلك، ونظراً للطبيعة الغير زمنية الخاصة بتلك الدراسات الميدانية، يكون من الصعب الاستدلال على الصلاحية الداخلية (العلاقات الموجودة بين السبب والنتيجة)، وعندئذ يمكن أن تخضع دراسات المسح إلى تحيزات المشارك (على سبيل المثال: يمكن أن يقوم الأفراد بتقديم إجابة «مرغوبة اجتماعياً» بدلاً من الإجابة الحقيقية الخاصة بهم)، الأمر الذي يضر بالصلاحية الداخلية كثيراً.

يتم تعريف تحليل البيانات الثانوية (Secondary Data Analysis) بأنه تحليل البيانات التي تم جمعها سلفاً وتم جدولتها من قبل المصادر الأخرى. يمكن أن تشتمل مثل هذه البيانات على البيانات المستمدة من الوكالات الحكومية مثل إحصائيات التوظيف المأخوذة من المكتب الأمريكي لخدمات العمل أو إحصائيات التنمية حسب الدولة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو البيانات التي تم جمعها من قبل الباحثين الآخرين (التي غالباً ما يتم استخدامها في الدراسات التحليلية المتعددة) أو بيانات الطرف الثالث المتاحة للجمهور مثل البيانات المالية المأخوذة من أسواق البورصة أو بيانات الوقت الحقيقي للمزادات من موقع eBay. يتناقض هذا الأمر مع الكثير من تصميمات البحث الأخرى حيث تعتبر عملية جمع البيانات الأولية للبحث جزءاً من وظيفة الباحثة. يمكن أن يكون تحليل البيانات الثانوية وسيلة فعالة للبحث حيث أن عملية جمع البيانات الأولية مكلفة للغاية وغير ذات جدوى، بالإضافة إلى أن البيانات الثانوية تكون متاحة ومتوفرة على مستوى التحليل المناسب للإجابة على الأسئلة التي تطرحها الباحثة. تتمثل القيود المفروضة على هذا التصميم في أن البيانات يمكن أن يتم جمعها بطريقة نظامية أو بطريقة

علمية وبالتالي تكون غير مناسبة للبحث العلمي، ويرجع هذا إلى أن هذه البيانات من المفترض أنه قد تم جمعها لأغراض مختلفة ولن يقوموا بمعالجة أسئلة البحث المستهدفة على نحو كافٍ بالنسبة إلى الباحثة، بالإضافة إلى أن الصلاحية الداخلية تمثل إشكالية إذا كانت الأسبقية الزمنية الموجودة بين السبب والنتيجة غير واضحة.

بحث الحالة (Case Research) هو التحقيق المتعمق للمشكلة في واحد أو أكثر من البيئة الخاصة بالحياة الواقعية (مواقع الحالة) على مدى فترة زمنية ممتدة. يمكن أن يتم جمع البيانات عن طريق استخدام مزيج من المقابلات والملاحظات الشخصية والمستندات الداخلية أو المستندات الخارجية. يمكن أن تكون دراسات الحالة من الدراسات الوضعية بطبيعتها (بالنسبة إلى اختبار الافتراضات) أو من الدراسات التفسيرية (بالنسبة إلى بناء النظرية). تكمن القوة الخاصة بأسلوب البحث هذا في قدرته على اكتشاف مجموعة كبيرة من ومتنوعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية التي من المحتمل أن ترتبط بالظاهرة المبحوثة التي لا يمكن معرفتها في وقت سابق. يميل التحليل إلى أن يكون ذات طبيعة نوعية، إلا أنه يتضمن سياقاً متسقاً ودقة متناهية. ومع ذلك، يمكن أن تعتمد التفسيرات الخاصة بالنتائج على القدرة التكاملية وقدرة الملاحظة الخاصة بالباحثة، إلى جانب أن الافتقار إلى الضبط والسيطرة يمكن أن يجعل من الصعب تحديد السببية ولا يمكن أن تكون النتائج المستخلصة من الحالة المفردة قابلة للتعميم بسهولة إلى غيرها من مواقع الحالة الأخرى. يمكن تحسين القابلية للتعميم عن طريق تكرار ومقارنة التحليل في مواقع أخرى للحالة في التصميم المتعدد للحالة (multiple case design).

يتم تعريف بحث مجموعة التركيز (Focus Group Research) بأنه

نوع البحث الذي ينطوي على جلب مجموعة صغيرة من الأفراد (تكون في العادة من ٦ إلى ١٠ أشخاص) في موقع واحد، وجعلهم يقومون بمناقشة الظاهرة المبحوثة في فترة زمنية تتراوح من الساعة والنصف إلى الساعتين. يتم إجراء المناقشة بطريقة مؤثرة من قبل الشخص المُدرَّب الذي يقوم بوضع جدول الأعمال وطرح مجموعة من الأسئلة المبدئية على المشاركين والتأكد من تمثيل وتقديم جميع الأفكار والتجارب الخاصة بجميع المشاركين في الدراسة، علاوة على أنه يقوم بمحاولة بناء استيعاب شامل لموقف المشكلة استناداً إلى التجارب والتعليقات الخاصة بالمشاركين. لا يمكن إقامة الصلاحية الداخلية بسبب الافتقار إلى الضوابط علاوة على أن النتائج يمكن ألا تكون معممة على البيئة الأخرى نظراً لحجم العينة الصغير. وبالتالي، لا يتم استخدام المجموعات المركزة بوجه عام في إجراء البحوث التفسيرية أو البحوث الوصفية، إلا أنها تعد مناسبة بشكل كبير لإجراء البحوث الاستكشافية.

تفترض أبحاث التأثير (**Action Research**) أن الظواهر الاجتماعية المعقدة يتم استيعابها بشكل أفضل عن طريق إدخال التدخلات أو «الأفعال» في هذه الظواهر وملاحظة تأثير هذه الأفعال. في هذا الأسلوب، عادةً ما تكون الباحثة هي المستشارة أو العضو التنظيمي الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من السياق الاجتماعي مثل المؤسسة التنظيمية التي تشرع في القيام بفعل مثل الإجراءات التنظيمية الجديدة أو التكنولوجيات الحديثة، استجابة إلى المشكلة الحقيقية مثل انخفاض معدل الربحية أو الاختناقات التشغيلية. يجب أن يستند اختيار الباحثة للأفعال إلى النظرية التي ينبغي أن تقوم بشرح وتفسير لماذا وكيف يمكن أن تسبب مثل هذه الإجراءات في التغيير المنشود. تقوم الباحثة بعد

ذلك بملاحظة النتائج المترتبة على هذا الفعل وتعديلها إذا لزم الأمر، في الوقت الذي تقوم فيه بالتعلم من الفعل وتوليد الأفكار النظرية حول كل من المشكلة والتداخلات المستهدفة في وقت واحد. يتم التحقق من صحة النظرية المبدئية عن طريق التحقق من مدى نجاح الإجراء الذي تم اختياره في حل المشكلة محل الدراسة. التزامن بين حل المشكلات وتوليد الرؤى يُعتبر ملمحاً رئيسياً يعمل على تمييز أبحاث التأثير عن غيرها من أساليب البحث الأخرى، وبالتالي، تعتبر أبحاث التأثير وسيلة ممتازة للربط بين البحث والممارسة. يتناسب هذا الأسلوب أيضاً مع دراسة المشكلات الاجتماعية الفريدة من نوعها التي لا يمكن تكرارها خارج هذا السياق، إلا أنه يكون عرضة أيضاً لتحيز الباحثة وذاتيتها، إلى جانب أن قابلية النتائج للتعميم غالباً ما تكون مقيدة بالسياق حيث يتم إجراء الدراسة.

الوصفية (Ethnography) هي تصميم البحث التفسيري المستوحى من علم الإنسان والذي يؤكد على أن ظاهرة البحث يجب دراستها داخل السياق الخاص بالثقافة الخاصة به. تكون الباحثة غارقة تماماً في دراسة ثقافة معينة على مدى فترة طويلة من الزمن (من ٨ أشهر إلى عامين)، وفي خلال تلك الفترة، تقوم الباحثة بالمشاركة في وملاحظة وتسجيل الحياة اليومية للثقافة محل الدراسة، وأن تأتي بنظريتها حول التطور والسلوكيات الموجودة في إطار هذه الثقافة. يتم جمع البيانات في المقام الأول من خلال التقنيات القائمة على الملاحظة وكل من التفاعل الرسمي والتفاعل الغير رسمي مع المشاركين في هذه الثقافة، وكذلك من خلال الملاحظات الميدانية الشخصية، في حين ينطوي تحليل البيانات على «الإدراك الحسي المقنع - sense-making». يتعين على الباحثة أن تقوم بسرد تجربتها بمزيد من التفاصيل حتى يعيش القراء

هذه الثقافة ذاتها دون أن يكونوا متواجدين بالضرورة هناك. تتمثل مميزات هذا المنهج في حساسيته تجاه السياق والاستيعاب الغني والدقيق الذي يقوم بتوليده بالإضافة إلى التحيز الأدنى للمشاركة. ومع ذلك، يعتبر هذا المنهج من المناهج الزمنية والذي يتطلب توافر موارد مكثفة، إلى جانب أن النتائج تكون محددة لثقافة معينة وأقل قابلية للتعميم على غيرها من الثقافات الأخرى.

اختيار تصميمات البحث (Selecting Research Designs)

نظراً للمجموعة المتعددة من تصميمات البحث المذكورة أعلاه، ما هو التصميم الذي ينبغي على الباحثين اختياره للبحث الذي يقومون بإجرائه؟ بصفة عامة، يميل الباحثون إلى اختيار تصميمات الأبحاث هذه التي يشعرون بالراحة تجاهها والتي يشعرون بأنهم ذو كفاءة عالية للتعامل مع هذه التصميمات.

ولكن من الناحية المثالية، ينبغي أن يعتمد الاختيار على طبيعة ظاهرة البحث محل الدراسة. في المراحل الأولية من البحث، عندما تكون مشكلة البحث غير واضحة وكانت لدى الباحث الرغبة في توسيع مجال الدراسة التي يقوم بها إلى خارج الطبيعة الخاصة بالمشكلة ومداها، تعتبر مجموعة التركيز (بالنسبة إلى الوحدة الفردية للتحليل) أو دراسة الحالة (بالنسبة إلى الوحدة التنظيمية للتحليل) تعتبر استراتيجية مثالية للبحوث الاستكشافية.

بمجرد أن يتحرى الفرد أكثر عن مجال البحث، ولم يجد أية نظريات جيدة يمكن أن تقوم بشرح وتفسير الظاهرة محل الدراسة وكانت لديه الرغبة في بناء نظرية لملء الفجوة الغير ملائمة الموجودة في هذا المجال، يمكن أن تكون التصميمات التفسيرية مثل بحث الحالة أو الوصفية تصميمات مفيدة يمكن استخدامها في هذا الصدد. إذا تواجدت النظريات المنافسة وكانت

الباحثة لديها الرغبة في دراسة واختبار هذه النظريات المختلفة أو أن تعمل على دمجهم في نظرية أكبر، عندئذٍ تكون التصميمات الوضعية مثل التصميم التجريبي أو بحث دراسات المسح أو تحليل البيانات المثالية هي التصميمات الأكثر ملائمة في هذه الحالة.

وبغض النظر عن تصميم البحث المحدد الذي تم اختياره، ينبغي على الباحثة أن تسعى جاهدة لجمع كل من البيانات الكمية (quantitative data) والبيانات النوعية (qualitative data) عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب التقنية مثل الاستبيانات أو إجراء المقابلات أو الملاحظات أو الوثائق والمستندات أو البيانات الثانوية.

فعلى سبيل المثال، حتى في الاستبيان المسحي والذي يهدف إلى جمع البيانات الكمية، يمكن أن تقوم الباحثة بترك مساحة لطرح عدد قليل من الأسئلة المفتوحة بغرض جمع البيانات النوعية التي يمكن أن تعمل على توليد الرؤى والأفكار الغير متوقعة والتي لا تتوفر في البيانات الكمية وحدها.

وبالمثل، في حين يقوم بحث الحالة بتوظيف المقابلات المباشرة من أجل جمع مزيد من البيانات النوعية، إلا أنه لا ينبغي تجاهل الاحتمالية والقيمة الخاصة بجمع البيانات الكمية.

وكمثال على ذلك، في الدراسة التي تدور حول عمليات اتخاذ القرارات المؤسسية التنظيمية، يمكن أن يقوم محاور الحالة بتسجيل الكميات الرقمية مثل عدد الأشهر التي تم استغراقها لاتخاذ قرارات مؤسسية تنظيمية معينة وعدد الأشخاص المشاركين في عملية اتخاذ القرار هذه وعدد القرارات البديلة التي تم اعتبارها في هذه العملية، تلك الكميات الرقمية التي يمكن أن تقوم بتوفير الرؤى والأفكار القيمة التي لا يتم توافرها إلا من الإجابات السردية الخاصة

بالضيوف. بصرف النظر عن تصميم البحث المحدد الذي تم توظيفه، ينبغي أن يتمثل هدف الباحثة في جمع أكبر عدد ممكن من البيانات المتنوعة التي يمكن أن تساعد في توليد أفضل الرؤى والأفكار الممكنة حول الظاهرة المبحوثة.



الفصل السادس

قياس التراكيبات أو البنيات

Measurement of Constructs

الفصل السادس

قياس التراكيبات أو البنيات

Measurement of Constructs

تتكون المقترحات النظرية من العلاقات الموجودة بين البنيات المجردة. تتطلب عملية اختبار النظريات (أي الاقتراحات النظرية) القيام بقياس هذه البنيات بدقة شديدة وبطريقة صحيحة وبطريقة علمية، وذلك قبل أن يتم اختبار قوة هذه العلاقات بين التراكيبات. يشير القياس إلى الملاحظات الدقيقة والمتعمدة لعالم الواقع، بالإضافة إلى أنه يعتبر جوهر البحوث التجريبية. في الوقت الذي يكون فيه من السهل قياس بعض البنيات في الأبحاث الخاصة بالعلوم الاجتماعية مثل المرحلة السنية للشخص أو الوزن الخاص به أو حجم الشركة، إلا أن هناك بعض البنيات الأخرى مثل الإبداعية أو التحيز أو الاغتراب تكون من الصعب إلى حد كبير القيام بقياسها. في هذا الفصل، سوف نقوم بدراسة واختبار العمليات الخاصة بكل من استيعاب المفاهيم والتفعيل لإنشاء قياسات لمثل هذه التراكيبات أو البنيات.

إستيعاب المفاهيم (Conceptualization)

يتم تعريف عملية استيعاب المفاهيم بأنها العملية العقلية التي يتم من خلالها تعريف البنيات (المفاهيم) الغامضة والغير دقيقة والأجزاء المكونة لها بطرق ملموسة ومحددة. فعلى سبيل المثال، غالباً ما نقوم باستخدام كلمة «تحيز» وهي الكلمة التي تستحضر صورة معينة في أذهاننا إلا أنه على الرغم من ذلك،

نواجه العديد من الصعوبات إذا طُلب منا أن نحدد بالضبط ما يعنيه المصطلح. إذا قال شخص ما أشياء سيئة عن مجموعات عرقية أخرى، فهل هذا يعتبر تحيز عنصري؟ إذا كانت السيدات يكسبن أقل من الرجال في نفس العمل، فهل هذا يعتبر التحيز ضد المرأة؟ إذا اعتقد المترددون على الكنيسة أن غير المؤمنين سوف يحرقوا في النار، فهل هذا يعتبر تحيز ديني؟ هل هناك أنواعاً مختلفة من التحيز، وإذا كان كذلك، ما هي تلك الأنواع؟ هل هناك مستويات مختلفة من التحيز مثل تحيز مرتفع وتحيز منخفض؟ تعتبر الإجابة على جميع هذه الأسئلة هي المفتاح الرئيسي لقياس بنية التحيز بطريقة صحيحة. إن عملية فهم ما هو مدرج وما هو مستبعد في مفهوم التحيز هي عملية استيعاب المفاهيم.

تعتبر عملية استيعاب المفاهيم من أكثر العمليات أهمية من جميع المقاييس ويرجع هذا إلى عدم الدقة والغموض والالتباس الخاص بالعديد من البنيات التي تتعلق بالعلوم الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، هل «العطف» هو نفس الشيء مثل «التعاطف» أو «العاطفة»؟ إذا كان لديك فرضية تنص على أن «العطف يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالتعاطف»، عندئذٍ لن تتمكن من اختبار هذا الافتراض إلا إذا تمكنت من فصل التعاطف عن العطف من الناحية المفاهيمية وقمت بعد ذلك بقياس هذين البنيتين المتشابهين إلى حد كبير بشكل صحيح من الناحية التجريبية. إذا آمن الأشخاص المتدينون بشدة أن بعض الأفراد المنتمين إلى المجتمع الخاص بهم مثل غير المؤمنين والأطباء الذين يقومون بعمليات الإجهاض، إذا كانوا يؤمنون بأن هؤلاء الأشخاص سوف يحرقون في النار نتيجة للخطايا التي يرتكبونها، ويحاولون جاهدين إلى تغيير السلوكيات «الخاطئة» التي يمارسونها من أجل منعهم من دخول النار، فهل هم بذلك يتصرفون بطريقة متحيزة أم بطريقة متعاطفة؟ لا يعتمد التعريف الخاص بمثل

هذه البنيات على أي معيار موضوعي، بل يعتمد بدلاً من ذلك على اتفاق مشترك (الاتفاق الذاتي الداخلي - inter-subjective) بين التصورات العقلية (المفاهيم) الخاصة بنا والتي تتعلق بهذه البنيات.

في حين نقوم بتعريف البنيات مثل التحيز أو العطف، يتعين علينا استيعاب أن هذه البنيات لا تعتبر واقعية في بعض الأحيان أو أنها يمكن أن تكون موجودة بشكل مستقل، إلا أنها ببساطة عبارة عن مخلوقات خيالية موجودة في أذهاننا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون هناك بعض القبائل المعينة الموجودة في العالم والتي تفتقر إلى التحيز ولا يتمكنون حتى من معرفة ما ينطوي عليه هذا المفهوم. ولكن في الحياة الواقعية، فإننا نميل إلى التعامل مع هذا المفهوم باعتباره مفهوماً حقيقياً. تُعرف العملية التي تتعلق بالتعامل مع البنيات العقلية على أنها بنيات حقيقية باسم التجسيد (reification)، تلك العملية التي تعتبر من العوامل المركزية لتعريف البنيات وتحديد المتغيرات القابلة للقياس من أجل قياس مثل هذه البنيات الحقيقية.

يوجد قرار واحد مهم وضروري في استيعاب المفاهيم الخاصة بالبنيات، ألا وهو تحديد ما إذا كانت هذه البنيات أحادية الأبعاد أم متعددة الأبعاد. البنيات أحادية الأبعاد (Unidimensional constructs) هي تلك البنيات التي من المتوقع أن تحتوي على بعد واحد أساسي. يمكن أن يتم قياس هذه البنيات عن طريق استخدام قياس أو اختبار واحد. تتضمن الأمثلة على البنيات البسيطة مثل وزن الشخص وسرعة الرياح ومن المحتمل أن تتضمن حتى البنيات المعقدة مثل احترام الذات (self-esteem) (في حال ما إذا قمنا باستيعاب مفهوم احترام الذات على أنه يتكون من بعد واحد، والذي بالطبع يمكن أن يكون افتراضاً غير واقعي). تتكون البنيات متعددة الأبعاد (Multidimensional)

constructs) من اثنين أو أكثر من الأبعاد الرئيسية. فعلى سبيل المثال، إذا قمنا باستيعاب مفهوم الاستعداد الأكاديمي للشخص على أنه يتكون من بُعدين - القدرة الرياضية والقدرة اللفظية - فمن ثم يعتبر الاستعداد الأكاديمي بنية متعددة الأبعاد. يجب أن يتم قياس كل بعد من الأبعاد الرئيسية على حده في هذه الحالة بشكل منفصل، مثلاً، عن طريق استخدام مجموعة من الاختبارات المختلفة فيما يتعلق بكل من القدرة الرياضية والقدرة اللفظية، ويمكن الجمع بين النتيجتين بطريقة موزونة إن أمكن، وذلك لوضع قيمة إجمالية بالنسبة إلى بنية الاستعداد الأكاديمي.

التفعيل (Operationalization)

بمجرد أن يتم تعريف البنية النظري، كيف تقوم بقياسه بالضبط؟ يشير التفعيل إلى العملية الخاصة بتطوير المؤشرات (**indicators**) أو العناصر الخاصة بقياس هذه البنيات، فعلى سبيل المثال، إذا تم تعريف أحد البنيات النظرية الغير قابلة للملاحظة مثل الوضع الاقتصادي الاجتماعي (socioeconomic status) باعتباره مستوى دخل الأسرة، فإنه يمكن تفعيل هذا البنية عن طريق استخدام المؤشر الذي ينص على طرح سؤالاً على العينة المشاركة هو: ما هو الدخل السنوي لأسرتك؟ ونظراً للمستوى العالي من الذاتية والنسبية وعدم الدقة المتأصلة في البنيات الخاصة بالعلوم الاجتماعية، فإننا نميل إلى قياس الغالبية العظمى من هذه البنيات (فيما عدا عدد قليل من البنيات المتعلقة بالسكان مثل المرحلة السنية والنوع والتعليم والدخل) وذلك عن طريق استخدام مجموعة متعددة من المؤشرات. تسمح لنا هذه العملية بدراسة واختبار التقارب الموجود فيما بين هذه المؤشرات كتقييم للدقة الخاصة بها (الاعتمادية - reliability).

يتم تفعيل المؤشرات على المستوى التجريبي، على العكس من البنيات التي يتم استيعابها على المستوى النظري. تُعرف مجموعة المؤشرات على المستوى التجريبي والتي تمثل بنية محددة باسم المتغير (**variable**). وكما لوحظ في الفصل السابق، يمكن أن تكون المتغيرات مستقلة أو غير مستقلة أو متوسطة أو مؤثرة، وذلك اعتماداً على كيفية توظيف هذه المتغيرات في دراسة البحث. يمكن أيضاً أن يكون لكل مؤشر العديد من السمات (**attributes**) (أو المستويات) وكل سمة تمثل قيمة (**value**). فعلى سبيل المثال، يمكن أن ينطوي متغير «النوع» على اثنين من السمات، ألا وهما: الذكر أو الأنثى. وبالمثل، يمكن بنية مقياس رضا العميل ليمثل خمس سمات هم: «غير راض بشدة» و«غير راض إلى حد ما» و«محايد» و«راضٍ نوعاً ما» و«راضٍ بشدة». يمكن أن تكون القيم الخاصة بالسمات قيم كمية (**quantitative**) (رقمية) أو قيم نوعية (**qualitative**) (غير رقمية). يمكن تحليل البيانات الكمية عن طريق استخدام الأساليب التقنية الخاصة بتحليل البيانات الكمية مثل الانحدار (**regression**) أو نمذجة المعادلة الهيكلية (**structural equation modeling - SEM**)، في الوقت الذي تتطلب فيه البيانات النوعية استخدام الأساليب التقنية الخاصة بتحليل البيانات النوعية مثل الترميز (**coding**). من الملاحظ أن العديد من المتغيرات الموجودة في أبحاث العلوم الاجتماعية من المتغيرات النوعية، حتى عندما يتم تمثيلها بطريقة كمية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نقوم بوضع مؤشر رضا العميل مع خمس من السمات هم: غير راض بشدة وغير راض إلى حد ما ومحايد وراضٍ نوعاً ما وراضٍ بشدة، إلى جانب تحديد الأرقام من ١ إلى ٥ على الترتيب بالنسبة إلى هذه السمات الخمس، وبذلك يمكننا استخدام الأدوات الإحصائية المتطورة بالنسبة إلى

تحليل البيانات الكمية. ومع ذلك، من الملاحظ أن الأرقام ما هي إلا عبارة عن تسميات ترتبط بالتقييم الشخصي للمشاركة فيما يتعلق بالرضا الذي يشعرون به، وأن المتغير الأساسي (الرضا) لا يزال متغيراً نوعياً على الرغم من تمثيلنا له بطريقة كمية.

يمكن أن تكون المؤشرات من المؤشرات العاكسة (reflective) أو المؤشرات التكوينية (formative). المؤشرات العاكسة هي عبارة عن القياس الذي «يعكس» البنية الأساسية. فعلى سبيل المثال، إذا تم تعريف التدين على أنه البنية الذي يقوم بقياس مدى تدين الشخص، وبالتالي حضور الشعائر الدينية يمكن أن يكون مؤشراً عاكساً للتدين. المؤشرات التكوينية هي عبارة عن القياس الذي يقوم «بتكوين» أو المساهمة في البنية الأساسية. يمكن أن تمثل مثل هذه المؤشرات مجموعة من الأبعاد المختلفة الخاصة بالتركيب تحت الدراسة. فعلى سبيل المثال، إذا تم تعريف التدين على أنه يتكون من البعد الخاص بالمعتقدات والبعد التعبدي وبعد الطقوس، فمن ثم سوف يتم اعتبار المؤشرات التي تم اختيارها لكل بعد من هذه المؤشرات المختلفة من المؤشرات التكوينية. يتم قياس البنيات أحادية الأبعاد عن طريق استخدام المؤشرات العاكسة (حتى على الرغم من أن المؤشرات العاكسة المتعددة يمكن أن يتم استخدامها في قياس البنيات المبهمة مثل احترام الذات)، في حين يتم قياس البنيات متعددة الأبعاد باعتبارها مزيجاً تكوينياً من الأبعاد المتعددة، حتى على الرغم من أن كل بعد من هذه الأبعاد الأساسية يمكن قياسه عن طريق استخدام واحداً أو أكثر من المؤشرات العاكسة.

المقياس	النزعة المركزية	الإحصائيات	التحويلات
إسمي (Nominal)	نمطية	مربع كاي (Chi-Square)	واحد إلى واحد (المساواة)
ترتيبي (Ordinal)	متوسطة	الإحصائيات المئوية والغير بارامترية	زيادة رتبية (الترتيب)
الفئوي (Interval)	المتوسط الحسابي والمدى والانحراف المعياري	الارتباط والانحدار وتحليل التباين	تحويل خطي إيجابي (ترابطي)
النسبي (Ratio)	المتوسط الهندسي والوسط التوافقي	معامل التباين	أوجه الشبه الإيجابية (التضاعفي واللوغاريتمي)
ملحوظة: يمكن أن تقوم جميع المقاييس ذات الترتيب الأعلى باستخدام أي من الإحصائيات الخاصة بمقاييس الترتيب الأقل.			

الجدول رقم ٦-١: الخصائص الإحصائية لمقاييس التقييم

مستويات القياس (Levels of Measurement)

يتمثل القرار الأول الذي يتعين اتخاذه في تفعيل البنية في تحديد المستوى المعني من القياس. تشير مستويات القياس، والمعروفة أيضاً باسم مقاييس التقدير (rating scales)، تشير إلى القيم التي يتخذها المؤشر (ولكن لا ينص على أي شيء يتعلق بالمؤشر نفسه). فعلى سبيل المثال، يعتبر كلاً من الذكر والأنثى (أو M و F، أو ١ و ٢) اثنين من المستويات الخاصة بمؤشر «النوع». وفي مقاله الإبداعي تحت عنوان «حول نظرية مقاييس

القياس» الذي تم نشره في مجله ساينس في عام ١٩٤٦، قام الطبيب النفسي ستانلي سميث ستيفنس (عام ١٩٤٦) بتعريف أربعة أنواع عامة من مقاييس التقدير فيما يتعلق بالقياسات العلمية: المقياس الاسمي والمقياس الترتيبي والمقياس الفئوي والمقياس النسبي. يبين الجدول رقم ٦-١ الخصائص الإحصائية لهذه المقاييس.

تعمل المقاييس الاسمية (Nominal scales)، المعروفة أيضاً باسم المقاييس التصنيفية، على قياس البيانات التصنيفية. يتم استخدام هذه المقاييس بالنسبة إلى المتغيرات أو المؤشرات التي تتضمن سمات استثنائية متبادلة. تشتمل الأمثلة على النوع (اثنين من القيم: ذكر أو أنثى) ونوع المجال الصناعي (مجال التصنيع والمجال المالي والمجال الزراعي وغيرها من المجالات الأخرى) بالإضافة إلى الانتماء الديني (الديانة المسيحية والديانة الإسلامية والديانة اليهودية وغيرها من الديانات الأخرى). حتى إذا قمنا بتوزيع أرقاماً فريدة من نوعها على كل قيمة، على سبيل المثال الرقم ١ بالنسبة إلى الذكر والرقم ٢ بالنسبة إلى الأنثى لن تعني الأرقام أي شيء بالفعل (أي أن الرقم ١ ليس أقل من أو نصف الرقم ٢) بالإضافة إلى أنه يمكن تمثيله بسهولة بطريقة غير رقمية مثل M بالنسبة إلى الذكر و F بالنسبة إلى الأنثى. تقدم المقاييس الاسمية مجرد أسماء أو تسميات لمجموعة مختلفة من القيم الخاصة بالسمات. يتمثل القياس المناسب للنزعة المركزية الخاصة بالمقياس الاسمي في القياس النمطي، ولا يمكن تعريف أي من القياس المتوسط أو القياس الوسطي في هذه الحالة. تتمثل الإحصائيات المباحة في هذه الحالة في مربع كاي (χ^2) (Square) وتوزيع التكرار، إلى جانب أنه يتم السماح فقط باستخدام تحويل واحد إلى واحد (المساواة) (على سبيل المثال، ١ = ذكر و ٢ = أنثى).

المقاييس الترتيبية (Ordianl scales) هي تلك المقاييس التي تعمل على قياس البيانات متفاوتة الرتب مثل الترتيب الخاص بالطلاب في الفصول المدرسية كالترتيب الأول والثاني والثالث وهكذا، وذلك استناداً إلى متوسط الدرجات الخاصة بهم أو نتائج الاختبار. ومع ذلك، لا يمكن تقييم القيم الفعلية أو القيم النسبية للسّمات أو الاختلاف في قيم السّمات. فعلى سبيل المثال، ترتيب الطلاب في الفصول المدرسية ينم عن لا شيء حول المعدل التراكمي الفعلي للطالب أو نتائج الطلاب في الاختبار، أو كيفية تأدية واجباتهم على نحو جيد بالنسبة إلى بعضهم البعض. المثال الكلاسيكي في العلوم الطبيعية هو مقياس موه لصلابة المعادن، والذي يقوم بتحديد السّمات الخاصة بصلابة مجموعة متنوعة من المعادن من خلال قدرتها على خدش المعادن الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن لمعدن الماس أن يقوم بخدش جميع المعادن الطبيعية الأخرى الموجودة في الأرض، وبالتالي يعتبر معدن الماس من «أصلب» المعادن. ومع ذلك، لا يشير المقياس إلى الصلابة الفعلية الخاصة بهذه المعادن أو حتى يعمل على توفير التقييم النسبي للصلابة الخاصة بهذه المعادن. يمكن أن تقوم المقاييس التربوية أيضاً باستخدام مسميات السمة (الركائز) مثل «سيء» و«متوسط» و«جيد» أو «غير راض بشدة» و«غير راض إلى حد ما» و«محايد» أو «راض نوعاً ما» و«راض بشدة». في الحالة الأخيرة، يمكننا القول بأن هؤلاء الأشخاص المشاركين «الراضين نوعاً ما» هم أقل شعوراً بالرضا من هؤلاء المشاركين «الراضين بشدة»، إلا أننا لا يمكننا تحديد المستويات التي تتعلق بشعورهم بالرضا. يمكن أن يكون القياس الخاص بالزرعة المركزية فيما يتعلق بالمقياس الترتيبي، يمكن أن يكون متمثلاً في وسطيته أو نمطيته، بالإضافة إلى أن المتوسطات تعتبر غير

قابلة للتفسير. وبالتالي، يمكن أن تنطوي التحليلات الإحصائية على النسب المئوية والتحليل الغير بارامتري، إلا أن الأساليب التقنية الأكثر تطوراً مثل معامل الارتباط والانحدار وتحليل التباين لا تعتبر من التقنيات المناسبة في هذا الصدد. يتم السماح بتحويلات الزيادة الرتبية (التي تعمل على الاحتفاظ بالترتيب) في هذه المقاييس.

المقاييس الفئوية (Interval scales) هي تلك المقاييس التي لا تقتصر على قياس القيم متفاوتة الرتب فقط، بل تعتبر أيضاً من المقاييس متساوية الأبعاد من السمات القريبة. فعلى سبيل المثال، مقياس الحرارة (درجة فهرنهايت أو درجة سيليزيوس)، حيث أن الفرق بين ٣٠ و ٤٠ درجة فهرنهايت هو نفسه الفرق بين ٨٠ و ٩٠ درجة فهرنهايت. وبالمثل، إذا كان لديك مقياس للدخل السنوي الخاص بالمشاركين عن طريق استخدام السمات (المعدلات) التالية: من صفر دولار إلى ١٠,٠٠٠ دولار ومن ١٠,٠٠٠ دولار إلى ٢٠,٠٠٠ دولار ومن ٢٠,٠٠٠ دولار إلى ٣٠,٠٠٠ دولار وهكذا، يعتبر هذا أيضاً مقياس فئوي، ويرجع هذا إلى أن النقطة المتوسطة لكل معدل (أي ٥,٠٠٠ دولار و ١٥,٠٠٠ دولار و ٢٥,٠٠٠ دولار ... إلخ) تعتبر متساوية الأبعاد عن بعضها البعض. يعتبر مقياس مستوى الذكاء (IQ) أيضاً من المقاييس الفئوية، ويعزي هذا إلى أن هذا المقياس قد تم تصميمه حيث من المفترض أن يكون الفرق نتائج مستوى الذكاء التي تبلغ ١٠٠ و ١١٠ هو نفس الفرق الموجود بين ١١٠ و ١٢٠ (على الرغم من أننا لا نعلم إذا كانت هذه هي الحالة بالضبط أم لا). تسمح لنا المقاييس الفئوية بدراسة واختبار أن «بكم أكثر» يعتبر سمة واحدة عند مقارنته مع آخر، الأمر الذي لا يمكن حدوث مع المقاييس الاسمية أو المقاييس الترتيبية. تشتمل المقاييس الخاصة بالنزعة المركزية المسموح

بها على المتوسط والوسطي والنمطي، كما هو الحال مع المقاييس الخاصة بالتشتت مثل المدى والانحراف المعياري. تنطوي التحليلات الإحصائية المباحة على جميع المقاييس المسموح بها في كل من المقاييس الاسمية والمقاييس الترتيبية، بالإضافة إلى معامل الارتباط والانحدار وتحليل التباين وما إلى ذلك من العوامل الأخرى. تعتبر التحويلات المسموحة للقياس من التحويلات الخطية الإيجابية. من الملاحظ أن مقياس الرضا الذي تم مناقشته في وقت سابق لا يعتبر مقياساً فئوياً، ويرجع هذا إلى أننا لا يمكننا تحديد ما إذا كان الفرق بين «راض بشدة» و«راض نوعاً ما» هو نفس الفرق الموجود بين «محايد» و«راض نوعاً ما» أو بين «غير راض إلى حد ما» و«غير راض بشدة». ومع ذلك، غالباً ما يقوم باحثو العلوم الاجتماعية «بالتظاهر» (بشكل غير صحيح) بأن هذه الفروق متساوية وبالتالي يمكننا استخدام الأساليب التقنية الإحصائية من أجل تحليل البيانات التي تم قياسها بواسطة المقياس الترتيبي.

المقاييس النسبية (Ratio scales) هي تلك المقاييس التي تنطوي على جميع الصفات الخاصة بكل من المقاييس الاسمية والمقاييس الترتيبية وكذلك المقاييس النسبية، بالإضافة إلى أنها تشتمل على نقطة «الصفر الحقيقي» (حيث أن القيمة صفر تشير إلى الافتقار إلى أو عدم توافر البنية الأساسي). تقوم أغلب القياسات في مجال العلوم الطبيعية والهندسية مثل الكتلة وميل الطائرة والشحنة الكهربائية، تقوم بتوظيف المقاييس النسبية، كما هو الحال مع بعض المتغيرات الخاصة بالعلوم الاجتماعية مثل المرحلة السنوية نسبة الحياة في المؤسسة التنظيمية وحجم الشركة (حيث يتم قياسها تبعاً لعدد الموظفين أو إجمالي الإيرادات). فعلى سبيل المثال، الشركة ذات الحجم صفر تعني أن هذه الشركة لا يوجد لديها موظفين أو إيرادات. يعتبر مقياس كلفن لدرجات

الحرارة مقياساً فئوياً أيضاً، وذلك على العكس من مقياس فهرنهايت ومقياس سيليزيوس أو المقياس المئوي لدرجات الحرارة، ويرجع هذا إلى أن نقطة الصفر في هذا المقياس (التي تعادل ١٥, ٢٧٣- درجة مئوية) لا تعتبر قيمة تعسفية بل تمثل حالة يكون فيها جزيئات المادة عند درجة الحرارة هذه ذات طاقة حركية صفر. يُطلق على هذه المقاييس اسم المقاييس «النسبية» نظراً لأن النسب الخاصة بالنقطتين الموجودتين في هذه المقاييس تعتبر ذات معنى وقابلة للتفسير. فعلى سبيل المثال، الشركة التي تتسع لعشرة موظفين يكون حجمها مرتين أكبر من الشركة التي تتسع لخمسة موظفين، ويمكن تطبيق الشيء نفسه بالنسبة إلى الشركة التي يتسع حجمها لتستوعب ١٠,٠٠٠ موظف بالنسبة إلى شركة أخرى مختلفة تتسع لتضم ٥,٠٠٠ موظف. يتم السماح باستخدام جميع المقاييس الخاصة بالنزعات المركزية، بما في ذلك كل من الوسائل الهندسية والوسائل التوافقية، فيما يتعلق بالمقاييس النسبية، كما هو الحال بالنسبة إلى المقاييس النسبية مثل المدى الطلاحي أو معامل التباين. يتم السماح باستخدام جميع الأساليب الإحصائية في هذا النوع من المقاييس. يتم السماح أيضاً بتطبيق التحويل المتطور مثل التشابه الإيجابي (على سبيل المثال، الشبه التضاعفي أو الشبه اللوغاريتمي) في هذا المقياس النسبي.

استناداً إلى الأنواع الأربعة العامة للمقاييس المذكورة أعلاه، يمكننا أن نقوم بوضع مقاييس محددة للتقييم بالنسبة إلى أبحاث العلوم الاجتماعية. تشمل مقاييس التقدير الشائعة على المقياس الثنائي أو مقياس ليكرت أو مقياس الفارق الدلالي أو مقياس غتمان. لم يتم مناقشة المقاييس الأخرى الأقل شيوعاً في هذا الفصل.

المقاييس الثنائية (Binary scales). المقاييس الثنائية هي المقاييس

الاسمية التي تتكون من العناصر الثنائية التي تفترض قيمة واحدة من قيمتين محتملتين مثل نعم أو لا وصح وخطأ وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتكون المقياس الثنائي النموذجي فيما يتعلق بالبنية الخاص بـ «النشاط السياسي» من ستة عناصر ثنائية مبينة في الجدول رقم ٦-٢. يعتبر كل عنصر في هذا المقياس عنصراً ثنائياً وإن إجمالي عدد الإجابة بـ «نعم» من قبل المشارك (القيمة التي تبدأ من صفر إلى ستة) يمكن أن يتم استخدامه كقياس إجمالي لهذا النشاط السياسي الخاص بالشخص. من أجل فهم واستيعاب كيفية الحصول على هذه العناصر، الرجاء الرجوع إلى قسم «القياس» في فقرات لاحقة من هذا الفصل. يمكن أن تقوم المقاييس الثنائية أيضاً بتوظيف القيم الأخرى مثل الذكر أو الأنثى بالنسبة إلى النوع والعمل لدوام كامل أو العمل لدوام جزئي بالنسبة إلى نظام العمل، وما إلى ذلك من القيم الأخرى. إذا تم تعديل عنصر نظام العمل ليسمح بوجود أكثر من اثنين من القيم الممكنة (على سبيل المثال، عاطل ودوام كامل ودوام جزئي ومتقاعد)، في هذه الحالة لن يعد عنصراً ثنائياً، إلا أنه لا يزال عنصراً يتم قياسه بالمقياس الاسمي.

لا	نعم	هل قمت في أي وقت بكتابة خطاباً إلى موظف عام
لا	نعم	هل قمت في أي وقت بالتوقيع على عريضة سياسية
لا	نعم	هل سبق لك التبرع بمبلغ مالي لقضية سياسية
لا	نعم	هل سبق التبرع بالمال إلى مرشح يدير مكتب عام
لا	نعم	هل قمت فيما مضى بكتابة خطاب سياسي إلى محرر مجلة أو مجلة
لا	نعم	هل سبق لك وتمكنت من إقناع شخص ما بتغيير خطة التصويت الخاصة به/ بها

الجدول رقم ٦-٢: المقياس الثنائي سداسي العناصر لقياس النشاط السياسي

مقياس ليكرت (Liker scale). تم تصميم هذا المقياس من قبل رنسيس ليكرت (Rensis Likert)، ويعتبر هذا المقياس من مقاييس التقييم الشائعة جداً لقياس البيانات الترتيبية في أبحاث العلوم الاجتماعية. يتضمن هذا المقياس عناصر ليكرت التي هي عبارة عن جمل ذات كلمات بسيطة التي يمكن من خلالها أن يتمكن المشاركون من التعبير عن موافقتهم أو رفضهم على القياس ذات النقاط الخمس أو المقياس ذات النقاط السبع والتي تتراوح من «أعترض بشدة» إلى «أوافق بشدة». يوجد هناك مثلاً نموذجياً لمقياس ليكرت سداسي العناصر فيما يتعلق ببنية «احترام الذات الوظيفي» موضحاً في الجدول رقم ٦-٣. تعتبر مقاييس ليكرت من المقاييس التجميعية، مما يعني أن النتيجة الإجمالية للمقياس يمكن أن تكون محصلة القيم الخاصة بالسّمات لكل عنصر على حده على النحو المختار من قبل المشارك.

أعترض بشدة	أعترض نوعاً ما	محايد	أوافق نوعاً ما	أوافق بشدة	
١	٢	٣	٤	٥	أشعر بالرضا تجاه العمل الذي أعمل فيه
١	٢	٣	٤	٥	أحظى بعلاقات جيدة مع الآخرين في العمل
١	٢	٣	٤	٥	أفتخر بعلاقتي مع المشرف الخاص بي في العمل
١	٢	٣	٤	٥	يمكن أن أقول أن الأشخاص الآخرين في العمل يشعرون بالسعادة لأنني هناك

٥	٤	٣	٢	١	يمكن أن أقول أن زملائي في العمل يكنون لي كل الاحترام
٥	٤	٣	٢	١	أشعر وكأنني أقدم مساهمة مفيدة في العمل

الجدول رقم ٦-٣: مقياس ليكرت سداسي العناصر لقياس احترام الذات الوظيفي

تسمح عناصر ليكرت بوجود مزيد من التفصيل (مزيد من الإجابات المعمقة جيداً) أكثر من العناصر الثنائية، بما في ذلك ما إذا كان المشاركون محايدون للجملة. يمكن استخدام ثلاث أو تسع قيم (غالباً ما يُطلق عليهم اسم «الركائز»)، إلا أنه من الهام والضروري استخدام عدداً فردياً من القيم لكي يتم السماح بوجود الركيزة «المحايدة» (أو «لا أوافق ولا أعارض»). قامت بعض الدراسات بالاستعانة بـ «منهج الاختيار الجبري» لإجبار المشاركين على الموافقة أو الاعتراض مع عبارات ليكرت وذلك من خلال إسقاط النقطة الوسطى المحايدة واستخدام الأعداد الزوجية للقيم، إلا أن هذا الأمر لا يعتبر استراتيجية جيدة نظراً لأن بعض الأشخاص يمكن أن يكونوا محايدين لعبارة محددة ومنهج الاختيار الإجباري لن يتيح لهم الفرصة لتسجيل موقفهم المحايد. تتمثل السمة الرئيسية الخاصة بمقياس ليكرت في أنه على الرغم من أن العبارات تختلف وتتنوع في العديد من العناصر المختلفة أو المؤشرات المختلفة، إلا أن الركائز («أعارض بشدة» إلى «أوافق بشدة») تبقى كما هي. تعتبر مقاييس ليكرت من المقاييس الترتيبية ويرجع هذا إلى أن الركائز لا تكون بالضرورة متساوية الأبعاد، على الرغم من أننا في بعض الأحيان نتعامل مع هذه الركائز مثلما نتعامل مع المقاييس الفئوية.

مقياس الفارق الدلالي (Semantic differential scale). يعتبر هذا المقياس من المقاييس المركبة (متعددة العناصر) حيث يُطلب من المشاركين التعبير عن آرائهم ومشاعرهم تجاه عبارة واحدة عن طريق استخدام زوجين مختلفين من الصفات التي يتم وضعها في إطار الأضداد القطبية. فعلى سبيل المثال، يمكن قياس البنية الذي ينص على «الرأي تجاه التأمين الصحي الوطني» عن طريق استخدام الأربعة عناصر المبينة في الجدول رقم ٦-٤. من الملاحظ أنه في مقياس ليكرت تتغير العبارات وتبقى الركائز كما هي في جميع العناصر. ومع ذلك، في مقاييس الفارق الدلالي تبقى العبارات ثابتة، في الوقت الذي تتغير فيه الركائز (الصفة المزدوجة) في جميع العناصر.

يعتقد أن الفارق الدلالي يعتبر من الأساليب التقنية الممتازة التي يتم استخدامها لقياس آراء أو مشاعر الأشخاص تجاه الأشياء أو الأحداث أو السلوكيات.

كيف تقومون بتقييم آرائكم نحو التأمين الصحي الوطني؟						
	كثيراً جداً	نوعاً ما	لا هذا ولا ذاك	نوعاً ما	كثيراً جداً	
جيد	-	-	-	-	-	سيء
مفيد	-	-	-	-	-	عديم الجدوى
يقوم بالرعاية	-	-	-	-	-	لا يقوم بالرعاية
شيق	-	-	-	-	-	ممل

الجدول رقم ٦-٤: مقياس الفارق الدلالي لقياس الآراء حول التأمين الصحي الوطني

كيف ستقوم بتقييم آرائك في العبارات التالية عن المهاجرين؟		
لا	نعم	هل تمانع أن يكون المهاجرون مواطنين في بلدك
لا	نعم	هل تمانع أن يعيش المهاجرون في المناطق المجاورة لك
لا	نعم	هل تمانع في أن تسكن بجوار شخص مهاجر
لا	نعم	هل تمانع في أن يصبح الشخص المهاجر هو صديقك الحميم
لا	نعم	هل تمنع إذا أقبل شخص ما من أسرتك على الزواج من شخص مهاجر

الجدول رقم ٥-٦: مقياس غتمان خماسي العناصر لقياس الآراء تجاه المهاجرين

مقياس غتمان (Guttman scale). تم تصميم هذا المقياس من قبل لويس غتمان (Louis Guttman)، بالإضافة إلى أن هذا المقياس المركب يقوم باستخدام سلسلة من العناصر التي يتم ترتيبها ترتيباً متزايداً من كثافة التركيب تحت الدراسة، بدءاً من الأقل كثافة وصولاً إلى الأكثر كثافة. ومثال على ذلك، يمكن قياس البنية «الموقف تجاه المهاجرين» عن طريق استخدام العناصر الخمسة الموضحة في الجدول رقم ٥-٦. ينطوي كل عنصر من العناصر الموجودة في مقياس غتمان على وزن (وهو الأمر الغير منصوص عليه أعلاه)، ذلك الوزن الذي يتغير مع كثافة هذا العنصر، إلى جانب أنه يتم استخدام التركيبة الموزونة لكل إجابة على حده كمقياس كلي لعملية المراقبة .

التقييس (Scaling)

قام الفصل السابق بمناقشة كيفية قياس الإجابات الخاصة بالمشاركين من أجل العمل على التصميم المسبق للعناصر أو المؤشرات التي تنتمي إلى البنية الأساسية. ولكن كيف نقوم بوضع المؤشرات نفسها؟ يُطلق على العملية التي

يتم فيها وضع المؤشرات اسم التقييس (scaling). وبشكل أكثر رسمية، يعتبر التقييس فرعاً من فروع القياس الذي يتضمن بنية القياسات وذلك عن طريق الربط بين كل من الأحكام النوعية حول المركبات التي لم يتم ملاحظتها وبين الوحدات المترية الكمية القابلة للقياس. أكد ستيفنز (عام ١٩٤٦) على أن «التقييس هو العملية التي يتم فيها توزيع الأشخاص إلى الأرقام وفقاً للقاعدة». لا تزال هذه العملية التي تقوم بقياس المفاهيم المجردة بشكل ملموس من أكثر المهام صعوبة في الأبحاث التجريبية للعلوم الاجتماعية.

يعتبر المقياس (scale) هو النتيجة المترتبة على عملية التقييس والذي يعتبر من البنيات الهيكلية التجريبية التي تتعلق بقياس العناصر أو المؤشرات الخاصة بمركب معين. نفهم من هنا أن «المقاييس»، كما تم مناقشتها في هذا القسم، تعتبر مختلفة قليلاً عن «مقاييس التقدير» التي تم مناقشتها في القسم السابق. يتم استخدام مقياس التقدير من أجل التعرف على ردود الأفعال الخاصة بالمشاركين على عنصر معين، فعلى سبيل المثال، مثل العناصر التي يتم قياسها عن طريق المقياس الاسمي والتي تقوم بتسجيل رد الفعل نعم/ لا والعناصر التي يتم قياسها عن طريق المقاييس النسبية والتي تقوم بتسجيل القيمة التي تتراوح ما بين «أعترض بشدة» و«أوافق بشدة». إن الربط بين مقياس التقدير والعبارة أو الأداة لا يعتبر تقييساً. وبدلاً من ذلك، يُعرف التقييس بأنه العملية الرسمية التي يتم إجراؤها لتطوير عناصر المقياس، قبل أن يتم إلحاق مقاييس التقدير إلى هذه العناصر.

يمكن أن تكون المقاييس من المقاييس أحادية الأبعاد أو من المقاييس متعددة الأبعاد، وذلك استناداً إلى ما إذا كان البنية الأساسي من البنيات أحادية الأبعاد (على سبيل المثال، الوزن وسرعة الرياح وحجم الشركة) أو

من البنيات متعددة الأبعاد (على سبيل المثال، الاستعداد الأكاديمي والذكاء). يقوم المقياس أحادي الأبعاد بقياس البنيات على المقياس الفردي الذي يتراوح من مرتفع إلى منخفض. ومن الملاحظ أن بعض من هذه المقاييس يمكن أن تشتمل على مجموعة متعددة من العناصر، إلا أن جميع هذه العناصر تحاول قياس نفس البعد الرئيسي. هذا هو الحال على وجه التحديد بالنسبة إلى العديد من البنيات الخاصة بالعلوم الاجتماعية مثل احترام الذات، تلك البنيات التي من المفترض أن يكون لديها بعداً فردياً يتراوح من منخفض إلى مرتفع. وعلى الجانب الآخر، تعمل المقاييس متعددة الأبعاد على توظيف مجموعة مختلفة من العناصر أو الاختبارات من أجل قياس كل بُعد من أبعاد البنية على حدة وبطريقة منفصلة، ومن ثم تقوم هذه المقاييس بالجمع بين النتائج التي تتعلق بكل بُعد على حدة من أجل التعرف على القياس الإجمالي الخاص بالبنية متعدد الأبعاد. فعلى سبيل المثال، يمكن قياس الاستعداد الأكاديمي عن طريق استخدام اثنين من الاختبارات المنفصلة لكل من القدرات اللفظية والقدرات الرياضية للطلاب، ومن ثم القيام بجمع هذه النتائج من أجل تحديد القياس الإجمالي للاستعداد الأكاديمي. وبما أن معظم المقاييس التي يتم توظيفها في أبحاث العلوم الاجتماعية تعتبر من المقاييس أحادية الأبعاد فسوف نقوم بدراسة واختبار مناهج ثلاثة لإنشاء المقاييس أحادية الأبعاد.

وتم تطوير الأساليب الخاصة بعملية التقيس أحادي الأبعاد خلال النصف الأول من القرن العشرين وتم تسميتهم على اسم واضعي هذه الأساليب. تتمثل أكثر الأساليب الثلاثة الشائعة للقياس أحادي الأبعاد في: (١) مقياس ثيرستون للعناصر التي تبدو متساوية و (٢) مقياس ليكرت التجميعي و (٣) مقياس غتمان التراكمي. تتشابه هذه المناهج الثلاثة في العديد من الجوانب، مع وجود عدد

من الفروق والاختلافات الرئيسية التي تتمثل في تقدير عناصر المقياس عن طريق القضاة (خبراء مستقلين) والأساليب الإحصائية التي يتم استخدامها لاختيار العناصر النهائية. سوف يتم مناقشة والتعرف على كل أسلوب من هذه الأساليب في الفقرات التالية.

أسلوب ثيرستون لقياس العناصر التي تبدو متساوية (Thurston's equal appearing scaling method): قام لويس ثيرستون، الذي يعتبر واحداً من أقدم وأشهر واضعي النظريات الخاصة بالقياس، قام بوضع أسلوب المسافات التي تبدو متساوية في عام ١٩٥٢.

يبدأ هذا الأسلوب بتعريف مفاهيمي واضح للتركيب تحت الدراسة. واستناداً إلى هذا التعريف، يتم تحديد العناصر المحتملة للمقياس من أجل قياس هذا البنية. يتم تحديد هذه العناصر من قبل الخبراء ممن يعرفون العديد من الأشياء عن البنية قيد القياس. يتم صياغة التجمع الأولي للعناصر المرشحة (تتراوح من ٨٠ إلى ١٠٠ عنصر من الناحية المثالية) بطريقة مشابهة، فعلى سبيل المثال، يتم صياغة هذا التجمع عن طريق وضع هذه العناصر في إطار العبارات التي يقوم المشاركون من خلالها بالإجابة عليها سواء بالقبول أو بالرفض (وليس وضعها في إطار السؤال أو أي شيء آخر).

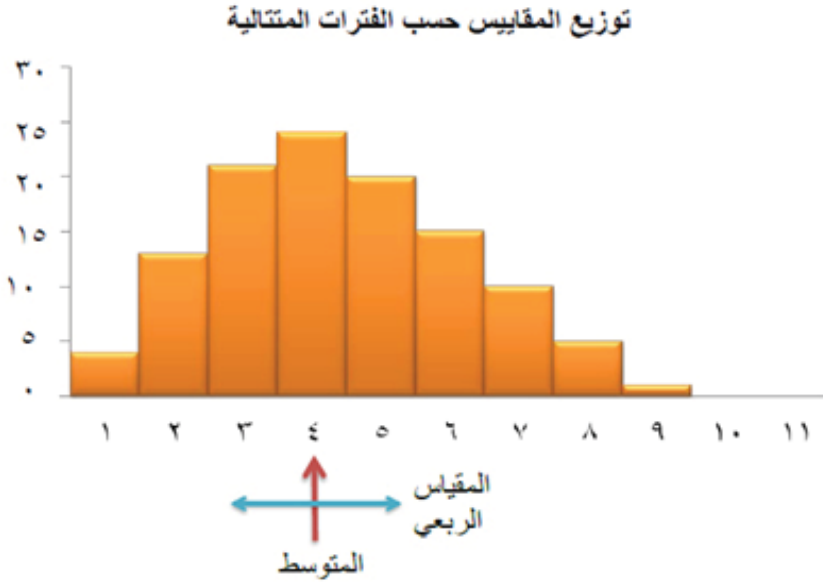
وبعد ذلك، يتم تعيين مجموعة من القضاة من أجل اختيار العناصر المحددة من هذا التجمع الخاص بعناصر الترشيح حتى يقوموا بتمثيل التركيب تحت الدراسة. يمكن أن ينطوي القضاة على الأكاديميين المدربين على عملية إنشاء الأداة الإحصائية أو عينة عشوائية من مستجبي الفائدة (أي الأشخاص ممن هم على دراية بالظاهرة).

يتم تنفيذ عملية الاختيار عن طريق جعل كل قاضٍ يقوم بتقييم كل عنصر على

حدة بشكل مستقل على المقياس الذي يتراوح من ١ إلى ١١ اعتماداً على مدى اقتراب العنصر، من وجهة نظرهم، من أن يقوم بعكس البنية المقصود (يمثل الرقم ١ العناصر الغير مفضلة للغاية ويمثل الرقم ١١ العناصر المفضلة للغاية). وبالنسبة إلى كل عنصر، يتم حساب كلاً من المدى الوسيط والمدى الربيعي الداخلي (الفرق الموجود بين النسبة المئوية الخامسة والسبعين والنسبة المئوية الخامسة والعشرين - مقياس التشتت)، والتي يتم وضعها في الرسم البياني كما هو موضحاً في الشكل رقم ٦-١.

يتم اختيار العناصر النهائية للمقياس باعتبارها الجمل والعبارات التي تكون على فترات زمنية متساوية عبر المدى الخاص بالعناصر الوسيطة. يمكن إجراء وتنفيذ هذا الاختيار عن طريق جمع العناصر التي تحمل وسيطاً مشتركاً، ومن ثم يتم اختيار العنصر ذي المدى الربيعي الداخلي داخل كل مجموعة وسيطة. ومع ذلك، بدلاً من الاعتماد بشكل كبير على التحليل الإحصائي لعملية اختيار العنصر، يمكن أن يكون هناك استراتيجية أفضل والتي تتمثل في دراسة واختبار العناصر التي تم ترشيحها على كل مستوى والقيام باختيار العبارة التي تعتبر أكثر العبارات وضوحاً وأكثرها إفادة. تقوم كل قيمة وسيطة لكل عنصر من عناصر المقاييس بتمثيل الوزن الذي يتم استخدامه لتجميع العناصر في نتيجة المقياس المركب الذي يمثل التركيب تحت الدراسة.

يوجد لدينا الآن مقياساً يبدو كالمسطرة، حيث يتم وضع كل عنصر أو عبارة على كل نقطة من النقاط الإحدى عشر الموجودة على المسطرة (والتي يتم وزنها على هذا النحو). ونظراً لأن العناصر تبدو متساوية من خلال المدى الكامل للنقاط الإحدى عشر للمقياس، يُطلق على هذه التقنية اسم مقياس المسافات التي تبدو متساوية.



الشكل رقم ٦-١، الرسم البياني لعناصر مقياس ثيرستون

قام ثيرستون أيضاً بوضع اثنين من الأساليب الإضافية التي تتعلق ببناء المقاييس أحادية الأبعاد - ألا وهما أسلوب الفترات الزمنية المتتالية وأسلوب المقارنة الزوجية - اللذان يعتبران كليهما مشابهين لأسلوب الفترات الزمنية التي تبدو متساوية، فيما عدا الطريقة التي طُلب من القضاة فيها تقييم البيانات. فعلى سبيل المثال، يتطلب أسلوب المقارنة الزوجية من كل قاضي أن يقوم بالتحكيم بين كل زوج من العبارات على حدة (بدلاً من تقييم كل عبارة بشكل مستقل على المقياس الذي يتراوح من النقطة ١ إلى النقطة ١١). وبالتالي، يُطلق على هذه الطريقة اسم أسلوب المقارنة الزوجية. ومع الكثير من العبارات، يمكن أن يكون هذا النوع من أساليب القياس مستهلكاً للوقت بشكل كبير جداً وغير عملي بالمقارنة مع أسلوب الفترات الزمنية التي تبدو متساوية.

أسلوب مقياس ليكرت التجميعي (Likert's summative scaling method). يعتبر أسلوب ليكرت، وهو أسلوب القياس أحادي الأبعاد الذي تم تطويره من قبل مورفي وليكرت (عام ١٩٣٨)، يعتبر من أكثر الأساليب شعبية وانتشاراً من المناهج الثلاثة للقياس التي تم وصفها في هذا الفصل. وكما هو الحال مع أسلوب ثيرستون، يبدأ أسلوب ليكرت بتعريف واضح للتركيب تحت الدراسة ويقوم باستخدام مجموعة من الخبراء لوضع ما يقرب من ٨٠ إلى ١٠٠ عنصر من العناصر المحتملة للقياس. يتم تقييم هذه العناصر بعد ذلك بواسطة القضاة على مقياس التقدير الذي يتراوح من ١ إلى ٥ (أو من ١ إلى ٧) كالتالي: الرقم ١ بالنسبة إلى أعترض بشدة مع البنية والرقم ٢ يتعلق باعتراض إلى حد ما مع البنية والرقم ٣ يتعلق بإجابة متردد والرقم ٥ بالنسبة إلى أوافق نوعاً ما مع البنية والرقم ٥ بالنسبة إلى أوافق بشدة مع البنية. وعن طريق اتباع هذا التقدير، يمكن اختيار العناصر المحددة بالنسبة إلى المقياس النهائي في طريقة واحدة من ضمن مجموعة متعددة من الطرق: (١) عن طريق حساب الروابط ثنائية المتغير الموجودة بين تقدير القضاة لكل عنصر وإجمالي العناصر (التي تتم من خلال تجميع كل العناصر الفردية الخاصة بكل مشارك) والتغاضي عن العناصر ذات الارتباطات المنخفضة (على سبيل المثال، الارتباطات الأقل من ٦٠، ٠) بين العنصر الفردي وإجمالي العناصر، أو (٢) عن طريق تحديد متوسط تقييم كل عنصر على حده الذي يتعلق بالربع العلوي من القضاة والربع السفلي من القضاة، مع إجراء اختبار تي بالنسبة إلى الفروق الموجودة في القيم المتوسطة، بالإضافة إلى اختيار العناصر ذات قيم تي العالية (أي تلك القيم التي تميز أفضل الإجابات من بين الإجابات الربع العلوي وإجابات الربع السفلي). وفي النهاية، يمكن استخدام حكم

الباحثة للحصول على مجموعة صغيرة نسبياً (فلنقل من ١٠ إلى ١٥) من العناصر التي تحتوي على الارتباطات العالية الموجودة بين العنصر الواحد وإجمالي العناصر والتميز المرتفع (أي قيم تي العالية). يفترض أسلوب ليكرت الأوزان المتساوية لجميع العناصر، وبالتالي يمكن تجميع الإجابات الخاصة بالمشاركين فيما يتعلق بكل عنصر على حده من أجل الحصول على نتيجة مجمعة لهذا المشارك. وبالتالي، يُطلق على هذا الأسلوب اسم المقياس التجميعي. من الملاحظ أن أي عنصر ينطوي على معنى عكسي من الاتجاه الأصلي للبنية يجب أن يتم تمييزه بطريقة عكسية (أي أن الرقم ١ يصبح ٥، والرقم ٢ يصبح الرقم ٤، وهكذا) قبل القيام بعملية التجميع.

أسلوب قياس غتمان التراكمي (Guttman's cumulative scaling method). تم تصميم هذا الأسلوب من قبل غتمان (عام ١٩٥٠)، إلى جانب أن أسلوب القياس التراكمي يعتمد على تقنية المسافة الاجتماعية الخاصة بإمري بوقارديس التي تفترض تنوع واختلاف رغبة الأشخاص في المشاركة في العلاقات الاجتماعية مع غيرهم من الأشخاص الآخرين في درجات الكثافة، بالإضافة إلى أن هذه التقنية تقوم بقياس هذه الكثافة عن طريق استخدام قائمة من العناصر التي يتم ترتيبها بدءاً من «أقل كثافة» وصولاً إلى «أعلى كثافة». تتمثل الفكرة هنا في أن الأشخاص الذين وافقوا على عنصر واحد من العناصر الموجودة في هذه القائمة يوافقون أيضاً على جميع العناصر السابقة. ومن الناحية العملية، نادراً ما نجد مجموعة من العناصر تتناسب مع هذا النمط التراكمي تماماً. يتم استخدام تحليل التدرج من أجل دراسة واختبار مدى قرب وتوافق مجموعة العناصر مع فكرة التراكمية.

ومثل أساليب القياس السابقة، يبدأ مقياس غتمان أيضاً بتعريف واضح للتركيب تحت الدراسة، ومن ثم يقوم باستخدام مجموعة من الخبراء لتنمية وتطوير مجموعة كبيرة من العناصر التي تم ترشيحها. يقوم مجموعة من القضاة بعد ذلك بتقديم كل عنصر من العناصر التي تم ترشيحها على حده بوضع الإجابة «نعم» إذا رأوا أن هذا العنصر يعتبر مفضلاً للبنية وبالإجابة «لا» إذا اعتبروا العنصر من العناصر الغير مفضلة بالنسبة إلى البنية. بعد ذلك، يتم وضع مصفوفة أو جدول يبين إجابات القضاة على جميع العناصر التي تم ترشيحها. يتم فرز هذه المصفوفة بترتيب تنازلي بدءاً من القضاة الذين أجابوا أكثر بالإجابة «نعم» في أعلى المصفوفة ويتم وضع هؤلاء القضاة ممن أجابوا أقل بالإجابة «نعم» في أسفل المصفوفة. بالنسبة إلى القضاة الذين أجابوا بالإجابة «نعم» بنفس العدد، يتم فرز العبارات آنذاك من الناحية اليسرى إلى الناحية اليمنى بناءً على أكبر عدد من الاتفاقات إلى أقل عدد منها. سوف تشبه المصفوفة الناتجة الجدول رقم ٦-٦. من الملاحظ أن المقياس الآن يكون تراكمياً إلى حد كبير عندما نقوم بقراءته من الجانب الأيمن إلى الجانب الأيسر (خلال العناصر). ومع ذلك، يمكن أن يكون هناك بعض الاستثناءات، كما هو مبيناً في الجدول رقم ٦-٦، وبالتالي لا يعتبر المقياس تراكمياً بأكمله. من أجل تحديد مجموعة من العناصر التي تقترب بشكل أفضل من الخاصية التراكمية، يمكن استخدام تقنية تحليل البيانات المعروفة باسم تحليل التدرج (أو يمكن إجراء هذا التحليل بصرياً إذا كان عدد العناصر صغيراً). تعمل التقنية الإحصائية أيضاً على تقدير النتيجة الخاصة بكل عنصر على حده، تلك النتيجة التي يمكن استخدامها لحساب إجمالي نتائج المشارك في مجموعة العناصر بأكملها.

المشارك	العنصر ١٢	العنصر ٥	العنصر ٣	العنصر ٢٢	العنصر ٨	العنصر ٧	...
٢٩	٧	٧	٧	٧	٧	٧	
٧	٧	٧	٧	-	٧	-	
١٥	٧	٧	٧	٧	-	-	
٣	٧	٧	٧	٧	-	-	
٣٢	٧	٧	٧	-	-	-	
٤	٧	٧	-	٧	-	-	
٥	٧	٧	-	-	-	-	
٢٣	٧	٧	-	-	-	-	
١١	٧	-	-	٧	-	-	
٧ تشير إلى الاستثناءات التي تمنع هذه المصفوفة من كونها تراكمية تماماً.							

الجدول رقم ٦-٦: مصفوفة التقدير التي تم فرزها فيما يتعلق بمقياس غتمان

المؤشرات (Indexes)

يتم تعريف المؤشر بأنه النتيجة المركبة التي يتم استخلاصها من القياسات المجمعة الخاصة بالبيانات المتعددة (المعروفة باسم المكونات) وذلك عن طريق استخدام مجموعة من القواعد والصيغ. تختلف المؤشرات عن المقاييس في أن المقاييس تعمل أيضاً على تجميع القياسات، إلا أن هذه القياسات تقوم بقياس مجموعة مختلفة من الأبعاد أو نفس البعد الخاص بالبنية الواحد. يعتبر مؤشر سعر المستهلك (CPI) من الأمثلة المعروفة للمؤشر، ذلك المؤشر الذي يتم حسابه كل شهر من خلال مكتب إحصائيات

العمل التابع لوزارة العمل الأمريكية. يُعرف مؤشر سعر المستهلك بأنه القياس الخاص بكمية المبالغ التي يتعين على المستهلكين دفعها للبضائع والخدمات على وجه العموم، إلى جانب أنه يتم تقسيمه إلى ثماني فئات تصنيفية رئيسية (المواد الغذائية والمشروبات والسكن والملابس والنقل والرعاية الصحية ووسائل الترفيه، بالإضافة إلى التعليم والاتصالات و«غيرها من البضائع والخدمات الأخرى»)، التي يتم تقسيمها مرة أخرى إلى فئات فرعية لأكثر من ٢٠٠ عنصر أصغر. ففي كل شهر، يتم استدعاء جميع موظفي الحكومة في جميع أنحاء البلاد من أجل الحصول على الأسعار الحالية الخاصة بأكثر من ٨٠,٠٠٠ عنصر. وعن طريق استخدام نظام الوزن المركب الذي يأخذ في الاعتبار كل من موقع واحتمالية شراء كل عنصر على حده، يتم الجمع بين هذه الأسعار من قبل المحللين التي يتم جمعها بعد ذلك في النتيجة الإجمالية للمؤشر عن طريق استخدام سلسلة من الصيغ والقواعد.

يعتبر الوضع الاقتصادي والاجتماعي (SES) مثلاً آخر على المؤشر، والذي يُعرف أيضاً باسم مؤشر دنكان الاقتصادي والاجتماعي (SEI). يعتبر هذا المؤشر مزيداً من البنيات الثلاثة: الدخل والتعليم والمهنة. يتم قياس الدخل بالدولار والتعليم بالسنوات أو الدرجات العلمية المحصلة، إلى جانب أنه يتم تصنيف المهنة في فئات تصنيفية أو مستويات حسب الوضع والحالة. يتم الجمع بين هذه القياسات المختلفة تمام الاختلاف من أجل تحديد النتيجة الإجمالية لمؤشر الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق استخدام البنية الموزون الخاص بـ «التعليم المهني» (النسبة المئوية للأشخاص الموجودين في هذه المهن ممن يحصلون على سنة أو أكثر من التعليم الجامعي) و«الدخل المهني» (النسبة المئوية للأشخاص الموجودين في هذه

المهن ممن يربحون أكثر من الدخل السنوي المحدد). ومع ذلك، عمل القياس الخاص بمؤشر الحالة الاقتصادية والاجتماعية على إثارة الكثير من الجدل والخلافات فيما بين الباحثين.

تشابه العملية التي يتم فيها تحديد المؤشر مع تلك العملية الخاصة بتحديد المقياس. أولاً، تحديد المفهوم (تعريف) الخاص بالمؤشر والعناصر المكونة له. على الرغم من أن هذا الأمر يبدو بسيطاً، إلا أن هناك العديد من الخلافات التي أثرت فيما بين القضاة حول المكونات والعناصر (البنيات) التي ينبغي إدراجها أو التي ينبغي استبعادها من المؤشر. فعلى سبيل المثال، في مؤشر الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ألا يرتبط الدخل ارتباطاً وثيقاً بكل من التعليم والعمل، وإذا كان الأمر كذلك، هل ينبغي علينا إدراج مكوناً واحداً فقط أم نقوم بإدراج وضم جميع المكونات الثلاثة؟ وبمراجعة الأعمال الأدبية في هذا الصدد، فإن استخدام النظريات و/ أو مقابلة الخبراء أو المساهمين الرئيسيين يمكن أن يساعد في إيجاد الحلول التي تتعلق بهذه المسألة. ثانياً، العمل على تفعيل وقياس كل مكون من هذه المكونات الثلاثة. فعلى سبيل المثال، كيف ستقوم بتصنيف المهن التشغيلية، وخاصةً أن بعض المهن يمكن أن تتغير مع الوقت (على سبيل المثال، لا يوجد مطوري مواقع إلكترونية قبل ظهور الإنترنت). ثالثاً، وضع القواعد أو الصيغ لحساب نتيجة المؤشر. ومرة أخرى، يمكن أن تنطوي هذه العملية على الكثير من الذاتية. وأخيراً، التحقق من صحة نتيجة المؤشر عن طريق استخدام البيانات الموجودة أو البيانات الحديثة.

على الرغم من أن كلاً من المؤشرات والمقاييس يسفران عن نتيجة رقمية واحدة أو قيمة رقمية واحدة تمثل التركيب تحت الدراسة، إلا أنهما يختلفان في العديد من الجوانب. أولاً، تتكون المؤشرات في أغلب الأحيان

من العناصر والمكونات التي تختلف تمام الاختلاف عن بعضها البعض (على سبيل المثال، الدخل والتعليم والأشغال في مؤشر الحالة الاقتصادية والاجتماعية) إلى جانب أنه يتم قياس هذه العناصر والمكونات بطرق مختلفة. ومع ذلك، تنطوي المقاييس عادةً على مجموعة من العناصر المشابهة التي تستخدم مقياس التقدير ذاته (مثل مقياس ليكرت خماسي النقاط). ثانياً، تقوم المؤشرات غالباً بجمع القيم القابلة للقياس بشكل موضوعي مثل الأسعار أو الدخل، في الوقت الذي يتم فيه تصميم المقاييس من أجل تقييم التركيبات اللاموضوعية أو التركيبات القابلة للاختلاف بناءً على حكم القضاة مثل الرأي أو التحامل أو احترام الذات. يشير البعض إلى أن تطور منهجية القياس تجعل من المقاييس مختلفة عن المؤشرات، في حين يؤكد البعض أن منهجية التأشير يمكن أن يتم تطويرها بطريقة متساوية ومماثلة. وعلى الرغم من ذلك، يعتبر كل من المؤشرات والمقاييس من الأدوات الضرورية والأساسية في أبحاث العلوم الاجتماعية.



الشكل رقم ٦-٢: النمط متعدد الأبعاد للصحف

الأساليب النمطية (Typologies)

تعمل كلاً من المقاييس والمؤشرات على تحديد الأساليب الترتيبية الخاصة بالبنيات أحادية الأبعاد. ومع ذلك، يرغب الباحثون في كثير من الأحيان في تلخيص القياسات الخاصة بواحد أو أكثر من البنيات من أجل التعرف على وتحديد مجموعة من الفئات التصنيفية أو الأنواع التي يُطلق عليها اسم النمط (typology). وعلى عكس المقاييس أو المؤشرات، تعتبر الأساليب النمطية من الأساليب متعددة الأبعاد إلا أنها تشتمل على المتغيرات الاسمية فقط. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقوم الفرد بتحديد النمط والاتجاه السياسي الخاص بالصحف بناءً على ميولهم في اتجاه السياسة المحلية والسياسة الخارجية، وذلك على النحو الوارد في أعمدة التحرير الخاصة بتلك الصحف، كما هو مبيناً في الشكل رقم ٦-٢. يمكن استخدام هذا النمط من أجل تصنيف الصحف إلى واحدة من أصل أربعة «أنواع مثالية» (من أ إلى د)، وتحديد توزيع الصحف والمجلات على هذه الأنواع المثالية، وربما يعمل هذا النمط حتى على تحديد النموذج التصنيفي من أجل تصنيف الصحف إلى واحدة أو أكثر من هذه الأنواع المثالية الأربعة وذلك اعتماداً على السمات الأخرى.

ملخص (Summary)

في الختام، يُعرف إنشاء المقياس (المؤشر) في أبحاث العلوم الاجتماعية بأنه العملية المعقدة التي تنطوي على مجموعة عديدة من القرارات الرئيسية. بعض من هذه القرارات متمثلة في التالي:

- هل ينبغي عليك استخدام المقياس أم المؤشر أم الأسلوب النمطي؟
- كيف تخطط لتحليل البيانات؟

- ما هو مستوى القياس المنشود بالنسبة إليك (القياس الاسمي أم الترتيبي أم القياس الفئوي أم النسبي) أو ما هو مقياس التقدير الذي تفضله؟
- كم عدد السمات القياسية الواجب استخدامها (مثال ١ إلى ١٠، ١ إلى ٧، ٣- إلى ٣)؟
- كيف ترغب في تسمية السمات الخاصة بالمقياس (وخاصةً بالنسبة إلى المقاييس الخاصة بالفارق الدلالي)؟
- وأخيراً، ما هي الإجراءات التي سوف تقوم باستخدامها من أجل تحديد عناصر المقياس (على سبيل المثال، أسلوب ثيرستون أم أسلوب ليكرت أم أسلوب غتمان) أو الإجراءات التي سوف تقوم باستخدامها من أجل تحديد مكونات المؤشر؟

قام هذا الفصل بدراسة واختبار العملية والنتائج المرتبة على تطوير المقياس. سوف يقوم الفصل التالي بدراسة واختبار كيفية تقييم كلاً من صلاحية واعتمادية المقاييس التي تم تطويرها عن طريق استخدام المناهج المذكورة بعاليه.



الفصل السابع

اعتمادية وصلاحيّة المقياس

Scale Reliability and Validity

الفصل السابع

اعتمادية وصلاحيّة المقياس

Scale Reliability and Validity

قام الفصل السابق باختبار بعض من الصعوبات التي تتعلق بقياس البنيات الموجودة في البحث العلمي الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، كيف لنا أن نعرف أننا نعمل على قياس «العطف» وليس «التعاطف» حيث أن كلا الكلمتين متشابهتين إلى حد ما في المعنى؟ أو هل يعتبر العطف هو نفس الشيء مثل التعاطف؟ إن ما يجعل الأمر أكثر تعقيداً هو أنه في بعض الأحيان تعتبر هذه البنيات من المفاهيم الخيالية (أي أن هذه البنيات لا توجد في الواقع) إلى جانب أنها تعتبر متعددة الأبعاد (ففي هذه الحالة، توجد لدينا مشكلة إضافية متمثلة في تحديد الأبعاد الخاصة بها). وبالتالي، لا يعتبر كافياً أن نقوم فقط بقياس البنيات الخاصة بالعلوم الاجتماعية عن طريق استخدام أي مقياس نفضله. يجب القيام أيضاً باختبار هذه المقاييس من أجل ضمان أن: (١) هذه المقاييس تعمل أيضاً على قياس البنيات التي لم يتم ملاحظتها التي نريد قياسها (أي أن تكون المقاييس «صحيحة») و(٢) أن هذه المقاييس تعمل على قياس البنيات المقصودة بشكل متسق ودقيق (أي أن تكون المقاييس «معتمدة»). تعتبر كلاً من معامل الصلاحيّة والاعتمادية - يطلق عليهما سوياً «الخصائص النفسية» لموازين القياس - من المقاييس التي باستخدامها يتم تقييم الكفاية والدقة الخاصة بإجراءات القياس في البحث العلمي.

يمكن أن يكون المقياس معتمداً وليس صحيحاً، حيث أنه يقوم بقياس

شيء ما بثبات شديد إلا أنه يعمل على قياس البنيات الخاطئة بشكل مستمر. وبالمثل، يمكن أن يكون المقياس صحيحاً ولكنه لن يكون معتمداً إذا كان القياس يتم إجراؤه على التركيب الصحيح ولكن لن يتم القياس على هذا النحو بطريقة معتمدة. وبالقياس على عملية التصويب على الهدف، كما هو مبيناً في الشكل رقم ٧-١، يتكون المقياس متعدد العناصر للتركيب الذي يعتبر معتمداً وصحيحاً على حد سواء - يتكون من الطلقات التي تجمعت في نطاق ضيق بالقرب من مركز التصويب على الهدف. سوف يتكون المقياس الذي يعتبر صحيحاً وليس معتمداً من الطلقات المتمركزة حول مكان التصويب وليست متجمعة داخل النطاق الجيد ولكنها منتشرة حول مكان التصويب بدلاً من ذلك. وأخيراً، سوف يتكون المقياس الذي يعتبر معتمداً وليس صحيحاً من الطلقات المتجمعة داخل النطاق الضيق ولكنها بعيدة عن مكان التصويب. وبالتالي، تحتاج كل من الصلاحية والاعتمادية إلى ضمان كفاية القياس للتركيب تحت الدراسة.



معتمدة وصحيحة



صحيحة وليست معتمدة



معتمدة وليست صحيحة

الشكل رقم ٧-١: مقارنة الصلاحية والاعتمادية

الاعتمادية (Reliability)

تُعرف الاعتمادية بأنها الدرجة التي يكون عندها مقياس تركيب ما متسق وموثوق. بعبارة أخرى، إذا تم استخدام هذا المقياس لقياس نفس التركيب عدة مرات، هل سوف نحصل إلى حد كبير على نفس النتائج في كل مرة، على افتراض أن هذه الظاهرة الأساسية غير متغيرة؟ من الأمثلة الدالة على القياس الغير معتمد هو تخمين الأشخاص للوزن الخاص بك. من المحتمل بشكل كبير أن يقوم كل شخص بالتخمين بشكل مختلف عن الشخص الآخر وسوف تكون القياسات المختلفة غير متناسقة، وبالتالي يعتبر الأسلوب التقني للقياس المعروف باسم «التخمين» غير معتمداً. يمكن القياس بشكل أكثر اعتمادية عند استخدام مقياس الوزن حيث من المحتمل أن تحصل على نفس القيمة في كل مرة تقف فيها على المقياس إلا إذا تغير وزنك بالفعل فيما بين القياسات.

من الملاحظ أن الاعتمادية تتضمن الثبات وليس الدقة. في المثال السابق الخاص بقياس الوزن، إذا تم معايرة مقياس الوزن بطريقة غير صحيحة (فلنقل، التقليل من وزنك مقدار عشرة رطل من وزنك الحقيقي حتى تشعر بارتياح بشكل أفضل!)، عندئذٍ لن يقوم هذا الميزان بقياس وزنك الحقيقي وبالتالي لن يكون مقياساً صحيحاً. ومع ذلك، سوف يمنحك مقياس الوزن الغير معاير نفس الوزن في كل مرة (والتي تبلغ عشرة رطل أقل من وزنك الحقيقي) وبالتالي يكون المقياس معتمداً.

ما هي المصادر الخاصة بالملاحظات الغير معتمدة في القياسات التي تتعلق بالعلوم الاجتماعية؟ تعتبر ذاتية القائم بالملاحظة (أو الباحث) واحدة من المصادر الرئيسية لهذه القياسات. إذا تم قياس معنويات الموظف الذي

يعمل في الشركة عن طريق ملاحظة ما إذا كان الموظفون يتسمون كل منهما للآخر وما إذا كانوا يطلقون النكات وما إلى ذلك من الأمور الأخرى، يمكن أن يقوم الملاحظون في هذا الوقت بالاستدلال بعدد من المقاييس المختلفة إذا كانوا يقومون بملاحظة الموظفين في يوم شاق جداً (عندما لا يكون هناك وقت لإطلاق النكات أو التحدث مع بعضهما البعض) أو في يوم بسيط (حيث يكونوا أكثر مرحاً وتحدثاً). يمكن أن يقوم اثنان من الملاحظين بالاستعانة بمستويات مختلفة من المعنويات في اليوم ذاته، وذلك من خلال الاعتماد على ما يعتبرونه مزحة وما هو غير ذلك. تعتبر «الملاحظة» من الأساليب التقنية الخاصة بالقياس النوعي. يمكن أن يتم تحسين الاعتمادية في بعض الأوقات عن طريق استخدام المقاييس الكمية، فعلى سبيل المثال عن طريق حساب عدد الشكاوى المقدمة خلال شهر واحد كمقياس (عكس) الروح المعنوية. وبالطبع، يمكن أو لا يمكن أن تكون مثل هذه الشكاوى مقياساً صحيحاً للروح المعنوية، ولكنها تعتبر من القياسات الأقل عرضة للذاتية البشرية وبالتالي تكون أكثر ثباتاً. يتمثل ثاني المصادر المتعلقة بالملاحظة الغير معتمدة في طرح الأسئلة الغامضة أو غير الدقيقة. فعلى سبيل المثال، إذا طرحت سؤالاً على الناس حول المرتب الذي يحصلون عليه، يمكن أن يقوم العديد من المشاركين المختلفين بتفسير هذا السؤال بطريقة مختلفة فيمكن أن يفسره البعض على أنه المرتب الشهري أو المرتب السنوي أو الأجر بالساعة، وبالتالي سوف تكون الملاحظات الناتجة من المرجح متباينة للغاية وغير معتمدة. أما المصدر الثالث لعدم الثبات فيتمثل في طرح الأسئلة حول المسائل والقضايا الغير مألوفة بالنسبة إلى كثير من المشاركين أو حول القضايا التي لا يهتمون بها، مثل سؤال طالب أمريكي جامعي عن ما إذا كان / كانت راضياً عن العلاقة

الموجودة بين كل من كندا وسلوفينيا، أو مطالبة الرئيس التنفيذي بتقدير مدى فعالية استراتيجية التكنولوجيا الخاصة بشركته - وهو الأمر الذي قام بتكليفه إلى المسئول التنفيذي عن التكنولوجيا.

لذا كيف يمكن الحصول على القياسات؟ إذا كان المقياس الذي تقوم باستخدامه يتضمن استجاء المعلومات من الآخرين - كما هو الحال مع الكثير من أبحاث العلوم الاجتماعية - فيمكن البدء من خلال استبدال الأساليب التقنية الخاصة بجمع البيانات التي تعتمد بشكل كبير على ذاتية الباحث (مثل الملاحظات) بتلك الأساليب التقنية التي تعتمد بشكل أقل على الذاتية (مثل الاستبيان)، وذلك من خلال طرح الأسئلة التي يمكن للمشاركين الإجابة عليها فقط أو السؤال عن القضايا التي يهتمون بها، بالإضافة إلى تجنب استخدام العناصر الغامضة في القياسات التي تقوم باستخدامها (على سبيل المثال: عن طريق توضيح ما إذا كنت تتساءل عن الراتب السنوي) وتبسيط الصياغة المستخدمة في المؤشرات الخاصة بك حتى لا يساء فهمها من قبل بعض المشاركين (فعلى سبيل المثال: عن طريق تجنب استخدام الكلمات الصعبة التي يمكن ألا يعرفون معناها). يمكن أن تعمل هذه الاستراتيجيات على تحسين لاعتمادية الخاصة بالقياسات الخاصة بنا، على الرغم من أنها لن تعمل بالضرورة على جعل القياسات معتمدة تماماً. يجب أن تظل الأدوات الخاصة بالقياس قيد الاختبار لضمان الثبات. يوجد العديد من الطرق والوسائل التي يتم استخدامها لتقدير الاعتمادية والتي سوف يتم مناقشتها فيما بعد.

المعدل الداخلي للاعتمادية (Inter-rater reliability): يعتبر المعدل الداخلي للاعتمادية - يُطلق عليه أيضاً اسم المراقب الداخلي للاعتمادية -

مقياساً للاتساق بين اثنين أو أكثر من المقدرين المستقلين (الملاحظين) لنفس التركيب. وفي العادة يتم تقييم هذا المعدل في الدراسة الاستكشافية علاوة على أنه يمكن إجراء هذا التقييم بطريقتين وذلك اعتماداً على مستوى القياس الخاص بالتركيب. إذا كان القياس من النوع الفئوي، يتم تعريف مجموعة من جميع الفئات وبعد ذلك يقوم المقدرين بالتعرف على أية فئة تدرج تحتها الملاحظة إلى جانب أن النسبة المئوية للاتفاق الموجود بين المقدرين هي عبارة عن تقدير المعدل الداخلي للاعتمادية. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك اثنين من المقدرين قاموا بتحديد ١٠٠ ملاحظة في واحدة من ثلاث فئات تصنيفية محتملة وتطابقت التصنيفات التي قاموا بها مع ٧٥٪ من الملاحظات، فمن ثم يبلغ المعدل الداخلي للاعتمادية ٧٥، ٠. إذا كان المقياس المستخدم مقياساً زمنياً أو نسبياً (على سبيل المثال، النشاط المدرسي الذي يتم قياسه مرة واحدة كل خمس دقائق من قبل اثنين من المقدرين على مقياس الاستجابة الذي يتراوح من ١ إلى ٧)، يمكن حينئذٍ أن يعمل الارتباط البسيط الموجود بين القياسات المأخوذة من هذين المقدرين أيضاً بمثابة العامل التقديري للمعدل الداخلي للاعتمادية.

اختبار - إعادة اختبار الاعتمادية (Test-retest reliability): يعتبر اختبار - إعادة اختبار الاعتمادية واحدة من أساليب قياس الاتساق الموجود بين اثنين من القياسات (الاختبارات) الخاصة بنفس التركيب الذي تم إعداده إلى نفس العينة في وقتين مختلفين. إذا لم تتغير الملاحظات بشكل جوهري بين الاختبارين، فمن ثم يكون المقياس معتمداً. يعمل الارتباط في الملاحظات الموجود بين هذين الاختبارين بمثابة العامل التقديري لاختبار - إعادة اختبار الاعتمادية. من الملاحظ هنا أن الفاصل الزمني الموجود بين هذين الاختبارين

يعتبر فاصلاً مهماً وحرراً. وعلى وجه العموم، كلما كانت الفجوة الزمنية أطول، كلما زادت فرصة تغيير الملاحظات بين الفترتين (يرجع هذا إلى الخطأ العشوائي) وبالتالي تقل اعتمادية الاختبار - إعادة الاختبار.

التجزئة النصفية للاعتمادية (Split-half reliability): التجزئة النصفية للاعتمادية هي الوسيلة التي فيها قياس الاتساق الموجود بين نصفين من مقياس التركيب. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك مقياساً مكوناً من عشرة عناصر لتركيب معين، فيمكن تجزئة تلك العناصر العشرة إلى مجموعتين تتكون كل منهما من خمسة عناصر (يُسمح بوجود نصفين غير متكافئين إذا كان العدد الإجمالي للعناصر عدداً فردياً) وكذلك إعداد الأداة بأكملها إلى عينة من المشاركين. وبعد ذلك يمكن حساب النتيجة الإجمالية لكل نصف على حدة لكل مشارك، ومن ثم يكون الارتباط الموجود بين النتائج الإجمالية في كل نصف هو مقياس التجزئة النصفية للاعتمادية. كلما كانت الأداة أطول، كلما كان من الأرجح بشكل كبير تشابه نصفي المقياس (حيث يتم تقليل الأخطاء العشوائية بمجرد إضافة مزيد من العناصر)، وبالتالي، يميل هذا الأسلوب التقني إلى التقليل بشكل منهجي من الاعتمادية فيما يتعلق بالأدوات الأطول.

الاتساق الداخلي للاعتمادية (Internal consistency reliability): الاتساق الداخلي للاعتمادية هو وسيلة من وسائل قياس الاتساق الموجود بين العناصر المختلفة الخاصة بنفس التركيب. إذا تم إعداد مقياس التركيب متعدد العناصر ليقوم المشاركون باستخدامه، فالمدى الذي من خلاله يتمكن المشاركون من تصنيف هذه العناصر بطريقة متشابهة يعد انعكاساً للاتساق الداخلي. يمكن تقدير الاعتمادية هذه من حيث متوسط الارتباط الداخلي

للعناصر أو متوسط ارتباط العناصر بإجمالي الارتباطات أو، بشكل أكثر شيوعاً، من حيث استخدام معادلة كرونباك ألفا (Cronbach's alpha). وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك مقياساً مكوناً من ستة عناصر، سوف يكون هناك خمسة عشر زوجاً من العناصر المختلفة وخمسة عشر ارتباطاً بين هذه العناصر الستة. يمثل متوسط الارتباط الداخلي للعناصر متوسط هذه الارتباطات البالغ عددها خمسة عشر ارتباطاً. حتى يتم حساب متوسط ارتباط العنصر بإجمالي الارتباطات، لا بد أولاً من وضع العنصر «الإجمالي» عن طريق إضافة القيم الخاصة بجميع العناصر الستة وحساب الارتباطات الموجودة بين عنصر الإجمالي هذا وكل عنصر من العناصر الفردية الستة، وفي النهاية يتم حساب متوسط الارتباطات الستة. لا يأخذ أي من المقياسين السابقين في الاعتبار عدد العناصر الموجودة في المقياس (التي تبلغ ستة عناصر في هذا المثال). تعمل معادلة كرونباك ألفا - مقياس الاعتمادية الذي تم تصميمه من قبل لي كرونباك في عام ١٩٥١ - على تحليل العناصر في حجم المقياس في تقدير الاعتمادية التي يتم حسابها عن طريق استخدام الصيغة التالية:

$$\alpha = \frac{K}{K-1} \left(1 - \frac{\sum_{i=1}^K \sigma_{Y_i}^2}{\sigma_X^2} \right)$$

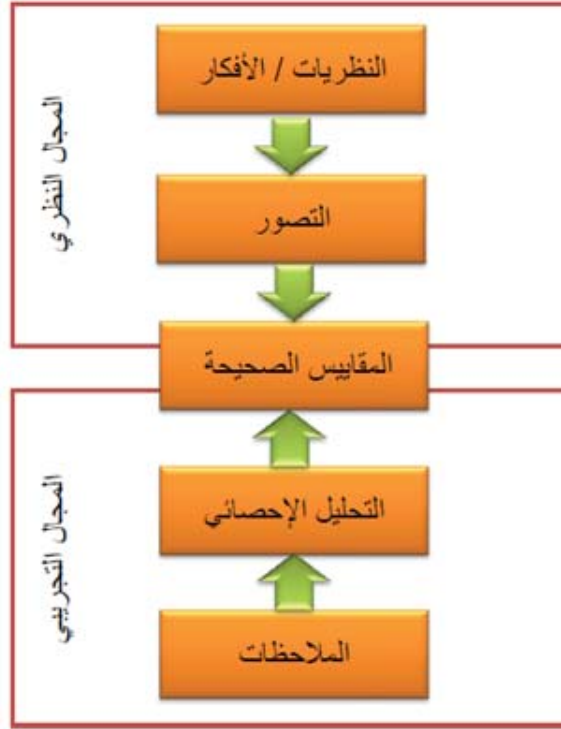
حيث أن K هي عدد العناصر الموجودة في القياس و 6^2X هي التباين مربع الانحراف المعياري) الخاص بالنتائج الإجمالية التي تم ملاحظتها إلى جانب أن y_i هو التباين الذي تم ملاحظته بالنسبة إلى العنصر i. يمكن حساب معادلة كرونباك ألفا القياسية الموحدة عن طريق استخدام الصيغة المبسطة التالية:

$$\alpha_{\text{standardized}} = \frac{K\bar{r}}{(1 + (K - 1)\bar{r})}$$

حيث أن K هي عدد العناصر و \bar{r} تمثل متوسط الارتباط الداخلي للعناصر، أي أن متوسط عدد العناصر (عدد العناصر - ١) / ٢ من المعاملات الموجودة في مصفوفة الارتباط الثلاثية العلوية (أو الثلاثية السفلية).

الصلاحية (Validity)

تشير **الصلاحية** - وغالباً ما يُطلق عليها اسم صلاحية البنية - إلى المدى الذي يمثل قدراً كافياً من قياس البنية المعتمد الأساسي الذي من المفترض قياسه. فعلى سبيل المثال، هل المقياس الخاص بالعطف يعمل بالفعل على قياس العطف ولا يقوم بقياس تركيباً مختلفاً مثل التعاطف؟ يمكن تقييم الصلاحية عن طريق استخدام المنهج النظري أو المنهج التجريبي، علاوة على أنها يجب أن تقاس من الناحية المثالية عن طريق استخدام كلا المنهجين. يقوم التقييم النظري للصلاحية بالتركيز على كيف يمكن القيام بأفضل ترجمة لفكرة التركيب النظري أو تمثيله في المقياس العملي. يُطلق على هذا النوع من الصلاحية اسم **صلاحية الترجمة (translational validity)** (أو صلاحية التمثيل - representational validity) ويتكون هذا النوع من اثنين من الفئات الفرعية ألا وهما: **الصلاحية الظاهرة (face validity)** و**صلاحية المحتوى (content validity)**. عادةً ما يتم تقييم صلاحية الترجمة عن طريق الاستعانة بمجموعة من القضاة من ذوي الخبرة ممن يقومون بتصنيف كل عنصر (مؤشر) بحسب مدى توافق هذا العنصر مع التعريف المفاهيمي لهذا التركيب ويُعرف هذا الأسلوب النوعي باسم Q-sort.



الشكل رقم ٧-٢: منهجية تقييم الصلاحية

يعمل التقييم التجريبي للصلاحية على اختبار كيفية ارتباط المقياس المحدد بواحد أو أكثر من المعايير الخارجية، وذلك اعتماداً على الملاحظات التجريبية. يُعرف هذا النوع من الصلاحية باسم صلاحية المحك (criterion-related validity) والتي تتضمن أربعة أنواع فرعية متمثلة في الصلاحية التقاربية (convergent) والتمييزية (discriminant) والمتزامنة (concurrent) والتنبؤية (predictive). وفي الوقت الذي تقوم فيه صلاحية الترجمة باختبار ما إذا كان المقياس يعد انعكاساً جيداً للتركيب الخاص به، تعمل صلاحية المحك على اختبار ما إذا كان المقياس المستخدم يعمل على النحو الذي ينبغي في ضوء النظرية الخاصة بهذا التركيب. يعتمد هذا التقييم

على التحليل الكمي للبيانات التي تم ملاحظتها عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية مثل التحليل الارتباطي وتحليل العامل وغيرها من الأساليب الأخرى. يتضح الفرق بين كل من التقييم التجريبي والتقييم النظري للصلاحيّة في الشكل رقم ٧-٢. ومع ذلك، لا بد من وجود كلا المنهجين لضمان كفاية صلاحية المقاييس في الأبحاث التي تتعلق بالعلوم الاجتماعية.

من الملاحظ أن الأنواع المختلفة من الصلاحيّة التي تم مناقشتها هنا تشير إلى صلاحية إجراءات القياس (measurement procedures) التي تختلف عن صلاحية إجراءات اختبار الفرضيات (hypotheses testing procedures) مثل الصلاحيّة الداخلية (السببية) أو الصلاحيّة الخارجية (التعميم) أو صلاحية الاستنتاج الإحصائي. سوف يتم مناقشة الأنواع الأخيرة من الصلاحيّة في فصلٍ تالٍ.

الصلاحية الظاهرة (Face validity): تشير الصلاحيّة الظاهرة إلى ما إذا كان المؤشر يبدو وكأنه مقياساً معقولاً للتركيب الخاص به «في ظاهره». فعلى سبيل المثال، تكرار حضور الفرد إلى الشعائر الدينية يعد من المنطقي مؤشراً على تدين هذا الشخص دون مزيد من التفسير. وبالتالي فإن هذا المؤشر لديه صلاحية ظاهرة. على الرغم من ذلك، إذا افترضنا أن عدد الكتب التي تم استعارتها وسحبها من مكتبة المكتب تعتبر مقياساً لمعنويات الموظف، فإن مثل هذا القياس من المحتمل أن يفتقر إلى الصلاحيّة الظاهرة ويرجع هذا إلى أن هذا الأمر يبدو وكأنه غير ذي جدوى. ومن المثير للاهتمام هناك بعض المقاييس الشائعة التي يتم استخدامها في الأبحاث التنظيمية تبدو وكأنها تفتقر إلى الصلاحيّة الظاهرة. فعلى سبيل المثال، غالباً ما كان يتم قياس القدرة الاستيعابية للمنظمة (كمية المعرفة الجديدة التي يمكن للمنظمة أن تستوعبها

من أجل تحسين العمليات التنظيمية) باعتبارها الكثافة الخاصة بالبحث والتطوير (أي نفقات البحث والتطوير مقسومة على إجمالي الإيرادات)! إذا كان البحث الذي تقوم بإجرائه يشتمل على عدد من البنيات التي تعتبر مجردة إلى حد كبير أو يحتوي على عدد من البنيات التي من الصعب فصلها عن بعضها البعض من الناحية المفاهيمية (على سبيل المثال: العطف والتعاطف)، سوف يكون من المفيد آنذاك الاستعانة بمجموعة من الخبراء من أجل العمل على تقييم الصلاحية الظاهرة لقياسات التركيب التي قمت بها.

صلاحية المحتوى (Content validity): صلاحية المحتوى هي تقييم كيفية توافق مجموعة من عناصر المقياس مع مجال المحتوى ذي الصلة بالتركيب الذي نحاول قياسه. فعلى سبيل المثال، إذا كنت ترغب في قياس التركيب الذي يحمل اسم «الارتياح إلى خدمة المطعم» وقمت بتحديد مجال المحتوى الخاص بخدمة المطعم على أنه يشتمل على كل من نوعية المواد الغذائية التي يتم تقديمها ومجاملة مقدمي الطعام بالإضافة إلى الجو العام للمطعم (أي ما إذا كان صاخباً أو ملىء بالأدخنة وما إلى ذلك من الأجواء الأخرى)، وبعد ذلك بالنسبة إلى صلاحية المحتوى الكافية، يجب أن يتم قياس هذا التركيب عن طريق استخدام المؤشرات التي تعمل على اختبار مدى رضا واقتناع صاحب المطعم بنوعية الطعام المقدم ومجاملة مقدمي الطعام ومدة انتظار حضور الطعام إلى جانب الجو العام للمطعم. وبالطبع يتطلب هذا المنهج وصفاً مفصلاً لمجال المحتوى بالكامل الخاص بالتركيب والذي يمكن أن يكون صعباً بالنسبة إلى البنيات المعقدة مثل احترام الذات والذكاء. وبالتالي، قد لا يكون من الممكن دائماً تقييم صلاحية المحتوى على نحو كافٍ. وكما هو الحال في الصلاحية الظاهرة، يمكن توظيف مجموعة من

القضاة ذوي الخبرة من أجل اختبار صلاحية المحتوى للتركيبات.

تشير **الصلاحية التقاربية (Convergent validity)** إلى مدى التقارب الذي يكون عليه المقياس الذي يتعلق بـ (أو يتقارب من) التركيب المراد قياسه، علاوة على أن **صلاحية التمييز (Discriminant validity)** تشير إلى الدرجة التي لا يمكن فيها أن يقوم المقياس بقياس (أو تمييز) البنيات الأخرى التي ليس من المفترض قياسها. وعادةً ما يتم تقييم كلاً من الصلاحية التقاربية وصلاحية التمييز معاً فيما يتعلق بمجموعة من البنيات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، إذا توقعت أن المعرفة الخاصة بالمنظمة ترتبط بالأداء الخاص بها، فكيف يمكنك التأكد من أن مقياس المعرفة التنظيمية يعمل أيضاً على قياس المعرفة التنظيمية (بالنسبة إلى الصلاحية التقاربية) وليس الأداء التنظيمي (بالنسبة إلى صلاحية التمييز)؟ يمكن تأسيس الصلاحية التقاربية عن طريق عقد مقارنة بين كل من القيم التي ملاحظتها لمؤشر واحد من التركيب الواحد والقيم التي تم ملاحظتها من المؤشرات الأخرى الخاصة بنفس التركيب مع إيضاح مدى التشابه (أو الارتباط العالي) الموجود فيما بين القيم الخاصة بهذه المؤشرات. يتم تأسيس صلاحية التمييز عن طريق بيان أن المؤشرات الخاصة بالتركيب الواحد تختلف عن (أي أن لديها ارتباطاً منخفضاً مع) البنيات الأخرى. في المثال المذكور أعلاه، إذا كان هناك مقياس ثلاثي العناصر للمعرفة التنظيمية وثلاثة عناصر إضافية تتعلق بالأداء التنظيمي، استناداً إلى البيانات البسيطة التي تم ملاحظتها، نستطيع عندئذٍ حساب الارتباطات الثنائية الموجودة فيما بين كل زوج من عناصر الأداء والمعرفة كل على حده. إذا كانت مصفوفة الارتباط هذه توضح الارتباطات العالية الموجودة فيما بين العناصر الخاصة بالبنيات التي تتعلق بكل من المعرفة التنظيمية والأداء

التنظيمي، إلا أن هناك ارتباطات منخفضة موجودة فيما بين العناصر الخاصة بهذه البنيات، فنحن بذلك نكون قد أوضحنا كلاً من الصلاحية التقاربية وصلاحية التمييز في آن واحد. (انظر الجدول رقم ٧-١).

	معرفة ١	معرفة ٢	معرفة ٣	أداء ١	أداء ٢	أداء ٣
معرفة ١	١,٠٠	٠,٨٣	٠,٧٩	٠,٢٣	٠,٢١	٠,١٩
معرفة ٢		١,٠٠	٠,٧٥	٠,١١	٠,٢٠	٠,٠٣
معرفة ٣			١,٠٠	٠,٠٣	٠,١١	٠,١٧
أداء ١				١,٠٠	٠,٨٤	٠,٩١
أداء ٢					١,٠٠	٠,٧٧
أداء ٣						١,٠٠

الارتباطات المنخفضة الموجودة بين العناصر الخاصة بالتركيبات المختلفة (صلاحية التمييز)

الارتباطات العالية الموجودة فيما بين العناصر الخاصة بنفس المركب (الصلاحية التقاربية)

الجدول رقم ٧-١: التحليل الارتباطي الثنائي بالنسبة إلى الصلاحية التقاربية وصلاحية التمييز

يعتبر التحليل العاملي الاستكشافي طريقة بديلة وأسلوباً إحصائياً أكثر شيوعاً يتم استخدامها لإثبات كلاً من الصلاحية التقاربية وصلاحية التمييز. يعتبر هذا التحليل من الأساليب التقنية المستخدمة لاختزال البيانات الذي يجمع بين مجموعة معينة من العناصر بمجموعة أصغر من العوامل التي تستند إلى بنية الارتباط الثنائي التي تم مناقشتها أعلاه عن طريق استخدام التقنية الإحصائية المعروفة باسم تحليل المكونات الأساسية. يجب على هذه العوامل أن تتوافق بشكل مثالي مع البنيات النظرية التي نحاول قياسها. تتمثل القاعدة

العامة لاستخلاص العامل في أن كل عامل يتم استخلاصه يجب أن تكون القيمة الأحادية له أكبر من ٠, ١. يمكن أن يتم بعد ذلك تدوير تلك العوامل التي تم استخلاصها عن طريق استخدام تقنية التدوير المتعامد أو تقنية التدوير غير المتعامد، وهذا يتوقف على ما إذا كانت البنيات من المتوقع أن تكون غير مرتبطة أو مرتبطة نسبياً من أجل توليد أوزان العامل التي يمكن أن يتم استخدامها لجمع العناصر الفردية الخاصة بكل تركيب على حده وتجميعها في المقياس المركب. بالنسبة إلى الصلاحية التقاربية الكافي، فمن المتوقع أن العناصر التي تنتمي إلى التركيب شائع الاستخدام ينبغي أن تضع وزن أو أوزان للعامل والتي تُقدر بـ ٦٠, ٠ أو أعلى على العامل الواحد (والذي يُسمى أوزان العامل الواحد)، أما بالنسبة إلى صلاحية التمييز فيجب على هذه العناصر أن تمتلك عدد من الأوزان التي تبلغ ٣٠, ٠ أو أقل على جميع العوامل الأخرى (أوزان العامل المتعدد) كما هو موضحاً بمثال مصفوفة العامل الذي تم تدويره في الجدول رقم ٧-٢. ومن أكثر الأساليب التقنية تقدماً في تقييم كلاً من الصلاحية التقاربية وصلاحية التمييز هي المنهج متعدد السمات ومتعدد الأساليب (MTMM). تتطلب هذه التقنية قياس كل تركيب (سمة) على حدة عن طريق استخدام اثنين أو أكثر من الأساليب المختلفة (على سبيل المثال: الدراسات البحثية والملاحظة الشخصية أو ربما تتمثل في الدراسة البحثية لاثنين من مجموعات المشاركين المختلفة مثل المدرسين والآباء من أجل تقييم الجودة الأكاديمية). يعتبر هذا المنهج من المناهج الشاقة والمرهقة وشعبيته قليلة نسبياً، ولذلك لم يتم مناقشته هنا.

يمكن أيضاً تقييم صلاحية المحك استناداً إلى ما إذا كان المقياس المحدد يرتبط جيداً بالمعيار الحالي أو المعيار المستقبلي واللذان يطلق عليهما اسم الصلاحية التلازمية (concurrent validity) والصلاحية التنبؤية (predictive validity) على الترتيب.

الصلاحية التنبؤية هي درجة تنبؤ المقياس بالنتائج المستقبلية بنجاح والتي من المتوقع تنبؤها من الناحية النظرية. فعلى سبيل المثال، هل يمكن لدرجات الاختبار الموحد (على سبيل المثال: نتائج اختبار القدرات الدراسية) أن تتنبأ بشكل صحيح بالنجاح الأكاديمي في الكلية (على سبيل المثال: كما تم قياسه عن طريق حساب متوسط درجات المرحلة الجامعية)؟

يتطلب تقييم مثل هذه الصلاحية إقامة «الشبكة الطبيعية – nomological network» لتوضيح كيفية ارتباط البنيات بعضها ببعض من الناحية النظرية. تقوم الصلاحية التلازمية باختبار كيفية الارتباط الجيد بين مقياس واحد وغيرها من المعايير الملموسة الأخرى التي من المفترض حدوثها في وقت واحد. فعلى سبيل المثال، هل ترتبط درجات الطلاب في فصل حساب التفاضل والتكامل وتتطابق جيداً مع درجاتهم المحصلة في فصل الجبر الخطي. يجب أن ترتبط هذه الدرجات في وقت واحد نظراً لأن كليهما يمثلان اختبار لمادة الرياضيات.

وعلى عكس الصلاحية التقاربية وصلاحية التمييز، يتم تجاهل كلا من الصلاحية التلازمية والصلاحية التنبؤية في الأبحاث التجريبية الخاصة بالعلوم الاجتماعية.

	العامل ١	العامل ٢
معرفة ١	٠,٨٨	٠,١٣
معرفة ٢	٠,٩٣	٠,١١
معرفة ٣	٠,٨٧	٠,٠٣
أداء ١	٠,١٧	٠,٩٣
أداء ٢	٠,٠٣	٠,٨٥
أداء ٣	٠,٠٧	٠,٧٨

الأوزان المنخفضة للعامل المتعدد (صلاحية التمييز)

الأوزان العالية للعامل الواحد (الصلاحية التقريبية)

الجدول رقم ٧-٢: التحليل العائلي الاستكشافي بالنسبة إلى الصلاحية التقريبية

وصلاحية التمييز

نظرية القياس (Theory of Measurement)

والآن وبعد أن تعرفنا على أنواع مختلفة من الاعتمادية والصلاحية، فلنحاول التعامل مع استيعابنا لكل من الاعتمادية والصلاحية بطريقة رياضية عن طريق استخدام نظرية القياس التقليدية المعروفة أيضاً باسم نظرية الدرجة الحقيقية (True score theory). تعتبر هذه النظرية من النظريات النفسية القياسية (psychometric theory) التي تقوم باختبار ودراسة كيف يعمل القياس وما الذي يقيسه وما لا يقيسه. تفترض هذه النظرية أن كل ملاحظة تحتوي على درجة حقيقية T يمكن ملاحظتها بدقة إذا لم يكن هناك أية أخطاء في عملية القياس. ومع ذلك، يتسبب وجود أخطاء القياس E في انحدار النتيجة المرصودة X من النتيجة الحقيقية على النحو التالي:

$$E + T = X$$

النتيجة المرصودة النتيجة الحقيقية الخطأ

ومن خلال مجموعة من النتائج المرصودة، يمكن أن يكون هناك صلة بين تباين (variance) النتائج المرصودة والنتائج الحقيقية مع بعضهم البعض عن طريق استخدام معادلة مشابهة:

$$\text{تباين (النتائج المرصودة)} = \text{تباين (النتائج الحقيقية)} + \text{تباين (الخطأ)}$$

$$\text{Var}(X) = \text{Var}(T) + \text{Var}(E)$$

يتمثل الهدف من التحليل النفسي القياسي (psychometric analysis) في تقدير وتقليل تباين الخطأ $\text{var}(E)$ ما أمكن، وبالتالي يكون النتيجة المرصودة X قياساً جيداً للنتيجة الحقيقية T .

يمكن أن يكون هناك نوعين من أخطاء القياس ألا وهما: الخطأ العشوائي (Random error) والخطأ المنتظم (Systematic error). يُعرف الخطأ العشوائي بأنه الخطأ الذي يمكن أن يُعزى إلى مجموعة من العوامل الخارجية الغير معروفة والتي لا يمكن السيطرة عليها والتي تؤثر بشكل عشوائي على بعض الملاحظات دون غيرها. ومن الأمثلة الدالة على ذلك، أثناء فترة القياس يمكن أن يكون بعض المشاركين في حالة أفضل من غيرهم، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على كيفية استجابتهم إلى عناصر القياس. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يستجيب الأشخاص ممن هم في حالة مزاجية أفضل بشكل أكثر إيجابية على البنات مثل احترام الذات والشعور بالرضا والارتياح والإحساس بالسعادة أكثر من هؤلاء المشاركين ممن هم في حالة مزاجية سيئة. ومع ذلك، ليس من الممكن توقع أي موضوع يكون في أي نوع من الحالات المزاجية أو السيطرة فيما يتعلق بتأثير الحالة المزاجية في الدراسات البحثية. وبالمثل،

على المستوى التنظيمي إذا كنا نقوم بقياس أداء الشركة، فالتغيرات التنظيمية أو التغيرات البيئية يمكن أن تؤثر على أداء بعض الشركات في العينة المرصودة دون غيرها من العينات الأخرى. وبالتالي، يعتبر الخطأ العشوائي هنا بمثابة «الضجيج - noise» في القياس ويتم تجاهله بوجه عام.

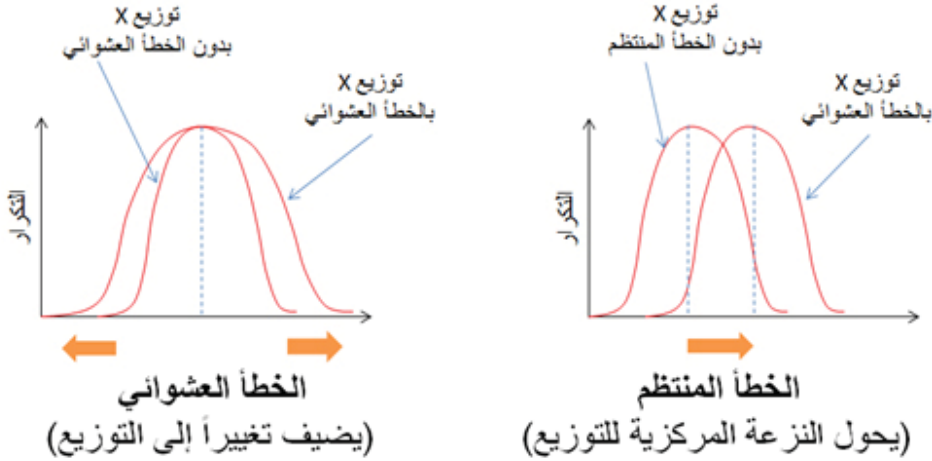
الخطأ المنتظم (Systematic error) هو الخطأ الذي يتم تقديمه من قبل العوامل التي تؤثر بطريقة منهجية على جميع الملاحظات الخاصة بالتركيب الموجود في العينة بأكملها بطريقة نظامية. في المثال السابق الذي يتعلق بأداء الشركة، فمِنذ الأزمة المالية الأخيرة التي أثرت على أداء الشركات المالية على نحو غير متناسب أكثر من أي نوع آخر من الشركات الأخرى مثل شركات التصنيع أو الشركات الخدمية، فإذا كانت العينة التي قمنا بأخذها تتكون من الشركات المالية فقط، فسوف نتوقع اختزالاً منتظماً في أداء جميع الشركات الموجودة في العينة المأخوذة نتيجة إلى الأزمة المالية.

وعلى العكس من الخطأ العشوائي، الذي يمكن أن يكون خطأً إيجابياً أو سلبياً أو خطأً صفرياً، فعلى مدار الملاحظة في العينة المأخوذة، تميل الأخطاء المنتظمة إلى أن تكون إيجابية أو سلبية بشكل دائم في العينة بأكملها. وبالتالي، يعتبر الخطأ المنتظم في كثير من الأحيان «متحيزاً» في عملية القياس ويجب أن يتم تصحيحه.

نظراً لأن النتيجة المرصودة يمكن أن تشتمل على كل من الأخطاء العشوائية والأخطاء المنتظمة، فيمكن تعديل معادلة النتيجة الحقيقية الخاصة بنا على النحو التالي:

$$X = T + Er + Es$$

حيث يمثل كلا من E_r و E_s الأخطاء العشوائية والأخطاء المنتظمة على التوالي. يتمثل التأثير الإحصائي لهذه الأخطاء في أن الخطأ العشوائي يضيف تبايناً (على سبيل المثال: الانحدار المعياري - Standard deviation) على التوزيع الخاص بالقياس المرصود، إلا أنه لا يؤثر على النزعة المركزية الخاصة به (على سبيل المثال، المتوسط - mean) في حين أن الخطأ المنتظم يؤثر على النزعة المركزية ولكنه لا يؤثر على التباين كما هو مبين في الشكل رقم ٧-٣.



الشكل رقم ٧-٣: تأثير الأخطاء المنتظمة والأخطاء العشوائية

ماذا يعني كل من الخطأ العشوائي والخطأ المنتظم بالنسبة إلى إجراءات القياس؟ من خلال زيادة التباين في الملاحظات، تعمل الأخطاء العشوائية على تقليل من اعتمادية القياس. وعلى العكس من ذلك، من خلال تحويل قياس النزعة المركزية، تعمل الأخطاء المنتظمة على تقليل مصداقية القياس.

تعتبر المخاوف التي تتعلق بالصلاحية من المشكلات التي تمثل خطراً على عملية القياس أكثر من المخاوف التي تتعلق بالاعتمادية، ويرجع هذا

إلى أن المقياس الغير صحيح من الممكن أن يقوم بقياس تركيباً يختلف عن التركيب الذي نرغب في قياسه، وبالتالي تعمل المشكلات الخاصة بالصلاحيّة على إثارة العديد من الشكوك الجدية حول النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي.

من الملاحظ أن الاعتمادية تُعرف بأنها النسبة أو الجزء الذي يعمل على توضيح مدى قرب الارتباط الموجود بين كل من النتيجة الحقيقية والنتيجة المرصودة. وبالتالي، يمكن التعبير عن الاعتمادية على النحو التالي:

$$\text{var}(T) / \text{var}(X) = \text{var}(T) / [\text{var}(T) + \text{var}(E)]$$

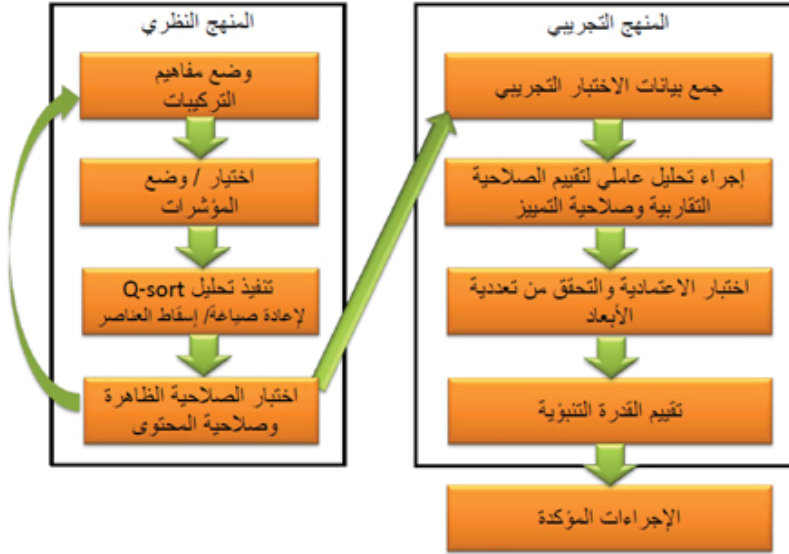
تباين (النتيجة الحقيقية) / تباين (النتيجة المرصودة) =

تباين (النتيجة الحقيقية) / [تباين (النتيجة الحقيقية) + تباين (الخطأ)]

إذا كان تباين (النتيجة الحقيقية) = تباين (النتيجة المرصودة)، تكون النتيجة الحقيقية عندئذٍ لديها نفس التباين الذي تمتلكه النتيجة المرصودة وتبلغ نسبة الاعتمادية (١, ٠).

المنهج المتكامل لصلاحيّة القياس (An Integrated Approach to Measurement Validation)

يجب أن يشتمل التقييم الكامل والكافي للصلاحيّة على كل من المنهج النظري والمنهج التجريبي. وكما هو موضحاً في الشكل رقم ٧-٤، يمثل هذا عملية التفسير متعددة الخطوات التي يجب أن تضع في الاعتبار الأنواع المختلفة من مقياس الاعتمادية والصلاحيّة.



الشكل رقم ٧-٤: المنهج المتكامل لقياس الصلاحية

يبدأ المنهج المتكامل في المجال النظري. تتمثل الخطوة الأولى في وضع المفاهيم الخاصة بالتركيبات تحت الدراسة. يشتمل هذا الأمر على تعريف كل تركيب على حده وتحديد المجالات و/ أو الأبعاد المكونة لهذا التركيب. نقوم بعد ذلك باختيار (أو وضع) العناصر أو المؤشرات الخاصة بكل تركيب على أساس المفاهيم التي قمنا بتحديدتها فيما يتعلق بهذه البنيات، كما هو موضحاً في إجراء القياس الموجود في الفصل الخامس. يمكن أن تكون المراجعة الأدبية من العوامل المفيدة أيضاً في اختيار المؤشر. يتم إعادة صياغة كل عنصر على حده بطريقة موحدة عن طريق استخدام النص البسيط سهل الاستيعاب. ومن خلال اتباع هذه الخطوة، يمكن أن توظيف لجنة من القضاة ذوي الخبرة (الأكاديميين ذوي الخبرات التجريبية في أساليب البحث و/ أو مجموعة

ممثلة من المشاركين المستهدفين) تعمل على اختبار ودراسة كل مؤشر على حده وتقوم بإجراء وتنفيذ تحليل Q-sort. يتم منح كل قاضي في هذا التحليل قائمة تحتوي على جميع البنيات بتعريفاتها المفاهيمية ومجموعة من بطاقات المؤشر تعمل على سرد كل مؤشر خاص بكل مقياس من مقاييس التركيب (مؤشر واحد لكل بطاقة مؤشر). سوف يُطلب من القضاة بعد ذلك أن يقوموا بقراءة كل بطاقة من بطاقات المؤشر على نحو مستقل واختبار كلاً من مدى وضوح ومقروئية والمعنى الدلالي لهذا العنصر إلى جانب تصنيفه مع التركيب الذي يبدو متطابقاً معه، ويتوقف هذا الأمر على التعريفات الخاصة بالتركيب التي تم تقديمها. يتم تقييم المعدل الداخلي للاعتمادية حتى يتم اختبار مدى اتفاق القضاة مع التصنيفات الخاصة لهم. يمكن أن يتم إعادة اختبار أو إعادة صياغة أو إسقاط العناصر الغامضة التي دائماً ما يتم تجاهلها من قبل العديد من القضاة. يتم اختيار أفضل العناصر (فلنقل من ١٠ إلى ١٥ عنصر) لكل تركيب على حده لإجراء مزيد من التحليل. يتم إعادة اختبار ودراسة كل عنصر من العناصر التي تم اختيارها من قبل مجموعة من القضاة حتى يتم إجراء كل من الصلاحية الظاهرة وصلاحية المحتوى. إذا لم يتم تحقيق وإنجاز مجموعة كافية من العناصر في هذه المرحلة، يمكن وضع عدد من العناصر الجديدة استناداً إلى التعريف المفاهيمي الخاص بالتركيب المقصود. يمكن أن يكون هناك حاجة إلى اثنين أو ثلاثة من الدورات التي تتم داخل اختبار Q-sort من أجل التوصل إلى اتفاق معقول فيما بين القضاة حول مجموعة من العناصر التي تمثل التركيبات تحت الدراسة بأفضل شكل.

ينتقل إجراء الصلاحية بعد ذلك إلى المجال التجريبي. يتم إنشاء أداة البحث بحيث تضم جميع عناصر البنيات التي تم تعديلها ومن ثم يتم إحالتها إلى مجموعة الاختبار التجريبي المكونة من أفراد العينة الممثلة من المجتمع المستهدف. يتم جدولة البيانات التي تم جمعها وخضوعها إلى التحليل الارتباطي (correlational analysis) أو التحليل العامل الاستكشافي (exploratory factor analysis) عن طريق استخدام برامج الحاسب الآلي مثل برنامج التحليل الإحصائي (SAS) أو برنامج تحليل البيانات الإحصائية العلمية (SPSS) من أجل تقييم كل من الصلاحية التقاربية وصلاحية التمييز. يجب التغاضي عن العناصر التي لا تعمل على تلبية المعايير المتوقعة لأوزان العامل (أوزان العامل الواحد الأعلى من ٠,٦٠ وأوزان العامل المتعدد الأقل من ٠,٣٠) في هذه المرحلة. يتم تقييم المقاييس المتبقية فيما يتعلق بالاعتمادية عن طريق استخدام مقياس الاتساق الداخلي مثل معادلة كرونباك ألفا. يمكن أيضاً التحقق من تعددية أبعاد المقياس في هذه المرحلة، الأمر الذي يتوقف على ما إذا كانت المفاهيم التي تم وضعها للبنيات المستهدفة من فردية الأبعاد أم متعددة الأبعاد. يتم بعد ذلك تقييم القدرة التنبؤية لكل تركيب على حدة في إطار الشبكة الطبيعية المحددة من الناحية النظرية الخاصة بالتركيب عن طريق استخدام تحليل الانحدار (regression analysis) أو النموذج الهيكلي للمعادلة (Structural Equation Modeling – SEM). إذا كان التركيب يعمل على تلبية الغالبية العظمى من أو جميع المتطلبات الخاصة بكل من الاعتمادية والصلاحية التي تم وصفهما في هذا الفصل، يمكننا عندئذٍ التأكد من أن المقاييس الإجرائية الخاصة بنا كافية ودقيقة بشكل معقول.

يتطلب المنهج المتكامل لقياس الصلاحية الذي تم مناقشته هنا في هذا الفصل - يتطلب من الباحث بذل الجهد والوقت. ومع ذلك، تحتاج عملية التفسير متعددة المراحل إلى ضمان قيام موازين القياس التي تم استخدامها في البحث الذي قمنا بإجرائه بتلبية المعايير المتوقعة الخاصة بالبحث العلمي. ونظراً لأن الاستنتاجات التي تم استخلاصها عن طريق استخدام المقاييس المعيبة أو الناقصة تعتبر لا معنى لها، فإن صلاحية القياس سوف تظل واحدة من أهم واشمل المراحل الخاصة بالبحوث التجريبية.



الفصل الثامن

المعاينة

Sampling

الفصل الثامن

المعاينة

Sampling

يتم تعريف المعاينة (sampling) بأنها العملية الإحصائية التي تتم من أجل اختيار مجموعة جزئية (يُطلق عليها اسم «العينة») للمجتمع المستهدف للدراسة من أجل تحقيق الأغراض المتمثلة في عمل الملاحظات والاستنتاجات الإحصائية حول هذه المجموعة من عناصر المجتمع. تدور أبحاث العلوم الاجتماعية بشكل عام حول استنتاج الأنماط الخاصة بالسلوكيات الموجودة ضمن فئات معينة من مجموعات المجتمع. لا يمكننا القيام بدراسة المجتمعات بأكملها نظراً للجدوى والقيود المفروضة على التكلفة، وبالتالي يجب علينا أن نقوم باختيار عينة ممثلة للمجتمع المستهدف لعمل الملاحظات وإجراء التحليل. من الضروري جداً اختيار عينة تكون ممثلة بالفعل للمجتمع المستهدف بحيث يمكن تعميم الاستنتاجات التي يتم استخلاصها من العينة المأخوذة على المجتمع المستهدف للدراسة بأكمله مرة أخرى. يعتبر كلاً من العينات الغير لائقة والعينات المنحازة سبباً رئيسياً في وجود الاستنتاجات المتباينة والخاطئة في كثير من الأحيان والتي يتم إدراجها في استطلاعات الرأي واستطلاعات الخروج التي يتم إجراؤها من قبل مجموعات استطلاع الرأي المختلفة مثل شبكة سي إن إن الإخبارية / استطلاع جالوب وقناة إيه بي سي وقناة سي بي إس الأمريكية قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

عملية المعاينة (The Sampling Process)

تتألف عملية المعاينة من عدة مراحل. تتمثل المرحلة أولى من عملية المعاينة في تعريف المجتمع المستهدف. يمكن أن يتم تعريف المجتمع (population) على أنهم جميع الأشخاص أو العناصر (وحدة التحليل - unit of analysis) التي تحتوي على السمات التي يرغب الفرد في دراستها. يمكن أن تكون وحدة التحليل عبارة عن شخص أو مجموعة أو منظمة أو بلد أو شيء أو أي كيان آخر ترغب في استخلاص الاستنتاجات العلمية منه. يكون المجتمع المستهدف في كثير من الأحيان عنصراً واضحاً. فعلى سبيل المثال، إذا أراد القائم بالتصنيع تحديد ما إذا كانت السلع تامة الصنع التي تم صناعتها في خط الإنتاج تقوم بتلبية متطلبات الجودة المحددة أم أنها يجب أن يتم تفكيكها وإعادة إنتاجها مرة أخرى، فمن ثم يتكون المجتمع من مجموعة السلع تامة الصنع بأكملها التي تم تصنيعها في منشأة الإنتاج هذه. في أوقات أخرى، يمكن أن يكون المجتمع المستهدف المستهدف من الصعب قليلاً استيعابه أو فهمه. إذا كنت ترغب في التعرف على المحركات الأساسية للتعليم الأكاديمي فيما بين طلاب المرحلة الثانوية، إذاً ما هو المجتمع المستهدف الذي ترغب في تحديده: هل هو طلاب المرحلة الثانوية أم مدرسي هؤلاء الطلاب أم إداريي المدرسة أم الآباء؟ تتمثل الإجابة الصحيحة في هذه الحالة في طلاب المرحلة الثانوية، ويرجع هذا إلى أنك تهتم بالأداء الخاص بهم وليس أداء المدرسين أو الآباء أو الأداء الخاص بالمدارس. وبالمثال، إذا كنت ترغب في تحليل سلوك عجلات الروليت من أجل تحديد العجلات المنحازة فالمجتمع المستهدف للدراسة الخاص بك في هذه الحالة لا تعتبر ملاحظات مختلفة عن تلك الملاحظات الخاصة بعجلة الروليت

الفردية بل الملاحظات الخاصة بعجلات الروليت المختلفة (أي السلوك الخاص بهم في مجموعة لا نهائية من العجلات).



المجتمع:

المجموعة التي ترغب في تعميمها (على سبيل المثال: العاملين المهنيين في جميع أنحاء العالم).



إطار المعاينة:

القائمة التي يمكنك من خلالها سحب العينة الخاصة بك (على سبيل المثال: الموظفون في واحدة أو اثنين من الشركات المحلية).



العينة:

الوحدات الفعلية التي تم اختيارها لإجراء الملاحظات (على سبيل المثال: الاختيار العشوائي للموظفين العاملين في كل شركة).

الشكل رقم ٨-١: عملية المعاينة

تتمثل الخطوة الثانية في عملية المعاينة في اختيار إطار المعاينة (sampling frame). يعتبر هذا القسم من الأقسام التي يسهل الوصول إليها بالنسبة إلى المجتمع المستهدف محل الدراسة (عادةً ما يكون قائمة تحتوي على معلومات الاتصال) حيث يمكن أخذ العينة منه. إذا كان المجتمع المستهدف محل الدراسة الخاص بك يتمثل في الموظفين المهنيين في العمل، ولأنك لا يمكنك الوصول إلى جميع الموظفين المهنيين في جميع أنحاء العالم، فسوف يكون إطار المعاينة الأكثر واقعية هو القوائم التي تحتوي على واحدة أو أكثر من الشركات المحلية التي ترغب في المشاركة في الدراسة التي تقوم بإجرائها. إذا كان المجتمع المستهدف محل الدراسة الخاص بك هو المنظمات، فمن ثم يمكن أن تكون قائمة شركات فورتون ٥٠٠ أو قائمة شركات ستاندرد أند بورز

(S&P) المسجلة في بورصة نيويورك هي الأطر المقبولة لعملية المعاينة.

من الملاحظ أن الأطر الخاصة بعملية المعاينة يمكن ألا تكون ممثلة تماماً للمجتمع المستهدف على نطاق واسع، وإذا كان الأمر كذلك، عندئذٍ لا يمكن أن تكون الاستنتاجات المستخلصة من مثل هذه العينة قابلة للتعميم فيما يتعلق بالمجتمع المستهدف هذا. فعلى سبيل المثال، إذا كان المجتمع المستهدف محل الدراسة الخاص بك هو موظفي المنظمات بوجه عام (على سبيل المثال: أنت ترغب في دراسة احترام الموظف لذاته في مجموعة المجتمع هذه) ويتمثل إطار المعاينة الخاص بك في الموظفين العاملين في شركات تصنيع السيارات في الشرق الأوسط الأمريكي، فإن النتائج المستخلصة من مثل هذه المجموعات لا يمكن أن تكون قابلة للتعميم حتى فيما يتعلق بالقوى العاملة الأمريكية بوجه عام، ناهيك عن العالم أجمع. يعزى هذا الأمر إلى أن صناعة السيارات الأمريكية تتعرض إلى ضغوط المنافسة الشديدة على مدار الخمسين سنة الماضية، علاوة على أنها شهدت العديد من الحلقات التي تتمثل في كل من إعادة التنظيم والتقلص المادي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معنويات الموظف واحترامه لذاته. وعلاوة على ذلك، يتم توظيف الغالبية العظمى من العمالة الأمريكية في الصناعات الخدمية أو في الشركات الصغيرة وليس في مجال صناعة السيارات. وبالتالي لا تعتبر العينة المأخوذة من الموظفين العاملين في مجال صناعة السيارات من العينات الممثلة على وجه التحديد للعمالة الأمريكية. وبالمثل، تتضمن قائمة شركات فورتون ٥٠٠ أكبر الشركات الأمريكية والتي لا تمثل جميع الشركات الأمريكية بوجه عام حيث يكون معظمها من الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم بدلاً من الشركات الكبيرة الحجم، وبالتالي تعتبر إطار معاينة منحاز. وعلى النقيض، سوف تمنحك قائمة

شركات ستاندرد أند بورز الفرصة للاختيار من بين الشركات الكبيرة ومتوسطة الحجم و/ أو الشركات صغيرة الحجم، وهذا يتوقف على ما إذا كنت تقوم باستخدام قوائم شركات ستاندرد أند بورز ذات الرأس مال الكبير أو الرأسمال المتوسط أو الرأسمال الصغير، ولكنها تشتمل على الشركات العامة المتداولة (وليس الشركات الخاصة) وبالتالي تظل منحازة أيضاً. أيضاً لاحظ أن المجتمع الذي يتم منه سحب العينة ليس بالضرورة أن يكون هو نفس المجتمع الذي نرغب في الحصول على معلومات عنه. فعلى سبيل المثال، إذا أراد الباحث أن يقوم بدراسة معدل نجاح برنامج «الإقلاع عن التدخين» الجديد، فمن ثم سوف يكون المجتمع المستهدف محل الدراسة هو مجموعة المدخنين الذين خضعوا إلى هذا البرنامج والذي يمكن أن يكون عنصراً غير معلوماً للمجتمع المستهدف. وبالتالي، يمكن للباحث أن يقوم بمعينة المرضى الذين وصلوا إلى المركز الطبي المحلي للإقلاع عن التدخين، وقد يكون بعضهم لم يخضعوا لبرنامج «الإقلاع عن التدخين» بشكل خاص، وهي الحالة التي لا يتفق فيها إطار المعينة مع المجتمع المستهدف.

تتمثل الخطوة الأخيرة من عملية المعينة في اختيار العينة من إطار المعينة عن طريق استخدام تقنية معينة معرفة جيداً. يمكن تصنيف الأساليب التقنية الخاصة بعملية المعينة في اثنين من الفئات التصنيفية الرئيسية ألا وهما: معينة الاحتمال (المعينة العشوائية) والمعينة غير الاحتمالية. تعتبر المعينة الاحتمالية من العمليات المثالية إذا كان تعميم النتائج ضرورياً بالنسبة إلى الدراسة التي تقوم بإجرائها، إلا أن هناك ظروف محددة تجعل من المعينة غير الاحتمالية وسيلة مثالية يمكن الاستعانة بها أيضاً. يتم مناقشة هذه الأساليب التقنية في القسمين التاليين.

المعاينة الاحتمالية (Probability Sampling)

يتم تعريف المعاينة الاحتمالية (**probability sampling**) بأنها التقنية التي تحظى فيها كل وحدة في المجتمع بفرصة (الاحتمالية غير الصفيرية) اختيارها في العينة وأن هذه الفرصة يمكن تحديدها بشكل دقيق. لذا إحصائيات العينة التي تم إنتاجها مثل متوسط العينة أو الانحدار المعياري ما هي إلا عبارة عن تقديرات غير منحازة لمؤشرات المجتمع طالما أن هذه الوحدات يتم وزنها وفقاً لاحتمالية الاختيار الخاص بها. تمتلك جميع عمليات المعاينة الاحتمالية اثنين من السمات المشتركة، ألا وهما: (١) تحتوي كل وحدة موجودة في المجتمع المستهدف على احتمالية غير صفيرية معروفة لكونها من الوحدات التي يمكن معاينتها و (٢) يستلزم إجراء المعاينة الاختيار العشوائي في بعض الأحيان. تشتمل الأنواع المختلفة من الأساليب التقنية الخاصة بالمعاينة الاحتمالية على التالي:

المعاينة العشوائية البسيطة (Simple random sampling): في هذه التقنية يتم منح جميع المجموعات الفرعية الممكنة للمجتمع المستهدف (بشكل أكثر دقة، المجموعات الفرعية لإطار المعاينة) احتمالية متساوية للاختيار. تتمثل احتمالية اختيار أي مجموعة مكونة من عدد n من الوحدات من مجموع عدد N الوحدات الموجودة في إطار المعاينة في الصيغة nCN . وبالتالي، تعتبر إحصائيات العينة من التقديرات الغير المنحازة إلى مؤشرات المجتمع دون أي ترجيح. تتضمن عملية المعاينة العشوائية البسيطة اختيار المشاركين بطريقة عشوائية من إطار المعاينة، أما بالنسبة إلى أطر المعاينة الكبيرة، فعادةً ما يتم استخدام جدول الأرقام العشوائية أو مولد الأعداد العشوائية المحسوبة. فعلى سبيل المثال، إذا كنت ترغب في اختيار ٢٠٠

شركة لإجراء دراسة بحثية من بين قائمة تحتوي على ١٠٠٠ شركة، إذا تم إدخال هذه القائمة في جدول البيانات مثل برنامج الإكسيل، فيمكنك استخدام وظيفة العشوائية (RANDL) الموجودة في برنامج الإكسيل من أجل إنشاء الأعداد العشوائية لكل من ال ١٠٠٠ عميل في تلك القائمة. سوف تقوم بعد ذلك بترتيب القائمة في الترتيب المتزايد للعدد العشوائي المقابل لهم واختيار أول ٢٠٠ عميل في هذه القائمة التي تم ترتيبها. تعتبر هذه الطريقة من أسهل وأبسط التقنيات الخاصة بجميع الأساليب التقنية التي تتعلق بعملية المعاينة الاحتمالية؛ وعلى الرغم من ذلك تعتبر البساطة أيضاً القوة المتمثلة في هذه التقنية. ونظراً لأنه لم يتم تقسيم إطار المعاينة إلى أقسام فرعية أو تجزئته، فإن العينة تعتبر غير منحازة والاستنتاجات هي الأكثر تعميماً فيما بين جميع الأساليب التقنية التي تتعلق بالمعاينة الاحتمالية.

المعاينة المنتظمة (Systematic sampling): يتم في هذه التقنية ترتيب إطار المعاينة وفقاً لبعض المعايير والعوامل التي يتم اختيارها على فترات زمنية منتظمة من خلال تلك القائمة المرتبة. تتضمن المعاينة المنتظمة بداية عشوائية ومن ثم تبدأ باختيار عدد محدد من العناصر K من تلك النقطة فصاعداً، حيث $K = \text{مجموع الوحدات} (N) / \text{عدد الوحدات حيث } K \text{ تمثل نسبة حجم إطار المعاينة لمجموع الوحدات وحجم العينة المرغوب لعدد الوحدات} (n)$ ، والتي يُطلق عليها بشكل رسمي اسم نسبة المعاينة. من الضروري معرفة أن نقطة البداية هي ليست النقطة الأولى في القائمة، ولكن بدلاً من ذلك يتم اختيارها بطريقة عشوائية من ضمن العوامل الأولى لنسبة حجم إطار المعاينة الموجودة في القائمة. في المثال السابق لاختيار ٢٠٠ شركة من القائمة التي تضم ١٠٠٠ شركة، يمكنك أن تقوم بفرز ال ١٠٠٠ شركة تصاعدياً أو تنازلياً

للحجم الخاص بتلك الشركات (أي حساب الموظفين أو الإيرادات السنوية)، إلى جانب الاختيار العشوائي لشركة واحدة من الشركات الخمس الأولى الموجودة في القائمة التي تم فرزها، وبعد ذلك اختيار كل شركة خامسة مدرجة في القائمة. سوف تقوم هذه العملية بضمان عدم وجود كثرة من التمثيل الخاص بالشركات الكبيرة أو الشركات الصغيرة الحجم في العينة التي قمت بأخذها، فبدلاً من ذلك يتم تمثيل الشركات من جميع الأحجام بوجه عام وبطريقة موحدة كما هو الحال في إطار المعاينة الخاص بك. بعبارة أخرى، تعتبر العينة تمثيلاً للمجتمع المستهدف، على الأقل على أساس معيار الفرز.

المعاينة الطبقيّة (Stratified sampling): يتم تقسيم إطار المعاينة في العينات الطبقيّة إلى مجموعات فرعية متجانسة وغير متداخلة (تسمى «طبقات»)، علاوة على أن العينة العشوائية البسيطة يتم أخذها داخل كل مجموعة فرعية. في المثال السابق المتمثل في اختيار ٢٠٠ شركة من القائمة التي تتضمن ١٠٠٠ شركة، يمكنك أن تبدأ بتصنيف الشركات بناءً على الحجم الخاص بها فيمكن أن تكون شركات كبيرة (تتضمن أكثر من ٥٠٠ موظف) وشركات متوسطة (ما بين ٥٠ و ٥٠٠ موظف) وشركات صغيرة (أقل من ٥٠ موظف). بعد ذلك يمكن اختيار ٦٧ شركة بطريقة عشوائية من كل مجموعة فرعية حتى تتألف العينة الخاصة بك من ٢٠٠ شركة. ومع ذلك، على الرغم من أن هناك العديد من الشركات الصغيرة في إطار المعاينة والتي يبلغ عددها أكثر من عدد الشركات الكبيرة، إلا أن الحصول على عدد متساوٍ من كل من الشركات الكبيرة والشركات المتوسطة وكذلك الشركات الصغيرة الحجم سوف يجعل العينة أقل تمثيلاً للمجتمع المستهدف (أي أنها تنحاز لصالح الشركات الكبيرة الأقل من حيث العدد في المجتمع المستهدف

محل الدراسة). يُعرف هذا الأمر باسم المعاينة الطبقيّة الغير تناسبية ويرجع هذا إلى أن نسبة العينة الموجودة داخل كل مجموعة فرعية لا تعكس النسب الموجودة في إطار المعاينة (أو المجتمع المستهدف للدراسة)، إلى جانب أن المجموعات الفرعية الأصغر حجماً (الشركات كبيرة الحجم) تُعرف بأنها مجموعات المعاينة الممثلة بشكل مفرط. ومن التقنيات البديلة التي سوف يتم استخدامها هي اختيار عينات المجموعة الفرعية بما يتناسب مع الحجم الخاص بها في المجتمع المستهدف. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك ١٠٠ شركة كبيرة و ٣٠٠ شركة متوسطة الحجم و ٦٠٠ شركة صغيرة، عندئذٍ يمكن أن تأخذ عينة مكونة من ٢٠ شركة من مجموعة الشركات «الكبيرة» و ٦٠ شركة من كمجموعة الشركات «متوسطة الحجم» و ١٢٠ شركة من مجموعة الشركات «الصغيرة». في هذه الحالة، يتم الاحتفاظ بالتوزيع النسبي للشركات في العينة، وبالتالي يُطلق على هذه التقنية اسم المعاينة الطبقيّة التناسبية. من الملاحظ أن المنهج الغير تناسبية يعتبر من المناهج الفعالة بشكل خاص في تمثيل المجموعات الفرعية الصغيرة مثل الشركات كبيرة الحجم، ولا يعتبر بالضرورة من المناهج التي تقوم بتمثيل المجتمع المستهدف بشكل أقل وذلك بالمقارنة مع المنهج التناسبي طالما أن النتائج المستخلصة من المنهج الغير تناسبية يتم ترجيحها وفقاً لنسبة المجموعة الفرعية في المجتمع ككل.

المعاينة التصنيفية (Cluster sampling): إذا كان لديك مجموعة من السكان موزعين على منطقة جغرافية واسعة النطاق، فيمكن أن يكون من غير المجدي إجراء عملية المعاينة العشوائية البسيطة لمجتمع السكان ككل. في هذه الحالة، قد يكون من المعقول العمل على تقسيم عنصر السكان إلى «مجموعات» (عادةً ما يكون هذا التقسيم على طول الحدود الجغرافية)، وأخذ

عينات بطريقة عشوائية لمجموعات قليلة وقياس جميع الوحدات الموجودة داخل هذه المجموعة. فعلى سبيل المثال، إذا كنت ترغب في معاينة حكومات المدن في ولاية نيويورك فبدلاً من السفر في جميع أنحاء الولاية من أجل مقابلة المسؤولين الرئيسيين في المدينة (حيث يمكنك القيام بهذا الإجراء مع العينة العشوائية البسيطة)، يمكن أن تقوم بدلاً من ذلك بتجميع هذه الحكومات استناداً إلى المقاطعات الخاصة بهم، ومن ثم تقوم باختيار مجموعة مكونة من ثلاث مقاطعات بطريقة عشوائية ومقابلة المسؤولين من كل مسئول من هذه المقاطعات. ومع ذلك، وباعتماد على الاختلافات الموجودة فيما بين الطبقات، سوف يكون التباين والاختلاف الخاص بتقديرات العينة في المعاينة التصنيفية أكبر من ذلك التباين الخاص بتقديرات العينة في العينة العشوائية البسيطة بوجه عام، وبالتالي تكون النتائج أقل تعميماً للمجتمع المستهدف من تلك النتائج التي تم الحصول عليها من العينات العشوائية البسيطة.

معاينة الأزواج المترابطة (Matched-pairs sampling): يحتاج بعض الباحثين في بعض الأحيان إلى عقد مقارنة بين اثنين من المجموعات الفرعية داخل المجتمع السكاني الواحد على أساس المعيار المحدد. فعلى سبيل المثال، ما السبب وراء أن تكون بعض الشركات أكثر ربحية بشكل ثابت من الشركات الأخرى؟ من أجل إجراء مثل هذه الدراسة، يجب أن تقوم بتصنيف إطار المعاينة الخاص بالشركات إلى شركات «ذات ربحية مرتفعة» وشركات «ذات ربحية منخفضة» بناءً على إجمالي الهوامش أو المكاسب المحققة لكل سهم أو غيرها من قياسات الربحية الأخرى. سوف تقوم بعد ذلك باختيار عينة عشوائية بسيطة للشركات ووضعها في مجموعة فرعية واحدة ومطابقة كل شركة في هذه المجموعة مع الشركة الموجودة في المجموعة الفرعية الثانية،

ويتم ذلك على أساس حجم الشركة ومؤشر الصناعة و/ أو المعايير الأخرى للتطابق. لديك الآن اثنين من العينات المتطابقة لكل من الشركات ذات الربحية المرتفعة والشركات ذات الربحية المنخفضة التي يمكن أن تقوم بدراستهما بمزيد من التفصيل. إن مثل هذه التقنية المتمثلة في معاينة الأزواج المترابطة غالباً ما تعتبر طريقة مثالية لفهم واستيعاب الاختلافات ثنائية القطب الموجودة فيما بين المجموعات الفرعية المختلفة داخل مجموعة سكانية محددة.

المعاينة المتعددة المراحل (Multi-stage sampling): تعتبر الأساليب التقنية الخاصة بالمعاينة الاحتمالية التي سبق وأن تم وصفها - تعتبر جميعها أمثلة على الأساليب التقنية الخاصة بالمعاينة المتعددة المراحل. اعتماداً على احتياجات المعاينة الخاصة بك، يمكن أن تقوم بالجمع بين التقنيات أحادية المراحل بعضها مع بعض من أجل إجراء المعاينة المتعددة المراحل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم بتكوين قائمة مصفوفة من الشركات على أساس حجم الشركة وبعد ذلك تقوم بإجراء المعاينة المنتظمة في كل طبقة. يعتبر هذا السلوب مزيجاً ثنائي المرحلة يتكون من المعاينة الطبقية والمعاينة المنتظمة. وبالمثل، يمكن أن تبدأ بمجموعة من المناطق التعليمية الموجودة في ولاية نيويورك، وداخل كل مجموعة قم باختيار عينة عشوائية بسيطة من المدارس؛ وداخل كل مدرسة اختار عينة عشوائية بسيطة من الطلاب لإجراء الدراسة. في هذه الحالة، سوف يكون لديك عملية معاينة مكونة من أربع مراحل وتتكون من المعاينة التصنيفية والمعاينة العشوائية البسيطة.

المعاينة الغير الاحتمالية (Non-Probability Sampling)

تعتبر المعاينة الغير الاحتمالية (**non-probability sampling**) من الأساليب التقنية الخاصة بالمعاينة التي يكون لدى العديد من الوحدات فيها

الخاصة بالمجتمع المستهدف السكاني فرصة صفيرية للاختيار أو حيث لا يمكن تحديد احتمالية الاختيار بشكل دقيق. وفي العادة، يتم اختيار الوحدات وفقاً للمعايير الغير عشوائية المحددة مثل معايير الحصص أو معايير الملائمة. ونظراً لأن عملية الاختيار لا تتم بطريقة عشوائية، فإن المعاينة الغير الاحتمالية لا تتيح الفرصة لتقدير أخطاء المعاينة ويمكن أن تخضع إلى تحيز المعاينة. لذلك، لا يمكن تعميم المعلومات المأخوذة من العينة مرة أخرى إلى المجتمع المستهدف السكاني. تشتمل الأنواع الخاصة بالأساليب التقنية للمعاينة الغير الاحتمالية على ما يلي:

المعاينة المريحة (Convenience sampling): يُطلق عليها أيضاً اسم معاينة الصدفة أو المعاينة العرضية، وهي التقنية التي يتم فيها سحب العينة من الجزء الخاص بالمجتمع المستهدف السكاني الذي في متناول اليد أو المتاح بسهولة أو العنصر الملائم. فعلى سبيل المثال، إذا كنت تقف خارج مركز للتسوق وتقوم باستبيان لدراسة بحثية عن الأشخاص أو تقوم بإجراء المقابلات معهم وهم يدخلون مركز التسوق، فعينة المشاركين التي سوف تحصل عليها هي عينة مريحة. تعتبر هذه العينة عينة غير احتمالية ويرجع هذا إلى أنك قمت باستبعاد جميع الأشخاص الذين يقومون بعملية التسوق في المراكز التجارية الأخرى بطريقة نظامية. هذا بالإضافة إلى أن الآراء التي قمت بجمعها من العينة التي قمت باختيارها يمكن أن تعكس السمات الفريدة الخاصة بمركز التسوق هذا مثل طبيعة المحلات التجارية الموجودة داخل هذا المركز (على سبيل المثال: سوف تعمل المحلات التجارية الراقية على جذب السكان الأكثر ثراءً) أو الوضع الديموغرافي الخاص بتلك المحلات التجارية أو الموقع الخاص بهم (على سبيل المثال: المركز التجاري الذي يقع بالقرب من الجامعة

سوف يعمل على جذب طلاب الجامعة بصفة أولية ذوي الاحتياجات الشرائية الخاصة بهم)، وبالتالي يمكن ألا تكون هذه العينة ممثلة للآراء الخاصة بالسكان الذي يقومون بعملية التسوق على نطاق أوسع. وبالتالي، سوف يكون التعميم العلمي لمثل هذه الملاحظات محدوداً للغاية. ومن الأمثلة الأخرى على المعاينة المريحة العمل على معاينة الطلاب الذين تم تسجيلهم في فئة معينة أو معاينة المرضى الذين دخلوا إلى عيادة طبية معينة. يعتبر هذا النوع من المعاينة هو الأكثر فائدة فيما يتعلق بالاختبار التجريبي، حيث يتمثل الغرض من هذه المعاينة في اختبار الأداة أو صلاحية القياس بدلاً من الحصول على الاستنتاجات القابلة للتعميم.

المعاينة الحصصية (Quota sampling): يتم تقسيم المجتمع المستهدف السكاني في هذه التقنية إلى مجموعات فرعية غير متقاطعة (كما هو الحال في المعاينة الطبقية)، ومن ثم يتم اختيار مجموعة غير عشوائية من الملاحظات من كل مجموعة فرعية من أجل تلبية الحصص المحددة سلفاً. وفي المعاينة **الحصصية النسبية (proportional quota sampling)**، يجب أن تتوافق نسبة المشاركين في كل مجموعة فرعية مع تلك النسبة الموجودة في المجتمع المستهدف السكاني. فعلى سبيل المثال، إذا كان المجتمع السكاني الأمريكي يتكون من ٧٠٪ من القوقازيين و ١٥٪ من الأمريكيين من أصل إسباني و ١٣٪ من الأمريكيين من أصل أفريقي، وكنت ترغب في فهم واستيعاب تفضيلات هؤلاء السكان في عملية التصويت في عينة مكونة من ٩٨ شخص، يمكن أن تقف خارج مركز تجاري وتسال الناس عن تفضيلاتهم في التصويت. ولكن في هذه الحالة لن تقوم بسؤال الأشخاص الذين يبدو عليهم أنهم من أصل إسباني حيث ستحصل على ١٥ إجابة من هذه المجموعة

الفرعية (أو الأمريكيين من أصل أفريقي حيث ستحصل على ١٣ إجابة) حتى إذا قمت بالاستمرار في معاينة المجموعات العرقية الأخرى، وبالتالي سوف تتوافق البنية العرقية للعيينة الخاصة بك مع تلك البنية العرقية الخاصة بالسكان الأمريكيين على وجه العموم. تعتبر المعاينة الحصصية الغير الاحتمالية (**non-proportional quota sampling**) من التقنيات الأقل تقييداً حيث لن تقوم بتحقيق التمثيل النسبي، بل ربما تقوم بتلبية الحد الأدنى من الحجم في كل مجموعة فرعية. في هذه الحالة، يمكن أن تقوم باتخاذ القرار حول اختيار ٥٠ مشاركاً من كل مجموعة فرعية من المجموعات الفرعية العرقية الثلاثة (القوقازيين والأمريكيين من أصل إسباني وكذلك الأمريكيين من أصل أفريقي) وتتوقف عندما تصل إلى النسبة المخصصة لكل مجموعة فرعية. لا يعتبر أي نوع من أنواع المعاينة الحصصية ممثلة للمجتمع السكاني الأمريكي، وذلك اعتماداً على ما إذا كانت الدراسة الخاصة بك يتم إجرائها في مركز التسوق بمدينة نيويورك أو في ولاية كانساس، فالنتائج يمكن أن تكون مختلفة تماماً. يمكن أن تكون التقنية الغير نسبية أقل تمثيلاً للمجتمع المستهدف السكاني إلا أنها يمكن أن تكون مفيدة في أنها تتيح الفرصة للتعرف على الآراء الخاصة بكل من المجموعات الصغيرة والمجموعات التي يتم تمثيلها تمثيلاً ناقصاً من خلال تضخيم المعاينة.

معاينة الخبير (Expert sampling): هذه هي التقنية التي يتم فيها اختيار المشاركين بطريقة غير عشوائية استناداً إلى خبرتهم في هذه الظاهرة محل الدراسة. فعلى سبيل المثال، من أجل فهم واستيعاب الآثار المترتبة على السياسة الحكومية الجديدة مثل قانون سارانس أو كسلي، يمكن أن تقوم بمعاينة مجموعة من محاسبي الشركات ممن هم على دراية بهذا القانون. تتمثل

الميزة من هذا المنهج في أن الخبراء تميل إلى أن يكونوا أكثر دراية بالموضوع من غير الخبراء، بالإضافة إلى أن الآراء التي يتم جمعها من عينة الخبراء تكون أكثر مصداقية من الآراء التي يتم جمعها من العينة التي تشتمل على كل من الخبراء وغير الخبراء، على الرغم من أن النتائج لا تزال غير قابلة للتعميم إلى المجتمع السكاني ككل على نطاق أوسع.

معاينة كرة الثلج (Snowball sampling): في التقنية الخاصة بمعاينة كرة الثلج، سوف تبدأ بتعريف مجموعة قليلة من المشاركين ممن يتوافقون مع معايير الإدراج في الدراسة التي تقوم بإجرائها، ومن ثم تطلب من هؤلاء المشاركين ترشيح أشخاص غيرهم ممن يعرفونهم ويتوافقون أيضاً مع معايير الاختيار الخاصة بك. فعلى سبيل المثال، إذا كان لديك الرغبة في إقامة دراسة بحثية حول إداريي شبكات الحاسب الآلي وكنت تعرف واحد أو اثنين من هؤلاء الإداريين، يمكن أن تبدأ بهذين الشخصين وتطلب منهما ترشيح أشخاص آخرين ممن يقوموا أيضاً بعمل إدارة الشبكات. وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب يؤدي بالكاد إلى العينات الممثلة، إلا أنها في بعض الأحيان يمكن أن تكون السبيل الوحيد للتوصل إلى المجموعات السكانية التي يصعب الوصول إليها أو عندما لا يكون إطار المعاينة متوافراً.

إحصائيات المعاينة (Statistics of Sampling)

لقد قمنا بتقديم العديد من المصطلحات في الأقسام السابقة مثل معايير المجتمع السكاني وإحصائيات العينة وتحيز العينة. في هذا القسم، سوف نعمل على فهم واستيعاب ما الذي تعنيه هذه المصطلحات وكيف ترتبط كل منهما مع الآخر.

أسماء العناصر →

ATT1	ATT2	ATT3	INT1	INT2	INT3	FREQ	HRS
6	6	6	6	6	6	2	2
1	1	1	1	1	1	3	10
6	5	4	2	3	3	2	2
6	6	6	5	5	5	2	4
6	6	6	6	5	4	2	2.5
7	7	7	7	7	6	2	5
5	4	5	5	4	5	2	1
6	6	6	6	7	7	3	10
7	6	6	5	5	4	2	1
4	4	4	4	4	4	1	0
5	5	5	4	4	4	2	1
4	4	4	4	4	4	2	5
6	6	6	5	5	5	2	4
-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1
-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1
-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1	-1
6	6	6	6	6	6	2	15
6	6	5	5	5	4	2	2
1	1	1	1	1	1	1	0
6	6	6	6	6	6	2	6
6	6	5	6	6	5	2	3
5	5	5	2	2	2	2	7
4	5	6	1	3	2	2	3
6	7	7	6	7	6	2	3

جميع إجابات فرد من أفراد العينة →

إجابات كافة أفراد العينة على عنصر واحد مشكلة توزيع التكرار →

المتوسط الحسابي (أو الانحراف المعياري) لمجموعة الإجابات هذه يمثل إحصائية العينة →

القيم المفقودة عادة ما يشار إليها بـ -1 أو * أو .

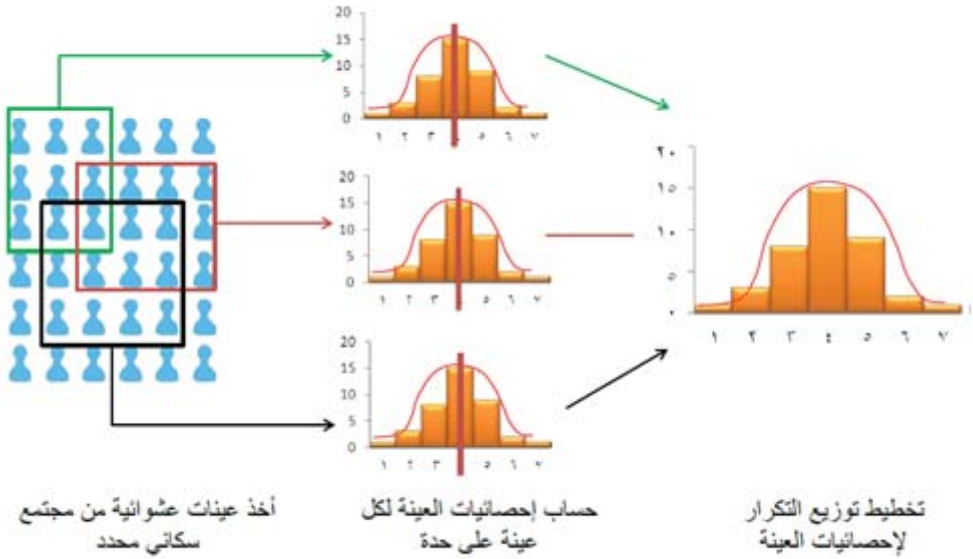
الشكل رقم ٨-٢: إحصائيات العينة

عندما تقوم بقياس ملاحظة معينة من وحدة محددة مثل إجابة الشخص على العنصر الذي تم قياسه بمقياس ليكرت، يُطلق على هذه الملاحظة اسم الإجابة (انظر الشكل رقم ٨-٢). وبكلمات أخرى، تُعرف الإجابة (**response**) بأنها قيمة القياس التي تم تقديمها من خلال الوحدة التي تم معاينتها. سوف يمنحك كل مشارك إجابة مختلفة على مجموعة العناصر المختلفة الموجودة في الأداة. يمكن أن يتم وضع رسماً بيانياً للإجابات التي تم الحصول عليها من مجموعة المشاركين المختلفين على نفس العنصر أو الملاحظة في التوزيع التكراري (**frequency distribution**) استناداً إلى تكرار حدوث هذه الإجابات. وفيما يتعلق بالعدد الكبير من الإجابات في العينة، يميل

هذا التوزيع التكراري إلى أن يمثل منحني على شكل جرس يُطلق عليه اسم التوزيع الطبيعي (**normal distribution**) الذي من الممكن استخدامه في تقدير السمات والخصائص الكلية للعينة بأكملها مثل متوسط العينة (متوسط جميع الملاحظات الموجودة في العينة) أو الانحراف المعياري (تباين أو انتشار الملاحظات في العينة). تُعرف هذه التقديرات الخاصة بالعينة باسم إحصائيات العينة (**sample statistics**) («الإحصائية») هي القيمة التي يتم تقديرها من البيانات المرصودة). تحتوي المجموعات السكانية أيضاً على العينات المتوسطة والانحرافات المعيارية التي يمكن الحصول عليها إذا تمكنا من معاينة المجتمع السكاني بأكمله. ومع ذلك، نظراً لأنه من غير الممكن أبداً معاينة المجتمع السكاني، فإن السمات الخاصة بالمجتمع السكاني دائماً ما تكون غير معلومة ويُطلق عليها اسم معايير المجتمع السكاني (**population parameters**) (وهي ليست «إحصائية» نظراً لأن تلك السمات لا يتم تقديرها من الناحية الإحصائية من البيانات). يمكن أن تختلف إحصائيات العينة عن معايير المجتمع السكاني إذا لم تكن العينة ممثلة تماماً للمجتمع السكاني؛ ويُعرف هذا الاختلاف الموجود بين الاثنين باسم خطأ المعاينة (**sampling error**). ومن الناحية النظرية، إذا تمكنا من زيادة حجم العينة بشكل تدريجي حتى تقترب العينة أكثر وأكثر من المجتمع السكاني، فمن ثم سوف يقل خطأ المعاينة وسوف تقترب العينة الإحصائية بشكل متزايد من معايير المجتمع السكاني المتماثلة.

إذا كانت العينة ممثلة للمجتمع السكاني حقاً، فمن ثم يجب أن تكون إحصائيات العينة المقدرة مطابقة لمعايير المجتمع السكاني النظرية المتماثلة. كيف يمكن أن نعرف ما إذا كانت إحصائيات العينة تقترب على الأقل بشكل

معقول من معايير المجتمع السكاني؟ نحتاج هنا إلى أن نفهم المفهوم الذي يحمل اسم توزيع العينات (**sampling distribution**). تخيل أنك أخذت ثلاثة من العينات العشوائية المختلفة من مجتمع سكاني محدد كما هو موضح في الشكل (٨-٣)، فمن ثم سوف يكون متوسط العينات الثلاث المأخوذة من العينات الثلاث العشوائية متطابقاً (ومساوياً لمعيار المجتمع السكاني) وسوف يكون التباين في متوسط العينة صفر. إلا أن هذا الأمر غير محتمل الحدوث، ويرجع هذا إلى أن كل عشوائية من المحتمل أن تتكون من مجموعة فرعية مختلفة من السكان، وبالتالي، يمكن أن يكون متوسط تلك العينات مختلفاً قليلاً عن بعضهما البعض. ومع ذلك، يمكن أن تأخذ متوسط هذه العينات الثلاث وتقوم بعمل رسماً بيانياً لمتوسط العينة. إذا زاد عدد هذه العينات من ثلاثة إلى عشرة إلى مائة، فسوف يكون رسم التكرار هو توزيع العينة. ولذلك، يعتبر توزيع العينة هو توزيع التكرار الخاص بإحصائيات العينة (مثل متوسط العينة) من مجموعة من العينات، في حين أن توزيع التكرار المشار إليه عادةً هو توزيع الإجابة (الملاحظة) من العينة الفردية. وكما هو الحال مع توزيع التكرار، سوف يميل توزيع العينات أيضاً إلى أن يكون هناك الكثير من إحصائيات العينة التي تتجمع حول المتوسط (والذي من المفترض أن يكون التقدير الخاص بمعيار المجتمع السكاني)، إلى جانب وجود مجموعة قليلة من القيم المنتشرة حول المتوسط. ومع وجود عدد كبير لا متناهٍ من العينات، سوف يقترب هذا التوزيع من التوزيع الطبيعي. يُعرف التباين أو انتشار إحصائيات العينة في توزيع العينة (أي الانحراف المعياري لإحصائيات المعاينة) باسم الخطأ المعياري (**Standard error**). وعلى النقيض، يعتبر مصطلح الانحراف المعياري هو التعبير العكسي لتباين الإجابات التي تم ملاحظتها من العينة الواحدة.



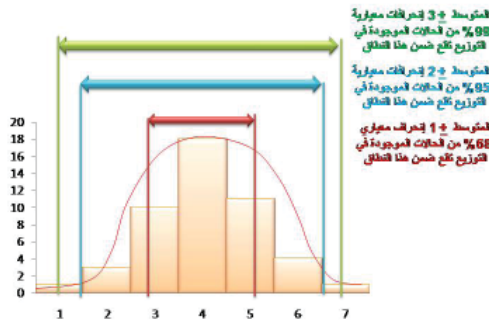
الشكل رقم ٨-٣: توزيع العينة

من المفترض أن يكون متوسط قيمة إحصائيات العينة في توزيع العينة - من المفترض أن تكون النسبة المقدرة لمعيار المجتمع السكاني الغير معلوم. واستناداً إلى انتشار توزيع العينة هذا (أي استناداً إلى الخطأ المعياري)، يكون أيضاً من الممكن تقدير الفترات الزمنية للثقة فيما يتعلق بتنبؤ معيار المجتمع السكاني. فترة الثقة (**Confidence interval**) هي الاحتمالية المقدرة المتمثلة في أن معيار المجتمع السكاني يكمن في الفترة الزمنية المحددة للقيم الخاصة بإحصائيات العينة. تميل جميع التوزيعات الطبيعية إلى أن تقوم بإتباع القاعدة المئوية للنسب ٦٨ - ٩٥ - ٩٩ (انظر الشكل رقم ٨-٤)، والتي تنص على أن أكثر من ٦٨ ٪ من الحالات الموجودة في التوزيع تقع ضمن انحراف معياري واحد للقيمة المتوسطة (المتوسط الحسابي \pm انحراف معياري

واحد) وأن أكثر من ٩٥ ٪ من الحالات الموجودة في التوزيع تقع ضمن اثنين من الانحرافات المعيارية للقيمة المتوسطة (المتوسط الحسابي \pm اثنين من الانحرافات المعيارية) بالإضافة إلى أن أكثر من ٩٩ ٪ من الحالات الموجودة في التوزيع تقع ضمن ثلاثة من الانحرافات المعيارية للقيمة المتوسطة (المتوسط الحسابي \pm ثلاثة من الانحرافات المعيارية). ونظراً لأن توزيع العينة التي تتضمن عدد لا نهائي من العينات سوف تقترب من التوزيع الطبيعي، فسوف يتم تطبيق نفس قاعدة النسب ٦٨ - ٩٥ - ٩٩ ويمكن القول أن:

- (إحصائية العينة \pm خطأ معياري واحد) تمثل ٦٨ ٪ من فترة الثقة فيما يتعلق بمعيار المجتمع السكاني.
- (إحصائية العينة \pm اثنين من الأخطاء المعيارية) تمثل ٩٥ ٪ من فترة الثقة فيما يتعلق بمعيار المجتمع السكاني.
- (إحصائية العينة \pm ثلاثة من الأخطاء المعيارية) تمثل ٩٩ ٪ من فترة الثقة فيما يتعلق بمعيار المجتمع السكاني.

الفصل الثامن - الشكل رقم 4-8: القاعدة النسبية للنسب 68 - 95 - 99 لفترة الثقة



الشكل رقم 4-8: القاعدة النسبية للنسب 68 - 95 - 99 لفترة الثقة

تكون العينة "منحازة" (أي غير ممثلة للمجتمع المستهدف السكاني) إذا لم يتم تقدير توزيع العينة الخاص بها أو إذا قام توزيع العينة بانتهاك القاعدة النسبية للنسب ٦٨ - ٩٥ - ٩٩. ومن الملاحظ أنه في معظم تحليل الانحدار (Regression) حيث نقوم باختبار أهمية معاملات الانحدار مع الاحتمالية الأكبر من ٠,٠٥، فنحن حينئذٍ نحاول معرفة ما إذا كانت إحصائيات العينة (معامل الانحدار) تتنبأ بمعيار المجتمع السكاني (حجم التأثير الحقيقي) مع ٩٥٪ من فترة الثقة. ومن المثير للدهشة أن معيار "سيجما ستة" يعمل على تعريف وتحديد عيوب التصنيع خارج ٩٩٪ من فترة الثقة أو الانحرافات المعيارية الستة (يتم تمثيل الانحراف المعياري عن طريق استخدام الحرف اليوناني للرمز سيجما)، الأمر الذي يمثل أهمية الاختبار عند الاحتمالية عندما تكون أكبر من (٠,٠١).



الفصل التاسع

البحث المسحي

Survey Research

الفصل التاسع

البحث المسحي

Survey Research

يعتبر البحث المسحي (survey research) أسلوباً من أساليب البحث التي تتضمن استخدام الاستبيانات القياسية الموحدة أو إجراء المقابلات من أجل جمع البيانات حول الأشخاص والأمور المفضلة لديهم والأفكار والسلوكيات الخاصة بهم بطريقة نظامية. على الرغم من أن الدراسات البحثية حول التعداد السكاني تم إجراؤها قديماً قدم عصر مصر القديمة، إلا أن الدراسات البحثية باعتبارها أسلوباً بحثياً رسمياً كانت تعتبر من الدراسات الرائدة في فترة الثلاثينيات والأربعينيات من قبل الباحث الاجتماعي بول لازارسفيلد لدراسة التأثيرات الناجمة عن أجهزة الراديو في تشكيل الرأي السياسي بالولايات المتحدة الأمريكية. أصبحت هذه الوسيلة من أكثر الوسائل شعبية فيما يتعلق بالبحوث الكمية في العلوم الاجتماعية.

يمكن استخدام أسلوب المسح في البحوث الوصفية أو البحوث الاستكشافية أو في البحوث التفسيرية. يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب المناسبة للدراسات التي تعتمد على الأشخاص الأفراد كوحدة التحليل. وعلى الرغم من أن الوحدات الأخرى للتحليل مثل المجموعات أو المؤسسات أو المجموعات الثنائية التكاملية (أزواج من المؤسسات مثل الباعة والمشتريين) تعتبر من الأمور التي يتم دراستها أيضاً عن طريق استخدام الدراسات البحثية، تقوم مثل هذه الدراسات في أغلب الأحيان باستخدام شخصاً معيناً من كل

وحدة باعتباره "المجيب الرئيسي" أو "الوكيل" الخاص بتلك الوحدة، إلى جانب أن مثل هذه الدراسات المسحية يمكن أن تخضع إلى انحياز المشارك إذا كان المجيب الذي تم اختياره لا يمتلك المعرفة الكافية أو لديه رأياً متحيزاً حول الظاهرة المبحوثة. فعلى سبيل المثال، يمكن ألا يكون الرؤساء التنفيذيين على دراية كافية بتصورات الموظفين أو مجموعة العمل في الشركات التي يملكونها، وبالتالي يمكن أن يكونوا مجيبين خاطئين للدراسات التي تتعلق بديناميكيات الفريق أو احترام الموظف لذاته.

يحتوي البحث المسحي على مجموعة عديدة ومتنوعة من نقاط القوة الرئيسية بالمقارنة مع غيره من أساليب البحث الأخرى. أولاً، تعتبر دراسات البحث أداة ممتازة لقياس مجموعة متنوعة من البيانات التي لا يتم ملاحظتها مثل التفضيلات الخاصة بالأشخاص (على سبيل المثال: التوجه السياسي) أو الصفات (على سبيل المثال: احترام الذات) أو الآراء (على سبيل المثال: بالنسبة إلى التعامل مع الأشخاص المهاجرين) أو المعتقدات (على سبيل المثال: حول القانون الجديد) أو السلوكيات (مثل التدخين أو شرب الكحوليات) أو المعلومات الواقعية (على سبيل المثال: الدخل). ثانياً، تعتبر البحوث المسحية من أنسب الأساليب المثالية التي يتم استخدامها لجمع البيانات عن بعد حول الكثافة السكانية التي تعتبر كبيرة إلى حد كبير لدرجة لا يمكن رصدها بشكل مباشر. يمكن تغطية منطقة ذات مساحة كبيرة - مثل بلد بأكمله - عن طريق استخدام المسح بالبريد الداخلي أو البريد الإلكتروني أو المكالمات الهاتفية من خلال استخدام المعاينة الدقيقة من أجل ضمان تمثيل المجتمع المستهدف السكاني بطريقة كافية في العينة الصغيرة. ثالثاً، وفقاً لطبيعتها غير المزعجة وقدرتها على تلبية راحة الفرد،

تكون الدراسات المسحية للاستبيان مفضلة لدى العديد من المشاركين. رابعاً، يمكن أن تكون المقابلات هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها التوصل إلى المجموعات السكانية المحددة مثل المهاجرين ممن هم بلا مأوى أو المهاجرين الغير شرعيين حيث لا يوجد هناك إطاراً متاحاً للمعينة. خامساً، يمكن أن تسمح البحوث المسحية لعينات كبيرة باستنتاج النتائج والآثار الصغيرة حتى مع تحليل المتغيرات المتعددة، ويمكن أيضاً أن تسمح بعمل التحليل المقارن للمجموعات الفرعية للسكان (أي: التحليل الذي يتم داخل المجموعة والتحليل فيما بين المجموعات بعضها ببعض) ويتم ذلك اعتماداً على التصميم الخاص بالمسح. سادساً، يعتبر البحث المسحي من الدراسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها حيث تعمل على توفير وقت الباحث ومجهوده بالإضافة إلى توفير التكلفة أكثر من الأساليب البحثية الأخرى مثل البحوث التجريبية وبحث الحالة. وفي نفس الوقت، يحتوي البحث المسحي على بعض العيوب الفريدة من نوعها. يخضع هذا النوع من الأبحاث إلى عدد كبير من التحيزات مثل تحيز عدم الاستجابة وتحيز المعينة وتحيز الرغبة الاجتماعية والانحياز الاستذكاري التي سوف يتم مناقشتها في القسم الأخير من هذا الفصل.

وبالاعتماد على كيفية جمع البيانات، يمكن تقسيم البحث المسحي إلى اثنين من الفئات التصنيفية الكبيرة ألا وهما: مسح الاستبيان (التي يمكن أن تتمثل في البريد الداخلي أو المجموعة التي يتم إدارتها أو الدراسات البحثية على شبكات الإنترنت) والدراسات المسحية للمقابلات (التي يمكن أن تكون مقابلات شخصية أو عبر الهاتف أو مقابلة المجموعات المركزة). تعتبر الاستبيانات من الأدوات التي يتم استكمالها كتابياً من قبل المشاركين،

في حين يتم استكمال المقابلات من قبل المحاور استناداً إلى الإجابات اللفظية التي يتم تقديمها من قبل المشاركين. وكما تم مناقشته أدناه، يحتوي كل نوع على نقاط القوة ومواطن الضعف الخاصة به، من حيث التكاليف الخاصة بكل نوع وتغطية المجتمع المستهدف السكاني محل الدراسة ومرونة الباحث في طرح الأسئلة.

الاستبيان المسحي (Questionnaire Surveys)

تم اختراع هذا النوع من الاستبيان من قبل السير فرانسيس غالتون (Sir Francis Galton) ليكون الاستبيان (questionnaire) هو أداة البحث التي تتكون من مجموعة من الأسئلة (العناصر) التي من المفترض الحصول منها على عدد من الإجابات من المشاركين بطريقة نظامية. يمكن أن تكون الأسئلة إما أسئلة منتظمة أو أسئلة غير منتظمة. تطلب الأسئلة الغير منتظمة من المشاركين أن يقدموا إجابات بأسلوبهم الخاص، في حين يتعين على المشارك أن يختار إجابة من مجموعة اختيارات محددة في الأسئلة المنتظمة. يمكن أن يتم تجميع الإجابات الخاصة بالموضوعات بالنسبة إلى الأسئلة المفردة (العناصر) في الاستبيان المنتظم في مقياس مركب أو فهرس للتحليل الإحصائي. يجب أن يتم تصميم ووضع الأسئلة بالطريقة التي يتمكن من خلالها المشاركون قراءة واستيعاب والإجابة على هذه الأسئلة بطريقة مجدية، وبالتالي لا يمكن أن يكون أسلوب المسح ملائماً أو عملياً بالنسبة إلى مجموعات سكانية محددة مثل الأطفال أو غير المتعلمين.

تميل معظم استبيانات المسح إلى أن تكون دراسات مسح بريدية مدارة ذاتياً (self-administrated mail survey) حيث يتم إرسال نفس الاستبيان عن طريق البريد إلى عدد كبير من الأشخاص، وعلى المشاركين الراغبين أن يقوموا

باستكمال الدراسة البحثية بما يناسبهم وإعادتها مرة أخرى في المظاريف البريدية مسبقاً الدفع. تعتبر الدراسات البحثية التي تتم عن طريق البريد من الأساليب المفيدة حيث أنها لا تعتبر من الأساليب التي تسبب إزعاجاً علاوة على كونها غير باهظة الثمن من حيث إدارتها حيث يعتبر الجزء الأكبر من الخدمات البريدية رخيصة الثمن في معظم البلاد. ومع ذلك، تميل معدلات الإجابة على الدراسات البحثية عن طريق البريد إلى أن تكون منخفضة جداً نظراً لأن الغالبية العظمى من الأشخاص تميل إلى تجاهل مثل هذه الدراسات. يمكن أن يكون هناك أيضاً تأخيرات لفترات طويلة (عدة أشهر) في استكمال وإعادة المشاركين للدراسة البحثية (أو يمكن أن يكونوا ببساطة فقدوا هذه الدراسات). وبالتالي، يتعين على الباحث أن يقوم برصد الإجابات بطريقة مستمرة بمجرد عودتها مرة أخرى، والقيام بمتابعة وإرسال رسائل التذكير إلى غير المشاركين المتكررين (اثنين أو ثلاثة من رسائل التذكير على فترات زمنية تتراوح من شهر إلى شهر ونصف يعتبر عدداً مثالياً). تعتبر دراسات مسح الاستبيان من الأساليب التي لا تتناسب أيضاً مع المسائل التي تتطلب توضيحاً من جانب المشارك أو مع تلك المسائل التي تتطلب إجابات كتابية مفصلة. يمكن استخدام التصميمات الطولية في دراسة نفس المجموعة من المشاركين في أوقات مختلفة، إلا أن معدلات الاستجابة تميل إلى أن تنخفض انخفاضاً حاداً من دراسة إلى أخرى.

يتمثل النوع الثاني من المسح في الاستبيان المدار جماعياً (group-administrated questionnaire). يتم جلب عينة من المشاركين معاً في مكان معروف ووقت محدد، ويطلب من كل مشارك على حدة أن يقوم باستكمال الاستبيان في تلك الغرفة. يقوم المشاركون بإدخال الإجابات

الخاصة بهم بشكل مستقل دون التفاعل مع بعضهما البعض. يعتبر هذا الشكل مناسباً ومريحاً بالنسبة إلى الباحث، إلى جانب التأكيد على ارتفاع معدل الاستجابة. إذا لم يستوعب المشاركون أي سؤال محدد يمكنهم طلب التوضيح. في العديد من المؤسسات، يكون من السهل نسبياً القيام بتجميع مجموعة من الموظفين في قاعة المؤتمرات أو الغرفة المخصصة لتناول وجبة الغداء، وخاصةً إذا تمت الموافقة على إجراء دراسة المسح من قبل المسؤولين التنفيذيين عن الشركة.

يوجد نوعاً أكثر حداثة من الاستبيان ألا وهو الاستبيان على شبكة الإنترنت أو الاستبيان على الموقع الإلكتروني. يتم إدارة هذه الدراسات المسحية على شبكة الإنترنت عن طريق استخدام النماذج التفاعلية. يمكن أن يتلقى المشاركون طلباً على البريد الإلكتروني الخاص بهم للمشاركة في الدراسة البحثية مع وجود وصلة على شبكة الإنترنت حيث يمكن الانتهاء من الدراسة البحثية. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تكون الدراسة البحثية جزءاً لا يتجزأ من البريد الإلكتروني ويمكن الانتهاء منها وإرسالها مرة أخرى عن طريق رسائل البريد الإلكتروني. تعتبر هذه الدراسات غير باهظة الثمن بالنسبة إلى إداراتها ويتم تسجيل النتائج على الفور في قاعدة البيانات الموجودة على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى أن الدراسة البحثية يمكن أن يتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك. ومع ذلك، إذا كان الموقع الإلكتروني الخاص بالدراسة البحثية غير محمياً بكلمة مرور أو أنه قد تم تصميمه تسليم الإجابات عدة مرات، يمكن حينئذٍ تسوية والتوفيق بين الإجابات بكل سهولة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون تحيز المعاينة من القضايا البارزة نظراً لأن الدراسة البحثية لا تتمكن من الوصول إلى الأشخاص الذين لا يملكون أجهزة حاسب آلي أو لا يمكنهم

التواصل عبر شبكة الإنترنت، مثل الفقراء وكبار السن والمجموعات الأقلية، إلى جانب أن عينة المشاركون تنحرف في اتجاه المجموعة السكانية الأصغر سناً ممن يتواصلون عبر شبكة الإنترنت لفترات طويلة وممن لديهم الوقت والقدرة على استكمال والانتهاء من مثل هذه الدراسات البحثية. يمكن أن يكون حساب معدل الاستجابة من الأمور التي تسبب إشكالية إذا كان رابط الدراسة موضوعاً على قوائم البريد الإلكتروني أو لوائح الإعلانات بدلاً من إرسالها مباشرة عبر البريد الإلكتروني إلى المشاركين المستهدفين. ولهذه الأسباب، يفضل العديد من الباحثين الدراسات البحثية مزدوجة الإعلام (على سبيل المثال: المسح البريدي والاستطلاع على شبكة الإنترنت)، مما يسمح للمشاركين اختيار وتحديد أسلوب الإجابة المفضل بالنسبة إليهم.

يعتبر تركيب وإنشاء استبيان المسح فن من الفنون. يجب اتخاذ العديد من القرارات فيما يتعلق بمحتوى الأسئلة وصياغتها وشكلها وتسلسلها - تلك الأمور جميعها التي يمكن أن يكون لها عواقب هامة وضرورية بالنسبة إلى الإجابات الخاصة بالدراسة البحثية.

صيغ الإجابة (Response formats): يمكن أن تكون الأسئلة الخاصة بالدراسة البحثية أسئلة منتظمة أو غير منتظمة. يتم التعرف على الإجابات التي تتعلق بالأسئلة المنتظمة عن طريق استخدام واحدة من الصيغ التالية للإجابة:

- الإجابات ثنائية التفرع، حيث يُطلب من المشاركين اختيار واحدة من اثنين من الخيارات الممكنة مثل صح/ خطأ أو نعم/ لا أو أوافق/ لا أوافق. ومن الأمثلة على مثل هذا السؤال: هل تعتقد أن هناك ما يمكن أن يبرر عقوبة الإعدام في بعض الظروف (اختر إجابة واحد): نعم / لا.

- الإجابات الإسمية، حيث يتم تقديم أكثر من خيارين غير مرتبين إلى

المشاركين مثل: ما هو مجال عملك: التصنيع / الخدمات الاستهلاكية / التجزئة / التعليم / الرعاية الصحية / السياحة والضيافة / أخرى.

▪ الإجابات الترتيبية، حيث يكون لدى المشاركين أكثر من اثنين من الخيارات المرتبة مثل: ما هو أعلى مستوى من التعليم قمت بالحصول عليه: المدرسة الثانوية / درجة البكالوريوس / الدراسات العليا.

▪ إجابات المستوى الزمني، حيث يتم تقديم مقياس ليكرت ذات النقاط الخمس أو مقياس ليكرت ذات النقاط السبع أو مقياس فرق التباين الدلالي أو مقياس غتمان إلى المشاركين. لقد تم مناقشة كل نوع من أنواع المقاييس سالفة الذكر في الفصل السابق.

▪ الإجابات المستمرة، حيث يدخل المشاركون إلى القيمة المستمرة (قيمة المقياس النسبي) مع نقطة الصفر ذات المعنى مثل عمرهم أو خدمتهم في الشركة. تميل جميع هذه الإجابات بوجه عام إلى أن تكون من فئة أسئلة ملء الفراغات.

صياغة ومحتوى السؤال (Question content and wording): تعتبر الإجابات التي تم الحصول عليها في الدراسة البحثية إجابات حساسة جداً لأنواع الأسئلة التي يتم طرحها. سوف تؤدي الأسئلة ذات الإطار السيئ أو الأسئلة الغامضة من الأرجح إلى إجابات غامضة لا معنى لها وسوف تكون ذات قيمة ضئيلة جداً. أوصى ديلمان (عام ١٩٧٨) باستخدام العديد من القواعد من أجل وضع الأسئلة الجيدة الخاصة بالدراسة البحثية. يجب أن يتم التمعن في كل سؤال في الدراسة البحثية بكل عناية فيما يتعلق بالمسائل والقضايا التالية:

■ هل هذا السؤال واضحاً ومفهوماً: يجب طرح الأسئلة الخاصة بالدراسة البحثية بلغة بسيطة للغاية ويُفضل طرح الأسئلة في صيغة المبني للمعلوم وبدون كلمات معقدة أو ألفاظ قد لا تكون مفهومة من قبل المشاركون العادي. ينبغي أن يتم صياغة جميع الأسئلة الموجودة في الاستبيان بطريقة مشابهة حتى يكون من السهل على المشاركين قراءة واستيعاب الأسئلة. يتمثل الاستثناء الوحيد في هذا الأمر فيما إذا كانت الدراسة البحثية التي تقوم بإجرائها تستهدف مجموعة متخصصة من المشاركين مثل الأطباء والمحامين والباحثين ممن يستخدمون هذه الألفاظ الغير مفهومة في البيئة اليومية الخاصة بهم.

■ هل تم صياغة هذا السؤال بطريقة النفي: تميل الأسئلة التي يتم صياغتها بطريقة سلبية مثل هل يتعين على الحكومة المحلية ألا تقوم بزيادة قيمة الضرائب - تميل إلى الخلط بين الكثير من الإجابات مما يؤدي إلى وجود الإجابات الغير دقيقة. يجب تجنب مثل هذه الأسئلة، وفي جميع الحالات، يجب تجنب النفي المزدوج.

■ هل هذا السؤال غامضاً: يجب ألا تحتوي الأسئلة الخاصة بالدراسات البحثية على الكلمات أو التعبيرات التي يمكن تفسيرها بطريقة مختلفة من قبل مجموعة مختلفة من المشاركين (على سبيل المثال: الكلمات مثل "أي" أو "فقط"). فعلى سبيل المثال، إذا طرحت على المشاركون سؤالاً مثل ما هو الدخل السنوي الخاص بك، فسوف يكون غير واضحاً ما إذا كنت تشير إلى الراتب/ الأجر أو أيضاً الأرباح الموزعة أو الإيجارات أو غيرها من أنواع الدخل الأخرى، أو ما إذا كان السؤال يشير إلى الدخل الشخصي أو الدخل العائلي (بما في ذلك أجر الزوجة)

أو كل من الدخل الشخصي والدخل التجاري؟ سوف يؤدي التفسير المختلف من قبل المشاركين المختلفين إلى وجود إجابات لا يمكن مقارنتها والتي لا يمكن تفسيرها بشكل صحيح.

■ هل يحتوي هذا السؤال على كلمات متحيزة أو كلمات محملة بالقيمة: يشير التحيز إلى أي دلالة في السؤال تعمل على تشجيع المشارك على الإجابة بطريقة معينة. قام كينيث راسينكي (عام ١٩٨٩) بدراسة واختبار العديد من الدراسات المختلفة التي تم إجراؤها حول آراء الأشخاص تجاه الإنفاق الحكومي ولاحظ أن مجموعة المشاركين يميلون إلى الإشارة إلى الدعم الأقوى فيما يتعلق بـ "مساعدة الفقراء" ودعم أقل فيما يتعلق بـ "الرعاية والرعاية"، حتى على الرغم من أن كلا المصطلحين يحملان نفس المعنى. في هذه الدراسة، تم ملاحظة أيضاً مزيد من التأييد والدعم بالنسبة إلى "وقف ارتفاع معدل الجريمة" (وتأييد أقل بالنسبة إلى "تطبيق القانون")، و"إيجاد الحلول للمشكلات التي تتعلق بالمدن الكبيرة" (وتأييد أقل بالنسبة إلى "دعم المدن الكبيرة") بالإضافة إلى ملاحظة تأييداً قوياً لـ "التعامل مع إدمان المخدرات" (وتأييداً أقل فيما يتعلق بـ "إعادة تأهيل مدمني المخدرات"). تميل اللغة أو النغمة المتحيزة إلى الانحراف عن الإجابات التي تم ملاحظتها. من الصعب في كثير من الأوقات التنبؤ بصياغة التحيز سلفاً، ولكن إلى أقصى حد ممكن، ينبغي إمعان النظر في الأسئلة الخاصة بالدراسة البحثية بكل عناية من أجل تجنب اللغة المتحيزة.

■ هل هذا السؤال مركباً: الأسئلة المركبة هي تلك الأسئلة التي يمكن أن تحتوي على العديد من الإجابات. فعلى سبيل المثال: هل أنت راضٍ عن

الأجهزة والبرامج المقدمة إلى العمل الذي تقوم به؟ في هذا المثال، كيف يتعين على المستجيبين أن يجيب إذا ما كان / كانت راضٍ عن الأجهزة وليس البرامج أو العكس؟ فمن المستحسن دائماً الفصل بين الأسئلة المركبة لتكون أسئلة منفصلة كالتالي: (١) هل أنت راضٍ عن الأجهزة المقدمة إليك في العمل و(٢) هل أنت راضٍ عن البرمجيات المقدمة إليك في العمل. ومثال آخر على ذلك يتمثل في: هل تفضل عائلتك متابعة البرامج العامة في التلفاز؟ يمكن أن يفضل بعض الأشخاص متابعة البرامج العامة في التلفاز لأنفسهم، في حين يفضلون برامج تليفزيونية معينة مثل شارع سمسم لأطفالهم.

■ هل هذا السؤال عام جداً: لا تقوم الأسئلة العامة في بعض الأحيان بتغطية تصورات المشاركين بشكل دقيق. إذا طرحت على أي شخص سؤالاً فيما يتعلق بكيفية تفضيله لكتاب محدد وقمت بتقديم مقياس الإجابة الذي يتراوح من "لا على الإطلاق" إلى "جيد للغاية"، إذا قام هذا الشخص باختيار "جيد للغاية" فماذا يعني هو / ماذا تعني هي؟ بدلاً من ذلك، قم بطرح مزيد من الأسئلة السلوكية المحددة مثل هل سوف تقوم بترشيح هذا الكتاب إلى أشخاص آخرين، أو هل تخطط لقراءة كتب أخرى لنفس المؤلف؟ وبالمثل، بدلاً من سؤال كم يبلغ حجم الشركة الخاصة بك (الذي يمكن تفسيره بطريقة مختلفة من قبل المشاركين)، قم بسؤال كم عدد الأشخاص التي تعمل في الشركة الخاصة بك و/ أو ما هي قيمة الإيرادات السنوية لشركتك، الأسئلة التي تعد مقياساً لحجم الشركة.

■ هل هذا السؤال من الأسئلة التفصيلية جداً: تجنب طرح الأسئلة التي

تحتوي على كثير من التفاصيل الغير ضرورية التي لا تجدي نفعاً في الغرض الذي يسعى إليه البحث المحدد. فعلى سبيل المثال، هل أنت في حاجة إلى معرفة عمر كل طفل في المنزل أم أن عدد الأطفال فقط الموجودة في المنزل يعتبر أمراً مقبولاً؟ ومع ذلك، إذا لم تكن متأكداً، من الأفضل أن تخطئ من جانب التفصيل بدلاً من أن تخطئ في التعميم.

■ هل يحتوي هذا السؤال على الافتراضات: عندما تطرح سؤالاً حول ما هي الفوائد التي تراها في خفض قيمة الضرائب، فأنت في هذا السؤال تفترض أن المشارك يرى أن خفض قيمة الضرائب يعتبر من الأمور المفيدة. إلا أن العديد من الأشخاص يمكن أن يروا أن خفض قيمة الضرائب لا يعتد من الأمور المفيدة، ويرجع هذا إلى أن الاقتطاعات التي تتم في قيمة الضرائب يمكن أن تؤدي إلى تمويل أقل بالنسبة إلى المدارس العامة وأحجام أكبر للفصول وتقديم عدد أقل من الخدمات العامة مثل الشرطة والإسعاف وخدمات إطفاء الحرائق. تجنب طرح الأسئلة التي تحتوي على الافتراضات المدمجة.

■ هل هذا السؤال خيالياً: السؤال الأكثر شعبية في العديد من برامج الألعاب التليفزيونية هو "لو أنك فزت بمليون دولار في هذا البرنامج، فكيف ستخطط لإنفاق مثل هذا المبلغ؟" لم يواجه الغالبية العظمى من المشاركين مثل هذا المبلغ من المال ولم يفكروا أبداً في مثل هذا الأمر (لا يعرف البعض حتى أنه بعد خصم قيمة الضرائب سوف يحصلون فقط على ٦٤٠,٠٠٠ دولاراً أمريكياً أو ما إلى ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي العديد من الحالات، يتم تغطية هذا المبلغ على مدى ٢٠ عاماً، وبالتالي سوف تصبح صافي القيمة الحالية أقل من ذلك)، وبالتالي

تميل الإجابات الخاصة بهم إلى أن تكون عشوائية تماماً مثل القيام بجولة حول العالم أو شراء مطعم أو الإنفاق على التعليم أو ادخاره لحين التقاعد أو مساعدة الآباء أو الأطفال أو عمل زفافاً مترف. تحمل الأسئلة الخيالية إجابات خيالية أيضاً تلك الإجابات التي لا يمكن استخدامها لعمل الاستنتاجات العلمية.

■ هل لدى المستجيبين المعلومات اللازمة للإجابة على الأسئلة بطريقة صحيحة: في أغلب الأحيان، نقوم بافتراض أن الأفراد المشاركين لديهم من المعلومات ما يؤهلهم للإجابة على الأسئلة، في حين أنهم لا يمتلكون هذه المعلومات في واقع الأمر. حتى إذا تم الحصول على هذه الإجابة، ففي هذه الحالة، تميل الإجابات إلى أن تكون غير دقيقة نظراً لافتقارهم إلى المعرفة التي تدور حول السؤال الذي تم طرحه. فعلى سبيل المثال، ينبغي علينا أن لا نطرح سؤالاً على المدير التنفيذي المسئول للشركة حول تفاصيل العمليات التي تتم يومياً - تلك التفاصيل التي من المحتمل ألا يكونوا على دراية بها، أو سؤال المدرسين عن كم التعليم الذي يتلقاه طلابهم، أو سؤال طلاب المدارس الثانوية "هل تعتقد أن الحكومة الأمريكية تصرف بشكل مناسب في أزمة خليج الخنازير؟"

تسلسل الأسئلة (Questions sequencing): بوجه عام، يجب أن تتدفق الأسئلة بطريقة منطقية من سؤال إلى سؤال آخر. من أجل تحقيق أفضل معدلات للإجابة، ينبغي أن تتدفق الأسئلة من الأسئلة الأقل حساسية إلى الأسئلة الأكثر حساسية، ومن الأسئلة الواقعية مروراً بالأسئلة السلوكية وصولاً إلى الأسئلة التي تعتمد على المواقف، ومن الأسئلة الأكثر عمومية إلى الأسئلة الأكثر تحديداً. وفيما يلي بعض القواعد العامة الخاصة بتسلسل الأسئلة:

▪ البدء بالأسئلة السهلة الغير تهديدية التي يمكن استذكارها بسهولة. تتمثل الخيارات الجيدة في كل من المجموعات السكانية (السن والنوع ومستوى التعليم) بالنسبة إلى الدراسات البحثية التي تتم على المستوى الفردي ومجموعات الشركات (عدد الموظفين والإيرادات السنوية والصناعة) وذلك بالنسبة إلى الدراسات البحثية التي على مستوى الشركات.

▪ عدم البدء نهائياً بالأسئلة ذات النهايات المفتوحة.

▪ إذا كنت تتبع التسلسل التاريخي للأحداث، قم باتباع التسلسل الزمني بدءاً من الأقدم إلى الأحدث.

▪ السؤال عن موضوع واحد في وقت واحد. عند القيام بتبديل الموضوعات، قم باستخدام صيغ الانتقال مثل "يقوم القسم التالي بدراسة الآراء الخاصة بك حول ..."

▪ استخدام أسئلة التصفية أو الأسئلة الشرطية حسب الحاجة، مثل "إذا أجبت بـ 'نعم' بالنسبة إلى السؤال رقم ٥، فتوجه إلى القسم الثاني. إذا أجبت بـ 'لا' فاذهب إلى القسم الثالث."

القواعد الذهبية الأخرى (Other golden rules): افعل مع المشاركين ما تريد أن يقومون هم بفعله معك. عليك أن تكون متبهاً ومقدراً لوقت المشاركين وكذلك الاهتمامات الخاصة بهم والثقة وسرية المعلومات الشخصية الخاصة بالمشاركين. قم دائماً بممارسة الاستراتيجيات التالية فيما يتعلق بجميع الأبحاث الخاصة بدراسات المسح:

▪ وقت الأشخاص دائماً ما يكون ذا قيمة. يجب أن تحترم الوقت الخاص بهم. عليك أن تجعل الدراسة البحثية التي تقوم بإجرائها قصيرة قدر

المستطاع وقصرها على ما هو ضروري للغاية. لا يحب المشاركون أن يستغرقوا أكثر من عشر دقائق أو خمسة عشر دقيقة في أية دراسة بحثية، بغض النظر عن مدى أهمية هذه الدراسة. تميل الدراسات البحثية الطويلة إلى الانخفاض في معدلات الإجابة بشكل كبير.

- دوام التأكيد للمشاركين على سرية الإجابات الخاصة بهم وكيف ستقوم باستخدام البيانات الخاصة بهم (على سبيل المثال: فيما يتعلق بالبحث الأكاديمي) وكيفية إدراج وتسجيل النتائج (عادةً، يتم ذلك في المجموع).
- بالنسبة إلى الدراسات البحثية المؤسسية، قم بالتأكيد على إرسال نسخة من النتائج النهائية إلى المشاركين وتأكد من أنك ستفي بوعدهم معهم.
- تقديم الشكر إلى المشاركين لمشاركتهم في الدراسة الخاصة بك.
- وفي النهاية، قم دائماً بعمل اختبار مسبق للاستبيان الذي قمت به، على الأقل عن طريق استخدام العينة الاحتمالية قبل تقديمها إلى المشاركين في المجال الميداني. يمكن أن يعمل مثل هذا الاختبار المسبق على الكشف عن الغموض أو الافتقار إلى الوضوح أو التحيزات الموجودة في صياغة الأسئلة - تلك الأمور التي ينبغي القضاء عليها قبل التعامل مع العينة المقصودة.

المقابلات المسحية (Interview Survey)

تعتبر المقابلات من أكثر الأشكال الشخصية الخاصة بأسلوب جمع البيانات أكثر من الاستبيان، بالإضافة إلى أنه يتم إجراء هذه المقابلات من قبل مجموعة من المحاورين المدربين عن طريق استخدام نفس بروتوكول البحث مثل مسح الاستبيان (أي مجموعة موحدة من الأسئلة). ومع ذلك، وعلى عكس

الاستبيان، يمكن أن يحتوي نص المقابلة على العديد من التعليمات الخاصة بالنسبة إلى المحاور والتي لا يراها المشاركون، إلى جانب أنها يمكن أن تشمل على مساحة للمحاور حتى يتمكن من تسجيل التعليقات والملاحظات الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى النقيض من الدراسات البحثية التي تتم عن طريق البريد، يكون للمحاور الفرصة لتوضيح أية مسائل أو قضايا تثار من قبل المشارك أو طرح الأسئلة الحسية أو أسئلة المتابعة. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن المقابلات تعتبر من الأمور المستنفذة للوقت وتتطلب موارد مكثفة. هناك حاجة إلى مهارات المقابلة الخاصة من جانب المحاور. يعتبر المحاور أيضاً جزءاً من أداة القياس ويتعين عليه أن يسعى بشكل استباقي إلى عدم التحيز بشكل مصطنع إلى الإجابات التي تم ملاحظتها.

يتمثل الشكل الأكثر شيوعاً من المقابلات في المقابلات الشخصية أو المقابلات التي تتم وجهاً إلى وجه (**face-to-face interview**) حيث يعمل المحاور مع المشارك بشكل مباشر ويقوم بطرح الأسئلة وتسجيل الإجابات. يمكن إجراء المقابلات الشخصية إما في منزل المشارك أو في موقع العمل. يمكن أن يكون هذا المنهج من المناهج المفضلة لدى بعض المشاركين، في حين يشعر الآخرون بعدم الارتياح في السماح لشخص غريب بالدخول إلى منزلهم. ومع ذلك، يتمكن المحاورون الماهرون من إقناع المشاركين بالتعاون معهم، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين معدلات الاستجابة بشكل كبير.

يتم تعريف التباين الموجود في المقابلات الشخصية بمقابلة المجموعة، ويُطلق عليه أيضاً اسم مجموعة التركيز (**focus group**). في هذه التقنية، يتم مقابلة والتحاور مع مجموعة صغيرة من المشاركين (تتراوح عادةً من ٦ إلى ١٠ مشاركون) سوياً في مكان معروف. يقوم المحاور بدور الميسر بشكل جوهري

حيث تتمثل وظيفته في قيادة المناقشات وضمان إتاحة الفرصة أمام كل شخص للإجابة. تسمح المجموعات المركزة بإجراء دراسة أكثر عمقاً للقضايا المعقدة أكثر من غيرها من الأشكال الأخرى لبحث الدراسات المسحية، ويرجع هذا إلى أنه عندما يسمع الأشخاص الآخريين وهم يتكلمون، غالباً ما يشير هذا الأمر إلى إجابات أو الأفكار التي لم يفكروا فيها من قبل. ومع ذلك، يمكن الهيمنة على المناقشة الخاصة بمجموعة التركيز من قبل الشخصية المسيطرة، علاوة على أن بعض الأفراد يمكن أن يحجموا عن التعبير عن آرائهم أمام رفقاءهم أو رؤسائهم وخاصةً عندما يتعلق الأمر بالمسائل الحساسة مثل ضعف أداء الموظف أو سياسات العمل. ونظراً لصغر حجم العينة الخاصة بهم، يتم عادةً استخدام المجموعات المركزة في البحوث الاستكشافية بدلاً من البحوث الوصفية أو البحوث التفسيرية.

يتمثل النوع الثالث من الدراسات المسحية للمقابلات في المقابلات عن طريق الهاتف (telephone interviews). في هذه التقنية، يقوم المحاورون بالتواصل مع المشاركين المحتملين عبر الهاتف، وذلك استناداً إلى الاختيار العشوائي للأشخاص من دليل التليفون من أجل طرح مجموعة قياسية من أسئلة الدراسات البحثية الموحدة. يتمثل أكثر المناهج حداثة وتقدماً من الناحية التكنولوجية في المقابلة الهاتفية بمعاونة أجهزة الحاسب الآلي (CATI)، وزيادة استخدامها من قبل باحثي الدراسات البحثية التجارية والحكومة والباحثين الأكاديميين، حيث يكون المحاور هو مشغل الهاتف ممن يتم توجيهه من خلال عملية المحاورة عن طريق التعليمات الخاصة بعرض برامج الحاسب الآلي والأسئلة المطلوب طرحها على شاشة الحاسب الآلي. يقوم النظام أيضاً باختيار المشاركين بطريقة عشوائية عن طريق استخدام تقنية

الاتصال الرقمي العشوائي، إلى جانب القيام بتسجيل الإجابات عن طريق استخدام تقنية التعرف على الأصوات. بمجرد أن يكون المشاركون على الهاتف، يمكن الحصول على أعلى معدلات من الإجابات. لا تعتبر هذه التقنية من الأساليب التقنية المثالية بالنسبة إلى المناطق الريفية حيث الكثافة الهاتفية منخفضة، بالإضافة إلى أنه لا يمكن استخدامها في توصيل المعلومات الغير صوتية مثل الرسوم البيانية أو البيانات التوضيحية الخاصة بالمنتج.

دور المحاور (Role of interviewer): يلعب المحاور دوراً معقداً ومتعدد الجوانب في عملية المقابلة والتي تتضمن المهام التالية:

- الإعداد للمقابلة: بما أن المحاور يكون في مقدمة الجهد المبذول في عملية جمع البيانات، فإن جودة البيانات التي يتم جمعها تعتمد بدرجة كبيرة على مدى تدريب المحاور على القيام بمثل هذه الوظيفة. يجب أن يتم تدريب المحاور في كل من عملية المقابلة وأسلوب الدراسة البحثية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون على دراية تامة بالغرض من الدراسة وكيف سيتم تخزين واستخدام الإجابات والمصادر الخاصة بتحيز المحاور. يتعين على المحاور / المحاور أن يقوم بالتدريب على وتحديد زمن المقابلة قبل الدراسة الرسمية.
- تحديد موقع وحشد تعاون المشاركين: في الدراسات البحثية الشخصية والتي تتم في المنزل على وجه التحديد، يتعين على المحاور تحديد العناوين المحددة والعمل حول الجدول الزمني الخاص بالمشاركين في أوقات غير مرغوبة في بعض الأحيان مثل العمل أثناء عطلة نهاية الأسبوع. يتعين على المحاورين أيضاً أن يكونوا مثل الباعة حيث يقومون ببيع فكرة المشاركة في الدراسة.

▪ تحفيز المشاركين: غالباً ما يستفيد المشاركون من التحفيز الذي يقدمه لهم المحاورين. إذا كان المحاور غير مهتماً أو غير متبهاً، لن يكون المشاركون متحفزين لتقديم الإجابات المفيدة أو الإجابات النقية التثقيفية. يتعين على المحاور أن يُظهر الحماس حول الدراسة وأن يقوم لتوصيل أهمية البحث إلى المشاركين وأن يكون متبهاً لاحتياجات المشاركين على مدار المقابلة.

▪ توضيح أي سوء فهم أو قلق: يجب أن يكون المحاورون قادرين على التفكير في أدنى الأشياء وأن يقوموا بتحديد المخاوف أو الاعتراضات الغير متوقعة التي يتم إثارتها من قبل المشاركين من أجل تحقيق الرضا والارتياح إلى المشاركين. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليهم طرح أسئلة تحقيقية إذا كان الأمر ضرورياً حتى إذا لم تكن مثل هذه الأسئلة مدرجة في النص.

▪ ملاحظة نوعية الإجابة: يكون المحاور في أفضل المواقع التي يمكنه من خلاله إصدار الحكم على نوعية المعلومات التي تم جمعها، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يقوم بتكملة الإجابات التي تم الحصول عليها وذلك عن طريق استخدام الملاحظات الشخصية من الإيماءات أو لغة الجسد حسبما يقتضي الأمر ذلك.

إجراء المقابلة (Conducting the interview): قبل إجراء المقابلة، يتعين على المحاور أن يقوم بإعداد حافظة ليحملها معه إلى جلسة المقابلة والتي تتكون من رسالة موجهة من الباحث الرئيسي أو الكفيل ونسخ كافية من أداة الدراسة البحثية وصورة تحديد الهوية بالإضافة إلى رقم الهاتف الخاص بالمشاركين للاتصال بهم من أجل التحقق من صحة وموثوقية المحاور. يتعين

أيضاً على المحاور أن يحاول الاتصال بالمشاركين في وقت مبكر من أجل تحديد موعداً إن أمكن. ولكي تبدأ المقابلة، يتعين عليه / عليها التحدث بنبرة واثقة وثابتة مثل "أود الحصول على بضع دقائق من وقتكم لمقابلتكم لإجراء دراسة هامة جداً" بدلاً من "هل يمكنني الحضور لإجراء مقابلة معكم؟" يجب على المحاور / المحاور أن يقوم بتقديم نفسه / نفسها وتقديم أوراق الاعتماد الشخصية الخاصة به/ بها، بالإضافة إلى العمل على تفسير الغرض من الدراسة في جملة واحدة أو اثنين مع التأكيد على الحفاظ على سرية التعليقات الخاصة بالمشاركين وتطوعهم للمشاركة في هذه الدراسة البحثية - الأمر الذي يجب أن يتم في أقل من دقيقة واحدة. ينبغي عدم استخدام الكلمات الفخمة أو الألفاظ الكبيرة، إلى جانب عدم تقديم التفاصيل إلا إذا تم طلب هذه التفاصيل على وجه التحديد. إذا كانت لدى المحاور الرغبة في تسجيل المقابلة على شرائط كاسيت، يتعين على المحاور / المحاورة الحصول على إذن صريح من المشارك قبل القيام بعمل هذا الأمر. حتى إذا تم تسجيل المقابلة، يتعين القيام بتدوين الملاحظات حول القضايا الرئيسية أو التحقيقات أو العبارات الحرفية التي تتم في المقابلة.

أثناء المقابلة، يتعين على المحاور أن يقوم بإتباع نص الاستبيان وطرح الأسئلة كما هي مكتوبة بالضبط وعدم تغيير الكلمات حتى يجعل السؤال يبدو وكأنه مألوفاً بشكل أكثر. ينبغي على المحاورين أيضاً عدم تغيير ترتيب الأسئلة أو تخطي أي سؤال قد يكون تم الإجابة عليه في وقت سابق. لا بد من القيام بمناقشة أي قضايا أثارت حول الأسئلة أثناء التدريب على المقابلة قبل إجراء الجلسات الفعلية للمقابلة. لا يتعين على المحاور إنهاء الجمل الخاصة بالمشارك. إذا قام المشارك بإعطاء إجابة سريعة ومختصرة، يجب على المحاور عندئذٍ أن يقوم

بالتحقيق مع المشارك من أجل انتزاع إجابة أكثر عمقاً من حيث التفكير وأكثر شمولية. وفيما يلي بعض من الأساليب التقنية المفيدة لعملية التحقيق:

▪ التحقيق الصامت: قد يشير مجرد التوقف والانتظار (دون التطرق إلى السؤال التالي) للمشاركين إلى أن المحاور في انتظار مزيد من الإجابات التفصيلية.

▪ التشجيع الصريح: يمكن أن تكون الكلمات العرضية مثل "هاه" أو "حسناً" تشجيعاً للمشارك للاستمرار في تقديم مزيد من التفاصيل. ومع ذلك، يتعين على المحاور ألا يبدي أية موافقة أو رفض على ما يقال من قبل المشارك.

▪ طلب الاسترسال: مثل "هل يمكنك توضيح هذا الأمر؟" أو "منذ دقيقة مضت، كنت تتحدث عن التجربة التي مررت بها في مرحلة التعليم الثانوي. هل يمكنك أن تخبرني المزيد عن ذلك؟".

▪ التأمل والانعكاس: يمكن للمحاور هنا أن يقوم بتجربة خدعة المعالج النفسي لتكرار ما يقوله المشارك. فعلى سبيل المثال، "إن ما سمعته هو أنك وجدت أن هذه التجربة كانت مؤلمة للغاية" وتتوقف بعد ذلك في انتظار المشارك لتوضيح هذا الأمر.

بعد أن يتم استكمال والانتهاء من المقابلة، ينبغي على المحاور تقديم الشكر إلى المشاركين لمنحهم وقتهم في هذه الدراسة وإخبارهم بموعد توقع ظهور النتائج وعدم المغادرة بسرعة. بعد المغادرة مباشرةً، يتعين على المحاورين القيام بتدوين أية ملاحظات أو تدوين الملاحظات الرئيسية التي يمكن أن تساعد في تفسير وتوضيح التعليقات الخاصة بالمشارك بطريقة أفضل.

التحيزات في أبحاث المسح (Biases in Survey Research)

على الرغم من جميع نقاط القوة ومواطن الضعف الموجودة، إلا أن أبحاث الدراسات المسحية غالباً ما يشوبها التحيزات النظامية التي يمكن أن تؤدي إلى إبطال بعض الاستنتاجات المستمدة من مثل هذه الدراسات البحثية. تتمثل مثل هذه التحيزات الخمسة في تحيز عدم الاستجابة وتحيز المعاينة وتحيز الرغبة الاجتماعية بالإضافة إلى كل من الانحياز الاستذكاري وانحياز الأسلوب الشائع.

تحيز عدم الاستجابة (Non-response bias): تُعرف أبحاث المسح بوجه عام بأنها من الأبحاث السيئة من حيث انخفاض معدلات الاستجابة الخاصة بها. يعتبر معدل الاستجابة الذي يتراوح من ١٥ إلى ٢٠٪ من المعدلات النموذجية التي تحققت في الدراسات البحثية التي تمت عن طريق البريد، حتى بعد إرسال اثنين أو ثلاثة من الرسائل التذكيرية. إذا فشلت الغالبية العظمى من المشاركين المستهدفين في الإجابة على الدراسة البحثية، عندئذٍ تكون أحد المخاوف في ما إذا كان عدم المشاركين لا يستجيبون إلى الدراسة نتيجة لأسباب نظامية مما قد يثير العديد من التساؤلات حول مدى صلاحية نتائج هذه الدراسة. فعلى سبيل المثال، يميل العملاء الغير راضين إلى أن يكونوا أكثر صخباً فيما يتعلق بالتجربة الخاصة بهم أكثر من العملاء الراضين، وبالتالي فهم أكثر عرضة للإجابة على الدراسات البحثية للاستبيان أو طلبات المقابلة أكثر من العملاء الراضين. وبالتالي، من المحتمل أن تحوي أي عينة للمشاركة على نسبة أعلى من العملاء الغير الراضين أكثر من النسبة الأساسية التي تم سحبها منها. في هذا المثال، لن تفتقر النتائج إلى التعميم فحسب، بل إن النتائج التي تم ملاحظتها يمكن أن تكون أيضاً من العوامل الخادعة في

العينة المتحيزة. يمكن توظيف مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات من أجل تحسين معدلات الاستجابة والتي تتمثل فيما يلي:

- **الإخطار المسبق:** وهو عبارة عن رسالة قصيرة يتم إرسالها مسبقاً إلى المشاركين المستهدفين لطلب مشاركتهم في الدراسة البحثية المقبلة، والتي تُمكن المشاركين من إعداد أنفسهم مسبقاً لهذه الدراسة وتحسين ميلهم إلى الإجابة. ينبغي أن تحتوي الرسالة على الغرض من الدراسة وأهميتها وطريقة جمع البيانات (على سبيل المثال: عن طريق المكالمات الهاتفية ونموذج الرسالة في البريد وما إلى ذلك من الطرق الأخرى للدراسة) بالإضافة إلى تقدير تعاونهم في هذه الدراسة. يمكن أن يتطلب التباين الموجود في هذه التقنية من المشارك أن يعيد إرسال البطاقة البريدية المدفوعة لبيان ما إذا كانوا يرغبون في المشاركة في الدراسة أم لا.
- **ملائمة المحتوى:** إذا كانت دراسة المسح تقوم بدراسة واختبار قضايا ملائمة أو ذات أهمية إلى المشاركين، فمن المحتمل أن يجيب هؤلاء المشاركون على هذا النوع من الدراسات أكثر من الدراسات البحثية التي لا تهتم بمثل هذه القضايا.
- **الاستبيان المُحبب للمشارك:** تميل الاستبيانات الخاصة بالدراسة البحثية الأقصر إلى الحصول على معدلات استجابة أعلى من الاستبيانات الأطول. وعلاوة على ذلك، تميل الأسئلة الواضحة والغير هجومية وكذلك الأسئلة التي يسهل الإجابة عليها إلى جذب معدلات استجابة أعلى.
- **التأييد والمصادقة:** بالنسبة إلى الدراسات المؤسسية، تساعد هذه الاستراتيجية على اكتساب التأييد والمصادقة من كبار المسؤولين

التنفيذيين مما يدل على أهمية هذه الدراسة بالنسبة إلى المؤسسة. يمكن أن يكون هذا التأييد على هيئة رسالة تأييد أو خطاب تقديم يمكن أن يعمل على تحسين مصداقية الباحث في نظر المشاركين.

- **طلبات المتابعة:** يمكن أن تعمل طلبات المتابعة المتعددة على إقناع البعض من غير المشاركين للإجابة، حتى ولو كانت إجاباتهم متأخرة.
- **تدريب المحاور:** يمكن تحسين معدلات الاستجابة الخاصة بالمقابلات مع المحاورين الماهرين ممن تدربوا جيداً على كيفية طلب إجراء المقابلات واستخدام تقنيات الاتصال المحوسب من أجل تحديد المشاركين المحتملين بالإضافة إلى جدولة عمليات الاسترجاع بالنسبة إلى المشاركين الذين لم يتسن مقابلتهم.
- **الحوافز:** يمكن أن تزداد معدلات الاستجابة، على الأقل بالنسبة إلى مجموعات محددة من السكان، عن طريق استخدام استراتيجية الحوافز سواء كانت نقدية أو بطاقات الهدايا أو الهدايا الرمزية مثل الأقلام أو كرات الضغط والمشاركة في جوائز السحب أو التنافسية بالإضافة إلى كوبونات الخصم ووعد بالمساهمة في المؤسسات الخيرية وغيرها من الحوافز الأخرى.
- **الحوافز الغير نقدية:** الأعمال التجارية على وجه الخصوص تكون أكثر عرضة للاستجابة إلى الحوافز الغير نقدية أكثر من الحوافز المالية. ومن الأمثلة على هذه الحوافز الغير نقدية التقرير الخاص بتحديد المعايير الذي يعمل على عقد مقارنة بين كل من الاستجابة الفردية للأعمال التجارية ومجموع جميع الإجابات الموجودة في الدراسة البحثية.

▪ السرية والخصوصية: في النهاية، التأكيدات على أن البيانات أو الإجابات الخاصة للمشاركين لن يتم الإفصاح عنها إلى أي طرف ثالث، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين معدلات الاستجابة.

تحيز المعاينة (Sampling bias): سوف تعمل الدراسات البحثية التي تم إجراؤها عن طريق الاتصال بعينة عشوائية من أرقام التليفونات المتاحة بشكل عام - سوف تعمل على استبعاد الأشخاص التي لا تدرج أرقام التليفونات الخاصة بهم في الدليل أو أرقام الهواتف المحمولة التابعة لهم وكذلك استبعاد الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الإجابة على المكالمات التليفونية (فعلى سبيل المثال: عندما يكونوا في العمل) وسوف يتم ذلك بطريقة نظامية عند إجراء هذه الدراسة البحثية، علاوة على أن دراسة المسح هذه سوف تشمل على عدد غير متناسب من المشاركين ممن لديهم خدمة الخطوط الأرضية للهاتف مع أرقام التليفون المدرجة وكذلك الأشخاص الذين يمكنهم في المنزل معظم الوقت مثل الأشخاص الغير عاملين وذوي الإعاقات وكبار السن. وبالمثل، تميل دراسات المسح التي تتم على شبكة الإنترنت إلى أن تشمل على عدد غير متناسب من الطلاب والشباب صغار السن ممن يتواصلون دائماً على شبكة الإنترنت، إلى جانب أن هذا النوع من الدراسات البحثية سوف يستثني بطريقة نظامية الأشخاص ذوي الوصول المحدود أو ممن لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الإنترنت أو إلى أجهزة الحاسب الآلي مثل الفقراء وكبار السن. وبطريقة مشابهة، تميل دراسات الاستبيان إلى استبعاد كلاً من الأطفال والأميين ممن لا يستطيعون القراءة أو فهم أو الإجابة على الاستبيان بشكل مفيد. يوجد نوعاً مختلفاً من تحيز المعاينة يرتبط بمعاينة

العنصر الخطأ للمجتمع السكاني مثل طرح الأسئلة على المدرسين (أو الآباء) حول التعليم الأكاديمي للطلاب (أو الأطفال) أو طرح الأسئلة على كبار المديرين التنفيذيين حول التفاصيل التشغيلية في الشركة الخاصة بهم. تعمل مثل هذه التحيزات على جعل عينة المشاركين من العينات الغير ممثلة للمجتمع السكاني المقصود وإلحاق الضرر بالادعاءات ذات الصلة بالتعميم حول الاستنتاجات المبنية على العينة المتحيزة.

تحيز الرغبة الاجتماعية (**Social desirability bias**): يميل العديد من المشاركين إلى تجنب الآراء السلبية أو التعليقات المحرجة عن أنفسهم أو أصحاب العمل أو الأسرة أو الأصدقاء. مع استخدام الأسئلة السلبية مثل هل تعتقد أن هناك اختلالاً وظيفياً لفريق المشروع الخاص بك، أو هل هناك الكثير من السياسات المكتتية في موقع العمل الذي تعمل به أو هل سبق لك وأن قمت بتحميل الملفات الموسيقية من على شبكة الإنترنت بطريقة غير قانونية، يمكن ألا يحصل الباحث على إجابات صادقة. يُطلق على هذه النزعة الموجودة فيما بين المشاركين من أجل "تدوير الحقيقة" حتى يقوموا بتصوير أنفسهم بطريقة مرغوبة اجتماعياً، يُطلق عليها اسم "تحيز الرغبة الاجتماعية" التي تعمل على إلحاق الضرر بصلاحية الإجابة التي تم الحصول عليها من أبحاث المسح. لا يوجد هناك أي طريقة فعلية للتغلب على تحيز الرغبة الاجتماعية في مسح الاستبيان، ولكن في الجو الخاص بالمقابلة، يتمكن المحاور المخضرم من اكتشاف الأجوبة المتناقضة وطرح الأسئلة التحقيقية أو أن يقوم باستخدام الملاحظات الشخصية لاستكمال تعليقات المشاركين.

الانحياز الاستذكاري (Recall bias): تعتمد الإجابات على أسئلة الدراسات البحثية في أغلب الأحيان على الدافع الخاص بالمشاركين والذاكرة الخاصة بهم وكذلك قدرتهم على الإجابة. عند التعامل على وجه التحديد مع الأحداث التي حدثت في الماضي البعيد، لا يتمكن المشاركون من تذكر الدوافع أو السلوكيات الخاصة بهم بشكل كافٍ أو أن ذاكرتهم لمثل هذه الأحداث تطورت مع مرور الوقت وأصبح من الصعب استرجاعها. فعلى سبيل المثال، إذا طُلب من المشارك أن يقوم بوصف مدى استفادته/ استفادتها من تكنولوجيا الحاسب الآلي منذ عام مضى أو حتى وصف أحداث الطفولة التي لا تنسى مثل حفلات أعياد الميلاد، يمكن ألا تكون الإجابات الخاصة بهم دقيقة نظراً لصعوبة الاستذكار. يوجد طريقة واحدة ممكنة من أجل التغلب على الانحياز الاستذكاري والتي تتمثل في ترسيخ وتثبيت ذاكرة المشارك في أحداث محددة كما حدث بالفعل بدلاً من أن نطلب منهم استرجاع تصوراتهم ودوافعهم من الذاكرة.

انحياز الأسلوب الشائع (Common method bias): يشير انحياز الأسلوب الشائع إلى كمية التغيرات الزائفة المشتركة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات الغير مستقلة التي يتم قياسها في نفس النقطة وفي نفس الوقت المناسب، مثل المسوح العرضية، عن طريق استخدام الأداة ذاتها مثل الاستبيان. في مثل هذه الحالات، يمكن ألا تكون الظاهرة قيد التحقيق منفصلة بشكل كافٍ عن عوامل القياس الخادعة. تكون الاختبارات الإحصائية القياسية متاحة للاختبار فيما يتعلق بتحيز الأسلوب الشائع، مثل اختبار هارمون أحادي العامل (بوداسكوف وآخرون، عام ٢٠٠٣) وتقنية متغير السوق الخاصة بكل

من ليندل وويتني (عام ٢٠٠١) وغيرها من الاختبارات الأخرى. يمكن تجنب هذا التحيز بطريقة محتملة إذا تم قياس كلاً من المتغيرات المستقلة والمتغيرات الغير مستقلة عند نقاط مختلفة في نفس الوقت عن طريق استخدام تصميم المسح الطولي، أو إذا تم قياس هذه المتغيرات عن طريق استخدام العديد من الوسائل المختلفة مثل تسجيل المتغيرات الغير مستقلة المحسوبة مقابل التصنيف الذاتي القائم على الاستبيان للمتغيرات المستقلة.



الفصل العاشر

البحوث التجريبية

Experimental Research

الفصل العاشر

البحوث التجريبية

Experimental Research

البحوث التجريبية غالباً ما يتم اعتبارها "المعيار الذهبي" في التصميمات الخاصة بالأبحاث، تعتبر واحدة من أشد التصميمات الخاصة بجميع الأبحاث صرامة. في هذا التصميم، يتم تغيير أو تعديل واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة من قبل الباحث (كمعالجة بحثية - treatment)، إلى جانب أنه يتم تحديد العناصر البحثية بطريقة عشوائية وإحالتهم إلى المستويات المختلفة من العلاج (التوزيع العشوائي - random assignment) ويتم بعد ذلك ملاحظة نتائج الأساليب العلاجية على المخرجات (المتغيرات الغير مستقلة). تتمثل نقطة القوة الفريدة من نوعها التي تمتلكها البحوث التجريبية في **الصلاحية الداخلية (internal validity)** - (السببية) الخاصة بها ويرجع ذلك إلى قدرتها على الربط بين السبب والنتيجة من خلال التلاعب بالأساليب العلاجية، في الوقت الذي تقوم فيه بالسيطرة على التأثيرات الزائدة للمتغير الخارجي.

تعتبر البحوث التجريبية من أنسب الأساليب التي يتم الاستعانة بها في البحوث التفسيرية (explanatory research) - (أكثر من البحوث الوصفية أو البحوث الاستكشافية)، حيث يكمن الهدف من هذه الدراسة في اختبار ودراسة العلاقات الموجودة بين السبب والنتيجة. تعمل البحوث التجريبية أيضاً بشكل جيد مع الأبحاث التي تتضمن مجموعة من المتغيرات المحدودة نسبياً والمعرفة على نحو جيد والتي يمكن إما التلاعب بها أو السيطرة عليها. يمكن

إجراء البحوث التجريبية في المختبر أو في الميدان. تميل التجارب المعملية (**laboratory experiments**)، التي يتم إجراؤها في بيئة المختبر (البيئة المصطنعة)، تميل إلى أن تكون ذات صلاحية داخلية مرتفعة، ولكن هذا الأمر يأتي على حساب الصلاحية الخارجية (**external validity**) - (التعميم) المنخفضة، ويعزي هذا إلى أن البيئة المصطنعة (المعمل) الذي يتم إجراء الدراسة فيه يمكن ألا يعكس العالم الحقيقي. أما بالنسبة إلى التجارب الميدانية (**field experiments**) فيتم إجراؤها في البيئة الميدانية كأن تتم في مؤسسة أو منظمة حقيقية، علاوة على أنها تكون ذات صلاحية مرتفعة في كل من الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية على حد سواء. ولكن مثل هذه التجارب تكون نادرة الحدوث بشكل نسبي، نظراً للصعوبات التي ترتبط بالتلاعب بالأساليب العلاجية والسيطرة على التأثيرات الزائفة التي تحدث في البيئة الميدانية.

يمكن أن يتم تصنيف البحوث التجريبية وتجميعها في اثنين من الفئات التصنيفية الكبيرة، ألا وهما: التصميمات التجريبية الحقيقية (**true experimental designs**) والتصميمات شبه التجريبية (**quasi-experimental designs**). يتطلب كلا النوعين من التصميمات التلاعب بالأساليب العلاجية، إلا أنه في الوقت الذي تتطلب فيه التجارب الحقيقية أيضاً التوزيع العشوائي، لا تتطلب التصميمات شبه التجريبية مثل هذا التوزيع العشوائي. وفي كثير من الأحيان، نشير أيضاً إلى البحوث الغير تجريبية (**non-experimental designs**) التي لا تعتبر تصميمات من التصميمات الخاصة بالأبحاث ولكنها مصطلح شامل يتضمن جميع أنواع الأبحاث التي لا تقوم بتوظيف التلاعب بالأساليب العلاجية أو التوزيع العشوائي، مثل أبحاث المسح وأبحاث الملاحظة والدراسات الارتباطية.

المفاهيم الرئيسية (Basic Concepts)

مجموعات التحكم والمعالجة (Treatment and control groups): في البحوث التجريبية، يتم إدارة العناصر البحثية (مجموعة من الأفراد مثلاً) بواحد أو أكثر من العوامل المحفزة التجريبية المعروفة باسم المعالجة (مجموعة المعالجة - treatment group) في حين لا يتم منح العناصر الأخرى (مجموعة أخرى من الأفراد) مثل هذه العوامل المحفزة (المجموعة الضابطة - control group). يمكن أن تُعتبر المعالجة من الأساليب الناجحة إذا كانت مجموعة المعالجة تسجل معدلاً أكثر إيجابية وتفضيلاً على متغيرات النتائج أكثر من العناصر الموجودة في المجموعة الضابطة. يمكن إدارة والتعامل مع مستويات عديدة من العوامل المحفزة التجريبية، وفي هذا الحالة، يمكن أن يكون هناك أكثر من مجموعة معالجة واحدة. فعلى سبيل المثال، من أجل القيام باختبار الآثار المترتبة على تناول مستحضر دوائي جديد الغرض منه معالجة حالة طبية معينة مثل تدهور الوظائف العقلية أو الخرف، فإذا تم تقسيم العينة المكونة من مجموعة المرضى المصابين بالخرف إلى ثلاث مجموعات، حيث تتلقى المجموعة الأولى جرعة كبيرة من المستحضر الدوائي والمجموعة الثانية تتلقى جرعة منخفضة من الدواء وتتلقى المجموعة الثالثة علاجاً وهمياً مثل حبيبات السكر (المجموعة الضابطة)، فمن ثم تعتبر المجموعتين الأولى والثانية مجموعات تجريبية والمجموعة الثالثة تنتمي إلى المجموعة الضابطة. بعد تناول الدواء لفترة زمنية محددة، إذا تحسنت حالة الأفراد الموجودة في المجموعات التجريبية بشكل ملحوظ أكثر من الأفراد الموجودة في المجموعة الضابطة، فيمكن القول بأن الدواء له نتيجة فعالة. نستطيع أيضاً عقد مقارنة بين الحالات الخاصة بالمجموعة التجريبية التي تتلقى جرعة كبيرة من الدواء

والمجموعة التجريبية التي تتعاطى جرعة منخفضة منه من أجل تحديد ما إذا كانت الجرعة العالية أكثر فعالية من الجرعة المنخفضة أم لا.

التلاعب بالأساليب العلاجية (Treatment manipulation): تعتبر الأساليب العلاجية ميزة فريدة من المميزات الخاصة بالبحوث التجريبية التي تفصل هذا التصميم عن جميع أساليب البحث الأخرى. يساعد التلاعب بالأساليب العلاجية في السيطرة على عامل "السبب" في العلاقات الموجودة بين السبب والنتيجة. وبشكل طبيعي، تعتمد صلاحية البحوث التجريبية على كيفية استخدام الأساليب العلاجية على نحو جيد. يجب أن يتم فحص التلاعب بالأساليب العلاجية عن طريق استخدام الاختبارات السابقة والاختبارات التجريبية قبل إجراء الدراسة التجريبية. تُعرف القياسات التي تم إجراؤها قبل التعامل مع الأساليب العلاجية باسم قياسات الاختبارات السابقة (pretest measures)، في حين أن القياسات التي يتم إجراؤها بعد التعامل مع الأساليب العلاجية تعرف باسم قياسات الاختبارات اللاحقة (post-test measures).

التوزيع والاختيار العشوائي (Random selection and assignment): الاختيار العشوائي هو عملية سحب العينة بطريقة عشوائية من المجتمع المستهدف السكاني أو من إطار المعاينة. يتم توظيف هذا المنهج بطريقة نموذجية في أبحاث المسح، إلى جانب أنه يقوم بالتأكيد على أن كل وحدة موجودة في المجتمع المستهدف السكاني لديها فرصة إيجابية لأن يتم اختيارها في العينة. ومع ذلك يعتبر التوزيع العشوائي هو العملية التي يتم من خلالها توزيع الأفراد بطريقة عشوائية في المجموعات التجريبية أو في المجموعات الضابطة. تلك هي الممارسة المعيارية التي تتم في البحوث

التجريبية الحقيقية لضمان تشابه (تكافؤ) مجموعات المعالجة مع بعضها البعض ومع المجموعة الضابطة، وذلك قبل البدء بالأساليب العلاجية. يرتبط الاختيار العشوائي بالمعينة، وبالتالي يصبح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالصلاحية الخارجية (التعميم) الخاصة بالنتائج. ومع ذلك، يرتبط التوزيع العشوائي بالتصميم وبالتالي يصبح وثيق الصلة بالصلاحية الداخلية. من الممكن الحصول على كل من الاختيار العشوائي والتوزيع العشوائي في البحوث التجريبية التي يتم تصميمها على نحو جيد، إلا أن البحوث شبه التجريبية تنطوي على إما الاختيار العشوائي أو التوزيع العشوائي.

العوامل المهددة للصلاحية الداخلية (Threats to internal validity):

على الرغم من أن التصميمات التجريبية تعتبر أكثر صرامة من غيرها من الأساليب البحثية الأخرى من حيث الصلاحية الداخلية للاستدلالات الخاصة بها (بحكم قدرتها على ضبط الأسباب من خلال التلاعب بالأساليب العلاجية)، إلا أن تلك التصميمات ليست في مأمن من العوامل المهددة للصلاحية الداخلية. تم تعريف بعض من هذه العوامل المهددة للصلاحية الداخلية أدناه، ضمن سياق الدراسة التي تدور حول تأثير البرنامج العلاجي الخاص لتعليم مادة الرياضيات من أجل تحسين القدرات الرياضية لطلاب المرحلة الثانوية.

- التهديد التاريخي هو الاحتمالية التي تشير إلى أن النتائج المرصودة (المتغيرات الغير مستقلة) يمكن أن تكون نتيجة للأحداث التاريخية أو الأحداث الخارجية أكثر من المعالجة التجريبية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون التحسن الذي تم تحقيقه في الدرجات الرياضية بعد البرنامج العلاجي للطلاب، يمكن أن يكون نتيجة

لاستعدادهم إلى اختبار مادة الرياضيات في المدرسة أكثر من البرنامج العلاجي للرياضيات.

- تهديد النضج الفكري يشير إلى إمكانية حدوث النتائج المرصودة نتيجة النضوج الطبيعي للأفراد (على سبيل المثال: التحسن العام في قدراتهم الفكرية لفهم واستيعاب المفاهيم المعقدة) بدلاً من المعالجة التجريبية.
- تهديد الاختبار هو التهديد الموجود في التصميمات السابقة واللاحقة حيث يتم تقييد إجابات الاختبارات اللاحقة الخاصة بالأفراد بإجابات الاختبارات السابقة الخاصة بهم. فعلى سبيل المثال، إذا تذكر الطلاب إجاباتهم من تقييم الاختبار السابق، يمكن عندئذٍ أن يميلوا إلى تكرار هذه الإجابات في امتحان الاختبارات اللاحقة. عدم إجراء الاختبارات السابقة يمكن أن يساعد في تجنب مثل هذا التهديد.
- تهديد الأداة البحثية، والذي يحدث أيضاً في التصميمات السابقة واللاحقة، يشير إلى إمكانية التي تدل على أن الاختلاف الموجود بين نتائج الاختبارات السابقة ونتائج الاختبارات اللاحقة إنما لا تعود إلى البرنامج العلاجي لمادة الرياضيات، ولمنها تعود إلى التغييرات التي تمت في الاختبار المدار مثل الاختبارات اللاحقة التي تمتلك درجة صعوبة أعلى أو أقل من الاختبارات السابقة.
- تهديدات الفناء تشير إلى إمكانية إسقاط الأفراد من الدراسة نتيجة لمعدلات الاختلاف الموجود بين كل من مجموعة المعالجة والمجموعة الضابطة لأسباب نظامية، ومثال على ذلك الإسقاطات التي تمت بشكل كبير إلى الطلاب الذين حققوا نتائج منخفضة في الاختبارات السابقة. إذا انسحب الطلاب ذوي الأداء المنخفض،

فسوت تكون نتائج الاختبارات اللاحقة متضخمة للغاية بسبب تفوق الطلاب ذوي الأداء العالي.

▪ تهديد الانحدار، يُعرف أيضاً باسم الانحدار إلى الوسط، يشير إلى النزعة الإحصائية للأداء الكلي للمجموعة على المقياس أثناء إجراء الاختبارات اللاحقة للتراجع نحو متوسط هذا المقياس بدلاً من التوجه نحو الاتجاه المتوقع. فعلى سبيل المثال، إذا قام الأفراد بتسجيل نتائج مرتفعة في الاختبارات السابقة، سوف يكون لديهم النزعة لتسجيل درجات أقل في الاختبارات اللاحقة (أقرب إلى المعدل المتوسط) ويرجع هذا إلى أن الدرجات المرتفعة التي قاموا بتسجيلها (بعيداً عن المعدل المتوسط) أثناء الاختبارات السابقة ربما كانت مجرد انحرافاً إحصائياً. تميل هذه المشكلة إلى أن تكون أكثر انتشاراً في العينات الغير عشوائية وعندما يكون المقياسين مترابطين بشكل غير تام.

التصميمات التجريبية لمجموعتين (Two-Group Experimental Designs)

تعتبر التصميمات الخاصة بالمجموعتين من أبسط التصميمات التجريبية الحقيقية والتي تنطوي على مجموعة المعالجة والمجموعة الضابطة، بالإضافة إلى أن هذه التصميمات تناسب بطريقة مثالية اختبار النتائج المترتبة على المتغير المستقل الفردي الذي يمكن التعامل معه على أنه أسلوباً للمعالجة. تتمثل التصميمات الخاصة بالمجموعتين الرئيسيتين في تصميم المجموعة الضابطة للاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة وكذلك تصميم المجموعة الضابطة للاختبارات اللاحقة فقط، في حين تشتمل التباينات على تصميمات التباين المُصاحب (covariance designs). غالباً ما يتم تمثيل

هذه التصميمات عن طريق استخدام ترميز التصميم الموحد حيث R تمثل التوزيع العشوائي للأفراد في المجموعات ويشير الرمز X إلى أساليب المعالجة التي يتم استخدامها في مجموعة المعالجة وتمثل O الملاحظات الخاصة بالاختبارات السابقة أو الملاحظات الخاصة بالاختبارات اللاحقة للمتغير الغير مستقل (مع مجموعة مختلفة من الرموز السفلية من أجل التمييز بين كل من الملاحظات الخاصة بالاختبارات السابقة والملاحظات الخاصة بالاختبارات اللاحقة لكل من مجموعات المعالجة والمجموعات الضابطة).

تصميم المجموعة الضابطة للاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة (Pretest-posttest control group design): في هذا التصميم، يتم توزيع الأفراد بطريقة عشوائية في مجموعات المعالجة والمجموعات الضابطة، مع الخضوع إلى القياس المبدئي (الاختبارات السابقة) للمتغيرات الغير مستقلة المبحوثة، بالإضافة إلى أن مجموعة المعالجة يتم إجراء المعالجة عليها (تمثل المتغير المستقل المبحوث) ويتم قياس المتغيرات الغير مستقلة مرة أخرى (الاختبارات اللاحقة). يوضح الشكل رقم ١٠-١ الترميز الخاص بهذا التصميم كما يلي:

R	O_1	X	O_2	(مجموعة المعالجة)
R	O_3		O_4	(المجموعة الضابطة)

الشكل رقم ١٠-١: تصميم المجموعة الضابطة للاختبارات

السابقة والاختبارات اللاحقة

يتم قياس التأثير E الخاص بالمعالجة التجريبية في تصميم الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة على أنه الفرق في نتائج الاختبارات

السابقة ونتائج الاختبارات اللاحقة بين كل من مجموعات المعالجة والمجموعات الضابطة:

$$(E) = (O_2 - O_1) - (O_4 - O_3)$$

التأثير = (الملاحظة_٢ - الملاحظة_١) - (الملاحظة_٤ - الملاحظة_٣)

ينطوي التحليل الإحصائي لهذا التصميم على التحليل البسيط للتباين (ANOVA) بين كل من مجموعات المعالجة والمجموعات الضابطة. يتعامل تصميم الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة مع مجموعة متنوعة من التهديدات التي تشكل خطراً على الصلاحية الداخلية مثل تهديد النضج الفكري وتهديد الاختبار وتهديد الانحدار، وذلك بمجرد التنبؤ بحدوث مثل هذه التهديدات للتأثير على كل من مجموعات المعالجة والمجموعات الضابطة بطريقة مماثلة (عشوائية). يتم السيطرة على تهديد الاختبار وذلك عن طريق التوزيع العشوائي. وعلى الرغم من ذلك، يمكن تواجد العديد من التهديدات الإضافية التي تشكل خطراً على الصلاحية الداخلية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يمثل تهديد الفناء إشكالية إذا كان هناك معدلات إنسحاب مختلفة فيما بين المجموعتين، إلى جانب أن قياس الاختبارات السابقة يمكن أن تُسبب إنحرافاً متحيزاً لقياسات الاختبارات اللاحقة (وخاصةً إذا كانت الاختبارات السابقة تقدم موضوعات غير عادية أو محتوى غير معتاد).

تصميم المجموعة الضابطة للاختبارات اللاحقة فقط (Posttest-only control group design): يعتبر هذا التصميم نسخة أبسط من تصميم الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة حيث يتم حذف القياسات الخاصة بالاختبارات السابقة. يوضح الشكل رقم ١٠-٢ الترميز الخاص بالتصميم على النحو التالي:

R	C	X	O ₁	(مجموعة المعالجة)
R	C		O ₂	(المجموعة الضابطة)

الشكل رقم ١٠-٢: تصميم المجموعة الضابطة للاختبارات اللاحقة فقط

ويتم قياس تأثير المعالجة ببساطة على أنه الفرق في نتائج الاختبارات السابقة الموجودة بين المجموعتين:

$$(E) = (O_1 - O_2)$$

$$\text{التأثير} = (\text{الملاحظة}_1 - \text{الملاحظة}_2)$$

يُعتبر التحليل الإحصائي المناسب لهذا التصميم هو أيضاً تحليل التباين للمجموعتين (ANOVA). إن البساطة التي يوجد عليها هذا التصميم يجعل منه تصميمًا أكثر جذبًا من تصميم الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة من حيث الصلاحية الداخلية. يعمل هذا التصميم على ضبط والسيطرة على كل من تهديد النضج الفكري وتهديد الاختبار وتهديد الانحدار وكذلك تهديد الاختيار إلى جانب التفاعل الموجود بين كل من الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة، على الرغم من أن تهديد الفناء يمكن أن يستمر في التواجد.

تصميمات المؤثرات المُصاحبة (Covariance designs): يمكن أن تتأثر القياسات الخاصة بالمتغيرات الغير مستقلة في بعض الأحيان بمتغيرات خارجية تُعرَف باسم المؤثرات المُصاحبة (covariates). المؤثرات الملازمة هي تلك المتغيرات التي لا تهتم اهتماماً بالغاً بالدراسة التجريبية، إلا أنه ينبغي السيطرة عليها على الرغم من ذلك في التصميم التجريبي من أجل القضاء على تأثيرهم المحتمل على المتغير الغير مستقل وبالتالي تسمح بمزيد من

الاستنتاج الدقيق لتأثيرات المتغيرات المستقلة المبحوثة. لا تقوم التصميمات التجريبية التي تم مناقشتها من قبل بضبط والسيطرة على مثل هذه المؤثرات المصاحبة. يُعتبر تصميم المؤثرات المصاحبة (يُعرف أيضاً باسم تصميم المتغير المصاحب) نوعاً خاصاً من تصميم المجموعة الضابطة للاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة حيث أن قياس الاختبارات السابقة هو في الأساس قياس المؤثرات المصاحبة المبحوثة بدلاً من القياسات الخاصة بالمتغيرات الغير مستقلة. يوضح الشكل رقم ١٠-٣ ترميز التصميم، حيث C تمثل المؤثرات المصاحبة:

R	C	X	O ₁	(مجموعة المعالجة)
R	C		O ₂	(المجموعة الضابطة)

الشكل رقم ١٠-٣: تصميم المؤثرات المصاحبة

نظراً لأن قياس الاختبارات السابقة لا يُعتبر قياساً للمتغير الغير مستقل، ولكن بدلاً من ذلك يدل على قياس المتغير المؤثر المُلازم، فيتم قياس تأثير المعالجة على أنه الفرق في نتائج الاختبارات اللاحقة بين كل من مجموعة المعالجة والمجموعة الضابطة كما يلي:

$$(E) = (O_1 - O_2)$$

$$\text{التأثير} = (\text{الملاحظة}_1 - \text{الملاحظة}_2)$$

وبسبب وجود المؤثرات المصاحبة، فإن التحليل الإحصائي الصحيح لهذا التصميم يتمثل في تحليل المجموعتين بالمؤثرات المصاحبة (ANCOVA). يحتوي هذا التصميم على جميع المزايا التي تتعلق بتصميم الاختبارات اللاحقة فقط، ولكن مع الصلاحية الداخلية بسبب سيطرة المؤثرات المصاحبة. يمكن

أن تمتد تصميمات المؤثرات المصاحبة أيضاً لتشمل تصميم المجموعة الضابطة للاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة.

التصميمات العاملية (Factorial Designs)

تعتبر التصميمات الخاصة باثنين من المجموعات من التصميمات الغير كافية إذا كان البحث الذي تقوم به يتطلب التلاعب باثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة (أساليب العلاج). في مثل هذه الحالات، تحتاج إلى استخدام التصميمات الخاصة بأربعة مجموعات أو أكثر. عادةً ما يُطلق على مثل هذه التصميمات، المعروفة بشكل كبير في البحوث التجريبية، اسم التصميمات العاملية. يُعرف كل متغير مستقل في هذا التصميم باسم العامل (factor)، ويسمى كل قسم فرعي من العامل بـ المستوى (level). لا تعمل التصميمات العاملية على تمكين الباحث من دراسة واختبار التأثير الفردي لكل أسلوب علاجي على حدة على المتغيرات الغير مستقلة (تُعرف أيضاً باسم التأثيرات الرئيسية – main effects) فحسب، بل تعمل أيضاً على تمكينهم من دراسة واختبار التأثير المشترك الخاص بهم (بين المتغيرات – interaction effects).

يعتبر التصميم العاملي 2×2 من أكثر التصميمات العاملية الرئيسية الموجودة في البحوث التجريبية والذي يتكون من اثنين من الأساليب العلاجية، يتضمن كل أسلوب منهم على اثنين من المستويات (مثل المستوى المرتفع/ المنخفض أو المستوى الحاضر/ الغائب). فعلى سبيل المثال، إذا كنت ترغب في عقد مقارنة بين نتائج التعليم الخاصة بنوعين مختلفين من الأساليب التقنية التعليمية (التعليم داخل الفصل والتعليم على شبكة الإنترنت)، وإذا كان لديك الرغبة أيضاً في اختبار ما إذا كانت هذه التأثيرات تختلف وتتنوع في وقت التعليم (٥، ١ أو ٣ ساعات في الأسبوع). في هذه

الحالة، لديك اثنان من العوامل: النوع التعليمي والوقت التعليمي؛ حيث يتضمن كل عامل منهما مستويين (التعليم داخل الفصل والتعليم على شبكة الإنترنت بالنسبة إلى النوع التعليمي و ٥، ١ و ٣ ساعات / الأسبوع بالنسبة إلى الوقت التعليمي) كما هو مبين في الشكل رقم ٨-١. إذا كنت ترغب في إضافة مستوى ثالث للوقت التعليمي (فلنقل مثلاً ٦ ساعات / الأسبوع)، عندئذ سوف يتكون العامل الثاني من ثلاثة مستويات وسوف يكون لديك آنذاك التصميم العامل 2×3 . وعلى الجانب الآخر، إذا كنت ترغب في إضافة عاملاً ثالثاً مثل عمل المجموعة (الحاضر مقابل الغائب)، سوف يكون لديك التصميم العامل $2 \times 2 \times 2$. وفي هذا الترميز، كل رقم يمثل عاملاً وقيمة كل عامل تمثل عدد المستويات الموجودة في هذا العامل.



الشكل رقم ١٠-٤: التصميم العامل 2×2

يمكن أيضاً تمثيل التصميمات العاملية عن طريق استخدام ترميز التصميم مثل الترميز الموضح على اللوحة اليمنى من الشكل رقم ١٠-٤. الرمز R

يمثل التوزيع العشوائي للمواد إلى مجموعات المعالجة في حين يمثل الرمز X مجموعات المعالجة نفسها (الرموز السفلية للحرف X تمثل المستوى الخاص بكل عامل) ويمثل الرمز O الملاحظات الخاصة بالمتغير الغير مستقل. من الملاحظ هنا أن التصميم العاملي 2×2 سوف يحتوي على أربعة من مجموعات المعالجة، تلك المجموعات المقابلة للبنيات الأربعة للمستويين التابعين لكل عامل. وفي المقابل، سوف يشتمل التصميم العاملي 2×3 على ستة من مجموعات المعالجة، وسوف يشتمل أيضاً التصميم العاملي 2×2 على 2×2 ثمانية من مجموعات المعالجة. وكقاعدة عامة، يجب أن تحتوي كل خلية في التصميم العاملي على حد أدنى من حجم يبلغ ٢٠ (يستمد هذا التقدير من حسابات كوهين للقوة القائمة على الأحجام المتوسطة للتأثير). لذا يتطلب التصميم العاملي $2 \times 2 \times 2$ الحد الأدنى من إجمالي حجم العينة التي تنطوي على ١٦٠ شخص، مع وجود ما لا يقل عن ٢٠ شخص في كل خلية. وكما ترون، يمكن أن تزداد التكلفة الخاصة بعملية جمع البيانات زيادة كبيرة مع زيادة المستويات أو العوامل الموجودة في التصميم العاملي الخاص بك. وفي بعض الأحيان، ونتيجة إلى القيود المفروضة على المصادر، يمكن ألا تتلقى بعض الخلايا الموجودة في مثل هذه التصميمات العاملة أية معالجة على الإطلاق، والتي تُعرف باسم التصميمات العاملة الغير مكتملة. تعمل مثل هذه التصميمات الغير مكتملة على الإضرار بقدرتنا على رسم الاستنتاجات التي تدور حول العوامل الغير مكتملة.

في التصميم العاملي، يقال أن التأثير الرئيسي (**main effect**) يتواجد إذا كان المتغير الغير مستقل يبين اختلافاً كبيراً بين المستويات المتعددة الخاصة بالعامل الواحد، وذلك في جميع المستويات الخاصة بالعوامل الأخرى. يُعرف

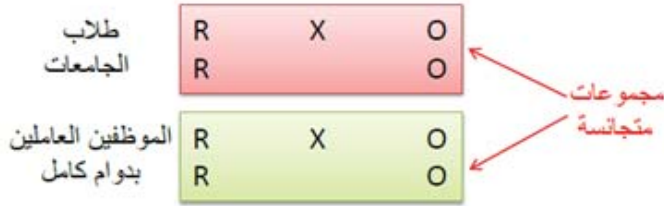
التغيير الذي يحدث في المتغير الغير مستقل عبر مستويات العامل بالحالة الصفرية (القاعدة الأساسية)، تلك الحالة التي يتم من خلالها تقييم الآثار الرئيسية. في المثال المذكور أعلاه، يمكن أن ترى تأثيراً رئيسياً للنوع التعليمي أو الوقت التعليمي أو لكليهما معاً والذي يتضح في نتائج التعليم. يتواجد تأثير التفاعل بين المتغيرات (**interaction effect**) عندما يعتمد تأثير الاختلافات الموجودة في العامل الواحد على المستوى الخاص بالعامل الثاني. في المثال الخاص بنا، إذا كان تأثير النوع التعليمي على نتائج التعليم بالنسبة إلى الوقت التعليمي الذي يستغرق ٣ ساعات / الأسبوع أكبر من تأثيره على نتائج التعليم فيما يتعلق بالوقت التعليمي المستغرق ٥ , ١ / الأسبوع، عندئذٍ يمكن القول بأن هناك تأثيراً للتفاعل بين كل من النوع التعليمي والوقت التعليمي على نتائج التعليم. من الملاحظ هيمنة تأثيرات التفاعل عند وجودها وتجعل التأثيرات الرئيسية غير متصلة بالموضوع، بالإضافة إلى أنه لن يجدي نفعاً إذا قمنا بتفسير التأثيرات الرئيسية إذا كانت تأثيرات التفاعل كبيرة وواضحة.

التصميمات التجريبية المهجنة (Hybrid Experimental Designs)

التصميمات المهجنة هي تلك التصميمات التي يتم صياغتها وتشكيلها عن طريق الجمع بين الملامح الخاصة بالتصميمات الأكثر رسوخاً. تتضمن هذه التصميمات المهجنة ثلاثة أنواع من التصميمات والتي تتمثل في تصميم القطاعات العشوائية وتصميم مجموعات سولومون الأربعة وكذلك تصميم التكرارات المتحولة.

تصميم القطاعات العشوائية (**Randomized block design**): يعتبر هذا النوع من التصميم تبايناً للاختبارات اللاحقة فقط أو تصميم المجموعة

الضابطة للاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة حيث يمكن تجميع المجتمع المستهدف السكاني في مجموعات فرعية متجانسة نسبياً (تسمى القطاعات) التي يتم من خلالها تكرار التجربة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت لديك الرغبة في تكرار نفس تصميم الاختبارات اللاحقة فقط بين طلاب الجامعة والموظفين الذين يعملون لدوام كامل (اثنين من القطاعات المتجانسة)، يتم تقسيم الأشخاص الموجودة في كلا القطاعين بطريقة عشوائية إلى مجموعة المعالجة (التي تتلقى نفس الأساليب العلاجية) أو المجموعة الضابطة (انظر الشكل رقم ١٠-٥). يتمثل الغرض من هذا التصميم في التقليل من "الضوضاء" أو التباين الموجود في البيانات التي يمكن أن تُعزى إلى الاختلافات الموجودة بين القطاعات وبالتالي يمكن استنتاج التأثير الفعلي للفائدة بدقة أكثر.



الشكل رقم ١٠-٥: تصميم القطاعات العشوائية

تصميم مجموعات سولومون الأربعة (Solomon four-group design): في هذا التصميم، يتم تقسيم العينة إلى اثنين من مجموعات المعالجة واثنين من المجموعات الضابطة. سوف تخضع مجموعة معالجة واحدة ومجموعة ضابطة واحدة إلى الاختبارات السابقة ولن تخضع المجموعتين الأخريتين إلى هذه الاختبارات. يمثل هذا التصميم مزيجاً من الاختبارات اللاحقة فقط وتصميم المجموعة الضابطة للاختبارات السابقة

والاختبارات اللاحقة، ومن المفترض أن يقوم هذا التصميم باختبار تأثير التحيز المحتمل الخاص بقياس الاختبارات السابقة على المقاييس الخاصة بالاختبارات اللاحقة التي تميل إلى أن تحدث في تصميمات الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة وليس في تصميمات الاختبارات اللاحقة فقط. يوضح الشكل رقم ١٠-٦ الترميز الخاص بالتصميم.

R	O	X	O
R	O		O
R		X	O
R			O

الشكل رقم ١٠-٦: تصميم مجموعات سولومون الأربعة

تصميم التكرار المتحول (Switched replication design): يعتبر هذا النوع من التصميمات تصميمًا للمجموعتين الذي يتم تنفيذه على مرحلتين مع ثلاث موجات من القياس. تعمل مجموعة المعالجة في المرحلة الأولى باعتبارها المجموعة الضابطة في المرحلة الثانية، وتصبح المجموعة الضابطة في المرحلة الأولى هي مجموعة المعالجة في المرحلة الثانية، كما هو موضحاً في الشكل رقم ١٠-٧. وبعبارة أخرى، يتم إعادة أو تكرار التصميم الأصلي من الناحية الزمنية مع الأدوار الخاصة بمجموعة المعالجة/ المجموعة الضابطة التي يتم التبديل بينهما في المجموعتين. وفي نهاية الدراسة، سوف يتلقى جميع المشاركين العلاج سواء أثناء المرحلة الأولى أو أثناء المرحلة الثانية. يعتبر هذا التصميم من أكثر التصميمات جدوى في السياقات المؤسسية حيث يتم تنفيذ البرامج المؤسسية (على سبيل المثال: تدريب الموظفين) على مراحل أو يتم تكرار هذه البرامج المؤسسية على فترات زمنية منتظمة.

R	O	X	O	O
R	O		O	X

الشكل رقم ١٠-٧: تصميم التكرار المتحول

التصميمات شبه التجريبية (Quasi-Experimental Designs)

التصميمات شبه التجريبية تكاد تكون متطابقة مع التصميمات التجريبية الحقيقية، إلا أنها تفتقر إلى عنصر واحد رئيسي ألا وهو: التوزيع العشوائي. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام قسم كامل من الفصل أو مؤسسة واحدة على اعتبار كونها مجموعة معالجة، في حين يتم فيه استخدام قسم آخر من نفس الفصل أو مؤسسة مختلفة في نفس مجال الصناعة باعتبارها المجموعة الضابطة. من المحتمل أن يتسبب هذا الافتقار إلى التوزيع العشوائي في وجود المجموعات التي تعتبر غير متكافئة، مثل المجموعة الواحدة التي تحوي إتيقان المحتوى بشكل أكبر من المجموعة الأخرى، ويمكن القول بأن هذا يرجع إلى وجود مدرس أفضل في الفصل الدراسي السابق، الأمر الذي يقدم احتمالية تحيز الاختيار. وبالتالي تعتبر التصميمات شبه التجريبية أقل شأناً من التصميمات التجريبية الحقيقية من حيث الصلاحية الزمنية الفاصلة بسبب وجود تباين في اختيار التهديدات ذات الصلة مثل تهديد نضوج الاختيار (حيث تنضج كل من مجموعات المعالجة والمجموعات الضابطة بمعدلات مختلفة)، وتهديد تاريخ الاختيار (حيث تتأثر كل من مجموعات المعالجة والمجموعات الضابطة بشكل متباين بالأحداث الخارجية أو الأحداث التاريخية) وتهديد انحدار الاختيار (حيث تنحدر كل من مجموعات المعالجة والمجموعات الضابطة في اتجاه المتوسط بين كل من الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة بمعدلات مختلفة) إلى جانب تهديد أداة البحث

الخاصة بالاختيار (حيث تستجيب كل من مجموعات المعالجة والمجموعات الضابطة بطريقة مختلفة إلى القياس) واختبار الاختيار (حيث تستجيب كل من مجموعات المعالجة والمجموعات الضابطة بشكل مختلف إلى الاختبارات السابقة) وفناء الاختيار (حيث تظهر مجموعات المعالجة والمجموعات الضابطة معدلات متباينة من الإسقاطات). وبالنظر إلى هذه التهديدات ذات الصلة بالاختيار، فسوف يكون من الأفضل بوجه عام تجنب استخدام التصميمات شبه التجريبية إلى أقصى حد ممكن.

يمكن تحويل العديد من التصميمات التجريبية الحقيقية إلى التصميمات شبه التجريبية عن طريق حذف التوزيع العشوائي. فعلى سبيل المثال، النسخة غير المتكافئة الخاصة بتصميم المجموعة الضابطة تُعرف باسم تصميم المجموعات غير المتكافئة (Non Equivalent Group Design – NEGD) كما هو مبين في الشكل رقم ١٠-٨ حيث يتم استبدال التوزيع العشوائي R بالتوزيع غير المتكافئ (غير العشوائي) N. وبالمثل، يُطلق على النسخة شبه التجريبية الخاصة بتصميم التكرار المتحول اسم تصميم التكرار المتحول غير المتكافئ (Non-equivalent switched replication design) (انظر الشكل رقم ١٠-٩).

N	O	X	O
N	O		O

الشكل رقم ١٠-٨: تصميم المجموعات غير المتكافئة

N	O	X	O	X	O
N	O		O	X	O

الشكل رقم ١٠-٩: تصميم التكرار المتحول غير المتكافئ

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد قليل من التصميمات غير المتكافئة الفريدة من نوعها دون أن تتوافق مع أبناء عمومة التصميم التجريبي الحقيقي. سوف يتم مناقشة بعض من هذه التصميمات المفيدة فيما بعد.

تصميم عدم استمرارية الانحدار (Regression-Descontinuity design - RD): يعتبر هذا النوع من التصميم من تصميم الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة حيث يتم توزيع الأفراد إلى مجموعة المعالجة أو المجموعة الضابطة وذلك استناداً إلى الدرجة المحددة على مقياس البرنامج السابق. فعلى سبيل المثال، يمكن توزيع المرضى الذين يعانون من مرض شديد إلى مجموعة المعالجة من أجل تحديد مدى فعالية الدواء الجديد أو أن يتم توزيعهم إلى بروتوكول المعالجة، وبالنسبة إلى الأفراد الذين يعانون من مرض خفيف فسوف يتم توزيعهم إلى المجموعة الضابطة. وفي مثال آخر، يمكن اختيار الطلاب ممن لا يزالوا متخلفين عن تحقيق نتائج الاختبارات الموحدة حتى يخضعوا إلى البرنامج العلاجي للمناهج الدراسية الذي يهدف إلى تحسين الأداء الخاص بهم، في حين لا يتم اختيار الطلاب الذين يسجلون درجات عالية في مثل هذه الاختبارات ليتم وضعهم في البرنامج العلاجي. يمكن تمثيل ترميز التصميم كما يلي، حيث C تمثل درجة محددة:

C	O	X	O
C	O		O

الشكل رقم ١٠-١: تصميم عدم استمرارية الانحدار

ونظراً إلى استخدام درجة محددة، فمن الممكن أن تكون النتائج التي تم ملاحظتها هي حاصل الدرجة المحددة الاقطاع بدلاً من المعالجة، والتي

تعمل على تقديم تهديداً جديداً إلى الصلاحية الداخلية. ومع ذلك، يعمل استخدام نتيجة الاقتطاع أيضاً على ضمان توزيع الموارد المحدودة أو الموارد المكلفة إلى الأشخاص التي في أمس الحاجة إليها بدلاً من أن يتم توزيعها بطريقة عشوائية عبر المجتمع السكاني، في الوقت الذي تقوم فيه الدرجة المحددة بالسماح بإجراء المعالجة شبه التجريبية في نفس الوقت. لا تعمل نتائج المجموعة الضابطة في تصميم عدم استمرارية الانحدار بمثابة المقياس الذي يعقد مقارنة بين النتائج الخاصة بمجموعة المعالجة، نظراً لعدم التكافؤ النظامي بين المجموعتين. بدلاً من ذلك، إذا لم يكن هناك اقتطاعاً بين نتائج الاختبارات السابقة ونتائج الاختبارات اللاحقة في المجموعة الضابطة، ولكن يوجد مثل هذه اللااستمرارية في مجموعة المعالجة، عندئذٍ يمكن اعتبار هذا الاقتطاع دليلاً على تأثير المعالجة.

تصميم الاختبارات السابقة المعتمد (Proxy pretest design): يبدو هذا التصميم، الموضح في الشكل رقم ١٠-١١، مشابهاً جداً لتصميم المجموعات غير المتكافئة (تصميم الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة) الموحدة، مع اختلاف واحد كبير ألا وهو: يتم جمع نتيجة الاختبارات السابقة بعد أن يتم إدارة المعالجة. يتمثل التطبيق النموذجي لها التصميم عندما تحضر الباحثة لاختبار تأثير البرنامج (على سبيل المثال: البرنامج التعليمي) بعد أن يبدأ البرنامج بالفعل ولم تكن البيانات الخاصة بالاختبارات السابقة متاحة. وفي ظل مثل هذه الظروف، غالباً ما يتمثل أفضل خيار بالنسبة إلى الباحثة في استخدام القياس المختلف سابق التسجيل مثل متوسط درجات الطالب قبل بداية البرنامج كنتيجة معتمدة بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالاختبارات السابقة. يكمن التباين في تصميم الاختبارات السابقة المعتمدة

في القيام باستخدام إعادة جمع الاختبارات السابقة للأفراد فيما يتعلق ببيانات الاختبارات السابقة، والتي يمكن أن تكون عرضة لتحيز الاستدكار، ولكن على الرغم من ذلك يمكن أن تقوم بتوفير قياساً للمكاسب المتصورة أو تغييراً في المتغير غير المستقل.

N	O_1	X	O_2
N	O_1		O_2

الشكل رقم ١٠-١١: تصميم الاختبارات السابقة المعتمدة

تصميم عينات الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة المنفصلة (**Separate pretest-posttest samples designs**): يعتبر هذا النوع من التصميم مفيداً إذا كان من غير الممكن جمع البيانات الخاصة بكل من الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة من نفس الأفراد لنفس السبب. وكما هو مبيناً في الشكل رقم ١٠-١٢، يوجد أربعة مجموعات في هذا التصميم، إلا أن مجموعتين منهم يتمون إلى المجموعة غير المتكافئة الفردية، في حين تنتمي المجموعتين الأخرتين إلى مجموعة غير متكافئة مختلفة. فعلى سبيل المثال، أنت ترغب في اختبار مدى رضا العملاء بالخدمة الجديدة التي تم تقديمها على شبكة الإنترنت والتي تم تنفيذها في مدينة واحدة دون الأخرى. في هذه الحالة، يكون العملاء الموجودين في المدينة الأولى بمثابة مجموعة المعالجة وهؤلاء الأشخاص الموجودين في المدينة الثانية يشكلون المجموعة الضابطة. إذا كان من غير الممكن الحصول على القياسات التي تتعلق بكل من الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة من نفس العملاء، يمكنك عندئذٍ قياس مدى رضا العملاء عند نقطة واحدة في الوقت المناسب وتنفيذ برنامج الخدمة الجديدة وكذلك قياس مدى رضا العملاء (مع مجموعة أخرى مختلفة

من العملاء) بعد أن يتم تنفيذ البرنامج. يتم قياس مدى رضا العملاء أيضاً في المجموعة الضابطة في نفس الأوقات التي يتم فيها قياس مدى رضا العملاء الموجودين في مجموعة المعالجة، ولكن دون تنفيذ البرنامج الجديد. لا يعتبر التصميم قوياً على وجه التحديد، ويرجع هذا إلى أنك لا يمكنك القيام بدراسة واختبار التغيرات التي تطرأ على أية نتيجة محددة من مدى رضا العملاء قبل وبعد التنفيذ، ولكن يمكنك فقط اختبار متوسط النتائج الخاصة برضا العميل. وعلى الرغم من المستوى المنخفض للصلاحية الداخلية، إلا أن هذا التصميم لا يزال طريقة مفيدة لجمع البيانات شبه التجريبية عندما تكون بيانات الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة غير متوفرة من نفس الأفراد.

N_1	O		
N_1		X	O
N_2	O		
N_2			O

الشكل رقم ١٠-١٢: تصميم عينات الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة المنفصلة

تصميم المتغير غير المستقل الغير متكافئ (Non-Equivalent Dependent Variable design – NEDV): يُعتبر هذا التصميم هو التصميم شبه التجريبي للاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة الخاصة بالمجموعة الفردية والذي يحتوي على اثنين من قياسات النتائج، حيث من المتوقع أن يتأثر أحد هذه القياسات من الناحية النظرية بالأساليب العلاجية دون أن يتأثر القياس الآخر. فعلى سبيل المثال، إذا كنت تقوم بوضع منهجاً دراسياً جديداً لمادة التفاضل والتكامل لطلاب المرحلة الثانوية، فمن المحتمل أن يؤثر هذا المنهج الدراسي على نتائج الطلاب في الاختبارات اللاحقة لمادة

التفاضل والتكامل دون أن يؤثر على نتائج اختبارات الجبر. ومع ذلك، لا تزال نتائج الاختبارات اللاحقة لمادة الجبر متباينة نتيجة العوامل الخارجية مثل التاريخ أو النضج الفكري. وبالتالي، يمكن استخدام النتائج الخاصة بكل من الاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة لمادة الجبر كمقياس للضبط، في حين يتم التعامل مع النتائج الخاصة بالاختبارات السابقة والاختبارات اللاحقة لمادة التفاضل والتكامل باعتبارها مقياساً للمعالجة. يشير ترميز التصميم، المبين في الشكل رقم ١٠-١٣، إلى المجموعة الفردية من قبل التوزيع غير المتكافئ الفردي ويتبعه الملاحظة الأولى للاختبارات السابقة والملاحظة الثانية للاختبارات اللاحقة فيما يتعلق بكل من مادة الجبر ومادة التفاضل والتكامل بالنسبة إلى نفس مجموعة الطلاب. يعتبر هذا التصميم ضعيفاً في الصلاحية الداخلية، إلا أن الميزة الخاصة به تكمن في عدم الحاجة إلى استخدام المجموعة الضابطة المنفصلة.

ومن التباينات المثيرة للاهتمام الموجود في تصميم المتغير غير المستقل الغير متكافئ هو تصميم المتغير غير المستقل الغير متكافئ مطابق النمط، الذي يقوم بتوظيف مجموعة متعددة من متغيرات النتيجة والنظرية التي تقوم بتفسير المدى الذي سيتأثر به كل متغير على حدة من الأساليب العلاجية. ومن ثم يمكن للباحث أن يقوم بدراسة واختبار ما إذا كان التنبؤ النظري يتطابق مع الملاحظات الفعلية أم لا. تعتبر تقنية تطابق النمط، استناداً إلى درجة التوافق الموجود بين كل من الأنماط النظرية والأنماط المرصودة، تعتبر وسيلة قوية للتخفيف من مخاوف الصلاحية الداخلية في التصميم الأصلي للمتغير غير المستقل الغير متكافئ.

N	O_1	X	O_1
	O_2		O_2

الشكل رقم ١٠-١٣: تصميم المتغير غير المستقل الغير متكافئ

مخاطر البحوث التجريبية (Perils of Experimental Research)

تُعتبر البحوث التجريبية واحدة من أكثر التصميمات البحثية صعوبة، والتي ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد. غالباً ما يكون هذا النوع من أفضل أنواع الأبحاث التي يمكن استخدامها مع مجموعة متعددة من المشكلات المنهجية. أولاً، على الرغم من أن البحوث التجريبية تتطلب وجود عدد من النظريات لصياغة الافتراضات الخاصة بعملية الاختبار، إلا أن الكثير من البحوث التجريبية الحالية تعتبر نظرية. فمن دون وجود النظريات، تميل الافتراضات التي يتم اختبارها إلى أن تكون مؤقتة، وغير منطقية وبلا معنى. ثانياً، لم يتم اختبار العديد من الأدوات البحثية القياسية التي يتم استخدامها في البحوث التجريبية للتعرف على الصلاحية والاعتمادية، بالإضافة إلى تلك الأدوات البحثية لا يمكن مضاهاتها في كثير من الدراسات. وبالتالي، تعتبر النتائج المستخلصة عن طريق استخدام مثل هذه الأدوات البحثية غير قابلة للمقارنة أيضاً. ثالثاً، تقوم العديد من البحوث التجريبية باستخدام تصميمات بحثية غير مناسبة مثل المتغيرات غير المستقلة التي لا صلة لها بالموضوع وعدم وجود أية تأثيرات للتفاعل وعدم وجود أية ضوابط تجريبية بالإضافة إلى العوامل المحفزة الغير متكافئة في مجموعات المعالجة. تميل النتائج المستخلصة من مثل هذه الدراسة إلى الافتقار إلى الصلاحية الداخلية وتكون موضع شك كبير.

رابعاً، يمكن أن تكون الأساليب العلاجية (المهام) التي يتم استخدامها في البحوث التجريبية متنوعة وغير قابلة للمقارنة وغير متسقة في جميع الدراسات وتكون في بعض الأوقات غير مناسبة للمجتمع المستهدف السكاني موضوع الدراسة. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يُطلب من الطلاب الجامعيين محل دراسة البحث أن يتظاهروا بكونهم مديرين تسويق والقيام بمهمة تخصيص ميزانية معقدة، الأمر الذي لا يفقهون عنه شيئاً أو لديهم خبرة في هذا الأمر. يعمل استخدام مثل هذه المهام الغير مناسبة على تقديم عدداً من التهديدات الجديدة للصلاحيّة الداخلية (أي أن أداء الفرد يمكن أن يكون خادعاً للمحتوى أو صعوبة الإعداد الخاص بالمهمة)، إلى جانب استخلاص النتائج الغير قابلة للتفسير وغير ذات معنى، بالإضافة إلى أن استخدام مثل هذه المهام يجعل من تكامل النتائج في الدراسات أمراً مستحيلاً.

يعتبر تصميم الأساليب العلاجية التجريبية المناسبة من المهام الضرورية جداً في التصميم التجريبي، ويرجع هذا إلى أن أسلوب المعالجة هو سبب وجود الأسلوب التجريبي، ولا يجب التسرع فيه أو تجاهله. ومن أجل تصميم مهمة مناسبة وكافية، ينبغي على الباحثين استخدام المهام المتحقق من صحتها مسبقاً إذا كانت متوافرة، والقيام بإجراء فحوصات التلاعب بأساليب المعالجة من أجل فحص والتأكد من مدة ملائمة مثل هذه المهام (وذلك عن طريق استخلاص المعلومات الخاصة بالأفراد بعد أداء المهمة الموكلة إليهم) إلى جانب قيام الباحثين بإجراء الاختبارات التجريبية (مراراً وتكراراً، إذا لزم الأمر)، وبلا شك، عن طريق استخدام المهام الأبسط والمألوفة بالنسبة إلى عينة المشاركين عن المهام المعقدة أو غير المألوفة.

و خلاصة القول، يقوم هذا الفصل بتقديم المفاهيم الرئيسية في الأساليب البحثية التي تتعلق بالتصميم التجريبي بالإضافة إلى تقديم مجموعة متنوعة من التصميمات التجريبية الحقيقية والتصميمات شبه التجريبية. وعلى الرغم من أن هذه التصميمات تتباين بشكل واسع في الصلاحية الداخلية، إلا أن التصميمات الأقل في الصلاحية الداخلية لا ينبغي التغاضي عنها ويمكن أن تكون مفيدة في بعض الأحيان في ظل بعض الظروف المحددة والحالات التجريبية الطارئة.



الفصل الحادي عشر

بحث الحالة

Case Research

الفصل الحادي عشر

بحث الحالة

Case Research

بحث الحالة (Case Research)، تعرف أيضاً باسم دراسة الحالة (Case Study)، هي الوسيلة التي يتم من خلالها دراسة ظاهرة ما بشكل مكثف على مدار الزمن داخل بيئتها الطبيعية في موقع واحد أو عدد قليل من المواقع. يمكن توظيف مجموعة متعددة من الوسائل الخاصة بجمع البيانات مثل إجراء المقابلات أو الملاحظات أو المستندات المسجلة مسبقاً وكذلك البيانات الثانوية، بالإضافة إلى أن الاستنتاجات التي تدور حول الظاهرة المبحوثة تميل إلى أن تكون غنية ومفصلة وسياقية. يمكن توظيف بحث الحالة بطريقة وضعية بغرض اختبار النظرية أو بطريقة تفسيرية من أجل بناء النظرية. تعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل شيوعاً في الأبحاث التجارية أكثر من غيرها في التخصصات العلمية الاجتماعية الأخرى.

يحتوي بحث الحالة على العديد من نقاط القوة الفريدة من نوعها أكثر من الوسائل البحثية الأخرى المنافسة مثل إجراء التجارب والبحث المسحي. أولاً، يمكن استخدام بحث الحالة إما لغرض بناء النظرية أو لغرض اختبار النظرية، في حين يقتصر استخدام الأساليب الوضعية (positivist methods) على اختبار النظرية فقط. في بحث الحالة التفسيرية، ليس بالضرورة معرفة التركيبات أو البنات (constructs) ذات الصلة سلفاً، ولكن يمكن أن تتضح هذه التركيبات من البيانات مع تطور البحث. ثانياً، يمكن تعديل أسئلة

البحث أثناء عملية البحث إذا كانت الأسئلة الأصلية أقل ارتباطاً بالموضوع أو أقل وضوحاً. لا يعتبر هذا الأمر ممكناً بالنسبة إلى أي أسلوب من الأساليب الوضعية الأخرى بعد أن يتم جمع البيانات. ثالثاً، يمكن أن يساعد بحث الحالة في استخلاص مزيد من التفسيرات الأكثر غناً والأكثر سياقية والأكثر وضوحاً للظاهرة المبحوثة بالمقارنة مع أكثر الأساليب البحثية الأخرى، ويُعزى هذا إلى قدرة بحث الحالة على استنباط مجموعة غنية من البيانات السياقية. رابعاً، يمكن دراسة الظاهرة المبحوثة من منظور مجموعة متعددة من المشاركين والقيام باستخدام مستويات متعددة من التحليل (على سبيل المثال، المستوى الفردي والمستوى المؤسسي).

وفي الوقت ذاته، يحتوي بحث الحالة على بعض مواطن الضعف المتأصلة. ونظراً لأن بحث الحالة لا يتضمن الضبط التجريبي، فإن الصلاحية الداخلية (internal validity) للاستدلالات تبقى ضعيفة. وبالطبع، يعتبر هذا الأمر مشكلة شائعة بالنسبة إلى جميع الأساليب البحثية فيما عدا التجارب (experiments). ومع ذلك، كما تم مناقشته لاحقاً، يمكن معالجة مشكلة الضوابط في بحث الحالة عن طريق استخدام "الضوابط الطبيعية - natural controls". ثانياً، تعتمد نوعية الاستنتاجات التي تم استخلاصها من بحث الحالة اعتماداً كبيراً على القوى التكاملية الخاصة بالباحثة. يمكن أن يرى الباحثون من ذوي الخبرة المفاهيم والأنماط في البيانات الخاصة بالحالة في الوقت الذي يمكن أن يتجاهل فيه الباحث المبتدئ مثل هذه المفاهيم والأنماط. وبالتالي، يتم توجيه النقد في معظم الأحيان إلى النتائج لكونها ذاتية وغير موضوعية. وأخيراً، نظراً لأن الاستنتاجات تعتبر سياقية إلى حد كبير، فقد يكون من الصعب تعميم الاستنتاجات من بحث الحالة لتشمل السياقات

الأخرى أو المؤسسات التنظيمية الأخرى.

من الهام والضروري أن ندرك أن بحث الحالة يختلف عن أوصاف الحالة (case descriptions) مثل دراسات حالة هارفارد التي يتم مناقشتها في القاعات الدراسية الخاصة بإدارة الأعمال. في الوقت الذي تقوم فيه وصف الحالة عادةً بوصف المشكلة المؤسسية بمزيد من التفاصيل الغنية بهدف تحفيز المناقشة داخل الفصول المدرسية وإثارة التفكير النقدي فيما بين الطلاب، أو تحليل كيفية تعامل المؤسسة التنظيمية مع المشكلة المحددة على نحو جيد، يعتبر بحث الحالة من التقنيات البحثية الرسمية الذي ينطوي على الأسلوب العلمي لاستخلاص التفسيرات التي تتعلق بالظواهر المؤسسية التنظيمية.

يعتبر بحث الحالة من الأساليب البحثية الصعبة التي تتضمن مهارات بحثية متقدمة من جانب الباحثة، وبالتالي، غالباً ما يكون عرضة للخطأ. قام بنباسات (Benbasat) وآخرون (عام ١٩٨٧)^(١) بوصف خمس من المشكلات التي يتم مواجهتها بطريقة متكررة في الدراسات الخاصة ببحث الحالة. أولاً، تبدأ العديد من دراسات بحث الحالة دون طرح أسئلة محددة للبحث، وبالتالي تنتهي دون الحصول على أية إجابات محددة أو استدلالات مستبصرة. ثانياً، غالباً ما يتم اختيار مواقع الحالة استناداً إلى سهولة الوصول إلى هذه الأماكن والراحة، بدلاً من الاعتماد على العوامل التي تتناسب مع أسئلة البحث، وبالتالي لا تتمكن هذه المواقع من معالجة أسئلة البحث التي تدور حول الظاهرة المبحوثة على نحو كافٍ. ثالثاً، لا يقوم الباحثون في أغلب

(١) بنباسات، آي، جولدشتاين ديكي هو ميد إم (عام ١٩٨٧). "استراتيجية بحث الحالة في دراسات أنظمة المعلومات"، نظم المعلومات الإدارية الربع سنوية (٣: ١١)، ٣٦٩-

الأحيان بالتحقق من صحة البيانات التي يتم جمعها أو القيام بثليتها (data triangulation) عن طريق استخدام مجموعة من الوسائل المتعددة، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث الاستفسارات المتحيزة التي تعتمد على الإجابات التي تم الحصول عليها ممن أجريت معهم المقابلات والذين اتسموا بالتحيز. رابعاً، تعمل العديد من الدراسات بتقديم تفاصيل قليلة جداً حول كيفية جمع البيانات (على سبيل المثال، ما هي الأسئلة التي يتم طرحها في المقابلة وما هي المستندات التي يتم دراستها واختبارها وما هي الأوضاع المؤسسية التنظيمية لكل ضيف، وما إلى ذلك من الأسئلة الأخرى) أو كيفية تحليل البيانات، الأمر الذي قد يؤدي إلى إثارة العديد من الشكوك حول اعتمادية الاستنتاجات. وأخيراً، وعلى الرغم من قوة بحث الحالة باعتباره أسلوباً من أساليب البحث الطولية (longitudinal research method)، إلا أن العديد من الدراسات الخاصة ببحث الحالة لا تقوم بتتبع هذه الظاهرة بطريقة طولية، وبالتالي تعمل هذه الدراسات على تقديم رؤية محدودة ومستعرضة (cross-sectional) فقط (وقتيّة - temporal) لكل من العمليات المؤسسية التنظيمية والظواهر التي تعتبر ظواهر زمنية في طبيعتها.

القرارات الرئيسية في بحث الحالة (Key Decisions in Case Research)

يجب اتخاذ العديد من القرارات الرئيسية من قبل الباحثة عندما تقوم بإتباع الأسلوب الخاص ببحث الحالة.

أولاً، هل هذا هو الأسلوب الصحيح فيما يتعلق بأسئلة البحث (research questions) موضع الدراسة؟ يُعتبر الأسلوب الخاص ببحث الحالة على وجه التحديد من الأساليب المناسبة للدراسات الاستكشافية (exploratory

(studies) من أجل اكتشاف التركيبات أو البنيات ذات الصلة في المناطق التي يتم من خلالها بناء النظرية في المراحل التكوينية، ويُعد مناسباً أيضاً بالنسبة إلى الدراسات التي يكون فيها كل من خبرات المشاركين وسياق الأفعال (context of actions) من العوامل الحاسمة في هذا البحث، وبالنسبة إلى الدراسات التي تهدف إلى استيعاب العمليات المعقدة والعمليات الزمنية (لماذا وكيف الخاصة بالظاهرة) بدلاً من العوامل أو الأسباب (ماذا). يعتبر هذا الأسلوب مناسباً تماماً لدراسة العمليات المؤسسية التنظيمية المعقدة التي تنطوي على مجموعة متعددة من المشاركين والتسلسلات التفاعلية للأحداث، مثل التغيير المؤسسي التنظيمي ومشروعات تنفيذ التكنولوجيا على نطاق واسع.

ثانياً، ما هي وحدة التحليل (unit of analysis) المناسبة فيما يتعلق بدراسة بحث الحالة؟ بما أن بحث الحالة يمكن أن يقوم بدراسة واختبار مجموعة متعددة من وحدات التحليل في وقت واحد، يتعين على الباحثة عندئذٍ اتخاذ القرار فيما يتعلق بما إذا كانت لديها الرغبة في دراسة الظاهرة على كل من المستوى الفردي (individual level) ومستوى المجموعة (group level) وعلى المستوى المؤسسي التنظيمي (organizational level)، أو أن تقوم بدراستها على مستويات متعددة (multiple levels). فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتألف الدراسة التي تدور حول عملية اتخاذ القرار في المجموعة أو دراسة مجموعة العمل، تتألف من التركيبات أو البنيات ذات المستوى الفردي مثل المشاركة الفردية في الأنشطة الجماعية بالمشاركة مع البنيات ذات المستوى الجماعي مثل تماسك المجموعة وقيادة المجموعة، وذلك من أجل استخلاص استيعاباً أغنى من ذلك الاستيعاب الذي يمكن تحقيقه من المستوى الفردي للتحليل.

ثالثاً، هل يتعين على الباحثة أن تقوم بتوظيف التصميم الخاص بالحالة الفردية (single-level) أم التصميم الخاص بالحالة المتعددة (multiple-case)؟ يعتبر تصميم الحالة الفردية من التصميمات الأكثر مناسبة في بداية وضع النظرية، إذا كان الوضع فريداً من نوعه أو إذا كان الوضع متفاقماً، إذا كان الوضع موحياً (أي أن الوضع كان لا يسهل الوصول إليه في السابق لإجراء التحقيق العلمي)، أو إذا كان يمثل حالة حرجة أو حالة تعارضية لغرض اختبار النظرية جيدة الصياغة. يعتبر تصميم الحالة المتعددة من أكثر التصميمات مناسبة فيما يتعلق باختبار النظرية وإقامة التعميم الخاص بالاستنتاجات ومناسباً أيضاً لتطوير تفسيرات أكثر ثراءً وأكثر دقة للنظرية. أوصى يين (Yin) (عام ١٩٨٤)^(١) باستخدام مواقع متعددة للحالة مع اتباع منطق التكرار (replication logic)، والنظر إلى كل موقع حالة على أنها مشابهة للدراسة التجريبية الواحدة، بالإضافة إلى اتباع القواعد الخاصة بالدقة العلمية التي تتشابه مع تلك القواعد التي يتم استخدامها في البحث الوضعي (positivist research).

رابعاً، ما هي المواقع (sites) التي يجب اختيارها بالنسبة إلى بحث الحالة؟ نظراً للطبيعة السياقية الخاصة بالاستنتاجات المستمدة من بحث الحالة، يعتبر اختيار الموقع على وجه الخصوص قضية حرجة ويرجع هذا إلى أن الاختيار الخاطئ للموقع قد يؤدي إلى استخلاص الاستنتاجات الخاطئة. إذا كان الهدف من البحث يتمثل في اختبار النظريات أو فحص التعميم الخاص بالاستنتاجات، فمن ثم يجب أن يتم اختيار مواقع الحالة المتناقضة من أجل زيادة التباين في الملاحظات. فعلى سبيل المثال، إذا كان الهدف من البحث

(١) روبرت كيبن (عام ٢٠٠٢)، بحث دراسة الحالة: التصميم والأساليب. مدينة ثاوزند أوكسفي ولاية كاليفورنيا: دار سيج للطباعة والنشر.

هو فهم واستيعاب عملية تنفيذ وتطبيق التكنولوجيا في الشركات، عندئذٍ يجب أن يتم اختيار مزيجاً مكوناً من كلٍ من الشركات الكبيرة الحجم والشركات متوسطة الحجم وكذلك الشركات صغيرة الحجم من أجل دراسة واختبار ما إذا كانت عملية تطبيق التكنولوجيا تختلف باختلاف حجم الشركة. يجب ألا يتم اختيار المواقع بمحض الصدفة، إلا أنه يجب بدلاً من ذلك اختيارها على أساس مدى ملائمة الموقع مع أسئلة البحث من خلال العملية المعروفة باسم "المعينة النظرية – theoretical sampling".

خامساً، ما هي الأساليب التقنية الخاصة بجمع البيانات التي ينبغي استخدامها في بحث الحالة؟ على الرغم من أن إجراء المقابلات (سواء كانت المقابلات المفتوحة/ الغير نظامية أو المقابلات الممركزة/ النظامية) حتى الآن هي التقنية الأكثر شعبية لجمع البيانات فيما يتعلق ببحث الحالة، إلا أنه يمكن استكمال أو إثبات البيانات الخاصة بالمقابلات باستخدام العديد من الأساليب التقنية الأخرى مثل الملاحظة المباشرة (على سبيل المثال: حضور الاجتماعات التنفيذية وجلسات الإحاطة وجلسات التخطيط) وتقنية التوثيق (على سبيل المثال: التقارير الداخلية والعروض والمذكرات، فضلاً عن الحسابات الخارجية مثل التقارير الصحفية) إلى جانب السجلات الأرشيفية (على سبيل المثال: المخططات الهيكلية والسجلات المالية، وما إلى ذلك من السجلات الأرشيفية الأخرى) والتقنيات المادية (على سبيل المثال: الأجهزة والمخرجات والأدوات). وعلاوة على ذلك، ينبغي على الباحثة أن تقوم بتثليث أو التحقق من صلاحية البيانات المرصودة عن طريق مقارنة الإجابات بين الضيوف.

إجراء بحث الحالة (Conducting Case Research)

تميل معظم دراسات بحث الحالة إلى أن تكون دراسات تفسيرية بطبيعتها. يعتبر بحث الحالة التفسيري من التقنيات الاستقرائية التي يتم من خلالها تحليل الأدلة التي تم جمعها من واحد أو أكثر من مواقع الحالة بطريقة نظامية إلى جانب توليف مثل هذه البيانات للسماح لكل من المفاهيم والأنماط للخروج بغرض بناء النظريات الجديدة أو توسيع النظريات الموجودة. قام آيزنهاردت (Eisenhardt) (عام ١٩٨٩)^(١) باقتراح "خارطة طريق" بغرض بناء النظريات من بحث الحالة، وهي نسخة معدلة بشكل طفيف التي سوف يتم وصفها أدناه. بالنسبة إلى بحث الحالة الوضعي (positivist case research)، يمكن أن تحتاج بعض المراحل التالية إلى أن يعاد ترتيبها أو تعديلها؛ وذلك على الرغم من أن كلاً من المعاينة وعملية جمع البيانات والتقنيات التحليلية للبيانات ينبغي أن تبقى كما هي بوجه عام.

تعريف أسئلة البحث (Define research questions): كما هو الحال مع أية أبحاث علمية أخرى، يجب أن يبدأ بحث الحالة بتعريف أسئلة البحث التي تعتبر من الأسئلة المثيرة للاهتمام من الناحية النظرية ومن الناحية العملية أيضاً، بالإضافة إلى تحديد بعض التوقعات البديهية التي تدور حول الأجوبة المتوقعة عن أسئلة البحث تلك أو البنيات الأولية من أجل توجيه التصميم المبدئي للحالة. في البحث الوضعي للحالة، تعتمد البنيات الأولية على النظرية، على الرغم من أنه لا ينبغي اعتبار أي من هذه النظريات أو الافتراضات مسبقاً في البحوث التفسيرية. يمكن تغيير أسئلة البحث هذه وكذلك البنيات

(١) آيزن هارديتكي إم (عام ١٩٨٩). "بناء النظريات من بحث الحالة"، أكاديمية المراجعة الإدارية (٤:١٤)، ٥٣٢-٥٥٠.

فيما بعد في البحوث التفسيرية للحالة، إذا لزم الأمر، وليس في البحوث الوضعية للحالة.

اختيار مواقع الحالة (Select case sites): ينبغي على الباحثة أن تقوم باستخدام عملية "المعينة النظرية" (وليس المعينة العشوائية) من أجل تحديد مواقع الحالة. في هذا المنهج، يتم اختيار مواقع الحالة على أساس الاعتبارات النظرية بدلاً من الاعتبارات الإحصائية، على سبيل المثال، وذلك من أجل تكرار الحالات السابقة أو تمديد النظريات الأولية أو ملء الفئات التصنيفية النظرية أو الأنواع القطبية. ينبغي توخي الحذر من أجل ضمان ملائمة المواقع التي تم اختيارها مع الطبيعة الخاصة بأسئلة البحث والحد من التباين الخارجي أو الضوضاء بسبب حجم الشركة والتأثيرات الصناعية، وما إلى ذلك من العوامل الأخرى، بالإضافة إلى تحقيق أقصى قدر من التباين في المتغيرات غير المستقلة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان الهدف من البحث هو دراسة واختبار كيف تبتكر بعض الشركات بشكل أفضل من الشركات الأخرى، ينبغي حينئذٍ على الباحثة أن تقوم باختيار الشركات المتشابهة من حيث الحجم في نفس المجال الصناعي من أجل التقليل من التأثيرات الصناعية أو تأثيرات الحجم، إلى جانب قيامها باختيار بعض الشركات الأكثر ابتكارية ولعض الشركات الأقل ابتكارية من أجل زيادة التباين في عامل ابتكار الشركة. وبدلاً من الاستدعاء أو الاتصال البارد أو مراسلة الموقع المحتمل، من الأفضل الاتصال بشخص ما على المستوى التنفيذي داخل كل شركة ممن لديه السلطة للموافقة على المشروع أو محادثة شخص ما يمكنه تحديد الشخص ذو السلطة. أثناء المحادثات المبدئية، ينبغي على الباحثة أن تقوم بوصف طبيعة المشروع والغرض منه، وأية فوائد محتملة يمكن أن تعود على موقع الحالة

وكيف سوف يتم تجميع البيانات بالإضافة إلى تحديد الأشخاص المشاركين في القيام بعملية جمع البيانات (الباحثين الآخرين والمساعدین في البحث وغيرهم) والضيوف المرغوبين إلى جانب مقدار الوقت والجهد والنفقات المطلوبة من المؤسسة الراعية. يتعين أيضاً على الباحثة التأكيد على سرية وخصوصية وعدم الكشف عن هوية كل من الشركة والمشاركين الأفراد.

إنشاء الأدوات ووضع البروتوكولات (Create instruments and protocols): بما أن الوسيلة الأساسية لعملية جمع البيانات في بحث الحالة هي إجراء المقابلات، ينبغي إذن وضع البروتوكول الخاص بالمقابلة من أجل القيام بتوجيه عملية المقابلة. يعتبر هذا البروتوكول من الناحية الرئيسية هو القائمة التي تحتوي على الأسئلة التي يجب طرحها أثناء المقابلة. يمكن أن تكون الأسئلة مفتوحة (غير نظامية) أو أسئلة ذات إجابات محددة (نظامية) أو أن تكون مزيجاً من الاثنين. يجب اتباع البروتوكول الخاص بإجراء المقابلات بدقة، ويتعين على الباحثة ألا تقوم بتغيير ترتيب الأسئلة أو التغاضي عن طرح أي سؤال أثناء عملية المقابلة، على الرغم من السماح بإجراء بعض الانحرافات لفحص ودراسة مزيد من التعليقات الخاصة بالمشاركين التي تتسم بالغموض أو غير مثيرة للاهتمام. يجب على الباحثة أن تحافظ على اللهجة المحايدة وعدم قيادة المشاركين إلى أي اتجاه محدد وعدم إظهار الموافقة أو الرضا مع أي إجابة. سوف يتم مناقشة مزيد من التقنيات الخاصة بإجراء المقابلات بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الذي يدور حول الدراسات المسحية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي البحث عن العديد من المصادر الإضافية للبيانات مثل المستندات الداخلية والمذكرات والتقارير السنوية والبيانات المالية إلى جانب المقالات الصحفية والملاحظات المباشرة من أجل استكمال والتحقق من صحة البيانات الخاصة بالمقابلة.

اختيار المستجيبين (Select respondents): اختيار المشاركين في المقابلات على مستويات مؤسسية وتنظيمية مختلفة وعلى مستوى الإدارات والوضع الوظيفي من أجل الحصول على وجهات نظر متباينة حول الظاهرة المبحوثة. تعتبر المعاينة العشوائية للضيوف من أكثر الأساليب تفضيلاً، ومع ذلك تكون عينة كرة الثلج مقبولة في هذه الحالة، طالما أنه يتم تمثيل التباين والاختلاف في وجهات النظر في العينة. يجب أن يتم اختيار الضيوف استناداً إلى مشاركتهم الشخصية في الظاهرة محل الدراسة بالإضافة إلى قدرتهم على ورغبتهم في الإجابة على الأسئلة التي تطرحها الباحثة على نحو دقيق وكاف، ولا يتم اختيار هؤلاء الضيوف على أساس الراحة أو الوصول.

البدء في جمع البيانات (Start data collection): إن تسجيل المقابلات إلكترونياً عادةً ما تكون فكرة جيدة للرجوع إليها في المستقبل. ومع ذلك، يجب القيام بمثل هذا التسجيل فقط بموافقة الضيف. وحتى عندما يتم تسجيل المقابلات، ينبغي على المحاور أن يقوم بتدوين الملاحظات من أجل الإلمام بالتعليقات الهامة أو الملاحظات البارزة والإجابات السلوكية (على سبيل المثال: لغة الجسد الخاصة بالمشارك) وكذلك تدوين الانطباعات الشخصية عن المشارك والتعليقات الخاصة به/ بها. بعد أن يتم الانتهاء من كل مقابلة، ينبغي تسجيل المقابلة بأكملها حرفياً في مستند نصي للتحليل.

إجراء تحليل البيانات داخل الحالة (Conduct within-case data analysis): يمكن أن تتبع عملية تحليل البيانات أو أن تتداخل مع عملية جمع البيانات. يتميز التداخل الخاص بكل من عملية تحليل البيانات وعملية جمع البيانات بإمكانية القيام بتعديل عملية جمع البيانات استناداً إلى الموضوعات المستجدة من عملية تحليل البيانات، أو أن تقوم بمزيد من الفحص والدراسة

في هذه الموضوعات. يتم إجراء عملية تحليل البيانات على مرحلتين. في المرحلة الأولى (تحليل الحالة الداخلية)، يتعين على الباحثة أن تقوم بدراسة واختبار المفاهيم الناشئة بشكل منفصل في كل موقع حالة على حدة بالإضافة إلى اختبار الأنماط الموجودة فيما بين هذه المفاهيم من أجل وضع النظرية المبدئية للمشكلة المبحوثة. يمكن أن تقوم الباحثة بمقابلة البيانات بصورة ذاتية حتى "تشعر" بمشكلة البحث جنباً إلى جنب مع استخدام الملاحظات الشخصية الخاصة بها أو تجربتها الشخصية في موقع الحالة. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يتم استخدام استراتيجية الترميز مثل منهج النظرية المتأصلة (Grounded Theory Approach) لكل من ستراوس وجلاسر (عام ١٩٦٧)، وعن طريق استخدام الأساليب التقنية مثل الترميز المفتوح والترميز المحوري والترميز الانتقائي، يمكن أن يتم استخدام هذه الاستراتيجية من أجل استخلاص سلسلة من الأدلة والاستنتاجات. سوف يتم مناقشة هذه الأساليب التقنية بمزيد من التفصيل في الفصل التالي. يمكن أن يتم أيضاً استخدام الأساليب التقنية المحلية مثل التمثيل البياني للبيانات (على سبيل المثال: مخطط الشبكة) أو تحليل التسلسل (بالنسبة إلى البيانات الطولية) في هذا الإجراء. من الملاحظ عدم وجود طريقة محددة سلفاً لتحليل الأنواع المختلفة من بيانات الحالة، وأن التقنيات التحليلية للبيانات يمكن أن يتم تعديها حتى تتناسب مع طبيعة مشروع البحث.

إجراء التحليل لحالات متعددة (Conduct cross-case analysis):

يتطلب بحث الحالة متعدد المواقع القيام بإجراء التحليل المستعرض للحالة باعتباره المرحلة الثانية من عملية تحليل البيانات. في مثل هذا التحليل، ينبغي على الباحثة أن تقوم بالبحث عن كل من المفاهيم والأنماط المماثلة الموجودة

بين المواقع المختلفة للحالة، مع تجاهل الاختلافات السياقية التي يمكن أن تؤدي إلى الحصول على الاستنتاجات ذاتية الإحساس. يمكن استخدام مثل هذه الأنماط من أجل التحقق من صحة النظرية الأولية أو من أجل تنقيحها (عن طريق إضافة أو إسقاط المفاهيم أو العلاقات) لتطوير نظرية أكثر شمولاً وقابلة للتعميم. يمكن أن يتخذ هذا التحليل العديد من الأشكال. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم الباحثة باختيار الفئات التصنيفية (على سبيل المثال، حجم الشركة ومجال الصناعة وغيرها) وأن تبحث عن أوجه التشابه الموجودة داخل المجموعات بعضها مع بعض وأوجه الاختلاف الموجودة بين المجموعات (على سبيل المثال، القائمين بالأداء المرتفع مقابل القائمين بالأداء المنخفض، والمبتكرين مقابل المتقاعسين). وبدلاً من ذلك، يمكن أن تعقد مقارنة بين الشركات بطريقة حكيمة عن طريق وضع قائمة بأوجه التشابه وأوجه الاختلاف الموجودة بين أزواج من الشركات.

بناء واختبار الافتراضات (Build and test hypotheses): استناداً إلى كل من الموضوعات والمفاهيم الناشئة التي تعتبر من العوامل القابلة للتعميم عبر مواقع الحالة، يتم بناء الافتراضات المؤقتة. ينبغي أن يتم عقد مقارنة متكررة بين كل من هذه الافتراضات والأدلة المرصودة من أجل معرفة ما إذا كانت تلك الافتراضات والأدلة تتناسب مع البيانات المرصودة أم لا، وإذا لم تكن تتناسب معها، ينبغي إذن تنقيح البنيات أو العلاقات. ينبغي أيضاً على الباحثة أن تعقد مقارنة بين البنيات والافتراضات الناشئة وتلك البنيات والافتراضات المذكورة في الأعمال الأدبية السابقة لعمل حالة بالنسبة إلى كل من الصلاحية الداخلية والقابلية للتعميم الخاصة بهم. لا يتعين رفض النتائج المتضاربة، ولكن يجب العمل على التوفيق بينهما بدلاً من ذلك عن طريق

استخدام التفكير الإبداعي بغرض توليد مزيد من الأفكار حول النظرية الناشئة. عندما لا تسفر التكرارات الإضافية التي تتم بين النظرية والبيانات عن أية رؤى جديدة أو تغييرات في النظرية الموجودة، عندئذٍ نكون قد توصلنا إلى "التشبع النظري" واكتمال عملية بناء النظرية.

كتابة تقرير بحث الحالة (Write case research report): عند كتابة هذا التقرير، ينبغي على الباحثة أن تقوم بوصف العملية المفصلة التي يتم استخدامها في القيام بكل من عملية المعاينة وعملية جمع البيانات وتحليل البيانات وتطوير الافتراضات بوضوح شديد، حتى يتمكن القراء بشكل مستقل من تقييم كل من معقولية وقوة وثبات الاستنتاجات المذكورة. هناك حاجة إلى وجود مستوى عالٍ من الوضوح في أساليب البحث من أجل ضمان عدم تحيز النتائج من قبل التصورات المسبقة الخاصة بالباحثة.

مثال على بحث الحالة التفسيري (Interpretive Case Research Exemplar)

ربما تتمثل أفضل طريقة للتعرف على بحث الحالة التفسيري في دراسة واختبار مثال توضيحي. ومن الأمثلة على ذلك الدراسة التي قام بها آيزنهاردت (Eisenhardt) (عام ١٩٨٩)^(١) حول كيفية اتخاذ المديرين التنفيذيين للقرارات في البيئات عالية السرعة (High-Velocity Environments - HVE). يُنصح القراء بقراءة المقالة الأصلية التي تم نشرها في مجلة أكاديمية الإدارة قبل قراءة الملخص الموجود في هذا الفصل. في هذه الدراسة، قام

(١) آيزن هارديكي إم (عام ١٩٨٩). "اتخاذ القرارات الاستراتيجية السريعة في البيئات عالية السرعة". مجلة أكاديمية الإدارة (٣:٣٢)، ٥٤٣-٥٧٦.

آيزنهاردت بدراسة واختبار كيفية اتخاذ المديرين التنفيذيين في بعض الشركات ذات البيئات عالية السرعة للقرارات السريعة في الوقت الذي لا يتمكن فيه غيرهم من المديرين التنفيذيين الآخرين اتخاذ مثل هذه القرارات في الشركات الأخرى، وإذا كانت تلك القرارات السريعة تعمل على تحسين أو تدهور أداء الشركة في مثل هذه البيئات. تم تعريف البيئات عالية السرعة على أنها تلك البيئات التي يحدث فيها التغيرات التكنولوجية والمطالب والمنافسة بشكل سريع ومتقطع حيث المعلومات المتوفرة غالباً ما تكون غير دقيقة أو غير متاحة أو قديمة ومهملة. تتمثل الافتراضات الضمنية (implicit assumptions) في (١) أنه من الصعب اتخاذ القرارات السريعة مع وجود المعلومات الغير كافية في البيئات عالية السرعة و(٢) أنه يمكن ألا تكون القرارات السريعة ذات فعالية وتسبب في الأداء الضعيف للشركة.

وبمراجعة الكتابات الأدبية السابقة (prior literature) حول اتخاذ القرارات التنفيذية، وجد آيزنهاردت مجموعة عديدة من الأنماط، على الرغم من أن هذه الأنماط غير مخصصة للبيئات عالية السرعة. أشارت الكتابات الأدبية إلى أنه من أجل حصول المنفعة، تحصل الشركات التي تقوم باتخاذ القرارات السريعة على مدخلات من مجموعة قليلة من المصادر، وتقوم بوضع عدد قليل من البدائل في اعتبارها وتقوم بإجراء التحليلات المحدودة بالإضافة إلى أن مثل هذه الشركات تعمل على تقييد مشاركة المستخدم في عملية اتخاذ القرار وتمركز السلطة الخاصة بعملية اتخاذ القرار إلى جانب تعرض هذه الشركات إلى الصراعات الداخلية المحدودة.

ومع ذلك، اعتبر آيزنهاردت أن هذه الآراء يمكن ألا تكون بالضرورة تقوم بتفسير كيفية اتخاذ صانعي القرارات لمثل هذه القرارات في البيئات عالية

السرعة، حيث يتم اتخاذ القرارات بشكل سريع من خلال المعلومات الغير مكتملة مع الجودة العالية للقرار.

ومن أجل دراسة واختبار هذه الظاهرة، قام آيزنهاردت بإجراء دراسة استقرائية لثمانية شركات في صناعة الحاسبات الآلية الشخصية. تتعرض صناعة الحاسبات الآلية الشخصية إلى العديد من التغيرات الجذرية في مجال التكنولوجيا مع استحداث نظام التشغيل يونكس وبناء معالج البيانات صغيرة الحجم RISC وذاكرة الوصول العشوائي سعة ٦٤ كيلوبايت في فترة الثمانينيات، وكذلك زيادة المنافسة مع دخول شركة أي بي إم في مجال صناعة الحاسبات الآلية الشخصية والطلب المتنامي للعملاء مع زيادة الطلب على الأرقام المزدوجة، وبالتالي تتناسب هذه الصناعة مع الملامح الخاصة بالبيئات عالية السرعة. يعتبر هذا هو التصميم المتعدد للحالة مع اتباع منطق التكرار، حيث من المتوقع أن تقوم كل حالة بالتأكيد على أو تفنيد الاستنتاجات المستخلصة من الحالات الأخرى. يتم اختيار مواقع الحالة استناداً إلى الوصول الخاص بهم وقربهم من الباحثة، ومع ذلك، يتم تشغيل جميع هذه الشركات في مجال صناعة الحاسبات الآلية الشخصية عالية السرعة في منطقة وادي السيليكون بولاية كاليفورنيا. تقوم عملية حصر وترتيب الشركات في نفس مجال الصناعة ونفس المنطقة باستبعاد أية "ضوضاء" أو تباين في المتغيرات غير المستقلة (أداء أو سرعة القرار) التي تعزى إلى الاختلافات الصناعية أو الاختلافات الجغرافية.

قامت الدراسة بتوظيف التصميم الضمني مع مستويات متعددة من التحليل: القرار (مقارنة مجموعة متعددة من القرارات الاستراتيجية داخل كل شركة) والفرق التنفيذية (مقارنة مجموعة من الفرق المختلفة المسؤولة عن القرارات

الاستراتيجية) إلى جانب الشركة (الأداء العام للشركة). يتم تجميع البيانات من خمسة مصادر هي:

▪ المقابلة الأولية مع المديرين التنفيذيين: يتم طرح مجموعة من الأسئلة على المديرين التنفيذيين فيما يتعلق بالاستراتيجية التنافسية الخاصة بالشركة التابعة لهم والكفاءات المتميزة الموجودة بالشركة والمنافسين الرئيسيين بالإضافة إلى سؤالهم عن الأداء والقرارات الاستراتيجية الرئيسية الأخيرة/ الجارية. وبناءً على هذه المقابلات، تم اختيار مجموعة متنوعة من القرارات الاستراتيجية من كل شركة لإجراء مزيد من التحقيق. تم استخدام أربعة معايير لاختيار هذه القرارات، ألا وهم: (١) القرارات المتضمنة في تحديد الموضع الاستراتيجي للشركة و(٢) القرارات ذات الحصص العالية و(٣) القرارات التي تتضمن مجموعة متعددة من الوظائف، إلى جانب (٤) القرارات التي تمثل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في هذه الشركة.

▪ مقابلة رؤساء الأقسام: تم طرح ستة عشر سؤالاً مفتوحاً على رؤساء الأقسام، تتراوح من الاستراتيجية التنافسية للشركة التي يعملون بها والاستراتيجية الوظيفية وكبار أعضاء فريق الإدارة ووتيرة وطبيعة العلاقات التفاعلية مع الفريق بالإضافة إلى العمليات النموذجية لاتخاذ القرارات وكيفية اتخاذ القرارات التي تم تحديدها سلفاً وما هو الوقت المستغرق منهم في اتخاذ مثل هذه القرارات. تستغرق المقابلات فترة زمنية ما بين الساعة والنصف والساعتين، ويمكن أن تمتد في بعض الأحيان إلى أربع ساعات. وحتى يتم التركيز على الوقائع والأحداث الفعلية أكثر من التفسيرات أو التصورات الخاصة بالمشاركين، يتم

توظيف الاستبيان على غرار "قاعة المحكمة"، مثل عندما يحدث مثل هذا الأمر، ما الذي يتعين عليك فعله وما إلى ذلك من التساؤلات الأخرى. يتم إجراء المقابلات من قبل اثنين من الأشخاص، بالإضافة إلى أنه يتم التحقق من صحة البيانات من خلال الحقائق التي تم فحصها بطريقة مستعرضة والانطباعات المأخوذة من قبل المحاور والقائم على تدوين الملاحظات. يتم تسجيل جميع بيانات المقابلة، ومع ذلك يتم أيضاً تدوين الملاحظات أثناء كل مقابلة، التي تنتهي بتسجيل الانطباعات الإجمالية الخاصة بالمحاور. وعن طريق استخدام "قاعدة الأربع وعشرين ساعة"، تم استكمال والانتها من تدوين الملاحظات الميدانية المفصلة خلال أربعة وعشرين ساعة من وقت إجراء المقابلة، وبالتالي لن يتم فقد بعض البيانات أو الانطباعات حتى يتم استذكارها.

- الاستبيانات: يقوم أعضاء الفريق التنفيذي في كل شركة باستكمال الاستبيان المسحي الذي قام بتحديد البيانات الكمية عن مدى الصراع وتوزيع السلطة في الشركة التي يعملون بها.
- البيانات الثانوية: يتم دراسة واختبار كلاً من التقارير الصناعية والمستندات الداخلية مثل البنية السكانية الخاصة بالفرق التنفيذية (المسئولة عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية) والأداء المالي للشركة وغيرها من الأمور الأخرى.
- الملاحظة الشخصية: في النهاية، تقوم الباحثة بحضور جلسة الاستراتيجية لمدة يوم واحد والاجتماع التنفيذي الأسبوعي لاثنتين من الشركات الموجودة في العينة الخاصة بها.

تنطوي عملية تحليل البيانات على مزيج من الأساليب التقنية النوعية (qualitative) والكمية (quantitative). تم تحليل البيانات الكمية لكل من الصراع والسلطة بالنسبة إلى الأنماط التي يتم استخدامها في الشركات/ اتخاذ القرارات. يتم جمع البيانات النوعية للمقابلة في الملامح الخاصة بالمناخ الذي تم فيه اتخاذ القرار، وذلك عن طريق استخدام الصفات الشخصية (على سبيل المثال: نفاذ الصبر) التي ذكرها أكثر من واحد من الفريق التنفيذي. وفيما يتعلق بالتحليل الداخلي للحالة (within-case analysis)، يتم وضع القصص التي تتعلق بالقرارات بالنسبة إلى كل قرار استراتيجي عن طريق جمع الحسابات التنفيذية للأحداث الخاصة بالقرارات الرئيسية في جدول زمني محدد. بالنسبة إلى التحليل المستعرض للحالة (cross-case analysis)، تم عقد مقارنة بين زوجين من الشركات فيما يتعلق بأوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما، والقيام بتصنيفهم على طول المتغيرات ذات الصلة مثل سرعة اتخاذ القرار وأداء الشركة. استناداً إلى هذه التحليلات، يتم استخلاص المقترحات والبنيات المؤقتة بطريقة استقرائية من كل قصة قرار ضمن الفئات التصنيفية للشركة. يتم إعادة النظر في حالة كل قرار بغرض التأكيد على العلاقات المقترحة. تم مقارنة المقترحات الاستدلالية مع النتائج المستخلصة من الكتابات الأدبية الموجودة من أجل التوفيق بينها وبين الاختلافات الموجودة مع الكتابات الأدبية الحالية إلى جانب توليد مجموعة من الرؤى والأفكار الجديدة من نتائج الحالة. وأخيراً، يتم توليف وجمع المقترحات التي تم التأكد من صحتها في النظرية الاستقرائية لعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية من قبل الشركات الموجودة في البيئات عالية السرعة.

تعارضت الاستنتاجات المستمدة من هذا البحث المتعدد للحالة مع مجموعة عديدة من الأنماط التي تتعلق بعملية اتخاذ القرار المتوقعة من الكتابات الأدبية الموجودة. أولاً، يقوم صانعو القرارات السريعة في البيئات عالية السرعة باستخدام كثير من المعلومات وليس قليل منها كما هو مشار إليه في الكتابات الأدبية السابقة. ومع ذلك، يقوم صانعو القرارات هؤلاء باستخدام مزيد من المعلومات الآنية (real-time information) (وهي رؤية غير متوفرة في الأبحاث السابقة)، الأمر الذي يساعدهم على تحديد المشكلات والفرص المتاحة والظروف المتغيرة والاستجابة إليها بشكل أسرع. ثانياً، يقوم صانعو القرارات السريعة بدراسة واختبار الكثير من (وليس القليل من) البدائل. ومع ذلك، يقومون بالنظر إلى هذه البدائل المتعددة بطريقة متزامنة، في حين يقوم صانعو القرارات الأقل سرعة بدراسة واختبار عدد أقل من البدائل بطريقة تسلسلية. ثالثاً، لا يقوم صانعو القرارات السريعة بممارسة المركزية في عملية اتخاذ القرارات أو تقييد المدخلات من الآخرين، على النحو الذي أشارت إليه الكتابات الأدبية. بدلاً من ذلك، قامت هذه الشركات باستخدام عملية اتخاذ القرارات ثنائية الطبقات حيث تم سؤال المستشارين من ذوي الخبرة عن المدخلات في المرحلة الأولى وتبعها مقارنة سريعة واختيار القرارات في المرحلة الثانية. رابعاً، لا يتعرض صانعو القرارات السريعة إلى قليل من الصراعات، على النحو المشار إليه في الكتابات الأدبية، بل قاموا بتوظيف أفضل الأساليب التقنية لفض النزاعات من أجل التقليل من الصراعات وتحسين سرعة اتخاذ القرارات. وأخيراً، أظهر صانعو القرارات السريعة أداءً متفوقاً للشركة بفضل العمليات السياسية والعاطفية والعمليات المعرفية المدمجة التي أدت إلى الإغلاق السريع للقرارات الرئيسية.

مثال على بحث الحالة الوضعي (Positivist Case) (Research Exemplar)

يمكن أيضاً استخدام بحث الحالة بطريقة وضعية لاختبار النظريات أو الافتراضات. تعتبر مثل هذه الدراسات من الدراسات نادرة الحدوث، إلا أن ماركوس (Markus) (عام ١٩٨٣)^(١) قامت بتوفير التفسير النموذجي في الدراسة التي قامت بإجرائها حول تنفيذ التكنولوجيا في شركة المثلث الذهبي (وهو اسم مستعار). يتمثل الهدف من هذه الدراسة في فهم واستيعاب لماذا يتم دعم وتأييد نظام المعلومات المالية (FIS) الذي تم تنفيذها حديثاً والذي يهدف إلى تحسين إنتاجية وأداء المحاسبين في شركة جي تي سي من قبل المحاسبين في المقر الرئيسي لمجموعة شركات جي تي سي ولكنها قبلت بالرفض من قبل المحاسبين الموجودين في الفروع الخاصة بمجموعة شركات جي تي سي. ونظراً لتفرد الظاهرة المبحوثة، تم اتباع دراسة بحث الحالة الفردية.

من أجل الكشف عن الأسباب الكامنة وراء اعتراض المستخدم لنظام المعلومات المالية، قامت ماركوس بافتراض ثلاثة تفسيرات بديلة هي: (١) نظرية النظام المحدد (system-determined theory): كان الاعتراض نتيجة العوامل التي تتعلق بالنظام الغير كافي مثل العيوب الفنية الخاصة بالنظام أو عدم وجود التصميم المريح أو الافتقار إلى صداقة المستخدم و(٢) نظرية الأشخاص المحددون (people-determined theory): كان الاعتراض نتيجة العوامل الداخلية للمستخدمين مثل الأساليب المعرفية للمحاسبين أو السمات الشخصية التي لا تتفق مع استخدام مثل هذا النظام و(٣) نظرية

(١) ماركوس إم إل (عام ١٩٨٣). "السلطة والسياسات وتنفيذ نظم المعلومات الإدارية"، اتصالات مع شركة إيه سي إم (٦:٢٦)، ٤٣٠-٤٤٤.

التفاعل (interaction theory): لم يكن الاعتراض نتيجة العوامل الجوهرية التي تتعلق بالنظام أو الأشخاص، بل كان الاعتراض نتيجة إلى التفاعل الموجود بين مجموعتي العوامل المذكورة أعلاه. وعلى وجه التحديد، تشير نظرية التفاعل إلى أن نظام المعلومات المالية أحدثت إعادة توزيع للقوة المؤسسية الداخلية، علاوة على أن المحاسبين ممن فقدوا الوضع المؤسسي التنظيمي أو الأهمية المؤسسية التنظيمية أو السلطة التنظيمية بسبب تنفيذ نظام المعلومات المالية قاموا بالاعتراض على النظام في حين قام المحاسبين الآخرون ممن اكتسبوا القوة المؤسسية التنظيمية بتأييد تنفيذ هذا النظام.

من أجل اختبار النظريات الثلاث، قامت ماركوس بالتنبؤ بالنتائج البديلة المتوقعة من كل تفسير نظري وقامت بتحليل مدى ملائمة هذه التوقعات مع الملاحظات التي قامت باستخلاصها من مجموعة شركات جي تي سي. فعلى سبيل المثال، تشير نظرية النظام المحدد إلى أنه بما أن اعتراض المستخدم كان بسبب النظام الغير كافي، فيمكن أن يعمل تحديد المشاكل الفنية للنظام وحلها على القضاء على هذا الاعتراض. وقد تم بعد ذلك تحديث أجهزة الحاسب الآلي التي تقوم بتشغيل نظام المعلومات المالية ووضع مزيد من أنظمة التشغيل القوية ونظم التشغيل على شبكة الإنترنت (من نظم التشغيل الخاصة بالدفعات الأولية، مما أدى إلى تأخير التشغيل الفوري لمعلومات المحاسبة) بالإضافة إلى وضع البرمجيات المبسطة لإنشاء حساب جديد من قبل المديرين. وبعد مرور عام واحد على عمل هذه التغييرات، لا يزال المستخدمون المعترضين يعارضون النظام ويشعرون بأنه ينبغي استبدال هذا النظام. وبالتالي، تم رفض نظرية النظام المحدد في هذه الدراسة.

استند العامل المتمثل في نظرية الأشخاص المحددون في توقعاته على أن

استبدال المعارضين الأفراد أو استمالتهم بمستخدمين أقل اعتراضاً سوف يعمل على التقليل من اعتراضهم تجاه نظام المعلومات المالية. وبالتالي، بدأت مجموعة شركات جي تي سي بعمل تدوير وظيفي واتباع سياسة التنقل عن طريق نقل المحاسبين داخل وخارج الأقسام المعارضة، إلا أن الاعتراض كان لا يزال قائماً فحسب، بل ازداد أيضاً! وفي حالة واحدة محددة، بدأ أحد المحاسبين الذي كان واحداً من مصممي ومؤيدي تنفيذ النظام عندما عمل في القسم المحاسبي للشركة، بدأ في الاعتراض على تنفيذ النظام بعد أن تم نقله إلى مكتب وحدة التحكم. الفشل الذي اقترفته التوقعات الخاصة بعامل نظرية الأشخاص المحددون أدى إلى رفض هذه النظرية.

وأخيراً، أشارت نظرية التفاعل إلى أنه لا تغيير النظام ولا الأشخاص (أي تعليم المستخدم أو سياسات التدوير الوظيفي) سوف يعمل على تقليل الاعتراض طالما أنه لم يتم تحديد ومعالجة عدم التوازن في السلطة وإعادة التوزيع من المرحلة المسبقة للتنفيذ حتى الآن. قبل أن يتم تنفيذ نظام المعلومات المالية، كان يشعر المحاسبون في قسم الحسابات بمجموعة شركات جي تي سي بأنهم يمتلكون جميع البيانات المحاسبية ذات الصلة بالعمليات التي تتم داخل قسم الحسابات الخاص بهم. قام هؤلاء المحاسبين بالاحتفاظ بهذه البيانات في دفتر الحسابات اليدوي السميك والتحكم في وصول الآخرين إلى هذه البيانات إلى جانب قيامهم بالتوفيق بين الأحداث المحاسبية الغير عادية قبل إصدار هذه التقارير. يعتمد محاسبو الشركات اعتماداً كبيراً على المحاسبين داخل القسم للوصول إلى البيانات الموجودة داخل قسم الحسابات لإصدار التقارير ودمج التقارير الخاصة بالشركة. ونظراً لأن نظام المعلومات المالية يقوم بجمع جميع البيانات بطريقة تلقائية

في المصدر وجمعها في قاعدة بيانات واحدة خاصة بالشركة، فإن هذا الأمر يُجنب الحاجة إلى الاستعانة بالمحاسبين في قسم الحسابات والتخفيف من سيطرتهم واستقلالهم بالبيانات المحاسبية الموجودة داخل القسم الخاص بهم، إلى جانب أن هذا النظام يجعل من وظيفة المحاسب وظيفة عرضية إلى حد ما. يمكن لمحاسبي الشركة الآن الاستعلام عن قاعدة البيانات والوصول إلى البيانات الخاصة بالقسم بطريقة مباشرة دون اللجوء إلى المحاسبين الذين يعملون في قسم الحسابات، بالإضافة إلى تمكنهم من تحليل والمقارنة بين أداء الأقسام الفردية وتحديد كلاً من الأنماط والأنشطة الغير عادية وتقديم التقارير الخاصة بها إلى اللجنة التنفيذية، مما يؤدي إلى مزيد من تآكل سلطة الأقسام. وعلى الرغم من عدم قيام ماركوس باختبار هذه النظرية من الناحية التجريبية، إلا أن الملاحظات التي خلصت إليها حول إعادة توزيع القوى المؤسسية التنظيمية، إلى جانب رفض النظريتين البديلتين، أدت إلى تبرير الاعتماد على نظرية التفاعل.

المقارنات مع البحوث التقليدية (Comparisons with Traditional Research)

غالباً ما يتم توجيه النقد إلى البحث الوضعي للحالة، الذي يهدف إلى اختبار الافتراضات، من قبل باحثي العلوم الطبيعية باعتبارها من الأبحاث التي تفتقر إلى كل من الملاحظات والاستقطاعات التي يمكن السيطرة عليهما إلى جانب الافتقار إلى التكرارية وتعميم النتائج - وهي المبادئ التقليدية للبحوث الوضعية. ومع ذلك، يمكن التغلب على مثل هذه الانتقادات عن طريق استخدام التصميمات الخاصة بالأبحاث المناسبة للحالة. فعلى سبيل المثال، تشير المشكلة التي تتعلق بالملاحظات التي يمكن السيطرة عليها إلى صعوبة

الحصول على السيطرة التجريبية أو الإحصائية في بحث الحالة. ومع ذلك، يمكن أن يقوم باحثو الحالة بالتعويض عن مثل هذا الافتقار إلى الضوابط من خلال توظيف "الضوابط الطبيعية". يتمثل هذا الضابط الطبيعي في الدراسة التي قامت بها ماركوس (عام ١٩٨٣) في أحد محاسبي الشركة الذي كان واحداً من مؤيدي تنفيذ النظام في البداية، إلا أنه بدأ في الاعتراض على تنفيذ النظام بمجرد أن تم نقله إلى قسم التحكم. في هذا المثال، يمكن أن يعزى التغيير في سلوك هذا المحاسب إلى الوضع الوظيفي الجديد الذي حصل عليه. ومع ذلك، لا يمكن توقع حدوث مثل هذه الضوابط الطبيعية مسبقاً، ومن ثم يمكن لباحثي الحالة ملاحظة هذا الأمر إلا إذا كانوا يبحثون بشكل استباقي عن مثل هذه الضوابط. وبالمناسبة، يتم أيضاً استخدام الضوابط الطبيعية في تخصصات العلوم الطبيعية مثل علم الفلك والجيولوجيا والبيولوجيا البشرية، تماماً مثل انتظار المذنبات للتقرب بشكل كافٍ من الأرض من أجل استخلاص الاستنتاجات حول المذنبات وتكوينها.

تشير مشكلة الاستقطاعات المسيطرة إلى الافتقار إلى الأدلة الكمية الكافية لدعم الاستنتاجات نظراً للطبيعة النوعية الغالبة على بيانات بحث الحالة. على الرغم من الافتقار إلى البيانات الكمية فيما يتعلق باختبار الفرضيات (على سبيل المثال، اختبارات تي)، إلا أنه لا يزال هناك إمكانية للحصول على الاستقطاعات المسيطرة في بحث الحالة عن طريق توليد التنبؤات السلوكية التي تعتمد على الاعتبارات النظرية ودراسة واختبار هذه التنبؤات مع الوقت. قامت ماركوس بتوظيف هذه الاستراتيجية في الدراسة الخاصة بها عن طريق توليد ثلاثة من الافتراضات النظرية البديلة بالنسبة إلى اعتراض المستخدم ورفض اثنين من هذه التوقعات عندما لم يتطابقوا مع السلوك

الفعلي المرصود. في هذه الحالة، تم اختبار الافتراضات عن طريق استخدام العروض التقديمية المنطقية بدلاً من استخدام الاختبارات الرياضية التي تعتبر صحيحة تماماً مثل الاستنتاجات الإحصائية طالما أن مادة الرياضيات عبارة عن مجموعة فرعية من المنطق.

ثالثاً، تشير مشكلة التكرار إلى صعوبة ملاحظة نفس الظاهرة نظراً لتفرد وخصوصية موقع الحالة المحدد. ومع ذلك، ومع استخدام النظريات الثلاث الخاصة بماركوس كتنسير، يمكن لباحث مختلف أن يقوم باختبار نفس النظريات عند موقع مختلف للحالة، حيث تظهر ثلاثة توقعات مختلفة استناداً إلى الطبيعة الخاصة للموقع الجديد للحالة، وأن التوقعات الثلاثة الناتجة يمكن اختبارها وفقاً لذلك. وبعبارة أخرى، من الممكن القيام بتكرار الاستنتاجات الخاصة ببحث الحالة، حتى إذا كان الموقع الخاص ببحث الحالة أو السياق الخاص بها غير قابل للتكرار.

رابعاً، يميل بحث الحالة إلى أن يقوم بدراسة واختبار الظواهر الفريدة من نوعها والغير قابلة للتكرار التي لا يمكن تعميمها على البيئات الأخرى. يتم تأسيس عنصر التعميم في العلوم الطبيعية من خلال الدراسات الإضافية. وبالمثل، يمكن أن تقوم الدراسات الإضافية للحالة التي يتم إجراؤها في مجموعة مختلفة من السياقات مع مختلف التوقعات/ يمكن أن تقوم بتأسيس عنصر التعميم للنتائج إذا ما تم ملاحظة أن مثل هذه النتائج متسقة في جميع الدراسات.

وأخيراً، قام الفيلسوف البريطاني كارل بوبر (Karl Popper) بتحديد أربعة متطلبات للنظريات العلمية تتمثل في: (١) ينبغي أن تكون النظريات قابلة للتفنيد و(٢) ينبغي أن تكون النظريات متسقة من الناحية المنطقية و(٣)

ينبغي أن يكون لدى النظريات قدرة تنبئية كافية و(٤) ينبغي أن تقوم النظريات بتقديم تفسيراً أفضل من النظريات المنافسة. في بحث الحالة، يمكن أن تزداد المتطلبات الثلاثة الأولى عن طريق زيادة درجات الحرية الخاصة بالنتائج التي تم ملاحظتها مثل زيادة عدد مواقع الحالة وعدد التوقعات البديلة وكذلك زيادة عدد مستويات التحليل التي يتم فحصها. لقد تم تحقيق هذا الأمر في الدراسة التي قامت ماركوس بإجرائها حيث قامت بدراسة واختبار السلوك الخاص بالمجموعة المتعددة (محاسبو الأقسام ومحاسبو الشركة) وتقديم مجموعة متعددة (ثلاثة) من التفسيرات المنافسة. تم تحقيق الشرط الرابع الذي قدمه بوبر في هذه الدراسة عندما تم العثور على افتراض واحد يتناسب مع الأدلة التي تم ملاحظتها بشكل أفضل من الافتراضين المنافسين.



الفصل الثاني عشر

البحوث التفسيرية

Interpretive Research

الفصل الثاني عشر

البحوث التفسيرية

Interpretive Research

قام الفصل الأخير بعرض وتقديم البحث التفسيري (interpretive research)، أو بشكل أكثر تحديداً، بحث الحالة التفسيري (interpretive case research). سوف يقوم هذا الفصل ببحث ودراسة أنواعاً مختلفة أخرى من البحوث التفسيرية. يُذكر أن الأساليب الوضعية (positivist) أو الاستنتاجية (deductive) مثل التجارب المعملية (laboratory experiments) والبحاث المسحية (survey research) هي تلك الطرق التي تهدف على وجه التحديد إلى اختبار النظرية (أو الفرضية)، في الوقت الذي تهدف فيه الأساليب التفسيرية (interpretive) أو الاستقرائية (inductive) مثل الأبحاث العملية (action research) والأبحاث الوصفية (ethnography) إلى بناء النظرية. وعلى عكس الأساليب الوضعية حيث يبدأ الباحث بالنظرية ويقوم باختبار البديهيّات النظرية عن طريق استخدام البيانات التجريبية، ففي الأساليب التفسيرية يبدأ الباحث بالبيانات ويحاول استخلاص النظرية التي تدور حول الظاهرة المبحوثة من البيانات المرصودة.

غالباً ما يتم استخدام مصطلح "البحوث التفسيرية - interpretive research" على نحو غير مضبوط وعلى نحو مترادف مع "البحوث النوعية - qualitative research" على الرغم من أن كلا المصطلحين مختلفان تماماً. البحوث التفسيرية ما هي إلا عبارة عن إطار بحثي (research

(paradigm) (انظر الفصل رقم ٣) يقوم على الافتراض الذي ينص على أن الواقع الاجتماعي ليس بالواقع المفرد أو المجرد إنما يتم تشكيله من خلال التجارب الإنسانية والسياقات (contexts) الاجتماعية (علم الوجود - ontology)، وبالتالي تتمثل أفضل دراسة لهذا الواقع الاجتماعي في السياق التاريخي الاجتماعي الخاص به عن طريق التوفيق بين التفسيرات الذاتية الغير موضوعية الخاصة بمجموعة متنوعة من المشاركين في هذه الدراسة (نظرية المعرفة - epistemology). نظراً لأن الباحثين التفسيريين ينظرون إلى الواقع الاجتماعي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من البيئة الاجتماعية الخاصة بهم وأنه من المستحيل أن يتم تجرده منها، لذلك يقوم هؤلاء الباحثون "بتفسير" الواقع من خلال العملية "الحسية - sense-making" بدلاً من عملية اختبار الفرضية. يتناقض هذا الأمر مع الإطار الوضعي (positivist paradigm) أو الإطار الوظيفي (functionalist paradigm) الذي يفترض أن الواقع يعتبر من الأمور المستقلة نسبياً عن السياق ويمكن تجريده من السياقات الخاصة بهم إلى جانب أنه يتم دراسته بطريقة وظيفية تحليلية من خلال استخدام الأساليب التقنية الموضوعية مثل الأساليب القياسية الموحدة. إذا ما كان ينبغي على الباحث أن يقوم بتتبع البحوث التفسيرية أو البحوث الوضعية، فعليه أن يعتمد في دراسته على الاعتبارات النموذجية حول طبيعة هذه الظاهرة قيد الدراسة وأفضل طريقة لدراسة هذه الظاهرة.

وعلى الجانب الآخر، تشير البحوث النوعية (qualitative research) في مقابل البحوث الكمية (quantitative research) إلى الاعتبارات التجريبية أو الاعتبارات الموجهة للبيانات حول نوع البيانات التي يتم جمعها وكيفية تحليل هذه البيانات. تعتمد البحوث النوعية بشكل كبير على البيانات الغير رقمية مثل

إجراء المقابلات وكتابة الملاحظات، على العكس من البحوث الكمية التي تعمل على توظيف البيانات الرقمية مثل الدرجات والقياسات. وبالتالي، لا تعتبر البحوث النوعية مسؤولة عن القيام بالإجراءات الإحصائية مثل التحليل الإنحداري إلا أن هذا النوع من البحوث النوعية يتم ترميزها عن طريق استخدام الأساليب التقنية مثل تحليل المحتوى. وفي كثير من الأحيان، يتم جدولة تلك البيانات النوعية التي تم ترميزها بطريقة كمية كتكرارات الرموز، إلا أن هذه البيانات لا يتم تحليلها بطريقة إحصائية. يعارض الكثير من الباحثين التفسيريين المتشددون هذا النوع من النهج الترميزي باعتباره مجهوداً غير ذي جدوى للتوصل إلى التوافق أو الموضوعية في الظاهرة الاجتماعية التي تعتبر ذاتية وغير موضوعية بشكل جوهري.

على الرغم من أن البحوث التفسيرية تميل إلى الاعتماد بشكل كبير على البيانات النوعية، إلا أن البيانات الكمية يمكن أن تقوم بإضافة مزيد من الدقة وفهماً أكثر وضوحاً للظاهرة المبحوثة أكثر من البيانات النوعية. فعلى سبيل المثال، قامت أيزنهاارت (Eisenhardt) (عام ١٩٨٩) في الدراسة التفسيرية التي قامت بإجرائها حول عمل عملية اتخاذ القرار في الشركات عالية السرعة (التي تم مناقشتها في الفصل السابق حول بحث الحالة)، قامت بجمع البيانات الرقمية حول المدة التي تستغرقها كل شركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المحددة (التي تراوحت بين ٥ و ١ شهراً إلى ١٨ شهر) وعدد القرارات البديلة التي تم اعتبارها لكل قرار تم اتخاذه على حدة، بالإضافة إلى أنها قامت بعمل دراسة بحثية لمجيبها للتعرف على تصوراتهم حول الصراع التنظيمي. ساعدت هذه البيانات الرقمية الباحثة كثيراً في أن تقوم بالتمييز بشكل واضح بين الشركات التي تقوم باتخاذ القرارات بشكل سريع وبين صناعات القرار ذوي

السرعة المنخفضة دون الاعتماد على التصورات الذاتية لمجيبها، الأمر الذي أتاح لها الفرصة فيما بعد لاختبار عدد القرارات البديلة التي تم النظر إليها ومدى الصراع الموجود بين كل من الشركات ذات القرارات السريعة والشركات ذات القرارات منخفضة السرعة. ينبغي على البحوث التفسيرية أن تقوم بمحاولة جمع كلاً من البيانات الكمية والبيانات النوعية التي تتعلق بالظاهرة المبحوثة وكذلك البحوث الوضعية. الاستخدام المشترك لكل من البيانات الكمية والبيانات النوعية - غالباً ما يطلق عليه اسم "التصميمات مختلطة الأساليب - mixed-mode designs" - يمكن أن يؤدي إلى وجود العديد من الرؤى الفريدة من نوعها والتي تحظى باهتمام وتقدير كبير في المجتمع العلمي.

وتمتد جذور البحوث التفسيرية في كل من علم الأجناس أو الأعراق البشرية (الأنثروبولوجيا - anthropology) وعلم الاجتماع وعلم النفس إلى جانب جذورها في علم اللغة (linguistics) والسيمائية (semiotics)، علاوة على أن هذه البحوث التفسيرية كانت متوفرة منذ أوائل القرن التاسع عشر قبل وقت طويل من تطوير الأساليب التقنية الوضعية. ينظر العديد من الباحثين الوضعيين إلى البحوث التفسيرية على أنها خاطئة ومتحيزة نظراً للطبيعة الذاتية الغير موضوعية (subjective nature) الخاصة بعملية جمع البيانات النوعية وعملية التفسير التي يتم توظيفها في إجراء مثل هذه البحوث. ومع ذلك، أدى فشل العديد من الأساليب التقنية الوضعية التي أثارت الأفكار المستنيرة أو المعرفة الجديدة أدى إلى تجدد الاهتمام في البحوث التفسيرية منذ فترة السبعينيات حتى مع الأساليب المضنية والمعايير الصارمة وذلك من أجل ضمان موثوقية وصلاحية الاستنتاجات التفسيرية.

التمييز عن البحوث الوضعية (Distinctions from) (Positivist Research)

بالإضافة إلى الاختلافات النموذجية الأساسية الموجودة في كل من الافتراضات الوجودية والمعرفية (ontological and epistemological assumptions) التي تم مناقشتها أعلاه، يختلف كل من البحوث التفسيرية والبحاث الوضعية عن بعضهما البعض في كثير من الجوانب الأخرى. أولاً، تعمل البحوث التفسيرية على توظيف استراتيجية معاينة نظرية (theoretical sampling strategy) حيث يتم اختيار مواقع أو مشاركي أو حالات الدراسة استناداً إلى إعتبارات نظرية وكمثال فيما إذا كانت تلك الاعتبارات تتلاءم مع الظاهرة قيد الدراسة (على سبيل المثال: يمكن أن يتم دراسة الممارسات المستدامة في المنظمات والمؤسسات التي قامت بتطبيق الممارسات المستدامة) وما إذا كانت تملك بعض الخصائص والسمات التي تجعلها مؤهلة بشكل فريد للدراسة (على سبيل المثال: يجب أن تشمل الدراسة التي تتم على مسببات إبتكارية الشركات على بعض الشركات التي تعتبر من الشركات عالية الابتكارية وبعض الشركات الأخرى التي تعد من الشركات منخفضة الابتكارية، وذلك من أجل عقد مقارنة بين هذه الشركات) وما إلى ذلك من الأمور الأخرى. وفي المقابل، تعمل البحوث الوضعية على توظيف المعاينة العشوائية (random sampling) (أو مجموعة متنوعة من هذه التقنية) حيث يتم اختيار الحالات بصورة عشوائية من المجموعات السكانية لأغراض التعميم (generalizability). وبالتالي، تُعتبر كل من العينات المريحة (convenience samples) والعينات الصغيرة مقبولة في مجال البحوث التفسيرية طالما أنها تتناسب مع طبيعة وغرض الدراسة، ولكن لا ينطبق هذا

الأمر في مجال البحوث الوضعية.

ثانياً، يتلقى الدور الذي تقوم فيه الباحثة اهتماماً بالغاً في مجال البحوث التفسيرية. في بعض الأساليب والطرق مثل علم وصف الأجناس أو الأعراق البشرية والبحوث العملية وكذلك ملاحظة المشاركين، تُعتبر الباحثة جزءاً لا يتجزأ من الظاهرة الاجتماعية علاوة على أن الدور المحدد الذي تقوم به الباحثة والمشاركة الخاصة بها في عملية البحث يجب أن تكون واضحة خلال عملية تحليل البيانات. وفي الأساليب الأخرى، مثل أبحاث الحالة، يجب أن تتخذ الباحثة موقفاً "محياداً" أو غير متحيز أثناء عملية جمع البيانات وعملية تحليل البيانات مع ضمان أن التصورات السابقة والتحيزات الشخصية الخاصة بها لا تشوب طبيعة الاستنتاجات الذاتية المستمدة من البحوث التفسيرية. وعلى الرغم من ذلك، يُعتبر الباحث في مجال البحوث الوضعية من العوامل الخارجية والمستقلة لسياق البحث ولا يفترض أن يكون متحيزاً لكلٍ من عملية جمع البيانات والإجراءات التحليلية.

ثالثاً، يُعتبر التحليل التفسيري من التحليلات الشمولية والسياقية أكثر من كونه تحليلاً اختزالياً (reductionist) وإنعزالياً (isolationist). تميل التفسيرات التأويلية إلى أن تقوم بالتركيز على كل من اللغة والإشارات والمعاني وذلك من منظور المشاركين في هذه الظاهرة الاجتماعية على العكس من الأساليب التقنية الإحصائية التي يتم توظيفها بشكل كبير في البحوث الوضعية. يتم اعتبار التشدد والصرامة في مجال البحوث التفسيرية من حيث أساليب النظم والنهج الشفافة فيما يتعلق بعملية جمع المعلومات وتحليل المعلومات أكثر من المعايير الإحصائية لصلاحية التركيب أو البنية (construct validity) أو اختبار الأهمية (significance testing).

وأخيراً، يمكن البدء في عملية جمع البيانات والتحليل في وقت واحد وبصورة متكررة في مجال البحوث التفسيرية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقوم الباحث بإجراء المقابلة وترميزها قبل البدء في المقابلة الأخرى. يساعد التحليل في وقت واحد الباحث في أن يقوم بتصحيح العيوب المحتملة في بروتوكول المقابلة أو أن يتم تعديلها من أجل السيطرة على الظاهرة المبحوثة على نحو أفضل. يمكن أن تقوم الباحثة بتغيير سؤال البحث الأصلي إذا تبينت أن أسئلة البحث الأصلية التي تقوم بطرحها لن تقوم باستنباط رؤى جديدة أو مفيدة. يعتبر هذا التغيير من الأمور القيمة التي يمكن أن تتم في هذا الصدد إلا أنه غالباً ما يكون ذا فائدة مبهمة وغامضة للبحوث التفسيرية ولا يكون متاحاً بالنسبة إلى مجال البحوث الوضعية حيث لا يمكن تعديل أو تغيير مشروع البحث بمجرد أن يتم البدء في عملية جمع البيانات دون إعادة المشروع بأكمله من البداية.

الفوائد والتحديات الخاصة بمجال البحوث التفسيرية (Benefits and challenges of Interpretive Research)

تحتوي البحوث التفسيرية على العديد من المزايا الفريدة من نوعها. أولاً، تُعتبر هذه البحوث الأكثر مناسبة لاستكشاف الأسباب الخفية وراء حدوث العمليات الاجتماعية المعقدة أو المترابطة أو العمليات الاجتماعية متعددة الأوجه مثل العلاقات الداخلية الموجودة بين الشركات أو السياسات الداخلية للمكاتب حيث يمكن أن تكون الدلائل الكمية متحيزة أو غير دقيقة أو من الصعب الحصول عليها. ثانياً، تُعتبر هذه البحوث في أغلب الأحيان من البحوث المفيدة بالنسبة إلى بناء النظرية في المجالات التي لا توجد بها نظريات سابقة أو أن تكون تلك النظريات غير كافية. ثالثاً، تعتبر أيضاً هذه

البحوث مناسبة لدراسة العمليات أو الأحداث محددة السياق أو الفريدة من نوعها أو العمليات الغريبة. رابعاً، يمكن أن تساعد البحوث التفسيرية أيضاً في الكشف عن أسئلة البحث المثيرة للاهتمام أو الأسئلة ذات الصلة وكذلك القضايا اللازمة لمتابعة البحث.

وفي نفس الوقت، تمتلك البحوث التفسيرية أيضاً مجموعة من التحديات الخاصة بها. أولاً، يميل هذا النوع من البحوث إلى أن يستغرق مزيداً من الوقت علاوة على كونه مستهلكاً للموارد المكثفة أكثر من البحوث الفلسفية أو الوضعية في كل من عملية جمع البيانات والجهود التحليلية. يمكن أن تؤدي القليل من البيانات إلى وجود العديد من الافتراضات الزائفة أو السابقة لأنها في حين أن الكثير من البيانات ربما لا يتم معالجتها على نحو فعال من قبل الباحث. ثانياً، تتطلب البحوث التفسيرية وجود باحثين على أعلى مستوى من التدريب ممن يكونوا قادرين على رؤية وتفسير الظاهرة الاجتماعية المعقدة من التصورات الخاصة بالمشاركين والعمل على التوفيق والجمع بين التصورات المتنوعة والمختلفة الخاصة بهؤلاء المشاركين دون تدخل من التحيزات الشخصية أو التصورات المسبقة الخاصة بهم في هذه الاستنتاجات. ثالثاً، لا يمكن أن يكون جميع المشاركين أو مصادر البيانات موثوق بهم على حد سواء أو أن يكون متحيزين بنفس الدرجة أو أن يكونوا على دراية ومعرفة جيدة بالظاهرة المبحوثة أو أن يكون لديهم أجندات سياسية تحت طي الكتمان، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى ظهور الانطباعات الزائفة أو المضللة. يمكن أن تؤدي الثقة الغير كافية بين المشاركين والباحث إلى إعاقة التمثيل الذاتي الكامل والصادق من قبل المشاركين وأن مثل عملية بناء الثقة هذه يستغرق كثيراً من الوقت. تتمثل وظيفة الباحث التفسيري في "النظر إلى المجهول" (الأجندات

الخفية أو المتحيزة) إلى جانب فهم واستيعاب الطبيعة الحقيقية للمشكلة. رابعاً، نظراً للطبيعة السياقية المتزايدة للاستدلالات المستمدة من البحوث التفسيرية، فإن مثل هذه الاستنتاجات لا تصلح أيضاً إلى أن يتم تكرارها أو تعميمها. وأخيراً، يمكن أن تفشل البحوث التفسيرية في كثير من الأحيان في الإجابة عن أسئلة البحث ذات الصلة أو التنبؤ بالسلوكيات المستقبلية.

السمات الخاصة بالبحوث التفسيرية (Characteristics of Interpretive Research)

يجب أن تلتزم جميع البحوث التفسيرية بمجموعة متنوعة من المبادئ، كما هو موضح أدناه.

الاستفسار الطبيعي (Naturalistic Inquiry): يجب أن يتم دراسة الظواهر الاجتماعية في أماكنها الطبيعية. نظراً لأن البحوث التفسيرية تفترض وقوع الظواهر الطبيعية في تلك الأماكن ولا يمكن عزلها عن السياق الاجتماعي الخاص بها، يجب أن تركز التفسيرات الخاصة بمثل هذه الظواهر على السياق التاريخي الاجتماعي الخاص بها. يدل هذا الأمر على أن المتغيرات السياقية يجب أن يتم ملاحظتها واعتبارها في طلب التفسيرات الخاصة بالظاهرة المبحوثة، على الرغم من أن حساسية السياق يمكن أن تحد من عملية التعميم الخاصة بالاستنتاجات.

الباحث باعتباره أداة (Researcher as instrument): يُعتبر الباحثون في كثير من الأحيان جزءاً لا يتجزأ من السياق الاجتماعي الذي يقومون بدراسته، علاوة على كونهم جزءاً من الأداة الخاصة بعملية جمع البيانات في أنهم يجب أن يقوموا باستخدام مهارات الملاحظة الخاصة بهم والثقة الموجودة بينهم وبين المشاركين بالإضافة إلى استخدام قدراتهم على استنباط المعلومات

الصحيحة. وعلاوة على ذلك، تعتبر كل من الرؤى والأفكار والمعرفة والتجارب الشخصية والخبرات الخاصة بالسياق الاجتماعي من العوامل الحيوية لتفسير الظاهرة المبحوثة بدقة شديدة. وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون الباحثون على دراية كاملة بكل من التصورات السابقة والتحييزات الشخصية الخاصة بهم وعدم السماح لمثل تلك التحييزات بالتدخل في قدراتهم على تقديم صورة دقيقة وصادقة لهذه الظاهرة.

التحليل التفسيري (Interpretive analysis): يجب أن يتم تفسير الملاحظات من وجهة نظر المشاركين الذين يُعتبرون جزءاً لا يتجزأ من السياق الاجتماعي. يجب أن يحدث التفسير على اثنين من المستويات. ينطوي المستوى الأول على رؤية أو تجربة الظاهرة من المنظور الذاتي للمشاركين الاجتماعيين. يتمثل المستوى الثاني في فهم واستيعاب المعنى الخاص بتجارب وخبرات المشاركين من أجل تقديم "وصفاً دقيقاً" أو قصة ثرية للظاهرة المبحوثة التي يمكنها تفسير السبب وراء تصرف المشاركين على هذا النحو.

استخدام اللغة التعبيرية (Use of expressive language): يعتبر توثيق كلاً من اللغة اللفظية والغير اللفظية الخاصة بالمشاركين بالإضافة إلى تحليل هذه اللغة من العناصر المكملية للتحليل التفسيري. يجب أن تقوم الدراسة بالتأكد من اعتبار القصة والنظر إليها من وجهة نظر الشخص وليس الآلة إلى جانب وصف المشاعر والتجارب الخاصة بهذا الشخص، بحيث يمكن للقراء الفهم والانتماء إلى هذا الشخص. يعتبر استخدام الصور والاستعارات وأسلوب السخرية والتهكم وغيرها من الصور البلاغية الأخرى من العوامل شائعة الاستخدام في التحليل التفسيري.

الطبيعة الزمنية (Temporal nature): لا تهتم البحوث التفسيرية في كثير من الأحيان بالبحث عن الإجابات المحددة ولكنها تهتم باستيعاب أو "الشعور بـ" العملية الاجتماعية الحركية فور وقوعها مع مرور الوقت. وبالتالي، تتطلب هذه البحوث مشاركة عميقة من الباحثة في موقع الدراسة لفترة ممتدة من الوقت من أجل التحكم في التطور الكامل للظاهرة المبحوثة.

دائرة التفسير (Hermeneutic circle): التأويل التفسيري ما هو إلا عملية متكررة من التحرك ذهاباً وإياباً من الملاحظات المأخوذة (النص - text) إلى مجمل الظاهرة الاجتماعية (السياق - context) من أجل التوفيق بين الخلافات الظاهرة الخاصة بهم ومن أجل بناء النظرية التي تتألف من وجهات النظر والآراء الذاتية المتباينة والخبرات والتجارب الخاصة بالمشاركين الأصليين. يجب أن تأخذ مثل هذه الأمور المتكررة الموجودة بين استيعاب/ معنى الظاهرة والملاحظات في الاستمرار إلى أن يتم التوصل إلى "التشبع النظري" في حين لا تسفر أية عوامل متكررة إضافية عن مزيد من الرؤى والأفكار التي تتعلق بالظاهرة ذات الصلة.

عملية جمع البيانات التفسيرية (Interpretive Data Collection)

يتم جمع البيانات في مجال البحوث التفسيرية عن طريق استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب التقنية. تعتبر إجراء المقابلات (Interviews) من أكثر الأساليب التقنية استخداماً (المقابلات التي تتم وجهاً إلى وجه أو المقابلات عن طريق المكالمات التليفونية أو المجموعات المركزة). تم مناقشة كلا من الأنواع والاستراتيجيات الخاصة بالمقابلات بالتفصيل في الفصل السابق فيما يتعلق بأبحاث الدراسات الميدانية. يتمثل الأسلوب التقني الثاني الذي يتم استخدامه في مجال البحوث التفسيرية في الملاحظات (observations).

تشتمل التقنيات التي تعتمد على الملاحظة على الملاحظة المباشرة حيث تكون الباحثة محايدة وتقوم بدور الملاحظ الخارجي الكامن ولا تقوم بالمشاركة في الظاهرة المبحوثة (كما هو الحال في بحث الحالة) وملاحظة المشاركة حيث تكون الباحثة مشاركة فعالة في الظاهرة بالإضافة إلى أن المدخلات الخاصة بها أو مجرد حضورها يؤثر على الظاهرة التي يتم دراستها (كما في الأبحاث العملية). يعتبر التوثيق (**documentation**) هو ثالث الأساليب التقنية التي يتم استخدامها حيث يمكن استخدام كلاً من المستندات الداخلية والخارجية مثل المذكرات ورسائل البريد الإلكتروني والتقارير السنوية وكذلك البيانات المالية والمقالات الصحفية والمواقع الإلكترونية من أجل إلقاء مزيد من الضوء والأفكار على الظاهرة المبحوثة أو من أجل دعم وتأييد الأشكال المختلفة الأخرى من الأدلة والبراهين.

التصميمات الخاصة بالبحوث التفسيرية (Interpretive Research Design)

أبحاث الحالة (**Case Research**): كما تم مناقشته في الفصل السابق، فإن أبحاث الحالة ما هي إلا عبارة عن دراسة طويلة مكثفة للظاهرة في واحد أو أكثر من المواقع البحثية بغرض الخلاص إلى الاستنتاجات السياقية المفصلة وفهم واستيعاب العملية الحركية الكامنة وراء الظاهرة المبحوثة. تعتبر أبحاث الحالة تصميمًا بحثيًا فريداً من نوعه يمكن أن يتم استخدامه بطريقة تفسيرية من أجل بناء النظريات أو استخدامه بطريقة فلسفية أو وضعية من أجل اختبار النظريات. قام الفصل السابق الذي يدور حول أبحاث الحالة بمناقشة كلتي التقنيتين في جوهر الموضوع علاوة على أنه قام بتقديم العديد من النماذج التوضيحية. وبالإضافة إلى ذلك، يكون القائم ببحث الحالة ملاحظاً محايداً (الملاحظة

المباشرة) في البيئات الاجتماعية أكثر من المشارك الفعال (ملاحظة المشارك). وكما هو الحال مع أية مناهج تفسيرية أخرى، يعتمد استخلاص الاستنتاجات المفيدة من أبحاث الحالة بشكل كبير على المهارات التي تعتمد على الملاحظة والقدرات التكاملية الخاصة بالباحثة.

الأبحاث العملية (Action Research): الأبحاث العملية هي تصميمات بحثية نوعية ولكنها فلسفية أو وضعية تهدف إلى اختبار النظرية بدلاً من بناء النظرية (الذي تم مناقشته في هذا الفصل نتيجة إلى الافتقار إلى المساحات المناسبة). تعتبر الأبحاث العملية من التصميمات التفاعلية التي تفترض أن الظواهر الاجتماعية المعقدة يتم استيعابها بشكل أفضل من خلال وضع التغييرات أو التداخلات أو "الأفعال" في تلك الظواهر ومن ثم القيام بملاحظة النتائج المستخلصة من تلك الأفعال بالنسبة إلى الظاهرة المبحوثة. في هذه الطريقة، عادةً ما تكون الباحثة بمثابة المستشار أو العضو التنظيمي المشارك بشكل لا يمكن تجزئته في السياق الاجتماعي (مثل المنظمة) والتي تقوم بالشروع في عمل الفعل المحدد استجابة إلى المشكلة الاجتماعية وبعد ذلك تقوم باختبار كيفية تأثير الفعل الذي قامت به على الظاهرة وفي نفس الوقت تقوم بتعلم وإثارة الرؤى ووجهات النظر التي تدور حول العلاقة الموجودة بين كل من الفعل والظاهرة. يمكن أن تشمل الأمثلة على الأفعال على البرامج الخاصة بالتغير التنظيمي مثل إدخال العمليات التنظيمية الجديدة أو الإجراءات أو الأشخاص أو التكنولوجيا أو استبدال القديم منها والتي تبدأ مع الهدف الذي يسعى إلى أداء المنظمة أو الربحية في بيئة العمل الخاصة بها. يجب أن يعتمد اختيار الباحثة للأفعال على الناحية النظرية التي ينبغي بدورها أن تقوم بتفسير لماذا وكيف يمكن لمثل هذه الأفعال أن تؤدي إلى التغير الاجتماعي

المطلوب. يتم التحقق من مدى صحة هذه النظرية عن طريق معرفة إلى أي مدى يحقق الفعل الذي تم اختياره نجاحاً في معالجة المشكلة المستهدفة. تعتبر حل المشكلات المتزامنة وإنتاج الأفكار السمة الرئيسية التي تقوم بتمييز الأبحاث العملية عن غيرها من أساليب البحث الأخرى (التي يمكن ألا تتضمن حل المشكلات) ومن الأساليب الاستشارية (التي قد لا تنطوي على إنتاج الأفكار). وبالتالي، تعد الأبحاث العملية وسيلة ممتازة للربط بين كلٍ من البحث والممارسة.



الشكل رقم ١٢-١: دورة الأبحاث العملية

توجد مجموعة متنوعة من المتغيرات التي تتعلق بالأساليب الخاصة بالأبحاث العملية. تعتبر بحوث العمل التشاركي هي الأسلوب الأكثر شعبية من هذه الأساليب والتي تم تصميمها من قبل سوسمان وإيفرد (Susman and Evered) (عام ١٩٧٨)^(١). يتبع هذا الأسلوب دورة الأبحاث العلمية

(١) سوسمانج. إ. وإيفرد. د. (عام ١٩٧٨). "تقييم المزايا العلمية للأبحاث العملية". مجلة العلوم الإدارية الربع سنوية، (٢٣)، ٥٨٢-٦٠٣.

التي تتكون من خمس مراحل: (١) التشخيص (diagnosing) و(٢) التخطيط العملي (action planning) و(٣) اتخاذ الإجراءات (action taking) و(٤) التقييم (evaluating) وكذلك (٥) التعلم (learning) (انظر الشكل رقم ١٢ - ١). يتضمن التشخيص تحديد وتقييم الحلول البديلة الخاصة بهذه المشكلة مع اتخاذ قرارات بشأن مسار العمل في المستقبل (على أساس المنطق النظري). اتخاذ الإجراءات عبارة عن تنفيذ مسار العمل المخطط له أما مرحلة التقييم فتقوم باختبار مدى نجاح العمل الذي تم الشروع فيه في حل المشكلة الأصلية، أي إذا ما تم إدراك التأثيرات النظرية في الممارسة أيضاً. في مرحلة التعلم يتم استخدام كلاً من التجارب والمعلومات الراجعة التي تم استخلاصها من تقييم الفعل من أجل إنتاج وإثارة الأفكار التي تدور حول المشكلة مع اقتراح التعديلات أو إدخال التحسينات في المستقبل على الفعل. وبالاعتماد على كل من التعلم وتقييم الفعل، يمكن تعديل أو إصلاح الفعل حتى يتم معالجة المشكلة على نحو أفضل، ومن ثم تتكرر دورة الأبحاث العملية مع تسلسل الأفعال التي تم تعديلها. من المقترح أن تكون دورة الأبحاث العملية بأكملها قد تم اجتيازها على الأقل مرتين لذا يمكن أن يتم تنفيذ التعلم من الدورة الأولى في الدورة الثانية. تتمثل الوسيلة الأساسية في عملية جمع البيانات في ملاحظة المشارك، على الرغم من أن الأساليب التقنية الأخرى مثل إجراء المقابلات والأدلة الكتابية الخطية يمكن أن يتم استخدامها من أجل دعم وتأييد الملاحظات التي خلصت إليها الباحثة.

وصف الأجناس أو الأعراق البشرية (Ethnography): يؤكد أسلوب البحث القائم على وصف الأعراق البشرية، والمستمد بشكل أساسي من علم الأجناس البشرية، يؤكد على دراسة الظاهرة داخل سياق الثقافة الخاصة بها.

يجب على الباحثة أن تكون منغمسة بشكل كبير في الثقافة الاجتماعية لفترة ممتدة من الزمن (عادةً ما تتراوح من ٨ أشهر إلى سنتين) إلى جانب أنها ينبغي أن تقوم بالمشاركة والملاحظة وتسجيل الحياة اليومية للثقافة محل الدراسة إلى جانب المشاركين الاجتماعيين لهذا الدراسة ضمن سياق الإعداد الطبيعي الخاص بكل منهما. تتمثل الوسيلة الأولية لعملية جمع البيانات في ملاحظة المشارك، بالإضافة إلى أن تحليل البيانات يتضمن العمل بنهج "العملية الحسية - sense-making". وعلاوة على ذلك، يتعين على الباحثة القيام بتدوين الملاحظات الميدانية الواسعة وسرد تجربتها بطريقة مفصلة ووصفية بحيث يمكن للقراء معايشة الثقافة ذاتها مثل الباحثة. تلعب الباحثة في هذا الأسلوب اثنين من الأدوار الهامة ألا وهما: الاعتماد على المعرفة الفريدة من نوعها التي تمتلكها والمشاركة في إنتاج الأفكار (النظرية) وكذلك إقناع المجتمع العلمي بالطبيعة الظرفية العابرة التي تتعلق بالظاهرة محل الدراسة.

من الأمثلة الكلاسيكية على الأبحاث التي تتعلق بوصف الأعراق البشرية الدراسة التي قامت جين جودال (Jane Goodall) بإجرائها حول السلوكيات الرئيسية حيث عاشت مع حيوانات الشمبانزي في بيئتها الطبيعية بمنزله جومبي الوطني بتنزانيا وقامت بملاحظة تصرفاتهم والتفاعل معهم ومشاركة حياتهم الخاصة. أثناء هذه العملية، تعلمت جين وقامت بتدوين كيفية بحث حيوانات الشمبانزي عن الطعام والمأوى وكيفية اندماجهم مع بعضهما البعض داخل المجتمع الخاص بهم إلى جانب أنماط التواصل الخاصة بهم وسلوكيات التزاوج فيما بينهم وما إلى ذلك من الأمور الأخرى. ومن أكثر الأمثلة المعاصرة على الأبحاث التي تتعلق بوصف الأعراق البشرية الدراسة التي قامت بها الباحثة مايرا بلوبوند لانجر (Langer) - (Blueband) (عام

(١٩٩٦)^(١) حول عملية اتخاذ القرار في العائلات التي لديها أطفالاً يعانون من أمراض تهدد الحياة والقضايا المادية والنفسية والبيئية والأخلاقية وكذلك المسائل القانونية والقضايا الثقافية التي تؤثر على اتخاذ مثل هذه القرارات. قامت الباحثة بمتابعة التجارب والخبرات الخاصة بما يقرب من ٨٠ طفلاً ممن يعانون من أمراض غير قابلة للشفاء وعائلاتهم لفترة زمنية تجاوزت العامين. تضمنت عملية جمع البيانات ملاحظة المشاركين والمحادثات الرسمية / الغير رسمية مع الأطفال وآبائهم وأقاربهم إلى جانب مقدمي الرعاية الصحية من أجل توثيق وتدوين تجربتهم المعاشة.

علم دراسة الظواهر (Phenomenology): علم دراسة الظواهر هو أسلوب بحثي يؤكد على دراسة الخبرات الواعية كوسيلة لفهم واستيعاب الواقع من حولنا. يعتمد هذا الأسلوب على الأفكار الخاصة بالفيلسوف الألماني إدموند هوسرل (Edmund Husserl) في أوائل القرن العشرين والذي يؤمن بأن التجربة الإنسانية هي مصدر كل المعرفة. يهتم علم دراسة الظواهر بكل من الانعكاس المنهجي وتحليل الظواهر التي ترتبط بالخبرات والتجارب الواعية مثل حكم الإنسان والتصورات والإجراءات، وذلك بهدف (١) تقدير ووصف الواقع الاجتماعي من مجموعة مختلفة من وجهات النظر الذاتية للمشاركين في الدراسة و(٢) فهم واستيعاب المعاني الرمزية ("البنية الهيكلية العميقة") التي تقوم عليها مثل هذه التجارب الذاتية. يتطلب التحقيق القائم على دراسة علم الظواهر قيام الباحثين باستثناء وحذف أية افتراضات سابقة وتحيزات

(١) ماير ابلو بوند لانجر (عام ١٩٩٦): فيظل المرض: الآباء والأمهات والأشقاء للطفل الثالث المريض بأمراض مزمنة. مدينة برينستون، ولاية نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون.

شخصية والتعاطف مع موقف المشارك والملائمة بين الأبعاد الوجودية التي تتعلق بهذا الموقف، وذلك حتى يتمكنوا من الفهم الكامل للبنيات الهيكلية العميقة التي تقود كلاً من التفكير الواعي والمشاعر والسلوكيات الخاصة بالمشاركين محل الدراسة.



الشكل رقم ١٢-٢ أسلوب البحث الوجودي القائم على علم دراسة الظواهر

وينظر بعض الباحثين إلى علم دراسة الظواهر باعتباره فلسفة أكثر منه أسلوباً بحثياً. ورداً على هذه الانتقادات، قام جيورجي وجيورجي (Giorgi and Giorgi) (٢٠٠٣)^(١) بتطوير أسلوب البحث الوجودي القائم على علم دراسة الظواهر من أجل توجيه الدراسات في هذا المجال. يمكن تصنيف هذا الأسلوب - الذي تم توضيحه في الشكل رقم ١٢، ٢ - إلى كل من مرحلة جمع البيانات ومرحلة تحليل البيانات. ففي مرحلة جمع البيانات، يتم مقابلة

(١) علم دراسة الظواهر لكل من جيورجي أو جيورجيب (عام ٢٠٠٣). فيج. أ. سميث (محرر) علم النفس النوعي: الدليل العملي لأساليب البحث. لندن: دارسيج للنشر.

المشاركين في الظاهرة الاجتماعية من أجل التعرف على وجهات نظرهم وتجاربهم الشخصية فيما يتعلق بالظاهر قيد التحقيق والدراسة. تشمل الأمثلة على الأسئلة التي يمكن طرحها على "هل يمكنك وصف اليوم العادي" أو "هل يمكنك وصف هذا الحادث على وجه التحديد بمزيد من التفاصيل؟". يتم تسجيل وكتابة هذه المقابلات لإجراء مزيد من التحليل. وأثناء مرحلة تحليل البيانات، تقوم الباحثة بقراءة السجلات المكتوبة حتى يتمكن من (١) الإلمام بالموضوع ككل و(٢) تحديد "الوحدات الهامة" التي يمكن أن تمثل التجارب الذاتية للمشاركين بشكل موثوق فيه. ومن الأمثلة على مثل هذه الوحدات الهامة المفاهيم مثل "الشعور بالمكان" و"الشعور بالوقت"، تلك المفاهيم التي سيتم استخدامها فيما بعد من أجل تدوين وتوثيق التجارب والخبرات النفسية للمشاركين. فعلى سبيل المثال، هل يشعر المشاركون بالأمان أو الحرية أو المحاصرة أو السعادة عندما تعرضت إلى هذه الظاهرة ("الشعور بالمكان")؟ هل يشعر المشاركون بأن تلك التجربة التي يعيشونها مضغوطة أو بطيئة أو متقطعة ("الشعور بالوقت")؟ يجب أن يضع التحليل القائم على علم دراسة الظواهر في اعتباره الطبيعة الزمنية الخاصة بالمشاركين (أي إحساسهم بالماضي والحاضر والمستقبل) بالإضافة إلى أنه يتعين على الباحثة أن تضع نفسها في شعور وهمي بأنها في وضع المشارك (أي تعيش حياة المشارك بصورة مؤقتة). يتم وصف التجربة المعاشة الخاصة بالمشاركين في شكل من أشكال السرد أو عن طريق استخدام السمات المستجدة. يعمل التحليل بعد ذلك على التعمق والبحث في هذه السمات من أجل تحديد طبقات المعاني المتعددة مع الحفاظ على هشاشة وغموض التجارب المعاشة للأفراد.

التأصيل العلمي في البحوث التفسيرية (Rigor in Interpretive Research)

في الوقت الذي تقوم فيه البحوث الوضعية بتوظيف المنهج "الاختزالي" من خلال تبسيط الواقع الاجتماعي إلى قوانين ونظريات بسيطة، تقوم البحوث التفسيرية بتفسير الواقع الاجتماعي من خلال وجهات النظر الشخصية الخاصة بالمشاركين الأصليين في السياق حيث يوجد الواقع. تعتبر هذه التفسيرات من التفسيرات السياقية إلى حد كبير إلى جانب كونها أقل تعميماً من السياقات الأخرى بطبيعة الحال. ومع ذلك، ونظراً لأن التحليل التفسيري يعتبر تحليلاً ذاتياً وذو حساسية للتجارب والخبرات ووجهات النظر الخاصة بالباحثة، فغالباً ما يعتبر التحليل التفسيري من التحليلات الأقل من حيث الدقة وذلك بالنسبة إلى العديد من الباحثين الوضعيين (التوظيفيين). ونظراً لأن التحليل التفسيري يعتمد على مجموعة مختلفة من الافتراضات القائمة على كل من علم الوجود ونظرية المعرفة حول الظاهرة الاجتماعية أكثر من البحوث الوضعية، فإن المفاهيم الوضعية للتأصيل العلمي مثل الإعتماذية (reliability) والصلاحية الداخلية (internal validity) والتعميم (generalizability) لا يتم تطبيقها على نحو مماثل. ومع ذلك، قام كلٌّ من لينكولن وغوبا (Lincoln and Guba) (عام ١٩٨٥)^(١) بتزويد مجموعة بديلة من المعايير التي يمكن استخدامها للحكم على دقة البحوث التفسيرية.

(١) لينكولني. س. وغوبا. إ. ج. (عام ١٩٨٥). التحقيق الطبيعي. مدينة بيفرلي هيلز بولاية كاليفورنيا: دار سيج للنشر.

الاعتمادية (Dependability): يمكن النظر إلى البحوث التفسيرية على أنها من البحوث الاعتمادية أو الموثوقة إذا ما توصل اثنان من الباحثين بتقييم نفس الظاهرة عن طريق استخدام المجموعة ذاتها من الأدلة بشكل مستقل إلى نفس النتائج أو ما إذا توصل نفس الباحث الذي يقوم بملاحظة نفس الظاهرة أو الظاهرة المماثلة في فترات زمنية مختلفة إلى النتائج نفسها. يتشابه هذا المفهوم مع المفهوم الدال على الموثوقية الموجودة في البحوث الوضعية شريطة التوافق بين الملاحظتين لنفس الظاهرة من نفس الباحث والمماثلة للموثوقية الخاصة بالاختبار - إعادة الاختبار. من أجل ضمان الاعتمادية، يتعين على الباحثين التفسيريين أن يقوموا بتقديم المعلومات التفصيلية الكافية حول الظاهرة المبحوثة الخاصة بهم والسياق الاجتماعي الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك الظاهرة وبالتالي يتم إتاحة الفرصة أمام القراء لتصديق الاستنتاجات التفسيرية الخاصة بهم بشكل مستقل.

المصدقية (Credibility): يمكن اعتبار البحوث التفسيرية ذات مصداقية إذا وجد القراء أن الاستنتاجات يمكن تصديقها. يتماثل هذا المفهوم مع مفهوم الصلاحية الداخلية الموجود في الأبحاث الوظيفية. يمكن تحسين وتطوير المصدقية الخاصة بالبحوث التفسيرية وذلك من خلال تقديم الأدلة التي تتعلق بالمشاركة الممتدة للباحثة في المجال وعن طريق إظهار وتوضيح مثلث البيانات من خلال الموضوعات أو الأساليب التقنية الخاصة بجمع البيانات، بالإضافة إلى الحفاظ على إدارة البيانات الدقيقة والإجراءات التحليلية وكذلك الملاحظات الواضحة حول كل من القرارات المنهجية والقرارات النظرية مما يسمح بعمل مراجعة مستقلة لجمع وتحليل البيانات إذا لزم الأمر.

القابلية للتأكيد (**Confirmability**): تشير القابلية إلى التأكيد إلى مدى تأكيد الاستنتاجات الواردة في البحوث التفسيرية من قبل الآخرين بشكل مستقل (عادةً المشاركين). يتشابه هذا مع مفهوم الموضوعية في الأبحاث الوظيفية. في الوقت الذي ترفض فيه البحوث التفسيرية مفهوم الواقع الموضوعي، يتبن أن مفهوم القابلية إلى التأكيد يتم الاستعانة به في البحوث التفسيرية من حيث "الذاتية المتبادلة"، أي إذا وافق المشاركون في الدراسة على الاستنتاجات التي خلصت إليها الباحثة. فعلى سبيل المثال، إذا وافق المشاركون في الدراسة بوجه عام على الاستنتاجات التي خلصت إليها الباحثة حول الظاهرة المبحوثة (التي تستند إلى مراجعة أوراق البحث أو التقرير)، فبالتالي يمكن اعتبار تلك الاستنتاجات قابلة للتأكيد.

قابلية التحويل (**Transferability**): تشير قابلية التحويل في البحوث التفسيرية إلى مدى قابلية تعميم الاستنتاجات في بيئات أخرى. تتشابه هذه الفكرة مع فكرة الصلاحية الخارجية في الأبحاث الوظيفية. يجب على الباحثة أن تقوم بتقديم وصفاً تفصيلياً غنياً لسياق البحث ("الوصف الوافي thick description") وأن تقوم بوصف كلاً من الافتراضات والبنى الهيكلية والعمليات التي تم الكشف عنها من البيانات بدقة متناهية حتى يتمكن القراء من تقييم ما إذا كانت وإلى أي مدى تكون الاستنتاجات المذكورة قابلة للتحويل إلى البيئات الأخرى.



الفصل الثالث عشر

التحليل النوعي

Qualitative Analysis

الفصل الثالث عشر

التحليل النوعي

Qualitative Analysis

التحليل النوعي (qualitative analysis) هو تحليل البيانات النوعية مثل بيانات النص المأخوذة من نصوص المقابلات. وعلى عكس التحليل الكمي الذي يعتبر إحصائياً ومستقلاً بشكل كبير من جانب الباحثة، يعتمد التحليل النوعي بشكل كبير على المهارات التحليلية والمتكاملة الخاصة بالباحثة بالإضافة إلى المعرفة الشخصية بالسياق الاجتماعي حيث يتم جمع البيانات. يتمثل التركيز في التحليل النوعي في "العملية الحسية sense making" أو استيعاب الظاهرة أكثر من التنبؤ أو التفسير. هناك حاجة إلى عقلية إبداعية وتحققه بالنسبة إلى التحليل النوعي، استناداً إلى الآراء المستتيرة أخلاقياً والسياق الخاص بالمشارك، إلى جانب مجموعة من الاستراتيجيات التحليلية. يقوم هذا الفصل بتقديم لمحة مختصرة لبعض هذه الاستراتيجيات الخاصة بالتحليل النوعي. يرجع القراء المهتمون إلى مزيد من الاستنتاجات المفصلة والأكثر وثوقاً مثل الكتاب الإبداعي الذي قام بكتابته كل من مايلز وهوبارمان (Miles and Huberman) (عام ١٩٨٤)^(١) حول هذا الموضوع.

(١) ميليس م. ب. وهوبارمان أ. م. (عام ١٩٨٤). تحليل البيانات النوعية: كتاب مرجعي عن الأساليب الجديدة. مدينة نيويورك بارك ولاية كاليفورنيا: دار سيج للنشر.

النظرية المؤصلة (Grounded Theory)

كيف يمكن القيام بتحليل مجموعة كبيرة ومتنوعة من البيانات النوعية التي يتم الحصول عليها من خلال ملاحظة المشارك أو المقابلات المتعمقة أو المجموعات المركزة أو من خلال الروايات التي تتعلق بالتسجيلات الصوتية/ المرئية أو المستندات الثانوية؟ تُعتبر النظرية المؤصلة (grounded theory) واحدة من هذه الأساليب التقنية التي تتعلق بتحليل بيانات النص - وهي تقنية استقرائية لتفسير البيانات المسجلة حول الظاهرة الاجتماعية من أجل وضع النظريات التي تدور حول هذه الظاهرة. تم تطوير هذه التقنية من قبل كل من جلاسر وستراوس (Glaser and Strauss) (١٩٦٧)^(١) في طريقتهم التي تحمل عنوان أسلوب التحليل الثابت المقارن لأبحاث النظرية المؤصلة، ومن ثم تم إدخال بعض التعديلات عليها من قبل كلا من ستراوس وكوربين (Strauss and Corbin) (عام ١٩٩٠)^(٢) لشرح وتفسير مزيد من الأساليب التقنية الترميزية المحددة - وهي العملية التي يتم فيها تصنيف وتحديد الأجزاء الخاصة ببيانات النص في مجموعة من الرموز (المفاهيم - concepts) والفئات التصنيفية (التركيبات أو البنيات - constructs) والعلاقات. "تتأصل" (أو تعتمد) هذه التفسيرات على البيانات التجريبية التي تم ملاحظتها، ومن هنا جاءت تسميتها. ولضمان ارتكاز النظرية واعتمادها فقط على الأدلة التي تم ملاحظتها، فإن المنهج الخاص بالنظرية المؤصلة يتطلب تعليق الباحثين على

(١) جلاسر. وشتراوس أ. (عام ١٩٦٧). اكتشاف النظرية الأساسية: استراتيجيات الأبحاث النوعية، شيكاغو: ألدين.

(٢) شتراوس أ. وكورينج. (عام ١٩٩٠). أساسيات البحث النوعي: تقنيات وإجراءات النظرية الأساسية، مدينة بيفرلي هيلز بولاية كاليفورنيا: دار سينج للنشر.

أية توقعات أو تحيزات نظرية سابقة الوجود قبل القيام بتحليل البيانات، ومن ثم السماح للبيانات بالعمل على صياغة النظرية.

قام كلٌّ من ستراوس وكوربين (Strauss and Corbin) (عام ١٩٩٨) بوصف ثلاثة من الأساليب التقنية للترميز فيما يتعلق بتحليل بيانات النص ألا وهما: الترميز المفتوح (open coding) والترميز المحوري (axial) والترميز الاختياري (selective). يُعرف الترميز المفتوح (open coding) بأنه العملية التي تهدف إلى تحديد المفاهيم (concepts) أو الأفكار الرئيسية المبطنة ضمن البيانات النصية والتي من المحتمل أن تكون متصلة بالظاهرة المبحوثة. تقوم الباحثة باختبار البيانات النصية الخام كل صف على حده من أجل التعرف على الأحداث المنفصلة والأحداث والأفكار والإجراءات والتصورات إلى جانب التفاعلات الخاصة بالصلة التي يتم ترميزها على أنها مفاهيم (وبالتالي يتم تسميتها الرموز النشطة أو الحية - *vivo*). يرتبط كل مفهوم بأجزاء محددة من النص (وحدة الترميز - coding unit) من أجل تفعيلها وتصديقها في وقت لاحق. يمكن أن تكون بعض المفاهيم بسيطة وواضحة وخالية من الغموض في حين أن المفاهيم الأخرى يمكن أن تكون معقدة وغامضة ويمكن اعتبارها بطريقة مختلفة من قبل مجموعة مختلفة من المشاركين. يمكن أن تختلف وحدة الترميز مع المفاهيم التي تم استخلاصها. يمكن أن تشمل المفاهيم البسيطة "الحجم التنظيمي - organizational size" على مجرد كلمات قليلة من النص في الوقت الذي يمكن أن تمتد فيه المفاهيم المعقدة مثل "المهمة التنظيمية - organizational mission" إلى العديد من الصفحات. يمكن أن يتم تسمية المفاهيم عن طريق استخدام مصطلح التسمية الخاص بالباحثة أو المسميات الموحدة المأخوذة من الأعمال الأدبية للأبحاث. بمجرد أن يتم

تحديد مجموعة رئيسية من المفاهيم، يمكن أن يتم استخدام تلك المفاهيم فيما بعد في ترميز ما تبقى من البيانات في الوقت الذي يتم فيه البحث عن المفاهيم الجديدة وإدخال التحسينات على القديمة منها ويتم ذلك في وقت واحد. وأثناء عملية الترميز، من الضروري التعرف على السمات المتعارف عليها لكل مفهوم على حده مثل الحجم أو اللون أو المستوى الخاص بذلك المفهوم (على سبيل المثال: مرتفع أو منخفض)، وبالتالي يمكن تجميع المفاهيم المتماثلة معاً في وقت لاحق. هذا ما يسمى بتقنية الترميز "المفتوحة" ويرجع هذا إلى أن الباحثة تكون منفتحة على وتسعى بنشاط إلى التعرف على المفاهيم الجديدة ذات الصلة بالظاهرة المبحوثة.

يتم فيما بعد تجميع المفاهيم في فئات تصنيفية (categories) عالية الترتيب. في الوقت الذي يمكن أن تكون فيه المفاهيم محددة السياق، تميل الفئات التصنيفية إلى أن تكون واسعة وقابلة للتعميم وتتطور في النهاية إلى أن تصبح تركيبات أو بنيات (constructs) في النظرية المؤصلة. هناك حاجة إلى استخدام الفئات التصنيفية من أجل التقليل من كمية المفاهيم التي يجب أن تعمل عليها الباحثة وأن تقوم ببناء "صورة كبيرة" للمسائل والقضايا البارزة من أجل فهم واستيعاب الظاهرة الاجتماعية. يمكن أن تتم عملية التصنيف في مراحل عن طريق الجمع بين المفاهيم في الفئات التصنيفية الفرعية وبعد ذلك يتم الجمع بين الفئات التصنيفية الفرعية ليتم وضعها في فئات تصنيفية أعلى ترتيباً. يمكن أن يتم استخدام التركيبات المأخوذة من الأعمال الأدبية الموجودة من أجل تسمية هذه الفئات التصنيفية، وبخاصةً إذا كان الهدف من البحث هو توسيع نطاق النظريات الحالية. ومع ذلك، يجب توخي الحذر عند استخدام التركيبات الموجودة حيث أن مثل هذه التركيبات يمكن أن تجلب

معها المعتقدات والتحيزات الشائعة الاستخدام. بالنسبة إلى كل فئة من الفئات التصنيفية، ينبغي أن يتم تحديد كلاً من السمات (أو الخصائص) الخاصة بها بالإضافة إلى الأبعاد الخاصة بكل سمة. يمثل البعد (dimension) قيمة السمة على مدار الكمية المتصلة. فعلى سبيل المثال، الفئة التصنيفية تحت اسم "وسائل الاتصال - communication media" يمكن أن تتميز بـ "السرعة" والتي يمكن أن يكون لها صلة بالأبعاد سواء كانت سريعة أو متوسطة السرعة أو بطيئة. يساعد مثل هذا التصنيف على التفرقة والتمييز بين أنواع مختلفة من وسائل الاتصال وتُمكن الباحثين من تحديد الأنماط (patterns) الموجودة في البيانات مثل تعريف أية وسيلة اتصال يمكن أن يتم استخدامها بالنسبة إلى أي نوع من المهام.

تتمثل المرحلة الثانية من النظرية المؤصلة في الترميز المحوري (axial coding) حيث يتم تجميع كلاً من الفئات التصنيفية والفئات التصنيفية الفرعية في العلاقات السببية أو الافتراضات التي يمكن أن تقوم بصورة مبدئية بتفسير الظاهرة المبحوثة. وعلى الرغم من أنها تختلف عن الترميز المفتوح، إلا أن الترميز المحوري يمكن أن يتم تنفيذه في وقت واحد مع الترميز المفتوح. يمكن أن تكون العلاقات الموجودة بين الفئات التصنيفية بعضها ببعض واضحة بشكل كبير في البيانات أو يمكن أن تكون أكثر دقة وضمنية. في المثال الأخير، يمكن أن يقوم الباحثون باستخدام نظام الترميز (غالباً ما يطلق عليه اسم "إطار الترميز coding paradigm" إلا أنه يختلف عن النماذج التي تم مناقشتها في الفصل الثالث) وذلك من أجل تحديد أية الفئات التصنيفية التي تمثل الظروف أو الشروط (conditions) (الظروف التي تُعتبر الظاهرة جزءاً لا يتجزأ منها) وأيهما تمثل الأفعال (actions) / التفاعلات (interactions)

(إجابات الأفراد على الأحداث التي تمت في ظل هذه الظروف) والعواقب (consequences) (نتائج الأفعال / التفاعلات). بمجرد أن يتم تحديد كلاً من الشروط والأفعال / التفاعلات والعواقب، تبدأ الاقتراحات النظرية في الظهور ويمكن أن يبدأ الباحثون حينئذٍ في تفسير السبب وراء حدوث مثل هذه الظاهرة وتحت أي ظروف أو شروط تحدث هذه الظاهرة وما هي العواقب المترتبة عليها.

تتمثل المرحلة الثالثة والأخيرة من النظرية المؤصلة في الترميز الاختياري (selective coding) والتي تتضمن تحديد الفئة التصنيفية الأساسية أو المتغير الجوهرية إلى جانب ربط هذه الفئة التصنيفية الأساسية بغيرها من الفئات التصنيفية الأخرى من كل من الناحية المنهجية والناحية المنطقية. يمكن أن تنشأ الفئة التصنيفية المركزية من الفئات التصنيفية الموجودة أو من الفئة التصنيفية ذات الترتيب الأعلى والتي تعمل على تصنيف الفئات التي تم ترميزها في السابق. يتم اختبار البيانات الجديدة بطريقة انتقائية من أجل التحقق من صلاحية وصحة الفئة التصنيفية الأساسية والعلاقات الخاصة بها مع غيرها من الفئات التصنيفية الأخرى (أي: النظرية المبدئية – the tentative theory). يعمل الترميز الاختياري على الحد من نطاق التحليل ويجعله يتحرك بشكل سريع. وفي الوقت ذاته، يجب على القائم بعملية الترميز أن ينتبه إلى الفئات التصنيفية الأخرى التي يمكن أن تنشأ من البيانات الجديدة والتي يمكن أن تكون ذات صلة بالظاهرة المبحوثة (الترميز المفتوح)، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إدخال مزيد من التحسينات والتعديلات على النظرية المبدئية. وبالتالي، يمكن أن تستمر كل من عملية الترميز المفتوح والترميز المحوري وكذلك الترميز الاختياري في وقت واحد. تستمر عملية ترميز البيانات

الجديدة وتحسين النظرية إلى أن نصل إلى التشبع النظري (theoretical saturation)، أي عندما لا تسفر البيانات الإضافية عن أية تغييرات هامشية في الفئات التصنيفية الجوهرية أو العلاقات.

تتطلب عملية "المقارنة الثابتة" إعادة الترتيب المستمر وتجميع وإدخال التحسينات على كل من الفئات التصنيفية والعلاقات والتفسيرات استناداً إلى العمق المتزايد للفهم والتفاعل المتكرر بين أربع مراحل من الأنشطة: (١) مقارنة الأحداث/ النصوص المخصصة لكل فئة (من أجل التحقق من صحتهم وصلاحيته هذه الفئة) و(٢) دمج الفئات التصنيفية والخصائص التابعة لهم و(٣) وضع حدود للنظرية (التركيز على المفاهيم الجوهرية وتجاهل المفاهيم الأقل صلة) وكذلك (٤) كتابة النظرية (عن طريق استخدام الأساليب التقنية مثل تسجيل الملاحظات والتصوير القصصي ورسم المخططات الذين سوف يتم مناقشتهم في الفصل التالي). إن وجود فئة تصنيفية أساسية لا يعني بالضرورة أن جميع الفئات التصنيفية يمكن أن تكون متكاملة بشكل منسق حول هذه الفئة الأساسية. من أجل التعرف على الفئات التصنيفية الرئيسية التي تتمثل في الظروف والإجراءات / التفاعلات والعواقب الخاصة بالفئة التصنيفية الجوهرية، أوصى كل من سترافوس وكوربين (Strauss and Corbin) (عام ١٩٩٠) بمجموعة متنوعة من تقنيات التكامل مثل التصوير القصصي أو تسجيل الملاحظات أو تخطيط المفاهيم. في تقنية التصوير القصصي (storylining)، يتم استخدام كلاً من الفئات التصنيفية والعلاقات من أجل تفسير و/ أو تعديل القصة الخاصة بالظاهرة التي تم ملاحظتها. تُعرف الملاحظات بأنها مجموعة من الكتابات المنبثقة من النظريات والتي تتعلق بالأفكار الخاصة بالمفاهيم الجوهرية وكذلك العلاقات الخاصة بهم التي

تم ترميزها على أساس نظري حيث تتطور هذه العلاقات أثناء تحليل النظرية المؤصلة علاوة على أنها تعتبر من الأدوات الضرورية التي يتم استخدامها لمواصلة التتبع وتعديل الأفكار التي تتطور أثناء التحليل. تسجيل الملاحظات (meming) هي تلك العملية التي يتم فيها استخدام هذه الملاحظات من أجل اكتشاف الأنماط والعلاقات الموجودة بين الفئات التصنيفية عن طريق استخدام الجداول الثنائية الخلايا أو الرسوم البيانية أو الأرقام أو غيرها من العروض التوضيحية الأخرى. التخطيط المفهومي (concept mapping) هو التمثيل البياني لكل من المفاهيم والعلاقات الموجودة بين هذه المفاهيم بعضها البعض (على سبيل المثال: استخدام الصناديق والأشهر). عادةً ما يتم وضع المفاهيم الرئيسية في ورقة واحدة أو أكثر من ورقة أو على سبورات أو عن طريق استخدام البرامج الخاصة بالبرمجيات البيانية والتي ترتبط مع بعضها البعض عن طريق استخدام الأشهر بالإضافة إلى أنه يتم تعديلها لتناسب بشكل أفضل مع البيانات التي ملاحظتها.

بعد أن يتم وضع النظرية المؤصلة، يجب أن يتم تعديلها وتحسينها فيما يتعلق بكل من الاتساق الداخلي والمنطق. يجب أن يضمن الباحثون امتلاك التصور الرئيسي للسّمات والأبعاد المذكورة، وإن لم يكن كذلك، يمكن إعادة عملية تحليل البيانات. يجب على الباحث بعد ذلك ضمان بيان جميع السّمات والأبعاد الخاصة بجميع الفئات التصنيفية للتغير. فعلى سبيل المثال، إذا كان تكرار السلوك واحداً من هذه الفئة التصنيفية، عندئذٍ يجب على البيانات أن تقوم بتقديم الأدلة إلى كل من المؤدين المتكررين والمؤدين النادرين للسلوك المركزي. وأخيراً، لا بد من التحقق من صحة وصلاحيّة النظرية عن طريق مقارنتها مع البيانات الخام. إذا كانت النظرية تتناقض مع الأدلة التي

تم ملاحظتها، يمكن عندئذٍ أن يتم إعادة عملية الترميز للتوفيق بين مثل هذه التناقضات أو الاختلافات الغير مبررة.

تحليل المحتوى (Content Analysis)

تحليل المحتوى هو التحليل المنهجي لمحتوى النص (على سبيل المثال: من قال ماذا وإلى من ولماذا وإلى أي مدى وبأي تأثير) ويتم ذلك بطريقة نوعية أو كمية. هذا وعادةً ما يتم إجراء تحليل المحتوى على النحو التالي. أولاً: عندما يكون هناك العديد من النصوص التي تحتاج إلى التحليل (على سبيل المثال: القصص الموجودة في الصحف والتقارير المالية والرسائل المدونة والمراجع الموجودة على صفحات الإنترنت وغيرها من النصوص الأخرى)، تبدأ الباحثة بأخذ عينات من مجموعة مختارة من النصوص من مجموعة النصوص المراد تحليلها. لا تتم هذه العملية بصورة عشوائية، ولكن بدلاً من ذلك، يجب أن يتم اختيار النصوص التي تحتوي على محتوى وثيق الصلة بالموضوع بطريقة انتقائية. ثانياً، تقوم الباحثة بتحديد وتطبيق القواعد حتى تتمكن من تقسيم كل نص إلى أجزاء (segments) أو "قطع - chunks" التي يمكن أن يتم معاملتها باعتبارها وحدات منفصلة من التحليل. يطلق على هذه العملية اسم التوحيد (unitizing). فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل كل من الافتراضات والتأثيرات وعوامل التمكين والعوائق الموجودة في النصوص على تكوين مثل هذه الوحدات. ثالثاً، تقوم الباحثة ببناء وتطبيق واحداً أو أكثر من المفاهيم على كل جزء من النص الموحد في العملية التي يطلق عليها اسم الترميز. ولأغراض الترميز، يتم استخدام نظام الترميز استناداً إلى الموضوعات التي تبحث عنها الباحثة أو التي لم تتمكن من تغطيتها عند تصنيف النص. وأخيراً، يتم تحليل البيانات التي تم ترميزها - غالباً ما يتم هذا الأمر من الناحية

الكمية والنوعية - وذلك من أجل تحديد أية الموضوعات التي تحدث بصورة متكررة وفي أي السياقات وكيف ترتبط مع بعضها البعض.

هناك نوع بسيط من تحليل المحتوى يطلق عليه اسم تحليل العواطف (**sentiment analysis**) - وهي التقنية التي يتم استخدامها للتعرف على آراء ووجهات نظر الأشخاص فيما يتعلق بشيء ما أو شخص ما أو ظاهرة ما. تُعتبر قراءة الرسائل الموجودة على صفحات الإنترنت حول مرشح سياسي والتي يتم إرسالها على المنتديات وتصنيف كل رسالة ليتم تعريفها على أنها رسالة إيجابية أو سلبية أو محايدة تعتبر مثلاً على مثل هذا التحليل. في هذه الحالة، تمثل كل رسالة وحدة واحدة من التحليل. سوف يساعد هذا التحليل على تحديد ما إذا كانت العينة ككل تم تنظيمها على نحو إيجابي أو سلبي أو محايد تجاه هذا المرشح أم لا. يعتبر اختبار محتوى المراجعات الموجودة على الإنترنت بنفس الطريقة مثلاً آخر على هذا النوع من التحليل. على الرغم من أن هذا النوع من التحليل يمكن تنفيذه يدوياً، إلا أنه بالنسبة إلى مجموعات البيانات الكبيرة جداً (الملايين من السجلات النصية)، سوف يتم توفير البرامج الخاصة بالبرمجيات القائمة على معالجة اللغة الطبيعية وتحليلات النص من أجل تنفيذ عملية الترميز بشكل آلي والاحتفاظ بالسجلات التي تتضمن كيفية تقلب مشاعر الناس مع مرور الوقت.

ومن الانتقادات المتكررة لتحليل المحتوى الافتقار إلى مجموعة من الإجراءات المنهجية التي من شأنها السماح بتكرار التحليل من قبل الباحثين الآخرين. تناول شيلينغ (Schilling) (عام ٢٠٠٦)^(١) هذه الانتقادات من

(١) شيلينغ. (عام ٢٠٠٦). "حول البراهمة للتعقيم النوعي: تصميم عملية تحليل المحتوى"، الجريدة الأوروبية للتعقيم النفسي (١:٢٢)، ٢٨-٣٧.

خلال تنظيم مجموعة من الإجراءات التحليلية المختلفة للمحتوى في نموذج حلزوني. يتكون هذا النموذج من خمسة مستويات أو مراحل في تفسير النص: (١) تحويل الشرائط المسجلة إلى بيانات نصية خام أو نصوص من أجل تحليل المحتوى و(٢) تحويل البيانات الخام إلى بروتوكولات مكثفة و(٣) تحويل البروتوكولات المكثفة إلى نظام تصنيفي تمهيدي و(٤) استخدام النظام التصنيفي التمهيدي لتوليد بروتوكولات مرمزة و(٥) تحليل البروتوكولات المرمزة لعمل تفسيرات حول الظاهرة المبحوثة.

يحتوي تحليل المحتوى على العديد من القيود. أولاً: تنقيد عملية الترميز بالمعلومات المتاحة في شكل نصي. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الباحثة مهتمة بدراسة آراء الأشخاص حول عقوبة الإعدام شنقاً ولكن ليس هناك مستندات نصية متوفرة في هذا الشأن، حينئذٍ لن يتم تنفيذ التحليل. ثانياً، يجب أن يتم إجراء عملية أخذ العينات بعناية شديدة لتجنب التحيز للعينات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت مجموعة العمل المستهدفة هي البحوث المنشورة حول موضوع محدد، عندئذٍ تكون قد حذفت بطريقة منهجية الأبحاث الغير منشورة أو الأعمال الحديثة التي لم يتم نشرها بعد.

التحليل التفسيري (Hermeneutic Analysis)

التحليل التفسيري هو نوعٌ خاصٌ من عملية تحليل المحتوى حيث تقوم فيه الباحثة بمحاولة "تفسير" المعنى الذاتي لنص معين ضمن السياق التاريخي الاجتماعي الخاص بهذا النص. وعلى النقيض من النظرية المؤصلة أو عملية تحليل المحتوى والتي تقوم بتجاهل السياق والمعنى الخاص بالمستندات النصية خلال تنفيذ عملية الترميز، يعتبر التحليل التفسيري تقنية تفسيرية بحق تقوم بتحليل البيانات النوعية. يفترض هذا الأسلوب سرد النصوص المكتوبة

لتجربة المؤلف داخل السياق التاريخي الاجتماعي وأن هذه النصوص يجب تفسيرها على النحو المنوط به داخل هذا السياق. لذلك، دائماً ما تقوم الباحثة بالتكرار بين كل من التفسير الفردي للنص (الجزء the part) والاستيعاب الشامل للسياق (الكل the whole) من أجل تطوير استيعاب كامل للظاهرة في سياقها الواقع فيه والتي أطلق عليها الفيلسوف الألماني مارتن هايدغر (Martin Heidegger) اسم دائرة التفسير (hermeneutic circle). تشير كلمة تفسيري (المفرد) إلى وسيلة واحدة محددة أو مجموعة من التفسيرات.

وبشكل أكثر شمولاً، علم التفسير (hermeneutics) هو عبارة عن دراسة التفسير ودراسة كل من نظرية وممارسة التفسير. ولكونه مشتقاً من الدراسات الدينية وعلم اللغة، يشير علم التفسير التقليدي مثل تفسيرات الكتاب المقدس (biblical hermeneutics) إلى تفسير النصوص المكتوبة وخاصةً في مجال الأدب والدين والقانون (مثل الإنجيل). في القرن العشرين، رأى هايدغر (Heidegger) أن أفضل طريقة مباشرة وغير وسطية وموثوقة لفهم واستيعاب الواقع الاجتماعي هي معيشة هذا الواقع بدلاً من الاكتفاء بالملاحظة، إلى جانب أنه قام بتقديم التفسيرات الفلسفية (philosophical hermeneutics) حيث تحول التركيز من التفسير إلى الفهم الوجودي. أكد هايدغر أن النصوص هي عبارة عن الوسائل التي لا يتمكن القراء من خلالها القراءة عن تجربة المؤلف فحسب، بل يتمكنون أيضاً من معيشة تلك التجارب التي خاضها المؤلف. قامت التفسيرات المعاصرة أو التفسيرات الحديثة التي تم تطويرها من قبل طلاب الفيلسوف هايدغر أمثال هانس جورج غادامر (Hans-Georg Gadamer) - قام بمزيد من الدراسة واختبار القيود المفروضة على النصوص المكتوبة فيما يتعلق بتوصيل التجارب الاجتماعية فضلاً عن

أنه استمر في تقديم إطار العملية التفسيرية التي تشتمل على جميع أشكال التواصل بما في ذلك القضايا المكتوبة وكلاً من القضايا اللفظية والغير لفظية وكذلك القضايا الاستكشافية التي تحد من القدرة التواصلية للنصوص المكتوبة مثل الافتراضات المسبقة والبنيات اللغوية (على سبيل المثال: القواعد اللغوية وبناء الجملة وغيرها) والسميائية (دراسة العلامات المكتوبة مثل الرمزية والاستعارة والتشبيه والتهكم). يتم استخدام مصطلح تفسيري (hermeneutics) في كثير من الأحيان بطريقة تبادلية وغير دقيقة مع التفسير (exegesis) والذي يشير إلى التفسير أو الشرح المستحكم للنصوص الكتابية فقط وبخاصة النصوص الدينية.

الخلاصات (Conclusions)

وفي النهاية، يمكن أن يتم استخدام البرامج الخاصة بالبرمجيات القياسية الموحدة مثل برنامج الرزم الكبرى ATLAS.ti ٥ وبرنامج تحليل البيانات الوصفية NVivo وبرنامج تحليل البيانات الكمية QDA Miner من أجل تنفيذ وإجراء عمليات الترميز بطريقة آلية في أساليب البحث النوعي. يمكن أن تقوم هذه البرامج بتنظيم والبحث عن وفرز ومعالجة كميات كبيرة من بيانات النص بشكل سريع وفعال عن طريق استخدام قواعد معرفة من المستخدم. من أجل توجيه مثل هذا التحليل الآلي ينبغي وضع مخطط الترميز coding schema - ذلك المخطط الذي يعمل على تحديد الكلمات الرئيسية أو الرموز للبحث عنها في النص - استناداً إلى الاختبار اليدوي المبدئي للعينة الخاصة ببيانات النص. يمكن أن يتم تنظيم المخطط بطريقة هرمية لكي يتم وضع الرموز في المكان المخصص للرموز ذات الترتيب الأعلى أو التركيبات (constructs). يجب التحقق من صحة وصلاحية مخطط الترميز من خلال استخدام عينة

مختلفة من النصوص لتحري الدقة ومدى الكفاية. ومع ذلك، إذا كان مخطط الترميز متحيزاً أو غير صحيحاً، فإن نتيجة تحليل مجموعة النصوص بأكملها يمكن أن تكون مغلوطة أو غير قابلة للتفسير. وعلى الرغم من ذلك، لا تتمكن البرامج الخاصة بالبرمجيات من فك رموز المعنى الموجود خلف الكلمات أو العبارات المحددة أو السياق الذي يتم من خلاله استخدام الكلمات أو العبارات (مثل تلك الكلمات والعبارات الموجودة في أساليب التهكم أو الاستعارات) والتي يمكن أن تؤدي إلى سوء فهم كبير على نطاق واسع في التحليل النوعي.



الفصل الرابع عشر

التحليل الكمي، الإحصائيات الوصفية

Quantitative Analysis: Descriptive Statistics

الفصل الرابع عشر

التحليل الكمي، الإحصائيات الوصفية

Quantitative Analysis: Descriptive Statistics

يمكن تحليل البيانات الرقمية التي تم جمعها في مشروع البحث بطريقة كمية وذلك عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية بطريقتين مختلفتين.

يشير التحليل الوصفي (**descriptive analysis**) إلى وصف وتجميع وتقديم التركيبات (**constructs**) المبحوثة أو الروابط (**associations**) الموجودة فيما بين هذه التركيبات بطريقة إحصائية.

يشير التحليل الإستنتاجي (**Inferential analysis**) إلى الاختبار الإحصائي للافتراضات (اختبار النظرية).

في هذا الفصل، سوف يتم التعامل مع الأساليب التقنية الإحصائية التي يتم استخدامها في التحليل الوصفي وسوف يتم تناول واختبار الأساليب التقنية الإحصائية المستخدمة في التحليل الإستنتاجي في الفصل التالي.

يتم إجراء وتنفيذ كثير من تحليل البيانات الكمية في الوقت الحالي عن طريق استخدام برامج الحاسب الآلي مثل برنامج تحليل البيانات الإحصائية العلمية SPSS أو برنامج التحليل الإحصائي SAS.

يُنصح القراء بالاطلاع على واحد من هذه البرامج الإحصائية لفهم واستيعاب المفاهيم التي يتم وصفها في هذا الفصل.

إعداد البيانات (Data Preparation)

في مشروعات البحث يمكن جمع البيانات من مجموعة متنوعة ومختلفة من المصادر: الاستبانات المرسلة بريدياً والمقابلات والبيانات التجريبية سواء السابقة أو اللاحقة والبيانات التي تعتمد على الملاحظة وما إلى ذلك من المصادر الأخرى. يجب تحويل هذه البيانات إلى هيئة رقمية يمكن قراءتها آلياً كما في جدول البيانات أو ملف النص، وبالتالي يمكن تحليل مثل هذه البيانات عن طريق برامج الحاسب الآلي مثل برنامج تحليل البيانات الإحصائية العلمية (SPSS) أو برنامج التحليل الإحصائي (SAS). وبالعادة يتم إتباع الخطوات التالية في عملية إعداد البيانات.

ترميز البيانات (Data coding): يُعرف الترميز بأنه العملية التي يتم فيها تحويل البيانات إلى هيئة رقمية. يجب القيام بعمل دليل الترميز للاسترشاد به في عملية الترميز. دليل الترميز (codebook) هو عبارة عن وثيقة شاملة تحتوي على وصف كامل لكل متغير موجود في دراسة البحث والبنود والأساليب القياسية الخاصة بكل متغير بالإضافة إلى أن دليل الترميز يحتوي على الهيئة المستخدمة لكل عنصر (رقمي، نصي وهكذا) ومقياس الاستجابة الخاص بكل عنصر (أي فيما إذا كان العنصر يتم قياسه على مقياس إسمي "nominal" أو مقياس ترتيبى "ordinal" أو مقياس فئوي "interval" أو مقياس نسبي "ratio" وما إذا كان هذا المقياس مؤلفاً من خمس نقاط أو سبع نقاط أو نوعاً آخر من المقاييس) بالإضافة إلى كيفية ترميز كل قيمة لتصبح على هيئة رقمية. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك عنصر قياس على مقياس ليكرت (Likert scale) ذو النقاط السبع بمرتكات تتراوح بين "أرفض بشدة" و"أوافق بشدة"، يمكن عندئذٍ ترميز هذا العنصر كـ ١ بالنسبة إلى الرفض الشديد و٤

بالنسبة إلى المحايد و٧ بالنسبة إلى الموافقة الشديدة إلى جانب المرتكزات الوسيطة الموجودة فيما بينهم. يمكن ترميز البيانات الاسمية (nominal) مثل نوع الصناعة على هيئة رقمية وذلك عن طريق استخدام مخطط الترميز مثل: ١ بالنسبة إلى التصنيع و٢ بالنسبة إلى تجارة التجزئة و٣ بالنسبة إلى المالية و٤ بالنسبة إلى الرعاية الصحية وهكذا (وبالطبع لا يمكن تحليل البيانات الاسمية بطريقة إحصائية). يمكن ترميز بيانات المقياس النسبي (ratio) مثل المرحلة السنوية أو الدخل أو نتائج الاختبار كما تم إدخالها من قبل المشارك. قد تحتاج البيانات في بعض الأحيان إلى أن يتم تجميعها في شكل مختلف عن الصيغة المستخدمة في عملية جمع البيانات. فعلى سبيل المثال، لقياس تركيب مثل "فوائد الحاسب الآلي"، إذا قامت الدراسة البحثية بتزويد المشاركين بقائمة من الفوائد التي يمكنهم الاختيار من بينها (أي أنهم يمكنهم اختيار العديد من هذه الفوائد كما يشاءون)، فإنه يمكن استخدام المجموع الإجمالي للعناصر التي تم اختبارها كمقياس مجمع لفوائد الحاسب الآلي. من الملاحظ أن هناك العديد من أشكال البيانات الأخرى مثل نصوص المقابلة (interview transcripts) لا يمكن تحويلها إلى صيغة رقمية للتحليل الإحصائي. يُعتبر الترميز من العوامل الضرورية بوجه خاص للدراسات الكبيرة المعقدة التي تتضمن العديد من المتغيرات وعناصر القياس حيث يتم إجراء عملية الترميز من قبل مجموعة مختلفة من الأشخاص من أجل مساعدة الفريق القائم بعملية الترميز على ترميز البيانات بطريقة متناسقة ومساعدتهم أيضاً في مساعدة الآخرين على فهم وتفسير البيانات التي تم ترميزها.

إدخال البيانات (Data entry): يمكن إدخال البيانات التي تم ترميزها إلى جدول بيانات (spreadsheet) أو قاعدة بيانات (database) أو ملف نصي،

وكخيار آخر يمكن أن يتم إدخال البيانات مباشرةً إلى البرنامج الإحصائي مثل برنامج تحليل البيانات الإحصائية العلمية (SPSS). تعمل معظم البرامج الإحصائية على توفير محرر البيانات من أجل العمل على إدخال البيانات. ومع ذلك، تعمل هذه البرامج على تخزين البيانات بشكلها الأصلي (على سبيل المثال: يقوم برنامج SPSS بتخزين البيانات على أنها ملفات ذات إمتداد "sav.")، الأمر الذي يجعل من الصعب مشاركة هذه البيانات مع غيرها من البرامج الإحصائية الأخرى. وبالتالي، يكون من الأفضل غالباً إدخال البيانات على جدول بيانات أو قاعدة بيانات حيث يمكن الرجوع إليها عند الحاجة ومشاركتها فيما بين البرامج الإحصائية المتنوعة، إلى جانب أنه يمكن استخلاص المجموعات الفرعية من البيانات بغرض تحليلها. يمكن تخزين مجموعات البيانات الأصغر حجماً التي تحتوي على أقل من ٦٥,٠٠٠ ملاحظة و ٢٥٦ عنصر أو متغير في جدول البيانات مثل برنامج مايكروسوفت إكسل (Microsoft Excel) في الوقت الذي تحتاج فيه مجموعة البيانات الأكبر حجماً والتي تتضمن الملايين من الملاحظات إلى أن يتم تخزينها على قاعدة البيانات. يمكن إدخال كل ملاحظة على حدة في صف واحد من جدول البيانات وكل عنصر قياس يمكن تمثيله في عمود واحد. لا بد من مراجعة وفحص البيانات التي تم إدخالها بطريقة متكررة لتحري الدقة وذلك من خلال القيام بعمليات فحص على فترات زمنية محددة على مجموعة العناصر أو الملاحظات أثناء وبعد عملية الإدخال. وعلاوة على ذلك، يجب على القائم بعملية الترميز أثناء القيام بعملية إدخال البيانات أن يتوخى الحذر وملاحظة الأدلة الواضحة على البيانات السيئة مثل اختيار المشارك لإجابة "أوافق بشدة" رداً على جميع العناصر بغض النظر عن المحتوى بما في ذلك العناصر التي

تم ترميزها بشكل عكسي (reverse-coded items). إذا كان الأمر كذلك، يمكن إدخال مثل هذه البيانات إلا أنها يجب استبعادها من التحليل التالي.

القيم المفقودة (Missing values): البيانات المفقودة هي جزء لا يتجزأ من أي مجموعة بيانات تجريبية. يمكن ألا يجيب المشاركون على أسئلة بعينها إذا كانت تلك الأسئلة قد تم صياغتها بشكل غامض أو أن تكون حساسة للغاية. يجب استنتاج والكشف عن مثل هذه المشكلات في وقت مبكر أثناء الاختبارات السابقة وأن يتم تصحيحها قبل البدء في تنفيذ عملية جمع البيانات. أثناء القيام بعملية إدخال البيانات، تقوم بعض البرامج الإحصائية بالتعامل بشكل تلقائي مع المدخلات الفارغة على أنها قيم مفقودة في حين تتطلب بعض البرامج الأخرى قيمة رقمية محددة مثل ١- أو ٩٩٩ ليتم إدخالها للدلالة على القيمة المفقودة. وفي أثناء القيام بعملية تحليل البيانات، يتمثل الأسلوب الافتراضي للتعامل مع القيم المفقودة في غالبية برامج الحاسب الآلي ببساطة في إسقاط الملاحظة بأكملها التي تحتوي على قيمة مفقودة واحدة فقط في تقنية يطلق عليها اسم الحذف (listwise deletion). يمكن أن يؤدي مثل هذا الحذف إلى تقليص حجم العينة بشكل كبير ويجعل من الصعب للغاية التعرف على التأثيرات الصغيرة. وبالتالي، تسمح بعض برامج الحاسب الآلي باستخدام خيار استبدال القيم المفقودة بالقيمة المقدرة عن طريقة عملية تُعرف باسم آلية التعويض (imputation). فعلى سبيل المثال، إذا كانت القيمة المفقودة عنصراً واحداً في مقياس متعدد العناصر (multiple-item scale)، عندئذٍ يمكن أن تكون القيمة التعويضية هي متوسط إجابات المشارك على العناصر المتبقية في هذا المقياس. إذا كانت القيمة المفقودة تنتمي إلى مقياس العنصر الفردي (single-item scale)، فيقوم العديد من الباحثين باستخدام متوسط الإجابات

الأخرى الخاصة بالمشارك على هذا العنصر باعتباره القيمة التعويضية. يمكن أن تكون مثل آلية التعويض هذه متحيزة في حال ما إذا كانت القيمة المفقودة ذات طبيعة منهجية أكثر من كونها ذات طبيعة عشوائية. يوجد اثنان من الوسائل التي يمكن أن تقوم بحساب التقديرات الغير متحيزة نسبياً بالنسبة إلى آلية التعويض؛ ألا وهما إجراءات الاحتمالات القصوى (maximum likelihood procedures) والأساليب المتعددة للتعويض (multiple imputation method)، وكلا الوسيلتين مُدرجة في برامج الحاسب الآلي المعروفة مثل برنامج تحليل البيانات الإحصائية العلمية (SPSS) وبرنامج التحليل الإحصائي (SAS).

تحويل البيانات (Data transformation): من الضروري في بعض الأحيان تحويل القيم الخاصة بالبيانات قبل أن يتم تفسيرهم بصورة مجدية. فعلى سبيل المثال، يجب عكس العناصر المرمزة العكسية (reverse coded items) حيث تقوم العناصر بالتعبير عن المعنى العكسي من ذلك المعنى الخاص بالتركيب المعني له (فعلى سبيل المثال: في المقياس الفئوي interval- ذات التدرج من ١-٧، فإن ٨ ناقص القيمة الملاحظة سوف تكون كفيلة بعكس القيمة) وذلك قبل أن يتم مقارنتها مع أو جمعها بالعناصر التي لم يتم ترميزها عكسياً. يمكن أن تشتمل الأنواع الأخرى من التحويلات على إنشاء مقاييس جديدة تمثل مجموع عناصر المقياس الفردي، وإنشاء مؤشر وزني (weighted index) من مجموعة من الملاحظات المُقاسة في البحث، بالإضافة إلى تجميع القيم المتعددة في عدد أقل من الفئات التصنيفية (على سبيل المثال: إستبدال إستخدام قيم المتغير "الدخل المالي" بمجالات محددة توضح الدخل على شكل مدى من قيمة لأخرى).

التحليل الفردي (Univariate Analysis)

يشير التحليل الفردي (univariate analysis) أو تحليل المتغير الفردي إلى مجموعة من الأساليب التقنية الإحصائية التي يمكن أن تقوم بوصف الخصائص العامة للمتغير الواحد. تشمل إحصائيات المتغير الواحد على: (١) التوزيع التكراري (frequency distribution) و (٢) النزعة المركزية (central tendency) و (٣) التشتت (dispersion). التوزيع التكراري (frequency distribution) للمتغير ما هو إلا ملخص للتكرار (أو النسب المئوية) للقيم الفردية أو مجالات (ranges) القيم الخاصة بهذا المتغير. فعلى سبيل المثال، يمكن قياس عدد المرات التي يحضر فيها عينة مأخوذة من المشاركين إلى الشعائر الدينية (كمقياس لـ "التدين - religiosity" الخاص بهم) عن طريق استخدام المقياس الفئوي: أبداً، ومرة واحدة في السنة، وعدة مرات في السنة، وما يقرب من مرة واحدة في الشهر، وعدة مرات في الشهر، وعدة مرات في الأسبوع، وكذلك الفئة الاختيارية تحت عنوان "لا توجد إجابة".

إذا تم حساب عدد (أو نسبة) الملاحظات الموجودة داخل كل فئة (فيما عدا "لا توجد إجابة" التي تعتبر قيمة مفقودة أكثر من كونها فئة تصنيفية) ووضعها في هيئة جدول كما هو موضحاً في الشكل رقم ١٤-١، فما نحصل عليه عندئذٍ يسمى بالتوزيع التكراري.

يمكن توضيح هذا التوزيع أيضاً على هيئة رسم بياني بالأعمدة - كما هو موضحاً في الجدول ناحية اليمين من الشكل رقم ١٤-١ - حيث يمثل المحور الأفقي كل فئة من الفئات التصنيفية الخاصة بهذا المتغير والمحور الرأسي يمثل التكرار أو النسبة المئوية الخاصة بالملاحظات الموجودة داخل كل فئة.



الشكل رقم ١٤-١: التوزيع التكراري للتدين

يميل التوزيع التكراري في العينات الكبيرة جداً حيث تكون الملاحظات مستقلة وعشوائية - يميل إلى اتباع أسلوب محكم يشبه منحنى على شكل جرس (bell-shaped curve) (رسم إنسيابي بياني بالأعمدة للتوزيع التكراري) مماثل للشكل الموضح في الشكل رقم ١٤-٢ حيث تتجمع الغالبية العظمى من الملاحظات نحو منتصف مجموعة القيم وتتجمع الملاحظات القليلة جداً نحو أبعد جزء من نهايات هذه المجموعة. يُطلق على هذا المنحنى اسم التوزيع الطبيعي (normal distribution).

تُعرف النزعة المركزية (**central tendency**) بأنها القيمة التقديرية لمركز توزيع القيم. توجد ثلاثة تقديرات رئيسية للنزعة المركزية: المتوسط (mean) والوسيط (median) والمودال (mode). المتوسط الحسابي "arithmetic mean" (غالباً ما يُطلق عليه اسم "المتوسط") هو النسبة المتوسطة البسيطة لجميع القيم في توزيع معين. بالنظر إلى مجموعة مكونة من ثمان نتائج

لاختبار: ١٥ و ٢٢ و ٢١ و ١٨ و ٣٦ و ١٥ و ٢٥ و ١٥، سوف يكون الوسط الحسابي لهذه القيم $8 / (15 + 25 + 15 + 36 + 20 + 21 + 20 + 15) = 20,875$. تشتمل الأنواع الأخرى من المتوسط على المتوسط الهندسي "geometric mean" (جذر من الدرجة n لحاصل ضرب عدد n من الأرقام في توزيع ما) والمتوسط التوافقي "harmonic mean" (تبادل المتوسطات الحسابية الخاصة بتبادل كل قيمة موجودة في توزيع ما)، إلا أن هذه المتوسطات ليست شائعة الاستخدام في التحليل الإحصائي الخاص ببيانات البحوث الاجتماعية.

تتمثل الوسيلة الثانية للنزعة المركزية في الوسيط (median) الذي يُعرف بأنه القيمة المتوسطة ضمن مجموعة من القيم الموجودة في التوزيع. يتم حساب هذه القيمة عن طريق القيام بفرز جميع القيم الموجودة في التوزيع بترتيب تصاعدي واختيار القيمة المتوسطة. في حالة وجود اثنين من القيم المتوسطة (إذا كان يوجد عدد زوجي من القيم في توزيع ما)، فإن متوسط القيمتين المتوسطتين يمثل قيمة الوسيط. في المثال المذكور أعلاه، تكون القيم التي تم فرزها: ١٥ و ١٥ و ١٨ و ٢٢ و ٢١ و ٢٥ و ٣٦. تتمثل القيمتين المتوسطتين في ١٨ و ٢٢ وبالتالي القيمة الوسيطة تكون $20 = 2 / (22 + 18)$.

وأخيراً، المنوال (mode) هو أكثر القيم متكررة الحدوث في عملية توزيع القيم. في المثال السابق، كان رقم ١٥ هو أكثر القيم المتكررة في التوزيع والذي يعتبر المنوال الخاص بمجموعة نتائج الاختبار المذكور أعلاه. من الملاحظ أن أي قيمة يتم تقديرها من العينة المأخوذة مثل المتوسط أو الوسيط أو المنوال أو أية تقديرات أخرى تالية يُطلق عليها اسم القيمة الإحصائية.

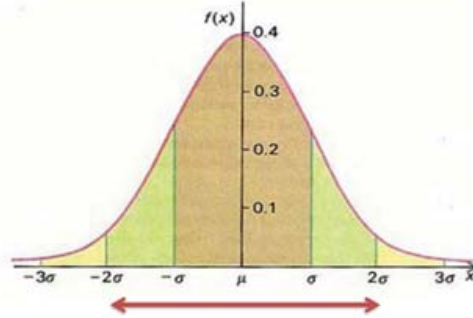
يشير التشتت (dispersion) إلى الطريقة التي يتم فيها انتشار (spread)

القيم حول النزعة المركزية، على سبيل المثال، كيفية تجمع القيم بإحكام أو باتساع حول المتوسط. يوجد اثنان من أساليب القياس الشائعة للتشتت ألا وهما المدى (range) والانحراف المعياري (standard deviation). المدى هو الفرق بين أعلى القيم وأقل القيم الموجودة في التوزيع. يبلغ المدى في المثال السابق $36 - 15 = 21$.

يعتبر المدى من العوامل الحساسة بشكل خاص إلى وجود القيم الشاذة (outliers). فعلى سبيل المثال، إذا كانت القيمة الأعلى في التوزيع المذكور أعلاه هي ٨٥ وظلت القيم الأخرى كما هي، سوف يكون المدى عندئذٍ ٨٥ - ١٥ = ٧٠. يصلح الانحراف المعياري - المقياس الثاني للتشتت - للتعامل مع مثل هذه القيم الشاذة وذلك عن طريق استخدام الصيغة التي تضع في الاعتبار مدى قرب أو مدى بُعد كل قيمة من متوسط التوزيع:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \mu)^2}{n - 1}}$$

حيث سيجما σ تمثل الانحراف المعياري و X_i هي الملاحظة (أو القيمة) رقم i في العينة الملاحظات و μ هي المتوسط الحسابي و n هي العدد الإجمالي للملاحظات بالإضافة إلى أن Σ تعني المجموع الكلي للملاحظات. يُطلق على القيمة المربعة لقيمة الانحراف المعياري اسم تباين (variance) التوزيع. وفي التوزيع التكراري الموزع طبيعياً، يُلاحظ أن ٦٨ ٪ من الملاحظات تقع ضمن انحراف معياري واحد للقيمة المتوسطة ($\mu \pm 1\sigma$) وأن ٩٥ ٪ من الملاحظات تقع ضمن اثنين من الانحرافات المعيارية ($\mu \pm 2\sigma$) و ٩٩,٧ ٪ من الملاحظات تقع ضمن ثلاثة من الانحرافات المعيارية ($\mu \pm 3\sigma$)، وذلك على النحو المبين في الشكل رقم ١٤-٢.



في التوزيعات الطبيعية، ٩٥% من الملاحظات تقع ضمن اثنين من الانحرافات المعيارية للقيمة المتوسطة (المتوسط الحسابي ± 2 سيجم)

الشكل رقم ١٤-٢: التوزيع الطبيعي

التحليل الثنائي (Bivariate Analysis)

يقوم التحليل الثنائي (bivariate analysis) باختبار كيفية ارتباط اثنين من المتغيرات مع بعضهما البعض. من أكثر الإحصائيات الثنائية الشائعة الاستخدام يُطلق عليها اسم الارتباط الثنائي "**bivariate correlation**" (وغالباً ما يطلق عليه اسم "الارتباط - correlation") والذي يمثل العدد الواقع بين القيمتين -1 و $+1$ والذي يدل على قوة العلاقة الموجودة بين كلا المتغيرين. دعونا نقول أننا نرغب في دراسة كيفية ارتباط المرحلة السنوية باحترام الذات في عينة مكونة من ٢٠ مشارك، أي أنه كلما ازداد السن كلما ازداد احترام الذات أو قل أو ظل دون تغيير. إذا زاد احترام الذات، بالتالي يكون لدينا ارتباطاً إيجابياً بين كلا المتغيرين، أما إذا قل احترام الذات فسوف يكون لدينا ارتباطاً سلبياً وإذا ظل كما هو فلن يكون هناك ارتباطاً. من أجل حساب قيمة هذا الارتباط، انظر إلى مجموعة البيانات الافتراضية المبينة في الجدول رقم ١٤-١.

Obs	المرحلة السنية X	احترام الذات Y	xy	x ²	y ²
1	39	4.1	159.9	1521	16.81
2	45	4.6	207	2025	21.16
3	29	3.8	110.2	841	14.44
4	42	4.4	184.8	1764	19.36
5	19	3.2	60.8	361	10.24
6	22	3.1	68.2	484	9.61
7	39	3.8	148.2	1521	14.44
8	30	4.1	123	900	16.81
9	33	4.3	141.9	1089	18.49
10	23	3.7	85.1	529	13.69
11	20	3.5	70	400	12.25
12	18	3.2	57.6	324	10.24
13	24	3.7	88.8	576	13.69
14	22	3.3	72.6	484	10.89
15	29	3.4	98.6	841	11.56
16	35	4.0	140	1225	16.00
17	36	4.1	147.6	1296	16.81
18	37	3.8	140.6	1369	14.44
19	35	3.4	119	1225	11.56
20	32	3.6	115.2	1024	12.96
(Σ) الإجمالي	609	75.1	2339.1	19799.0	285.45

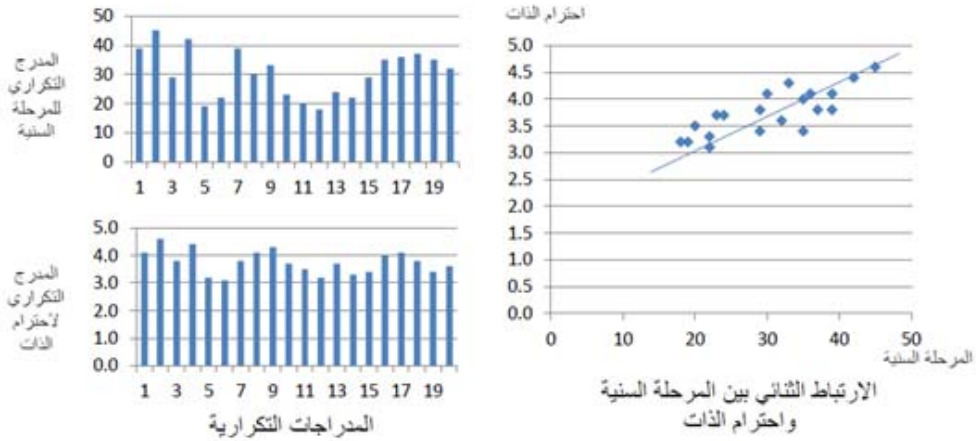
الجدول رقم ١٤-١: البيانات الافتراضية حول المرحلة السنية واحترام الذات

يمثل كلٌّ من المرحلة السنية (x) واحترام الذات (y) المتغيرات في مجموعة البيانات هذه. تعتبر "المرحلة السنية" متغيراً ذا مقياس نسبي في حين يُعتبر "احترام الذات" نتيجة متوسطة تم حسابها من مقياس متعدد العناصر للمتغير "احترام الذات" الذي يتم قياسه عن طريق استخدام مقياس ليكرت (Likert) ذو النقاط السبع والذي يتراوح بين "أرفض بشدة" و "أوافق بشدة". يتبين المُدرَج التكراري (histogram) لكل متغير موضح على الجانب الأيسر من الشكل رقم ١٤-٣. تتمثل الصيغة اللازمة لحساب الارتباط الثنائي في:

$$r_{xy} = \frac{\sum x_i y_i - n \bar{x} \bar{y}}{(n-1) s_x s_y} = \frac{n \sum x_i y_i - \sum x_i \sum y_i}{\sqrt{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2} \sqrt{n \sum y_i^2 - (\sum y_i)^2}}$$

حيث r_{xy} تمثل الارتباط وكلاً من x و y يمثلان متوسط العينة الخاصة بكل من المرحلة السنية واحترام الذات بالإضافة إلى أن x_s و y_s يعبران عن الانحرافات المعيارية للمرحلة السنية واحترام الذات. تبلغ قيمة الارتباط الموجود بين المرحلة السنية واحترام الذات والتي تم حسابها يدوياً عن طريق استخدام الصيغة المذكورة بالأعلى كما هو موضحاً في الجدول رقم ١٤-١، تبلغ هذه القيمة ٧٩,٠. يشير هذا الرقم إلى أن المرحلة السنية لديها ارتباطاً إيجابياً قوياً مع احترام الذات، أي أن احترام الذات تميل إلى الزيادة مع زيادة المرحلة السنية وتميل إلى النقصان مع نقص المرحلة السنية. يمكن العثور على مثل هذا النمط أيضاً من خلال المقارنة البصرية بين المُدرَج التكراري الخاص بكل من المرحلة السنية واحترام الذات الموضح في الشكل رقم ١٤-٣ حيث يتضح أن الجزء العلوي من المدرجين التكراريين تتبع كل منهما الآخر بوجه عام. من الملاحظ هنا أن المحاور الرأسية في الشكل رقم ١٤-٣ تمثل القيم الخاصة بالملاحظات الفعلية وليس تكرار الملاحظات (كما في الشكل رقم ١٤-١)، وبالتالي، لا تعتبر هذه القيم من التوزيعات التكرارية بل تعد من المدرجات التكرارية على نحو كبير. تعتبر النقاط الثنائية المبعثرة الموجودة في الناحية اليمنى من الشكل رقم ١٤-٣ هي بالأساس النقاط الخاصة باحترام الذات في المحاور الرأسية في مقابل المرحلة السنية الموجودة في المحاور الأفقية. تشبه هذه النقاط إلى حد كبير خط المنحدر الصاعد (upward sloping line) (أي: الميل الإيجابي - positive slope) الذي يدل أيضاً على وجود الارتباط الإيجابي. إذا كان الارتباط الموجود بين المتغيرين ارتباطاً سلبياً، فسوف تنحدر النقاط المبعثرة إلى الأسفل (الميل السلبي - negative slope) مما يعني ضمناً أن الزيادة في المرحلة السنية يمكن أن ترتبط

بالانخفاض في احترام الذات والعكس بالعكس. إذا لم يكن هناك ارتباطاً بين كلا المتغيرين، فسوف تكون النقاط المبعثرة موجودة تقريباً على الخط الأفقي (معدل الميل = صفر - zero slope) مما يدل على أن الزيادة في المرحلة السنية لن يكون لها أي تأثير منهجي على احترام الذات.



الشكل رقم ١٤-٣: المدرج التكراري ونقاط الارتباط لكل من المرحلة السنية واحترام الذات

وعقب أن يتم حساب الارتباط الثنائي، يهتم الباحثون في أغلب الأحيان بمعرفة ما إذا كان الارتباط هاماً (significant) (أي ارتباطاً حقيقياً) أم أنه جاء بمحض الصدفة. للإجابة على هذا السؤال يتطلب الأمر اختبار الافتراض التالي:

$$H_0: r = 0$$

$$H_1: r \neq 0$$

يعرف H_0 باسم الفرضية الصفرية أو فرضية العدم (null hypotheses) ويعرف H_1 باسم الفرضية البديلة (يمكن الإشارة إليها في بعض الأوقات

بـ H_a) أو الافتراض الذي نرغب في اختباره بالفعل (أي إذا كان الارتباط يختلف عن الصفر). وعلى الرغم من أنهما يبدو أن كإفتراضين، إلا أن كلاهما من H_0 و H_1 يمثلان سوياً افتراضية واحدة على الرغم من أنهما متضادتين. من الملاحظ أيضاً أن الفرضية البديلة تعتبر من الافتراضات الغير موجهة لأنها لا تقوم بتحديد ما إذا كان الارتباط أكبر من أو أقل من الصفر. سوف يتم تحديد الافتراضات الموجهة من خلال العلاقة التالية: $H_1 \leq 0 : r > 0$ (إذا كنا بصدد اختبار وجود علاقة إيجابية). يتم إجراء اختبار الأهمية (significance testing) للافتراض الموجه عن طريق استخدام اختبار t ذو الطرف الواحد (one-tailed t test) أما بالنسبة إلى الافتراض الغير موجه فيتم تنفيذه عن طريق استخدام اختبار t ذو الطرفين (two-tailed t test).

في الاختبارات الإحصائية، لا يمكن إثبات الفرضية البديلة بشكل مباشر أو بشكل قاطع. فبدلاً من ذلك، يتم إثبات تلك الفرضية بشكل غير مباشر عن طريق رفض الفرضيات الصفرية التي تحمل مستوى معين من الاحتمال. تعتبر الاختبارات الإحصائية من الاختبارات الاحتمالية دائماً، ويرجع ذلك إلى أننا لسنا على يقين تام بأن الاستنتاجات الخاصة بنا - المستندة إلى بيانات العينة - تنطبق على مجموعة السكان حيث أن العينة التي قمنا بأخذها لا تتساوى أبداً مع عدد السكان. يُطلق على احتمالية أن الاستنتاج الإحصائي جاء بمحض الصدفة البحتة - يُطلق عليها اسم القيمة الاحتمالية (P-Value) - يتم مقارنة هذه القيمة الاحتمالية مع مستوى الأهمية (α) التي تمثل الحد الأقصى لمستوى المخاطرة الذي لا نرغب في تجاوزه ولكن عند تجاوزه تُعتبر إستنتاجاتنا الإحصائية غير صحيحة. بالنسبة إلى معظم التحليلات الإحصائية، تحديد قيمة α بـ 0.05، إن القيمة الاحتمالية (p-value) الأقل من α =

٠,٠٥) تشير إلى أننا لدينا ما يكفي من الأدلة الإحصائية لرفض الفرضية الصفرية (H_0)، وبالتالي نقبل بشكل غير مباشر الفرضية البديلة (H_1). إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) أكبر من ٠,٠٥، حينئذٍ لن يكون لدينا أدلة إحصائية كافية لرفض الفرضية الصفرية (H_0) أو قبول الفرضية البديلة (H_1).

تتمثل أسهل طريقة لاختبار الافتراض المذكور أعلاه في البحث عن القيم الحرجة (critical values) الخاصة بالارتباط (r) من الجداول الإحصائية المتاحة في أي كتاب نصي إحصائي معتمد أو على شبكة الإنترنت (تعمل الغالبية العظمى من برامج الحاسب الآلي الإحصائية على أداء اختبار الأهمية). تعتمد القيمة الحرجة للارتباط على: مستوى الأهمية الذي نشده ($\alpha = 0,05$)، ودرجات الحرية، وما إذا كان الاختبار المنشود هو الاختبار ذو الطرف الواحد (one-tailed) أو الاختبار ذو الطرفين (two-tailed). تُعرف درجة الحرية (degrees of freedom) والتي يُشار لها اختصاراً (df) بأنها عدد القيم التي يمكن أن

تختلف بشكل حر في أي حساب من الحسابات الإحصائية. في حالة الارتباط، درجة الحرية تساوي ببساطة ($n - 2$) حيث n تمثل عدد الملاحظات، وكمثال فإن درجات الحرية للبيانات الواردة في الجدول رقم ١٤-١ تكون ($20 - 2 = 18$). يوجد اثنان من الجداول الإحصائية المختلفة بالنسبة إلى كل من الاختبار ذو الطرف الواحد والاختبار ذو الطرفين. ففي الجدول ذو الطرفين، فإن القيمة الحرجة للارتباط (r) بالنسبة لمستوى الأهمية ($\alpha = 0,05$) ودرجة الحرية = ١٨ هي ٠,٤٤. ولكي يكون الارتباط ($r=0.79$) الذي قمنا بحسابه هاماً، يجب أن يكون أكبر من القيمة الحرجة البالغة ٠,٤٤ أو أقل من -٠,٤٤. بمجرد أن تكون القيمة المحسوبة البالغة

٧٩, ٠ أكبر من ٤٤, ٠، نستنتج من ذلك أن هناك ارتباطاً هاماً ومعتبراً بين كل من المتغيرين "المرحلة السنوية واحترام الذات" في مجموعة البيانات المستخدمة، بمعنى آخر، تكون الاحتمالات أقل من ٥ ٪ مما يدل على أن هذا الارتباط ما هو إلا ارتباطاً حدث عن طريق الصدفة. لذلك، يمكن أن نرفض الفرضيات الصفرية (H_0) التي يكون فيها الارتباط أقل من أو يساوي ٠ والتي تُعتبر وسيلة غير مباشرة للتعبير عن أن الفرضية البديلة (H_1) التي يكون فيها الارتباط أكبر من 0 صحيحة على الأرجح.

تتضمن معظم الدراسات البحثية على دراسة أكثر من اثنين من المتغيرات. إذا كان لدينا عدد (n) من المتغيرات، سوف يكون لدينا عدد $(n-1)/2$ من الارتباطات الممكنة بين هذه المتغيرات. يتم حساب مثل هذه الارتباطات بطريقة سهلة عن طريق استخدام برامج آلية إحصائية مثل برنامج (SPSS) بدلاً من استخدام الصيغة اليدوية للارتباط (كما تم في الجدول رقم ١٤ - ١)، إلى جانب أنه يمكن تمثيل هذه الارتباطات عن طريق استخدام مصفوفة الارتباطات كما هو مبيناً في الجدول رقم ١٤ - ٢. مصفوفة الارتباطات ما هي إلى مجموعة سلسلة تقوم بسرد أسماء المتغير في الصف الأول والعمود الأول مع تحديد الارتباطات الثنائية الموجودة فيما بين المتغيرات بعضها ببعض في الخلية المناسبة في المجموعة المسلسلة. دائماً ما تكون القيم الموجودة في القطر الرئيسي (من أعلى اليسار إلى أسفل الزاوية اليسرى) لهذه المجموع المسلسلة هي ١، ويرجع هذا إلى أن أي متغير دائماً ما يرتبط مع نفسه بشكل تام وكامل. وعلاوة على ذلك، وبما أن الارتباطات تُعتبر من الارتباطات الغير موجهة، فإن قيمة الارتباط الموجود بين المتغيرات (قيمة ١) و (قيمة ٢) هي نفس قيمة الارتباط الموجود بين (قيمة ٢) و (قيمة ١).

وبالتالي، فإن المجموعة المثلثية السفلى (القيم تحت القطر الرئيسي) هي مجرد انعكاس للمجموعة المثلثية العليا (القيم فوق القطر الرئيسي)، ولذلك، غالباً ما نقوم فقط بسرد المجموعة المثلثية السفلى بغرض التبسيط. إذا كانت الارتباطات تتضمن المتغيرات التي تم قياسها عن طريق استخدام المقاييس الفئوية (interval)، فإن هذا النوع المحدد من الارتباطات يُسمى معامل ارتباط بيرسون (Person Product moment Correlations).

	قيمة ١	قيمة ٢	قيمة ٣	قيمة ٤	قيمة ٥	قيمة ٦	قيمة ٧	قيمة ٨
قيمة ١	١,٠٠٠							
قيمة ٢	٠,٢٧٤	١,٠٠٠						
قيمة ٣	٠,١٣٤	٠,٢٦٩	١,٠٠٠					
قيمة ٤	٠,٢٠١	٠,١٥٣	٠,٠٧٥	١,٠٠٠				
قيمة ٥	٠,٠٩٥	٠,١٦٦	٠,٢٧٨	٠,٠١١	١,٠٠٠			
قيمة ٦	٠,١٢٩	٠,٢٨٠	٠,٣٤٨	٠,٣٧٨	٠,٠٠٩	١,٠٠٠		
قيمة ٧	٠,١٧١	٠,١٢٢	٠,٢٩٦	٠,٠٨٦	٠,١٩٣	٠,٢٣٣	١,٠٠٠	
قيمة ٨	٠,٥١٨	٠,٢٣٨	٠,٢٣٨	٠,٢٧٧	٠,٥٥١	٠,٠٨٢	٠,١٠٢	١,٠٠٠

الجدول رقم ١٤-٢: مجموعة الارتباط الافتراضي لثمان متغيرات

تعتبر الجداول التقاطعية "cross-tabulation" (غالباً ما يتم اختصارها إلى "cross-tab"، وفي بعض الأوقات يُطلق عليه اسم جدول التوافق "contingency table" بشكل رسمي) طريقة أخرى مفيدة لتقديم البيانات الثنائية. الجدول التقاطعي هو جدول يقوم بوصف التكرار (أو النسبة المئوية) الخاص بجميع البنات الخاصة باثنين أو أكثر من المتغيرات الاسمية (nominal) أو المتغيرات الصنفية (categorical). ومثال على ذلك،

فلنفترض أن لدينا الملاحظات التالية: النوع (gender) ودرجة الإمتحان الدراسي (grade) لعينة مكونة من ٢٠ طالب كما هو مبين في الشكل رقم ١٤-٣. يُعتبر النوع متغيراً إسمياً (ذكر / أنثى) أو (M/F) والدرجة الدراسية تُعد متغيراً صنفياً له ثلاثة مستويات (A, B and C). يمكن أن يقوم الجدول التقاطعي البسيط للبيانات بعرض التوزيع المشترك لكل من النوع والدرجات الدراسية (أي ما هو عدد الطلاب من كل نوع في كل صنف من الدرجات الدراسية كعدد تكراري أو كنسبة مئوية) في المصفوفة 3×2 . سوف تساعد هذه المصفوفة على توضيح ما إذا كانت الدرجات الدراسية (A, B and C) يتم توزيعها بشكل متساوي فيما بين الطلاب الذكور والإناث على حد سواء. توضح البيانات الخاصة بالجدول التقاطعي الموجودة في الجدول رقم ١٤-٣ أن توزيع الدرجات الدراسية فئة A متحيزة بشكل كبير نحو الطلاب الإناث: ففي عينة مكونة من عشر طلاب ذكور وعشر طلاب إناث، حصل خمس طالبات إناث على المستوى A مقارنةً مع طالب واحد ذكر حصل على هذه الدرجة الدراسية. وعلى العكس من ذلك، فقد كان التوزيع الخاص بالمستوى C منحازاً نحو الطلاب الذكور: حيث حصل ثلاث طلاب ذكور على المستوى C بالمقارنة مع طالبة واحدة حصلت على هذا المستوى. ومع ذلك، كان التوزيع الخاص للمستوى B عادلاً إلى حد ما مع ستة طلاب ذكور وخمس طالبات إناث. يُطلق على كل من الصف الأخير والعمود الأخير من هذا الجدول المجموع الهامشي (marginl total) نظراً لأنها تشير إلى مجموع الإجمالي في كل صنف ويتم عرضها في هوامش الجدول.

Obs	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
النوع	F	M	F	M	F	M	M	M	F	F	M	M	M	F	F	M	F	F	F	M
الدرجة	A	B	B	B	C	A	C	B	B	A	B	C	C	B	B	B	A	A	B	B

مجموعة البيانات الافتراضية

			الدرجة			الإجمالي
			A	B	C	
النوع	ذكر	العدد الفعلي	١	٦	٣	١٠
		العدد المتوقع	٢,٥	٥,٥	٢,٠	
	أنثى	العدد الفعلي	٤	٥	١	١٠
		العدد المتوقع	٢,٥	٥,٥	٢,٠	
الإجمالي			٥	١١	٤	٢٠

الساجع

الجدول التقاطعي للنوع مقابل المرحلة السنوية

المجاميع
الهامشية

الجدول رقم ١٤-٣: مثال على تحليل الجدول التقاطعي

على الرغم من وجود نمط مميز لتوزيع الدرجات الدراسية فيما بين الطلاب الإناث والطلاب الذكور في الجدول رقم ١٤-٣، فهل يُعتبر هذا النمط حقيقياً أم "مهماً من الناحية الإحصائية"؟ في عبارات أخرى، هل تختلف حسابات التكرار المذكورة أعلاه عن تلك الحسابات المتوقعة من التكرار الذي يحدث بمحض الصدفة؟ للإجابة على هذا السؤال، يجب أن نقوم بحساب العدد المتوقع من الملاحظات في كل خلية من مصفوفة الجدول التقاطعي 3×2 . يتم إجراء هذا الأمر عن طريق ضرب إجمالي العمود الهامشي في إجمالي الصف الهامشي لكل خلية وقسمة الناتج على إجمالي عدد الملاحظات. فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى خلية الذكور/ المستوى A، فالعدد المتوقع $10 \times 5 = 50$ / $20 = 2,5$. بعبارة أخرى، من المتوقع وجود ٢,٥ طالب ذكر يحصلون على المستوى A، ولكن في واقع الأمر، حصل طالب واحد على المستوى A. إذا كان الاختلاف الموجود بين العدد المتوقع والعدد الفعلي هاماً فيمكن اختباره عن طريق استخدام اختبار مربع كاي سكوير (Chi-Square). يمكن

حساب إحصائية مربع كاي سكوير على أنه متوسط الفرق بين الأعداد المتوقعة والأعداد التي تم ملاحظتها في جميع الخلايا. يمكن القيام بعد ذلك بمقارنة هذا العدد بالقيمة الحرجة المرتبطة بمستوى الاحتمالية المنشود (الاحتمالية أقل من ٠,٠٥) ودرجات الحرية والتي يتم التعبير عنها ببساطة على النحو $(n-1) \times (m-1)$ حيث m و n تمثلان عدد الصفوف والأعمدة على التوالي. في هذا المثال، درجة الحرية $= (1-3) \times (1-2) = 2$. ومن الجداول الخاصة بمربع كاي سكوير القياسي الموجودة في أغلب الكتب الإحصائية، تبلغ القيمة الحرجة لمربع كاي سكوير بالنسبة للإحتمالية $(p=0.05)$ ودرجة الحرية $= 2$ تبلغ القيمة الحرجة ٩٩,٥. وبالتالي، نستنتج من هذا أن النمط الخاص بالدرجات التي تم ملاحظتها لا تختلف من الناحية الإحصائية عن النمط الذي يمكن توقعه عن طريق الصدفة البحتة.



الفصل الخامس عشر

التحليل الكمي: الإحصاء الإستنتاجي

Quantitative Analysis: Inferential Statistics

الفصل الخامس عشر

التحليل الكمي: الإحصاء الإستنتاجي

Quantitative Analysis: Inferential Statistics

الإحصاء الإستنتاجي (inferential statistics) هو الإجراءات الإحصائية التي تستخدم للتوصل إلى استنتاجات حول الروابط بين المتغيرات، وهو يختلف عن الإحصاء الوصفي (descriptive statistics) من حيث أنه مصمم لاختبار الافتراضات، ويدخل في هذه المجموعة العديد من المعايير الإحصائية ومعظمها مدعوم بالبرامج الإلكترونية الإحصائية الحديثة مثل (SPSS) و (SAS). ويقدم هذا الفصل تمهيداً قصيراً فقط لأكثر المعايير الأساسية والمتكررة؛ ويُنصح القراء بالعودة إلى كتاب إحصاء معتمد أو أخذ دورة تدريبية في الإحصاء لمزيد من الإجراءات المتقدمة.

مفاهيم أساسية (Basic Concepts)

ذكر الفيلسوف البريطاني كارل بوبر (Karl Popper) أن النظريات لا يمكن إثباتها أبداً، بل يمكن فقط دحضها؛ فمثلاً كيف يمكن لنا أن نثبت أن الشمس ستشرق غداً؟ ذكر بوبر أنه لمجرد أن الشمس قد أشرقت كل يوم على ما نذكر فهذا ليس دليلاً على أنها ستشرق غداً وذلك لأن النظريات المستنتجة بالاستقراء تُعتبر مجرد تخمينات قد تتنبأ أو لا تتنبأ بظاهرة مستقبلية، وذكر على الجانب الآخر أننا قد نفترض نظرية تقول بأن الشمس ستشرق كل يوم دون الحاجة إلى إثباتها، وإذا لم تشرق الشمس في يوم من

الأيام تُدحض هذه النظرية وتُقابل بالرفض. وبالمثل، يمكننا فقط أن نرفض الفرضيات (hypotheses) إستناداً على دليل مضاد ولكن لا يمكن حقاً القبول بالفرضيات لأن توفر أدلة الإثبات لا يعني بالضرورة أننا ربما لا نلاحظ الدليل المضاد في وقت مستقبلي. ولأنه لا يمكننا حقاً قبول فرضية ما (فرضية بديلة)، فنحن نقوم بصياغة فرضية صفرية (أحياناً تُسمى فرضية العدم) كنقيض للفرضية البديلة، ثم نستخدم الدليل التجريبي لرفض الفرضية الصفرية لإثبات وإظهار دعم احتمالي و غير مباشر لفرضيتنا البديلة.

والمشكلة الثانية في اختبار العلاقات المفترضة في البحث العلمي الاجتماعي تتمثل في أن المتغير التابع قد يتأثر بعدد لا محدود من المتغيرات الخارجية وليس من المعقول قياس والتحكم في جميع هذه المؤثرات الخارجية. ولذلك حتى لو ظهر أن اثنين من المتغيرات مرتبطان في عينة (sample) مرصودة، فقد لا يكونا مرتبطين حقاً في التعداد السكاني المستهدفة (population)، ولذا فإن الإحصائيات الإستنتاجية ليست مؤكدة أبداً ولا قطعية، ولكنها دائماً احتمالية.

كيف يتسنى لنا معرفة ما إذا كانت العلاقة بين متغيرين في عينة مرصودة ذات دلالة إحصائية هامة (statistical significance) أم أنها جاءت من قبيل المصادفة (matter of chance)؟ قام السيد رونالد إيه فيشر (Ronald A. Fisher) - أحد أبرز الإحصائيين في التاريخ - بتحديد المبادئ الإرشادية الأساسية لاختبار وفحص الدلالة الإحصائية الهامة، فذكر أن النتيجة الإحصائية قد تعتبر ذات دلالة هامة إذا اتضح أن احتمالية رفضها مصادفةً تبلغ ٥ ٪ أو أقل. وفي الإحصائيات الإنتاجية، تُسمى هذه الاحتمالية بـ "القيمة p" أو "p-value"، و النسبة ٥ ٪ تُسمى مستوى الأهمية (significance)

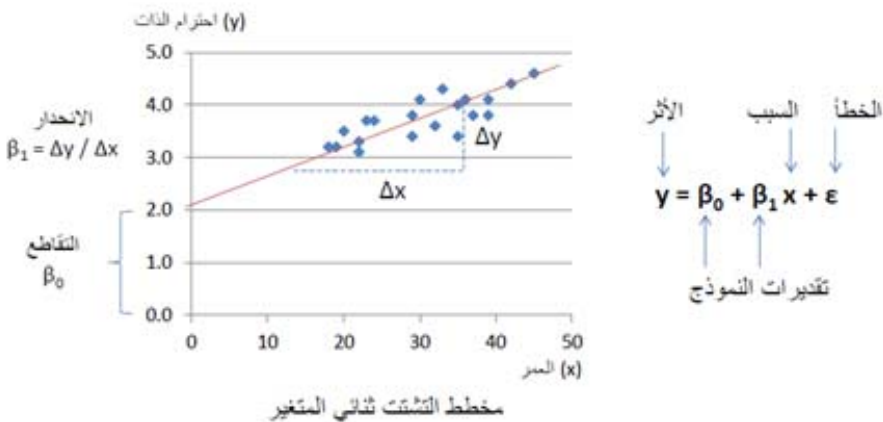
level) ويرمز إليها بالرمز (α) - وتنطق ألفا- والعلاقة المرغوبة بين القيمة p وبين مستوى الدلالة الإحصائية يشار إليها بـ $(p \leq 0.05)$. ومستوى الأهمية هو أعلى مستوى من المخاطرة الذي نرغب في قبوله كمقابل لإستنتاجاتنا المستخلصة من العينة (the sample) على التعداد السكاني المستهدف (the population). فإذا كانت القيمة p أقل من ٠,٠٥ أو ٥٪ فهذا يعني أنه لدينا فرصة ٥٪ في مجانبية الصواب في رفض الفرضية الصفرية أو أن يكون لدينا خطأ من النوع ١ (Type 1 Error). وإذا كانت $(p > 0.05)$ فليس لدينا دليل كاف لرفض الفرضية الصفرية أو قبول الفرضية البديلة.

كما يجب علينا أن نفهم ثلاثة مفاهيم إحصائية ذات علاقة وهي: توزيع العينة (sampling distribution)، والخطأ المعياري (standard error)، وفترة الثقة (confidence interval). وتوزيع العينة (sampling distribution) يعني التوزيع النظري لعدد لا محدود من العينات المأخوذة من تعداد سكاني مستهدف في دراستك، ومع ذلك فنظراً لأن العينة لا تكون أبداً مطابقة للتعداد السكاني، فكل عينة عادة يكون فيها جزء متأصل من الخطأ يسمى بالخطأ المعياري (standard error). وإذا كان هذا الخطأ المعياري صغيراً فإن التقديرات الإحصائية المستنبطة من العينة تكون جيدة بشكل معقول بالنسبة للتعداد السكاني المبحوث. ويُشار إلى دقة تقديرات العينة بمصطلح "فترة الثقة (سي.آي)" (confidence interval - CI). وإذا بلغت فترة الثقة ٩٥٪ فهي تشير إلى مدى يزيد أو ينقص عن اثنين من الانحرافات المعيارية عن متوسط العينة المقدر والمشتق من عينات مختلفة في توزيع العينات. لذلك، عندما نقول أن فترة الثقة (CI) الخاصة بتقديرات العينة المرصودة تبلغ ٩٥٪، فإننا نعني أننا على ثقة بأن ٩٥٪ من المرات فإن التقديرات الخاصة بالتعداد

السكاني المستهدف والمقابلة لتقديرات العينة تكون ضمن إنحرافين معياريين (٢ standard deviations) لتقديرات العينة المرصودة. وبصورة مشتركة، تعطينا قيمة (p-value) وفترة الثقة (CI) فكرة جيدة عن احتمالية النتيجة ومدى قربها أو بُعدها من تقديرات التعداد السكاني المقابلة.

النموذج الخطي العام (General Linear Model – GLM)

تُستمد معظم معايير الإحصاء الإستنتاجي في البحث العلمي الاجتماعي من مجموعة عامة من النماذج الإحصائية تسمى "النموذج الخطي العام (GLM)"، وكلمة النموذج (Model) تشير إلى معادلة رياضية تقديرية يمكن استخدامها لتمثيل مجموعة من البيانات، بينما تشير كلمة خطي (Linear) إلى خط مستقيم، ومن ثم فإن النموذج الخطي العام (GLM) هو نظام معادلات رياضية يمكن استخدامه لتمثيل الأنماط الخطية (linear patterns) للعلاقات في بيانات مرصودة.



الشكل ١٥-١ - نموذج خطي لمتغيرين

والنوع المبسط من النموذج الخطي GLM هو النموذج الخطي لمتغيرين والذي يحدد العلاقة بين متغير مستقل (السبب أو المتنبئ) ومتغير تابع (النتيجة أو الأثر)، لنفترض أن هذين المتغيرين هما العمر واحترام الذات على التوالي، ويتضح مخطط التشتت ثنائي المتغير لهذه العلاقة في الشكل ١٥-١، حيث يبدو العمر (السبب) على طول المحور الأفقي X واحترام الذات (النتيجة) على طول المحور الرأسي Y . ويظهر من مخطط التشتت أن الملاحظات الفردية التي تمثل روابط العمر واحترام الذات عامة ما تبدو مبعثرة حول خط مستقيم وهمي مائل إلى أعلى، ويمكننا تقدير معايير هذا الخط مثل انحداره وتقاطعها من النموذج الخطي العام، ومن دراسة الجبر في الثانوية يمكننا تذكر المعادلة الرياضية التي تمثل هذه الخطوط المستقيمة لتكون كالتالي:

$$y = mx + c$$

حيث "m" تمثل ميل الخط المستقيم (مدى تغير "Y" لكل وحدة تغير على "X") و "C" يمثل نقطة التقاطع (قيمة "Y" عندما يكون "X" صفراً)، وفي النموذج الخطي العام تمثل هذه المعادلة كما يلي:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + \varepsilon$$

حيث أن β_0 تمثل نقطة التقاطع، و β_1 تمثل الميل، بينما ε (وتُنطق إبسلون) يمثل الخطأ. وشكل أدق، فأن ε تمثل مقدار انحراف الملاحظات الفعلية عن القيم المقدرة لهذه الملاحظات الفعلية، نظراً لأن معظم الملاحظات قريبة من الخط ولكن لا تقع عليه تحديداً (بمعنى أن النموذج الخطي العام GLM ليس دقيقاً). لاحظ أن النموذج الخطي يمكن أن يكون له أكثر من متغيرين (تنبؤين - two predictors)، ولتخيل نموذج خطي له تنبؤان أو متغيران، تخيل مكعباً ثلاثي الأبعاد، في حين تقع النتيجة "y" على المحور الرأسي،

والتنبؤان (وليكن X_1 و X_2) على طول المحورين الأفقيين على طول قاعدة المكعب. الخط الذي يصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر يُسمى خط الانحدار (regression line)، في حين أن β_0 و β_1 (وقيم بيتا الأخرى) تُسمى معاملات الانحدار (regression coefficients)، بينما تُسمى عملية تقدير معاملات الانحدار بتحليل الانحدار (regression analysis). ويكون النموذج الخطي العام GLM لتحليل الانحدار لعدد "n" من متغيرات التنبؤ هو:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \dots \beta_n x_n + \varepsilon$$

في المعادلة السابقة قد تمثل متغيرات التنبؤ " X_i " متغيرات مستقلة (independent variables) أو مؤثرات مصاحبة (covariates) (متغيرات التحكم - control variables)، والمتغيرات المؤثرة المصاحبة (covariates) هي متغيرات لا تُبحث نظرياً لإثباتها أو دحضها ولكن قد يكون لها بعض التأثير على المتغير التابع " y " وينبغي التحكم فيها، حتى يتم اكتشاف الآثار المتبقية للمتغيرات المستقلة بدقة. والمتغيرات المؤثرة المصاحبة تركز على مسك الأخطاء النظامية (systematic errors) في معادلة الانحدار بينما يركز مصطلح الخطأ ε (على مسك الأخطاء العشوائية. ورغم أن معظم المتغيرات في النموذج الخطي العام (GLM) هي متغيرات ذات طبيعة قياسية نسبية (ratio) أو ذات طبيعة فئوية (interval)، فإن هذه ليست القضية، فبعض متغيرات التنبؤ قد تكون متغيرات اسمية (nominal) (مثلاً النوع: ذكر أو أنثى)، والتي يُرمز إليها بالمتغيرات الوهمية (dummy variables)، وهذه المتغيرات يمكن أن تفترض قيمة محتملة واحدة من قيمتين: ٠ أو ١ (في مثال النوع، قد يخصص للذكر ٠ والأنثى ١ أو العكس). وتُمثل مجموعة n من المتغيرات الاسمية باستخدام (n-1) من المتغيرات الوهمية. فمثلاً قطاع الصناعة والذي

يتكون من الزراعة والتصنيع وقطاعات الخدمات قد يُمثل باستخدام اثنين من المتغيرات الوهمية (X_1 و X_2) مع تخصيص (0, 0) للزراعة، و (1, 0) للصنيع، و (1, 1) لقطاع الخدمات، ولا يهم معرفة أي مستوى من المتغيرات الاسمية يُرمز إليه بـ 0 أو 1 لأن 0 و 1 هي قيم يتم التعامل معها كمجموعتين مختلفتين (مثل مجموعات التحكم "control" والمعالجة "treatment" في تصميم تجريبي)، ولا يتم التعامل معها ككميات رقمية، وتُقدر المعاملات الإحصائية لكل مجموعة على حدة.

والنموذج الخطي العام GLM هو أداة إحصائية في غاية القوة لأنه لا يمثل فقط طريقة إحصائية واحدة، ولكن مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها لإجراء تحليل متطور بأنواع وكميات مختلفة من متغيرات التنبؤ (predictors) - متغير التنبؤ هو اسم آخر للمتغير المستقل - و متغيرات النتيجة (outcome) - متغير النتيجة هو اسم آخر للمتغير التابع أو الغير مستقل. فإذا كان لدينا متغير تنبؤي وهمي ونحن نقوم بمقارنة أثر المستويين (0, 1) لهذا المتغير الوهمي على متغير النتيجة (outcome)، فنحن نقوم بتحليل التباين والذي يُسمى (Analysis of Variance - ANOVA). ومن ناحية أخرى، عند إجراء تحليل التباين "ANOVA" مع التحكم في آثار واحد أو أكثر من المتغيرات المؤثرة المصاحبة (covariates)، ينتج تحليل التباين المُصاحب والذي يُسمى بـ "ANCOVA". كما يمكن أن يكون لدينا متغيرات متعددة خاصة بالنتيجة (مثل " Y_1 " و " Y_2 " و و " Y_n "), والتي تُمثل باستخدام "نظام معادلات" الذي يتكون من معادلة مختلفة لكل متغير من متغيرات النتيجة (كُلُّ بمجموعته الخاصة من معاملات الانحدار). وإذا كانت متغيرات النتيجة يتم التنبؤ بها بنفس المجموعة من متغيرات التنبؤ، فإن التحليل

الناتج يُسمى الانحدار متعدد المتغيرات (multivariate regression). وإذا كنا نقوم بإجراء تحليل "ANOVA" أو "ANCOVA" بمتغيرات نتيجة متعددة، فإن التحليل الناتج يكون ANOVA متعدد المتغيرات ويُسمى (MANOVA) أو يكون ANCOVA متعدد المتغيرات ويُسمى (MANCOVA) على التوالي، وإذا وضعنا متغير النتيجة في معادلة انحدار كمتغير تنبؤ في معادلة أخرى في نظام مترابط لمعادلات الانحدار، يكون لدينا نوع من التحليل المتطور جداً يُسمى نموذج المعادلة المركب (Structural Equation Modeling – SEM). وأهم مشكلة في النموذج الخطي العام هي تحديد النموذج نفسه أي كيفية تحديد معادلة الانحدار (أو نظام المعادلات) لكي تمثل الظاهرة المبحوثة على أفضل وجه التمثيل. وينبغي أن يعتمد تحديد النموذج على اعتبارات نظرية حول الظاهرة الخاضعة للدراسة، وليس ما يناسب البيانات المرصودة بشكل أفضل. ويكمن دور البيانات في التحقق من النموذج وليس في تحديده.

المقارنة بين مجموعتين (Two-Group Comparison)

من أبسط التحليلات الاستنتاجية هي المقارنة بين نتائج ما بعد-الاختبار الخاصة بأفراد موزعين على مجموعتين: مجموعة المعالجة (treatment group) و مجموعة التحكم (control group) وذلك في تصميم عشوائي فقط لمجموعة التحكم لما بعد-الاختبار، وكمثال نريد معرفة ما إذا كان تسجيل طلاب في برنامج رياضيات خاص يعطي أداءً أفضل للطلاب من التسجيل في منهج رياضيات تقليدي. وفي هذه الحالة يكون متغير التنبؤ أو المستقل (X) هو متغير وهمي (1 = مجموعة المعالجة، و 0 = مجموعة التحكم) ومتغير النتيجة أو الأداء (Y) هو نسبة مقدرة (مثل درجات اختبار الرياضيات بعد عقد البرنامج الخاص). والتقنية التحليلية لهذا التصميم البسيط هي ANOVA أحادية الاتجاه

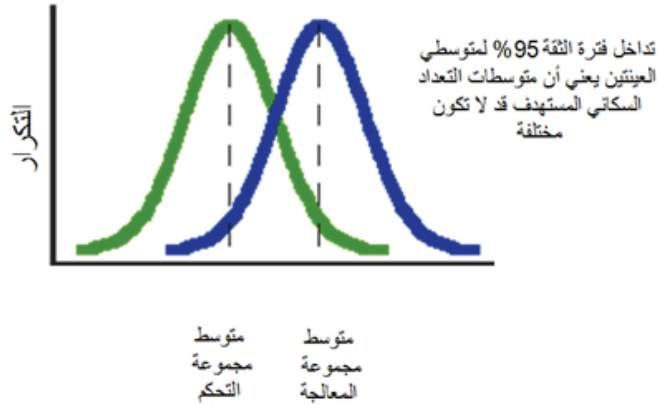
(وأحادية الاتجاه لأنها تستلزم متغير تنبؤ واحد فقط) والاختبار الإحصائي المستخدم يسمى اختبار تي للطالب، أو Student's t-test (أو اختبار تي مختصرة وتكتب t-test).

وقد ظهر اختبار تي عام ١٩٠٨ حيث قدمه ويليام سيللي جوسيت (William Seally Gosset) - كيميائي يعمل بمصنع بريوري جينيس في دبلن، أيرلندا - من أجل مراقبة جودة شراب الجعة (أو البيرة) المسماة ستاوت، ونظراً لأن مديره لم يكن يرغب في إظهار حقيقة استخدام الإحصائيات للتحكم في الجودة، فقد نشر جوسيت الاختبار في مجلة بيوميترিকা (Biometrika) مستخدماً اسمه المستعار "ستيودنت - Student" (وكان طالباً لدى السير رونالد فيشر - Ronal Fisher)، وتضمن الاختبار حساب القيمة "تي - t" وكان حرفاً يستخدم عادة لدى فيشر ليشير إلى الفرق بين المجموعتين، ومن ثم جاء اسم "اختبار تي للطالب - Student's t-test" رغم أن هوية ستيودنت كانت معروفة لرفقائه من الإحصائيين.

ويقوم اختبار تي (t-test) بفحص ما إذا كان متوسطا مجموعتين مختلفتين إحصائياً عن بعضهما البعض (اختبار ذي طرف واحد - one-tailed test - أو اختبار ذي طرفين - two-tailed test) أو إذا كانت إحدى المجموعتين لها متوسط أكبر (أو أصغر) إحصائياً من متوسط المجموعة الأخرى، وفي هذا المثال إذا كنا نرغب في فحص ما إذا كان أداء الطلاب في منهج الرياضيات الخاص أفضل من أداء نظائريهم في منهج الرياضيات التقليدي، يكون لدينا اختبار أحادي الاتجاه (أو طرف واحد). وهذه الفرضية يمكن صياغتها كالتالي:

$H_0: \mu_1 \leq \mu_2$ (null hypothesis)	الفرضية الصفرية (تُسمى أيضاً فرضية العدم)
$H_1: \mu_1 > \mu_2$	الفرضية البديلة (alternative hypothesis)

حيث (μ_1) تمثل متوسط أداء الطلاب في التعداد السكاني المستهدف وذلك في منهج الرياضيات الخاص (مجموعة المعالجة - treatment group) و (μ_2) تمثل متوسط أداء الطلاب في التعداد السكاني المستهدف وذلك في منهج الرياضيات التقليدي (مجموعة التحكم - control group). لاحظ أن الفرضية الصفرية (أو فرضية العدم) H_0 عادةً ما تتضمن العلامة "=", و أن هدف كل اختبارات الدلالة الإحصائية هو رفض الفرضية الصفرية (H_0).



شكل ١٥-٢ اختبار تي للطالب

كيف يتسنى لنا أن نستنتج وجود اختلاف في متوسطات التعداد السكاني المستهدف (population) باستخدام بيانات من عينات مسحوبة من كل تعداد سكاني؟ من التوزيعات التكرارية الافتراضية لدرجات مجموعة التحكم والمعالجة المبينة في الشكل ١٥-٢، تبدو مجموعة التحكم بتوزيع على شكل يشبه الجرس (طبيعي) بمتوسط درجات يبلغ ٤٥ (على أساس ١٠٠-٠) بينما

تبدو مجموعة المعالجة بدرجة متوسط تبلغ ٦٥. وهذه المتوسطات تبدو مختلفة ولكنها تمثل حقاً متوسطات لعينة والتي قد تختلف عن متوسطات التعداد السكاني (μ) المقابلة لها وذلك بسبب خطأ المعاينة (sampling error). كما أن متوسطات العينة هي تقديرات احتمالية (probabilistic estimates) لمتوسطات التعداد السكاني المستهدف في فترة ثقة معينة (CI) (فترة الثقة ٩٥ %) هي متوسط عينة تزيد أو تنقص عن خطأين معياريين، حيث أن الأخطاء المعيارية هي الانحراف المعياري - standard deviation - للتوزيع في متوسط العينة كما هو مأخوذ من عينات لا محدودة من التعداد السكاني المستهدف. ومن ثم فإن الدلالة أو الأهمية الإحصائية (statistical significance) لمتوسطات التعداد السكاني لا تعتمد فقط على درجات متوسط العينة بل وأيضاً على الخطأ المعياري أو درجة امتداد متوسطات العينة في التوزيع التكراري. وإذا كان الامتداد كبيراً (إذا كان هناك تداخل كبير بين منحنى الجرس الخاص بمجموعتي المعالجة والتحكم) فإن فترة الثقة ٩٥ % للمتوسطين قد تكون أيضاً متداخلة ولا يمكننا استنتاج بإحتمالية عالية ($p < 0.05$) أن متوسطات التعداد السكاني المقابلة مختلفة بشكل كبير وهام. ولكن إذا كانت المنحنيات ذات امتداد أضيق (متداخلة على نحو أقل) فإن فترة الثقة لكل متوسط قد لا تتداخل، وبذلك نرفض فرضية العدم (H_0) ونقول أن متوسطي التعداد السكاني (population means) للمجموعتين مختلفان بشكل كبير وهام.

ولإجراء اختبارتي (t -test)، يجب أولاً أن نحسب إحصائية تي (t -statistic) للاختلاف في متوسطات العينة بين المجموعتين. وهذه الإحصائية هي نسبة الاختلاف في متوسطات العينة بالنسبة إلى الاختلاف في

تنوع أو تغير درجاتها (خطأ معياري):

$$t = \frac{\bar{X}_1 - \bar{X}_2}{s_{\bar{X}_1 - \bar{X}_2}}$$

حيث أن البسط هو الاختلاف في متوسطات العينة بين مجموعة المعالجة (المجموعة الأولى) ومجموعة التحكم (المجموعة ٢) والمقام هو الخطأ المعياري للاختلاف بين المجموعتين الذي يمكن بالتالي تقديره على هذا النحو:

$$s_{\bar{X}_1 - \bar{X}_2} = \sqrt{\frac{s_1^2}{n_1} + \frac{s_2^2}{n_2}}$$

s^2 هي التباين (variance) و "n" هي حجم العينة لكل مجموعة. وستكون إحصائية تي t-statistic ذات قيمة موجبة إذا كان متوسط مجموعة المعالجة أكبر من متوسط التحكم. ولفحص عما إذا كانت إحصائية تي كبيرة بدرجة كافية عن نظيرتها المحتملة الحدوث بالمصادفة، يجب أن نطلع على قيمة الإحتمالية p أو كما تُسمى قيمة (p-value) p والمرتبطة بالإحصائية تي والمحسوبة في الجداول الإحصائية المتاحة في كتب الإحصاء المعتمدة أو على الإنترنت أو كما هي محسوبة من خلال برامج الإحصاء الحاسوبية مثل SAS و SPSS. وهذه القيمة هي نتيجة لإحصائية أو اختبار تي، سواء كان اختباراً ذا طرف واحد (one-tailed) أو كان اختباراً ذا طرفين (two-tailed)، ودرجات الحرية (degrees of freedom - df) أو عدد القيم التي يمكن أن تتغير بحرية عند حساب الإحصائية (عادة هي نتيجة تعتمد على حجم العينة ونوع الاختبار الذي يتم إجراؤه).

ودرجة الحرية الخاصة باختبار أو إحصائية تي يتم حسابها كما يلي:

$$d.f. = \frac{(s_1^2/n_1 + s_2^2/n_2)^2}{(s_1^2/n_1)^2/(n_1 - 1) + (s_2^2/n_2)^2/(n_2 - 1)}$$

والتي غالباً تقتارب إلى قيمة $(n_1 + n_2 - 2)$. وإذا كانت قيمة p (p-value) هنا أقل من مستوى الدلالة المهمة إحصائياً والمرغوبة دائماً وهي $(\alpha=0.05)$ أو أن أعلى مستوى للمخاطرة (أو الإحتمال) الذي نرغب فيه لاستنتاج أن هناك أثر للمعالجة في حين أنه لم يكن هناك أثر في الحقيقة (Type I error) أو كما يُسمى خطأ من النوع ١، عندئذ يمكننا رفض فرضية العدم (H_0) .

وبعد توضيح ما إذا كانت مجموعة المعالجة لها متوسط دلالة إحصائي هام أعلى من متوسط مجموعة التحكم فإن السؤال التالي عادة ما يكون ما هو حجم التأثير (Effect Size – ES) أو حجم أثر المعالجة بالنسبة لمجموعة التحكم؟

ويمكننا تقدير حجم التأثير (ES) من خلال إجراء تحليل انحدار (regression analysis) لدرجات الأداء كمتغير نتيجة وليكن "y" والمتغير الوهمي للمعالجة الذي يُرمز إليه بمتغير التنبؤ "x" في نموذج خطي عام GLM ثنائي المتغيرات. ويكون معامل الانحدار لمتغير المعالجة (β_1) والذي يمثل ميل انحدار خط الانحدار $(\beta_1 = \Delta y / \Delta x)$ هو تقدير لحجم التأثير (ES).

وفي المثال أعلاه، وحيث أن المتغير (x) هو متغير وهمي له قيمتان (0 و 1)، فإن $(\Delta x = 1 - 0 = 1)$.

ومن ثم فحجم التأثير أو (β_1) هو ببساطة الاختلاف بين متوسطي المعالجة والتحكم $(\Delta y = y_1 - y_2)$.

التصميمات العاملية (Factorial Design)

امتداداً للمثال السابق، فلنفترض أن أثر المنهج الخاص (المعالجة) بالنسبة إلى أثر المنهج التقليدي (التحكم) يعتمد على الوقت الزمني التعليمي (٣ أو ٦ ساعات / أسبوع). إذاً يكون لدينا تصميم عاملي يشار إليه بـ (2×2) وتُقراً (اثنين في اثنين)، بحيث أن العاملين (أو المتغيرين) هما: نوع المنهج (خاص وتقليدي) و نوع التعليم (٣ أو ٦ ساعات / أسبوع). هذا التصميم لا يساعدنا فقط على تقدير الأثر المستقل لكل عامل (أو متغير)، والذي يُسمى الأثر الأساسي (main effects)، بل أيضاً الأثر المشترك لكل من العاملين، والذي يُسمى الأثر التفاعلي (interaction effect). والنموذج الخطي العام (GLM) لهذا التصميم العاملي الثنائي الاتجاه هو كما يلي:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_1 x_2 + \varepsilon$$

حيث "y" تمثل درجات أداء الطلاب فيما بعد المعالجة، و "x" هو المعاملة (خاص مقابل تقليدي)، و "x₂" هو وقت التعليم (٣ أو ٦ ساعات / أسبوع). لاحظ أن كلا من "x₁ و x₂" هي متغيرات وهمية ورغم أن "x₂" يبدو كمتغير نسبي أو (ratio scale) لأنه يأخذ القيم (٣ أو ٦) فإنه يمثل مجموعتين في التصميم العاملي. ومعاملات الانحدار β_1 و β_2 تمثل تقديرات حجم التأثير للآثار الأساسية (main effects) و β_3 للأثر التفاعلي (interaction effect). وعلى الجانب الآخر يمكن تحليل نفس النموذج العاملي باستخدام تحليل (ANOVA) ثنائي الاتجاه أو ثنائي المتغيرات. إن تحليل الانحدار (regression analysis) الذي يستلزم متغيرات تنبؤ متعددة يُسمى أحياناً الانحدار المتعدد (multiple regression)، وهو يختلف عن الانحدار متعدد المتغيرات (multivariate regression) الذي يستخدم متغيرات نتيجة متعددة.

ملاحظة عن تفسير الآثار التفاعلية (interaction effects). إذا كانت (β_3) ذات دلالة إحصائية هامة، فهذا يعني أن أثر المعالجة (نوع منهج الرياضيات) على أداء الطالب يعتمد على وقت التعليم. وفي هذه الحالة، لا يمكننا أن نفسر الأثر المستقل للمعالجة (β_1) أو أثر وقت التعليم (β_2) لأن الأثرين لا يمكن عزلهما عن بعض. والآثار الأساسية (main effects) يمكن تفسيرها فقط عندما لا يكون هناك دلالة إحصائية مهمة للأثر التفاعلي.

ويمكن تضمين المتغيرات المؤثرة المصاحبة (covariates) في التصميمات العاملية كمتغيرات جديدة، بمعاملات انحدار جديدة (β_4). ويمكن قياس المتغيرات المؤثرة المصاحبة باستخدام المقاييس الفئوية (interval scales) أو مقاييس النسبة (ratio scales) حتى عندما تكون متغيرات التنبؤ مصممة كمتغيرات وهمية. إن تفسير المتغيرات المؤثرة المصاحبة أيضاً يتبع نفس ما يتم اتباعه لتفسير المتغيرات المستقلة الأخرى.

التحليلات الكمية الأخرى (Other Quantitative Analysis)

هناك العديد من التقنيات الإحصائية الاستنتاجية المفيدة التي يتم استخدامها بعد إجراء تعديلات بسيطة في النموذج الخطي العام (GLM). هذه التقنيات سوف يتم ذكرها باختصار هنا. ويمكن للقراء المهتمين الرجوع إلى الكتب المتقدمة في الإحصاء لمزيد من المعلومات عن تلك التقنيات. ومنها:

- تحليل العامل (Factor Analysis) هي تقنية لتقليص البيانات (data reduction) تُستخدم إحصائياً لتجميع عدد كبير من العناصر المرصودة (items) في مجموعة صغيرة من المتغيرات غير المرصودة تسمى العوامل (factors). وتعتمد على نماذج ثنائية الارتباط. وهذه التقنية تُستخدم بشكل كبير لتقييم صلاحية التمييز (discriminant validity)

وصلاحية التقارب (convergent validity) في مقاييس متعددة العناصر في البحوث الاجتماعية العلمية.

▪ تحليل التمايز (Discriminant Analysis) هو تقنية تصنيفية تهدف إلى وضع ملاحظة محددة في أحد المجموعات الاسمية (nominal) المتعددة التي تعتمد على الاتحاد الخطي لمتغيرات التنبؤ. وهذه التقنية مشابهة للانحدار المتعدد بإستثناء أن المتغير التابع هو متغير اسمي. ومن المعروف في تطبيقات التسويق بالنسبة لتصنيف العملاء أو المنتجات في مجموعات تعتمد على الصفات البارزة كما يتم تحديدها في الدراسات الاستقصائية الكبيرة.

▪ الانحدار اللوجستي (Logistic regression) (أو نموذج اللوجيت Logit Model): نموذج خطي عام GLM والذي فيه المتغير الناتج ثنائي (٠ أو ١) ومن المفترض أن يتبع التوزيع اللوجستي، ويكون الهدف من وراء تحليل الانحدار هو التنبؤ باحتمالية النتائج الناجحة من خلال وضع البيانات في المنحنى اللوجستي. ومن الأمثلة على ذلك التنبؤ باحتمالية نوبة القلب خلال فترة محددة بناءً على التنبؤات مثل السن ومؤشرات وزن الجسم ونظام التمرينات وما إلى غير ذلك. والانحدار اللوجستي هو أمر شائع للغاية في العلوم الطبية. ويعتمد تقدير حجم التأثير على "معدل الاحتمالية - odd ratio" والتي تمثل احتمالات وقوع الحدث في مجموعة مقابل الأخرى.

▪ الانحدار الاحتمالي (Probit regression) (أو النموذج الاحتمالي Pobit model -): هو نموذج خطي عام GLM يمكن أن يختلف فيه المتغير الناتج بين ٠ و ١ (أو قد يفترض قيم منفصلة ٠ و ١)، ويفترض

أن تتبع توزيع طبيعي معياري، وهدف الانحدار هو التنبؤ باحتمالية كل نتيجة. وهذه تقنية شائعة للتحليل التنبئي في العلم الاكتواري والخدمات المالية والتأمين والصناعات الأخرى للتطبيقات مثل التقييم المالي للأشخاص على أساس الملاءة المالية والراتب والديون والمعلومات الأخرى من طلب القرض الخاص بالشخص. ويتجه الانحدار الاحتمالي (probit) وانحدار اللوجيت (logit) إلى تقديم معاملات معاملات انحدار متشابهة في التطبيقات المقارنة (النتائج الثنائية)، على الرغم من كون نموذج اللوجيت (logit) أسهل في الحساب والفهم.

- تحليل المسار (Path analysis): هو تقنية متعددة التنوع للنموذج الخطي العام GLM لتحليل العلاقات التوجيهية بين مجموعة المتغيرات. وهو يسمح بفحص النماذج الداخلية المعقدة حيث يكون المتغير الغير مستقل في أحد المعادلات هو المتغير المستقل في معادلة أخرى، ويُستخدم على نطاق واسع في بحث العلوم الاجتماعية المعاصرة.
- تحليل السلسلة الزمنية (Time series analysis): هو تقنية تُستخدم لتحليل بيانات السلسلة الزمنية أو المتغيرات التي تتغير باستمرار مع الوقت. ومن الأمثلة على تلك التطبيقات، التنبؤ بتذبذبات البورصة ومعدلات الجريمة بالمدن. وهذه التقنية شائعة في المقاييس الاقتصادية والرياضيات المالية ومعالجة الإشارة. وتستخدم التقنيات الخاصة لتصحيح الارتباط التلقائي أو الارتباط مع قيم نفس المتغيرات مع مرور الوقت.



الفصل السادس عشر

أخلاقيات البحث

Research Ethics

الفصل السادس عشر

أخلاقيات البحث

Research Ethics

الأخلاقيات (ethics) كما يُعرفها معجم ويبستر (Webster) هي الامتثال بمعايير و سلوك العمل الخاصة بمهنة أو مجموعة معينة. وهذه المعايير غالباً ما تُعرّف على المستوى التخصصي رغم أنها تمثل نظاماً احترافياً للسلوك، وأحياناً ما تفرضها بعض اللجان الجامعية التي تُدعى هيئة أو مجلس المراجعة المؤسسية (Institutional Review Board – IRB). وحتى في حالة عدم تحديدها بوضوح، فلا زالت ثمة توقعات أن يكون العلماء على دراية بالاتفاقيات العامة التي يتشارك في الإمتثال بها المجتمع العلمي وأن يلتزم العلماء بما يشكّل السلوكيات المقبولة وغير المقبولة في السلوك الاحترافي العلمي؛ فمثلاً لا ينبغي للعلماء معالجة معاييرهم الخاصة بجمع البيانات، وتحليلها، وتفسيرها بأسلوب يناقض العلم أو الطريقة العلمية أو يقدم أجندتهم الشخصية.

ولماذا تعتبر أخلاقيات البحث ذات أهمية؟ ذلك لأنه غالباً ما يتم التعامل مع العلم بأساليب لا أخلاقية من قبل بعض الأفراد والمنظمات من أجل تقديم أجنداتهم الخاصة والاشتراك في الأنشطة التي تتناقض مع معايير السلوك العلمي. ومن الأمثلة التقليدية تجارب عقاقير ميرك الصيدلية العملاقة لعقار فيوكس (Merck's drug trails of Vioxx)، حيث أخفت الشركة عن المجتمع العلمي الآثار الجانبية القاتلة للعقار مما أدى إلى حدوث ٣٤٦٨ حالة وفاة

من مستخدمي عقار فيوكس، غالبهم مات بالسكتة القلبية. وفي عام ٢٠١٠، توصلت الشركة إلى الاتفاق على إنفاق ٨٥, ٤ مليار دولار كتسوية حيث قامت بتعيين لجنتين مستقلتين وكذلك مسئول طبي لمراقبة سلامة عملية تطوير العقاقير بالشركة؛ ويعتبر سلوك ميرك لا أخلاقي كما أنه يمثل انتهاكاً للمبادئ العلمية لجمع البيانات، وتحليلها، وتفسيرها.

والأخلاقيات هي الفارق الأدبي بين الصواب والخطأ، وكل ما هو غير أخلاقي لا يلزم بالضرورة أن يكون غير قانوني، فإذا وقع سلوك عالم ما فيما بين الأخلاقيات والقانون فربما لا تستوجب العقوبة أمام القانون، بيد أنها قد تظل منبوذة في مجتمعها المهني، تواجه دماراً قاسياً في سمعتها المهنية، بل وقد تفقد وظيفتها نتيجة لسوء السلوك المهني. هذه المعايير الأخلاقية قد تتنوع من مجتمع لآخر، وهنا نعني المعايير الأخلاقية التي تنطبق على البحث العلمي في الدول الغربية.

المبادئ الأخلاقية في البحث العلمي (Ethical Principles) (in Scientific Research)

هناك بعض المعتقدات المتوقعة للسلوك الأخلاقي والتي تحظى بقبول كبير في المجتمع العلمي، وهي كما يلي.

المساهمة التطوعية وعدم الضرر (Voluntary participation and harmlessness). يجب أن يكون إسهام عينات البحث (الأفراد) في مشروع البحث إسهاماً تطوعياً، وذلك بأن يكون الأفراد حرة الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون أية عواقب غير مرغوب فيها، وألا يلحق بهؤلاء الأفراد أي ضرر نتيجة لمساهمتهم أو عدم مساهمتهم في مشروع البحث. وربما كان من

أشد الانتهاكات الفاضحة لمبدأ المساهمة التطوعية التجارب الطبية الإجبارية التي أجراها الباحثون النازيون (Nazi researchers) على أسرى الحرب المسجونين خلال الحرب العالمية الثانية، كما تم توثيقها في تجارب ما بعد الحرب والمسماة نرمبرج (Nuremberg) (وهذه التجارب أيضاً هي التي أدت إلى ظهور مصطلح "جرائم ضد الإنسانية - crimes against humanity"). ومن الانتهاكات الأقل شيوعاً هي تجارب السفليس توسكيجي (Tuskegee syphilis) التي أجرتها خدمة الصحة العامة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٧٢، والتي أثبتت أن قرابة ٤٠٠ شخص من الأمريكيين الأفارقة الفقراء، الذين يعانون من السفليس، لم يتلقوا العلاج حتى بعد الموافقة على البنسلين كعلاج فعال للسفليس، وتم تقديم علاج خاطيء للأفراد مثل (Spinal taps) كعلاج للسفليس. وحتى إذا كانت الأفراد لا يواجهوا أي تهديد قاتل فلا يجب أن يكونوا خاضعين لمعاناة خاصة نتيجة لمساهمتهم. في عام ١٩٧١، أجرى العالم النفسي فيليب زامباردو (Philip Zimbardo) ما يُسمى بتجربة سجن ستانفورد (Stanford Prison Experiment) حيث ساهم طلاب ستانفورد كعينات بحث، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية لأداء أدوار محددة كمسجونين مثلاً أو حراس سجن، وعندما اتضح أن الطلاب المسجونين كانوا يعانون من دمار نفسي نتيجة لسجنهم المصطنع وأن الطلاب، الذين لعبوا دور حراس السجن، كانوا يمارسون السادية (sadism) والتي ستضع مستقبلاً تحدياً على شخصيتهم الذاتية، ولذلك تم إيقاف التجربة.

واليوم إذا حاولت إحدى الإستاذات أن تطلب من طلابها تعبئة استطلاع رأي وأخبرتهم أن مساهمتهم تطوعية، فمن الضروري أنه لن تكون ثمة مخاوف لدى الطلاب بأن عدم مشاركتهم ستؤدي إلى الإضرار بدرجاتهم في الفصل

الدراسي بأي حال، فمثلاً من السلوكيات اللا أخلاقية وضع درجات إضافية كمكافأة للمشاركة لأنها تضع عدم المشاركة في موضع سلبي مختلف، ولتجنب هذه الأوضاع يمكن للأستاذة أن تضع مهمة بديلة لغير المشاركين لكي يستطيعوا من خلالها الحصول على الدرجات الإضافية دون المشاركة في دراسة البحث، أو من خلال وضع درجات إضافية لكل فرد بغض النظر عن مشاركته من عدمها، وعلاوة على ذلك يجب على كل المشاركين استلام وتوقيع استمارة موافقة مسبقة (informed consent) توضح حقهم في عدم المشاركة وحق الانسحاب قبل تسجيل إجاباتهم في الدراسة. وفي أي دراسة طبية، يجب أن تحدد هذه الاستمارة أيضاً أي مخاطر محتملة على الأفراد من مشاركتهم، فبالنسبة لمن لم يبلغ ١٨ عاماً، يجب أن يوقع ولي الأمر على الاستمارة أو الوصي القانوني على الفتى، ويجب على الباحثين الاحتفاظ باستمارات الموافقة المسبقة هذه لفترة من الوقت (غالباً ما تكون ثلاث سنوات) بعد أن يتم الانتهاء من عملية جمع البيانات كالتزام بمعايير السلوك العلمي في تخصصهم أو مكان عملهم.

الخصوصية وإخفاء الهوية (Anonymity and confidentiality). حفاظاً على مصالح المشاركين وتحقيقاً للصالح في المستقبل، يجب حماية هويتهم في أي دراسة علمية، ويتم ذلك باستخدام المبادئ المزدوجة للخصوصية (confidentiality) وإخفاء الهوية (anonymity)، ويتضمن إخفاء الهوية ألا يكون بإمكان الباحث أو قراء التقرير النهائي للبحث تحديد إجابة ما خاصة بمشارك معين، ومن أمثلة إخفاء الهوية في البحث العلمي الدراسة الاستقصائية عبر البريد والتي لا يُستخدم فيها عدد معين يساعد في تحديد الهوية لتتبع من يرد على الدراسة الاستقصائية ومن لا يرد، وفي دراسات السلوكيات الشاذة

أو غير المرغوب فيها مثل تعاطي المخدرات أو تحميل الموسيقى بصفة غير قانونية لدى الطلاب قد لا يمكن الوصول إلى ردود إجابات صادقة إذا لم يتأكد الأفراد المشاركون من إخفاء هويتهم. وعلاوة على ذلك فإن إخفاء الهوية يؤكد أن الأفراد المشاركين منعزلون عن قوة القانون أو هيئات أخرى والتي قد يكون لها مصلحة في تحديد وتتبع هؤلاء المشاركين في المستقبل.

وفي بعض تصميمات الأبحاث مثل المقابلات المباشرة (face-to-face interviews) يتعذر تطبيق مبدأ إخفاء الهوية. وفي بعض التصميمات الأخرى مثل الدراسات الميدانية الزمنية المطولة (longitudinal field survey) يصبح مبدأ إخفاء الهوية من المبادئ غير المرغوب فيها نظراً لأنه يحول دون ربط الباحث بين إجابات نفس الأفراد من زوايا مختلفة في الوقت المناسب بالنسبة للتحليل الزمني المطول. وفي ظل تلك الظروف يجب أن يتم ضمان الخصوصية بالنسبة للمشاركين حيث يمكن للباحث من خلال تلك الخصوصية أن يحدد إجابات شخص ما، ولكن مع الوعد بعدم إفشاء خصوصية هذا الشخص في أي تقرير أو بحث أو اجتماع عام. والخصوصية ما هي إلا شكل مصغر من أشكال الحماية وهي أضعف مقارنة بإخفاء الهوية، نظراً لأن بيانات البحث الاجتماعي لا تتمتع بوضع "التواصل المتميز" في محاكم الولايات المتحدة كما هو الحال بالنسبة للاتصال مع القساوسة أو المحامين. فمثلاً بعد مرور عامين على كارثة ناقلة النفط العملاقة إكسون فالديز (Exxon Valdez supertanker) التي أدت إلى تسرب عشرة ملايين برميل من النفط الخام بالقرب من ميناء فالديز في ألاسكا. قامت المجتمعات التي عانت من دمار اقتصادي وبيئي بتعيين شركة أبحاث سان دييغو (San Diego research firm) لإجراء دراسة استقصائية حول الأسر المتضررة بشأن

التفاصيل الشخصية والمخرجة حول المشاكل النفسية التي تواجه تلك الأسر. ونظراً لأن العادات الثقافية لدى العديد من السكان الأمريكيين الأصليين تجعل البوح بمثل ذلك بشكل خاص من الأمور المؤلمة والصعبة، فقد تم التأكيد على المشاركين للدراسة بالحفاظ على خصوصية إجاباتهم، وعندما قُدم هذا الدليل أمام المحكمة، التمتت شركة إكسون من المحكمة جلب الاستبانات الأصلية للمشاركين (بما فيها معلومات هويتهم) من أجل فحص إجابات المشاركين حول إجاباتهم التي أدلوا بها في المقابلات في ظل الحفاظ على الخصوصية وتم قبول الطلب. ومن حسن الحظ أنه تم تسوية قضية إكسون فالديز قبل أن يُجبر الضحايا على الشهادة أمام المحكمة علناً، إلا أن احتمالية حدوث مثل هذه الانتهاكات للخصوصية لا تزال موجودة.

وفي إحدى القضايا المعقدة، أجرى ريك سكارس (Rick Scarce) - وهو أحد خريجي جامعة ولاية واشنطن - دراسات ملاحظات المشاركين الخاصة بنشطاء حقوق الحيوان وسجل استنتاجاته في كتاب عام ١٩٩٠ وسماه جنود البيئة: فهم التحرك البيئي الجذري (Ecowarriors: Understanding the Radical Environmental Movement). وفي عام ١٩٩٣، تم استدعاء سكارس أمام هيئة محلفين كبرى للتعرف على النشطاء الذين قام بدراستهم. ولكن الباحث رفض الإجابة على أسئلة هيئة المحلفين، حفاظاً على التزاماته الأخلاقية كعضو بالجمعية الاجتماعية الأمريكية (American Sociological Association) واضطر إلى قضاء ١٥٩ يوماً في سجن مقاطعة سبوكين (Spokane County Jail). ولتجنب مثل هذا العناء الذي واجه ريك سكارس، ينبغي على الباحثين حذف أي معلومات تعريفية من الوثائق وملفات البيانات بمجرد أن تتلاشى أهميتها. وفي عام ٢٠٠٢ أصدرت وزارة الصحة

والخدمات البشرية بالولايات المتحدة "شهادة خصوصية" لحماية المشاركين في مشروع البحث من الشرطة والسلطات الأخرى، وليست كل مشاريع البحث مؤهلة لتلك الحماية إلا أن هذا يمكن أن يوفر دعماً هاماً لحماية خصوصية المشارك في أحوال متعددة.

الكشف (Disclosure). عادة ما يلتزم الباحثون بتقديم بعض المعلومات عن دراستهم للمشاركين المستهدفين قبل جمع البيانات لتساعدهم في تقرير رغبتهم في المشاركة في الدراسة من عدمها. فعلى سبيل المثال، معرفة من يقوم بإجراء الدراسة، ولأي غرض، وما هي النتائج المتوقعة، ومن المستفيد من النتائج، ومع ذلك فإنه في بعض الأحيان قد يؤدي الكشف عن تلك المعلومات إلى تحيز إجابات المشاركين، فمثلاً إذا كان الغرض من الدراسة هو معرفة إلى أي مدى سوف يتخلى المشاركون عن آراءهم الشخصية للتوافق مع "التفكير الجماعي - groupthink" ويشاركون في تجربة تجعلهم يستمعوا إلى آراء الآخرين بشأن موضوع ما قبل التعبير عن آراءهم الشخصية، فإن الكشف عن غرض الدراسة قبل التجربة إذاً قد يحدث شيئاً من الحساسية لدى المشاركين تجاه المعالجة. وفي ظل تلك الظروف، وحتى إن لم يمكن الكشف عن غرض الدراسة فإنه ينبغي الكشف عنه في جلسة مختصرة على الفور عقب عملية جمع البيانات مع قائمة بالمخاطر المحتملة أو الضرر الذي قد يتحمله المشارك خلال التجربة.

التحليل والتقرير (Analysis and reporting). يلتزم الباحثون أيضاً بالتزامات أخلاقية للمجتمع العلمي حول كيفية تحليل البيانات وتقريرها في دراستهم، فالاستنتاجات غير المتوقعة أو السلبية ينبغي أن يتم الكشف عنها، حتى ولو كانت تلقي ببعض الشكوك على تصميم البحث أو الاستنتاجات.

وبالمثل، قد يتم إكتشاف علاقات مميزة في الدراسة وذلك بعد إكمال الدراسة بمحض الصدفة أو باستخدام تقنية التنقيب في البيانات (data mining). إنه ليس من الأخلاقي تقديم تلك الاستنتاجات على أنها ثمرة التصميم المتأني. وبمعنى آخر لا ينبغي تصميم الفرضيات العلمية في بحث وضعي بعد إنتهاء الدراسة بناءً على نتائج تحليل البيانات لأن دور البيانات في هذا البحث هو اختبار الفرضيات العلمية وليس بناءها، كما أنه من غير الأخلاقي "اقتطاع" البيانات في شرائح مختلفة من أجل استحسان أو دحض الفرضيات العلمية التي تصب في مصلحتها أو من أجل إنتاج أوراق عمل متعددة بدعوى وجود مجموعات بيانات مختلفة. ومن عدم الأمانة أيضاً إساءة تقديم الادعاءات المشكوك فيها على أنها صالحة بالاعتماد على تحليل البيانات بشكل جزئي أو غير مكتمل أو غير لائق. ويمر العلم بمراحل التقدم من خلال الانفتاح والأمانة ويمكن للباحثين أن يخدموا العلم والمجتمع العلمي على أفضل وجه من خلال الكشف التام عن المشاكل التي واجهت أبحاثهم حتى يتسنى لهم خدمة غيرهم من الباحثين في تجنب تلك المشاكل.

مجالس المراجعة المؤسسية (Institutional Review Board)

يتحكم القانون الفيدرالي بالولايات المتحدة في أخلاقيات البحث في الدراسات التي تستلزم مشاركة الإنسان. وأي هيئة كالجامعات أو المستشفيات ترغب في التقدم بطلب تمويل فيدرالي من أجل دعم مشاريع بحثها يجب عليها أن تؤسس بما يتفق مع القوانين الفيدرالية التي تتحكم في حقوق وحماية المشاركين من الجنس البشري. ويُشرف على هذه العملية فريق من الخبراء في تلك الهيئة التي تسمى مجلس المراجعة المؤسسي (IRB)، ويقوم هذا المجلس بمراجعة جميع خطط البحث بما فيها المشاركين البشريين لضمان

حماية مبادئ المشاركة التطوعية وعدم الإضرار وإخفاء الهوية والخصوصية وما إلى ذلك، ولضمان أن المخاطر التي يتعرض لها المشاركون البشريون تكاد تكون منعدمة. ورغم أن القوانين الفيدرالية تنطبق بصفة خاصة على المشروعات البحثية الممولة فيدرالياً، فإن نفس المستويات والمعايير تنطبق كذلك على المشروعات البحثية غير الممولة أو حتى الطلابية.

و تتطلب عملية الاعتماد من مجلس المراجعة المؤسسي (IRB) استكمال تطبيق مهيكلي و منظم يُقدم معلومات وافية عن مشروع البحث، والباحثين (أو الباحثين الأساسيين – principal investigators) وتفاصيل عن كيفية حماية حقوق المشاركين. وقد يلزم نوع آخر من التوثيق مثل نموذج الموافقة المسبقة (informed consent form)، وإستبانات البحث أو بروتوكول المقابلات، كما يجب على الباحثين إظهار أنهم مطلعون و عارفون على مبادئ أخلاقيات البحث من خلال تقديم شهادات مشاركتهم في إحدى دورات أخلاقيات البحث. ويمكن أن تبدأ عملية جمع البيانات للبحث فقط بعد أن يتم اعتماد مشروع البحث من لجنة مراجعة مجلس المراجعة المؤسسي (IRB).

القواعد المهنية للأخلاقيات (Professional Code of Ethics)

معظم الجمعيات المهنية للباحثين قد أنشأت ونشرت قواعد رسمية للسلوك تصف ما يشكل السلوك المهني المقبول وغير المقبول لأعضاءها الباحثين، فمثلاً القواعد المختصرة للسلوك بجمعية نظم المعلومات (AIS Association of Information Systems –) – الجمعية العالمية المهنية للباحثين في تخصص نظم المعلومات – ملخصة في الجدول ١، ١٦ (القواعد الكاملة للسلوك متاحة على الإنترنت على الرابط <http://home.aisnet.org> [subarticlenbr&1=displaycommon.cfm?an](http://home.aisnet.org/subarticlenbr&1=displaycommon.cfm?an) /١٥)، وهناك قواعد

مماثلة للأخلاقيات متاحة أيضاً لتخصصات أخرى.

كما أن قواعد السلوك بجمعية نظم المعلومات (AIS code) تقسم الانتهاكات الأخلاقية إلى مجموعتين. المجموعة الأولى تشمل انتهاكات شديدة مثل انتحال وتزييف البيانات، وإجراءات البحث أو تحليل البيانات مما قد يؤدي إلى الاستبعاد من الجمعية والطرده من مجال العمل واتخاذ إجراءات قانونية وحدوث دمار شديد للسمعة المهنية. وتشمل المجموعة الثانية اعتداءات أقل حدة مثل عدم احترام حقوق المشاركين في البحث وإساءة تقديم أصالة ومصدر مشاريع البحث واستخدام البيانات التي نشرها آخرون دون الإقرار بأصحابها أو التنويه عنهم، مما قد يؤدي إلى دمار السمعة المهنية، وعقوبات من المجالات العلمية، ونحو ذلك. كما تقدم تلك القواعد دليلاً إلى أخلاقيات الباحث الجيد، وما ينبغي فعله عند اكتشاف انتهاكات أخلاقية (بالنسبة لكل من المخالف والضحية)، والإجراءات التي تتبعها جمعية نظم المعلومات في التعامل مع قضايا الانتهاكات الأخلاقية. ورغم أن مثل هذه القواعد الأخلاقية لم تتخلص تماماً من السلوك غير الأخلاقي، فإنها قد ساعدت بالطبع على توضيح حدود السلوك الأخلاقي في المجتمع العلمي وساعدت على الحد من حالات الانتهاكات الأخلاقية.

المجموعة الأولى: يجب الالتزام بالقواعد المتضمنة في هذه المجموعة وعدم احترامها يشكل انتهاكاً أخلاقياً خطيراً، ويمكن أن تؤدي تلك الانتهاكات الخطيرة إلى استبعادك من الجمعيات الأكاديمية، وطرده من وظيفتك، واتخاذ إجراءات قانونية ضدك، واحتمال حدوث دمار شديد لسمعتك الأكاديمية.

١- لا تنتحل أعمال الآخرين.

٢- لا تفبرك أو تزور في البيانات، أو إجراءات البحث، أو تحليل البيانات.

المجموعة الثانية: القواعد المتضمنة في هذه المجموعة هي سلوكيات أخلاقية يُوصى بها. والتجاهل الشديد لهذه الأنواع أو الأنواع الأخرى من الآداب المهنية - رغم أنها أقل خطورة - يمكن أن يؤدي إلى تدمير سمعتك المهنية، وتعرضك لعقوبات تحريرية، والإحراج المهني، والإجراءات القانونية، والمعاملة السيئة من زملائك.

٣- احترم حقوق المشاركين في البحث، وخصوصاً الحقوق المتعلقة بخصوصية المعلومات، والمعلومات المتعلقة بطبيعة البحث وأنواع الأنشطة التي يُطلب منهم الاشتراك فيها.

٤- لا تقوم بإساءة التقديم للمحررين ورؤساء برنامج المؤتمر حول أصالة أو مصدر الأوراق التي تقدمها لهم.

٥- لا تسيء استخدام السلطة والمسئولية التي فُوضت إليك كمحرر أو مراجع أو مشرف وتأكد أن العلاقات الشخصية لا تتدخل في حكمك.

٦- صرّح بأي تعارض مصالح مادي ذي أهمية من شأنه أن يتدخل في قدرتك على الموضوعية وعدم التحيز عند مراجعة الأوراق العلمية، والموافقة على الطلبات، والبرمجيات، أو الاضطلاع بعمل من مصادر خارجية.

٧- لا تأخذ أو تستخدم البيانات المنشورة للآخرين دون الإقرار، أو بيانات غير منشورة دون التصريح والإقرار معاً.

٨- اعترف بالمساهمات الموضوعية لجميع المشاركين بالبحث، سواء كانوا زملاء أو طلاب، بما يتفق مع مساهمتهم الفكرية.

٩- لا تستخدم كتابات أو معلومات أو بيانات أو مفاهيم أو أفكار غير

منشورة تخص الآخرين والتي قد تراها كنتيجة لبعض العمليات مثل مراجعة الأقران دون إذن المؤلف.

- ١٠ - استخدم المواد الأرشيفية فقط بما يتفق مع قواعد المصدر الأرشيقي.
- نصيحة: بعض الاقتراحات التي يمكنك من خلالها حماية نفسك من الجدل حول التأليف، والخطوات الخاطئة والأخطاء وحتى الإجراءات القانونية.
- ١ - احتفظ بالتوثيق والبيانات اللازمة لصلاحيات ملكية التأليف الأصلية الخاصة بك لكل عمل علمي يخصك.
- ٢ - لا تعيد نشر أفكار قديمة لنفسك كما لو كانت مساهمة فكرية جديدة.
- ٣ - احرص على تسوية قضايا ملكية البيانات قبل التصرف بها.
- ٤ - استشر الزملاء المناسبين إذا كان لديك شك.

جدول ١٦.١ قواعد الأخلاقيات لجمعية نظم المعلومات

جدل أخلاقي (An Ethical Controversy)

روبرت ألن همفريز (Robert Allen "Laud" Humphreys) هو عالم الاجتماع الأمريكي والمؤلف المعروف بأطروحته في رسالة الدكتوراه "تجارة المقاهي - Tearoom Trade" والذي نُشر عام ١٩٧٠، وهذا الكتاب هو حساب إثنوغرافي للقاءات الذكور اللوطيين المخفية هويتهم في مراحيض الحدائق العامة، وهي ممارسة تعرف بلقاءات غرف الشاي، باللغة اللوطية العامة بالولايات المتحدة. وقد ذهل هامفريز بحقيقة أن أغلبية المشاركين في أنشطة غرف الشاي هم رجال عاديون في الظاهر، عاشوا حياة أسرية تقليدية في مجتمعاتهم.

ومع ذلك كان المهم لهم أن يحافظوا على سرية هويتهم أثناء لقاءات غرف الشاي.

وعادة ما كانت لقاءات غرف الشاي تستلزم ثلاثة أشخاص - الذكور المتورطين في الفعل الجنسي وشخص حارس يسمى المراقب، وكانت وظيفة هذا المراقب تنبيه الذكور الممارسين للفعل الجنسي لقدم الشرطة أو أشخاص آخرون، بينما يستمد المتعة بمشاهدة الفعل بنظرات مختلصة. ونظراً لصعوبة الوصول إلى هذه العينة من المشاركين فقد حضر هامفريز في المراحض العامة متكرراً في صورة مراقب. وبصفته مراقب مشارك في العمل، استطاع هامفريز أن يأخذ ملاحظات لأطروحاته، كما لو كان يتعامل مع دراسة احتجاجات سياسية أو أي ظاهرة اجتماعية أخرى.

وقد احتاج هامفريز إلى مزيد من المعلومات عن المشاركين، ولكن نظراً لأن المشاركين لم يرغبوا في حضور المقابلات أو الكشف عن هوياتهم الشخصية فقد سجل هامفريز أرقام سيارات المشاركين كلما أمكن ذلك، وتبع أسماءهم وعناوينهم من قاعدة البيانات العامة ثم زارهم في منازلهم متكرراً لتجنب الاعتراف علناً أنه يقوم بإجراء دراسة استقصائية، وجمع البيانات الشخصية التي لم تكن لتتاح له إلا بتلك الطريقة.

وقد أثارت أبحاث هامفريز جدلاً كبيراً في المجتمع العلمي. فقال العديد من النقاد أنه ما كان ينبغي له أن يتدخل في خصوصيات الآخرين باسم العلم، بينما انتاب البعض الآخر شيء من القلق إزاء سلوكه المخادع في دفع المشاركين إلى الإيمان بأنه كان مراقباً، في حين كانت لديه دوافع خفية. وحتى أولئك الذين يعتبرون مراقبة أنشطة غرف الشاي مقبولة نظراً لأن المشاركين استخدموا أماكن عامة، اعتقدوا أن الدراسة الاستقصائية الخاصة

بعمل مقابلة لاحقة في منازل المشاركين في ثوب ادعاء كاذب كان تصرف غير أخلاقي، نظراً للطريقة التي حصل بها على عناوين منازلهم ولأنه لم يسعَ إلى الحصول على موافقة مسبقة. بينما حاول عدد قليل من الباحثين تبرير منهج هامفريز قائلين بأن هذه الظاهرة كانت مهمة تستدعي التحري، ولم يكن ثمة طريقة أخرى لجمع البيانات، وأن الخداع لم يسبب ضرراً لأي طرف حيث أن هامفريز لم يكشف عن هويات عينات بحثه لأي أحد. ولم يتم التوصل إلى أي حل لهذا الجدل وما زال محلاً للنقاش الساخن في الفصول الدراسية والمنتديات حول أخلاقيات البحث.



ملحق – Appendix

مقترح خطة منهج دراسي لمادة في درجة الدكتوراه

الأساليب الكمية في إدارة الأعمال ٧٥٦٥: مقدمة في أساليب البحث QMB

٧٥٦٥: Introduction to Research Methods جامعة جنوب فلوريدا

College of Business كلية إدارة الأعمال University of South Florida

• الأهداف (Objectives):

يتمثل الهدف من هذا المنهج الدراسي في تعريف طلاب درجة الدكتوراه على عملية إجراء الأبحاث الأكاديمية. سوف نتعلم في هذا المنهج الدراسي كيفية التفكير والعمل كباحث في تحديد المفاهيم وتصميم وتنفيذ وتقييم مشروعات الأبحاث "العلمية". سوف يتطلب جزء من هذا الفصل منك أن تقوم بتصميم وكتابة مقترح بحث مستقل (بمساعدة الأستاذ الخاص بك). بالإضافة إلى ذلك، سوف يقوم الامتحان النهائي على إعدادك للتعرف على القسم الخاص بالأساليب البحثية الموجود في الاختبار الشامل الخاص برسالة الدكتوراه.

• البنية الهيكلية (Structure):

يتم تصميم هذه المادة على شكل حلقة دراسية. يكمن جوهر أي حلقة دراسية تتعلق برسالة الدكتوراه في مناقشة وتحليل القراءات المحددة من قبل الأستاذ. من أجل القيام بعمل ذلك، يتعين عليك قراءة جميع القراءات المحددة قبل الحضور للدرس والتفكير حول هذه القضايا طوال الحلقة

الدراسية ومناقشة هذه القضايا مع زملائك في الفصل الدراسي، بالإضافة إلى أنه يتعين عليك تجميع هذه المناقشات عقلياً من أجل تطوير نفسك كباحث. الرجاء ملاحظة أنك إذا لم تأتي إلى الفصل الدراسي وأنت على أتم استعداد لهذه الحلقة الدراسية، سوف تكون تائهاً تماماً ولن تتعلم أي شيء خلال مناقشة الدرس.

ولكونها حلقة دكتوراه دراسية، سوف يتطلب هذا المنهج الدراسي: (١) عبئاً أعلى بكثير من أي منهج دراسي على مستوى درجة الماجستير الذي قمت بمواجهته حتى الآن، (٢) جرعة كبيرة من القراءات المملة و (٣) قدراً كبيراً من التفكير الحرج وفي أغلب الأحيان قدراً كبيراً من التفكير المحبط. هذا المنهج الدراسي لا يعتبر منهجاً سهلاً إلى جانب أنك لن تحصل على علامات بطريقة سهلة. إذا شعرت بتحدٍ مع طبيعة هذا المنهج، ينبغي عليك الانسحاب من هذه المادة ومن برنامج الدكتوراه.

• الكتب والمواد الدراسية (Books and Materials):

باتاتشيري أ. (A. Bhattacharjee)، بحوث العلوم الاجتماعية: المبادئ والأساليب والممارسة، الطبعة رقم ٠، ٢، عام ٢٠١٢، تحميل من موقع (http://scholarcommons.usf.edu/oa_textbooks/3/).

توماس جيمس كون (J. Kuhn, T.)، البنية الهيكلية للثورات العلمية، مطبعة جامعة شيكاغو، مدينة شيكاغو، عام ١٩٩٦. يجب قراءة هذا الكتاب بأكمله قبل الأسبوع الرابع من الحلقة الدراسية. يبدو حجم الكتاب الذي قيمته ٥٠، ٧ دولاراً أمريكياً (سعر الأمازون) صغيراً بطريقة خادعة، إلا أنه يعتبر تدريباً مكثفاً، لذا ابدأ بقراءته في الحال.

الأوراق العلمية: يمكن تحميلها من موقع نظام البلاك بورد (my.usf.edu).
انظر جدول الحصص.

• توزيع الدرجات:

الامتحان النهائي – Final exam	٣٥ درجة
مقترح البحث – Research proposal	٣٥ درجة
مراجعة ورقة بحث – Paper review	١٠ درجة
المشاركة في الفصل – Class participation	٢٠ درجة
مقياس الدرجات: A: +٩٧-١٠٠؛ A: ٩٢-٩٧؛ A: -٩٠-٩٢؛ B: +٨٨- ٩٠؛ B: ٨٢-٨٨؛ B: -٨٠-٨٢؛ C: ٧٨-٧٠؛ C: -٧٠-٧٨.	

• الامتحان النهائي (Final Exam)

يُعرف الامتحان النهائي بأنه الامتحان الشامل الذي يستغرق ثلاث ساعات، حيث سوف يتم طرح عليك مجموعة من الأسئلة المقالية التي تتضمن من ثلاثة إلى أربعة أجزاء متعددة، والتي تشبه الأسئلة التي سوف

يتم طرحها عليك في الامتحانات الشاملة الخاصة بدرجة الدكتوراه الخاصة بك. يمكن تحميل عينة من أسئلة الامتحان من موقع نظام البلاك بورد (blackboard). يمكن أن تقوم بكتابة الإجابات الخاصة بك يدوياً أو كتابتها على جهاز الحاسب الآلي. ينبغي أن تقوم بالإجابات الخاصة بك بتوضيح (أ) تجميع المواد الدراسية التي تم تغطيتها في الفصل الدراسي و(ب) التحليل النقدي الذي قمت به فيما يتعلق بهذه المواد الدراسية وليس مجرد موجز غير مفهوم للأوراق أو تعليقات استاذ المادة. سوف يتم منحك الدرجة فقط

بناء على نوعية وجودة إجابتك وليس على حسب كمية الأوراق التي قمت بكتابتها. سوف تفقد الدرجة إذا كانت إجابتك غير ذي صلة بالموضوع (من النوع الحائر)، أو إذا كانت الإجابة لا تحتوي على ما يكفي من التفاصيل (إجابات عامة جداً أو غامضة) أو إذا كانت تظهر مستوى سطحي من الفهم والاستيعاب الخاص بالمواد الدراسية التي تم مناقشتها في الفصل الدراسي. يُسمح في الامتحان باستخدام الكتاب والملاحظات الخاصة بك، إلا أنه يجب أن يتم تحذيرك مسبقاً بأنه عند حصولك على جميع المواد الدراسية أمامك لن يساعدك في شيء، إذا لم تكثرث بالتحضير للامتحان في وقت مبكر. بالنظر إلى الكم الهائل من الموضوعات والمواد الدراسية التي تم تغطيتها في الفصل الدراسي، فإن حصر المذاكرة قبل الامتحانات بأسبوع سوف يكون وقتاً قليلاً جداً ومتأخراً للغاية.

• مقترح البحث (Proposal Research):

سوف تقوم بتطبيق ما تعلمته عن عملية البحث بمقترح بحث يكون الموعد النهائي لتسليمه هو نهاية الفصل الدراسي. سوف يتكون هذا الاقتراح من ١٠ إلى ١٢ صفحة ذات مسافات متباعدة فردية، فيما عدا المراجع والملاحق. يمكن أن تقوم بتحديد أية مشكلة بحثية (research problem) من اختيارك لیتم مناقشتها في اقتراح البحث الخاص بك، ولكن يُفضل أن تكون المشكلة من نوع التقليد الوضعي للاستفسار (positivist tradition of inquiry). ومع ذلك، يجب أن يكون البحث المقترح أصلياً (أي أن البحث لا يكون شيئاً تقوم بعمله لفصل آخر أو مدرس آخر)، ويجب أن يقوم البحث المقترح بدراسة واختبار المشكلة الحقيقية (أي لا تكون المشكلة افتراضية أو "لعبة") إلى جانب أن هذا البحث يجب أن يكون على الأقل من نوعية الأبحاث التي

يمكن تقديمها في المؤتمرات. يجب أن يشتمل المقترح البحثي على خمسة أقسام متمثلة في: (١) مشكلة البحث وأهميتها (research problem and significance) و(٢) مراجعة الكتابات الأدبية (literature review) و(٣) النظرية والفرضيات (theory and hypotheses) و(٤) أساليب البحث (research methods) بالإضافة إلى (٥) خطة البحث (research plan). لا تعتبر عملية جمع البيانات أو تحليل البيانات من العمليات الهامة والضرورية لمقترح البحث. ولكن إذا كنت ترغب في إجراء مشروع بحث من النوع البحوث التفسيرية بدلاً من ذلك، فمن ثم سوف يكون هناك حاجة إلى وجود بعض العمليات الخاصة بجمع وتحليل البيانات (بالإضافة إلى أنه سوف يتم تغيير البنية الهيكلية المذكورة أعلاه - أخبرني عن هذه التغييرات). من المقرر تسليم تقارير البحث في أثناء الفصل الدراسي حيث أننا نقوم بتغطية الموضوعات المناظرة في الفصل الدراسي. سوف يسمح هذا الأمر لي بتزويدك بالملاحظات في وقت مبكر من الفصل الدراسي والقيام بتصحيح المشكلات بشكل جيد قبل الموعد النهائي لتسليم مشروع البحث. لاحظ أن تقارير المقترح التي يتم تسليمها أثناء الفصل الدراسي لن يتم منح الدرجة عليها، بل سوف يتم منح الدرجة فقط على المقترح النهائي الذي سوف تقوم بتقديمه. سوف تقوم أيضاً بعرض تقديمي لمقترحك النهائي خلال الأسبوع الأخير من الفصل الدراسي أمام زملاءك في تقديم رسمي يستغرق من ١٥ إلى ٢٠ دقيقة (بالإضافة إلى خمس دقائق يتم تخصيصها لجلسة الأسئلة/ الأجوبة)، تماماً مثل العرض التقديمي الذي تقوم بتقديمه في المؤتمر الأكاديمي.

• مراجعة الأوراق (Paper Review):

من المقومات الأساسية التي تتعلق بممارسة العمل الأكاديمي أن تقوم بتقييم أبحاث الآخرين بطريقة نقدية. في أثناء النصف الثاني من الفصل الدراسي، سوف يُطلب منك كتابة مراجعة رسمية (نقدية) للأوراق التي يتم تقديمها بغرض النشر في مجلة علمية رائدة. من أجل مساعدتك في الإعداد لمثل هذا الأمر، سوف أقوم بمناقشة كيفية كتابة المراجعات في الفصل، وسوف أقوم بمنحك إطاراً للمراجعة وسوف يكون لديك الفرصة لممارسة جولة واحدة عملية من المراجعات الفعلية التي يتم نشرها في المجلة العلمية بطريقة فعلية. بعد أن تقوم بكتابة المراجعة، سوف أُنحك المراجعات الفعلية التي قام بكتابتها المحررون/ المراجعون مجهولي الهوية فيما يتعلق بهذه الأوراق العلمية، وبالتالي يمكنك عقد مقارنة بين المراجعة التي قمت بكتابتها وبين المراجعات الخاصة بالمراجعين المهنيين لمعرفة ما فاتك في هذه المراجعة. يمكن أخذ مراجعة الأوراق التي تم منحها الدرجة إلى المنزل على أن يتم تسليمها قبل أسبوع واحد من الامتحانات النهائية. يمكن أن تكون في حاجة إلى أن تقوم بإجراء بعض المراجعات البحثية أو قراءة بعض الأوراق البحثية الإضافية قبل كتابة تقرير المراجعة الخاص بك، إلا أنه يتعين عليك ألا تقوم بالمساهمة في أو مناقشة أوراق البحث مع أي شخص داخل أو خارج الفصل.

• المشاركة في المادة (Class Participation):

سوف يتم تعيين "المحاور الرئيسي" لكل ورقة بحث تم مناقشتها في الفصل، ذلك المحاور الذي سوف يكون مسؤولاً عن (١) إعداد ملخص من ورقة واحدة لهذه الأوراق البحثية (في شكل منظم) و(٢) تولي مهمة مناقشة الفصل حول هذه الورقة. سوف تحصل على الدرجة النهائية للمشاركة في

الفصل إذا قمت بتسليم الملخص الخاص بجميع الأوراق المحددة في الوقت المحدد وفي حالة قيامك بأداء المهمة بشكل معقول في المناقشة التي تدور داخل الفصل. الرجاء الرجوع إلى عينة الملخص حتى تأخذ فكرة عن كيفية بناء وتكوين هذه الملخصات. يمكن أن تكون هذه الملخصات من العوامل الدراسية المساعدة المفيدة في الامتحانات، ولكن يتحقق هذا الأمر في حالة واحدة فقط ألا وهي القيام بأداء الوظيفة الشاملة مع هذه الملخصات. يجب إحضار نسخ كافية من الملخصات لتوزيعها على باقي زملاء في الفصل. سوف أعطيك تعليقاً فورياً على الملخص الخاص بك عندما نقوم بمناقشة الورقة في الفصل، وبالتالي يمكنك تحسين الملخص الذي تقوم به في المرة المقبلة. إذا كان لابد من تفويت فصل أو إذا كنت ترغب في القيام بعمل ورقة مختلفة، يمكنك حينئذٍ تبديل الورقة المكلف بها مع زميل لك في الفصل. ومع ذلك، إذا كان هناك سوء فهم ولا يوجد أي ملخص متاحاً فيما يتعلق بورقة البحث في الموعد المحدد للمناقشة، سوف يتم معاقبة الطالب الذي تم تكليفه بورقة البحث هذه في الأصل بعدم الحصول على درجة مشاركة الفصل الخاصة به/ بها. وبغض النظر عن مهمة الملخص، من المتوقع أن يقوم كل فرد بحضور جميع الفصول وقراءة جميع أوراق البحث إلى جانب المشاركة في جميع المناقشات التي تدور داخل الفصل.

• السياسات الخاصة بالمادة (Class Policies):

الحضور (Attendance): أنا لا أقوم بأخذ الحضور الرسمي، ولكنني أقوم بمتابعة من يحضر ومن لا يحضر في الفصل. إذا كنت تعتقد أنك سوف تقوم بتفويت أكثر من أسبوع واحد للفصل أثناء الفصل الدراسي، ينبغي عليك عندئذٍ حذف هذا الفصل.

الصدق الأكاديمي (Academic honesty): يحظر الانتحال بأي شكل من الأشكال وسوف يتسبب هذا الأمر في الحصول مباشرةً على درجة ضعيفة جداً (F). الرجاء الرجوع إلى سياسة الصدق الأكاديمي الخاصة بجامعة جنوب فلوريدا في كتيب الطالب الخاص بك.

العجز والإعاقة (Disability): ينبغي على الطلاب الذين يستلزم استعانتهم بوسائل الإعاقة إخطاري بهذا الأمر في غضون الأسبوعين الأولين من الفصل، وذلك من خلال الخطاب الموجه من مكتب الخدمات الطلابية لذوي الإعاقة. الهواتف المحمولة (Cell phones): يجب إغلاق الهواتف المحمولة خلال فترة إعطاء الدرس، ولكن يمكنك استخدام هذه الهواتف المحمولة أثناء فترات الراحة.

• الجدول الزمني للفصل الدراسي (Class Schedule):

الأسبوع الأول: مقدمة عن البحث (Introduction to Research)

خطة المنهج الدراسي والمقدمات

الفصل الأول

عملية البحث والنشر: الشرائح الخاصة بعملية البحث

الأسبوع الثاني: التفكير مثل الباحث (Thinking Like Researcher)

الفصل الثاني

قصة ورقتي عمل:

▪ فيشمان أر جي وكيميرار سي إف (Fichman, R.G. and Kemerer, C.F.)، "النشر الوهمي للإبداع: اختبار فجوات الاستيعاب"، بحث

أنظمة المعلومات (٣:١٠)، سبتمبر عام ١٩٩٩، الصفحات ٢٥٥-٢٧٥.

- وليامز إل و كيسلر آر و تشوننجهام دبليو و كذلك جيفريز آر (Williams, L.; Kessler, R.R; Chunningham, W.; and Jeffries, R.)، "تعزيز الحالة بالنسبة إلى البرمجة الزوجية"، برنامج IEEE، يوليو/ أغسطس عام ٢٠٠٠، الصفحات ١٩-٢٥.

التفكير النقدي:

- حوار حول القيادة، "الوعي هو أول شيء نقدي"، محادثة مع وندا أورليكوسكي (Wanda Orlikowski)، عام ١٩٩٩.

أخلاقيات البحث:

- قواعد السلوك لجمعية نظم المعلومات:

<http://home.aisnet.org/displaycommon.cfm?an=1&subarticlenbr=13>

- العملية التي تقوم بها هيئة المراجعات المؤسسية (IRB):

http://www.research.usf.edu/cs/irb_forms.htm

الأسبوع الثالث: مراجعة الكتابات الأدبية والتحليل التجميعي - (Analysis)

(Literature Review and Meta

مراجعة الكتابات الأدبية:

- فيشمان آر جي (Fichman, R.G.)، "نشر تكنولوجيا المعلومات: مراجعة البحوث التجريبية"، وقائع المؤتمر الدولي الثالث عشر حول أنظمة المعلومات، دالاس، عام ١٩٩٢، الصفحات ١٩٥-٢٠٦.

- ألافى إم ولايدنر دي إي (Alavi, M. and Leidner, D.E)، "إدارة المعرفة ونظم إدارة المعرفة"، نظم إدارة المعلومات الربع سنوية (٢:٢٥)، مارس عام ٢٠٠١، الصفحات ١٠٧-١٣٦.

التحليل التجميعي:

- كينج دبليو آر، وهي جي (King W.R., and He, J)، "استيعاب دور وأساليب التحليل اللاحق في بحث أنظمة المعلومات"، الاتصالات في نظام المعلومات الآلية (١٦)، عام ٢٠٠٥، الصفحات ٦٦٥-٦٨٦.
- هينارد دي إتش وسزيمانسكي دي إم (Henard, D.H., and Szymanski, D.M)، "لماذا تحقق بعض المنتجات الجديدة نجاحاً أكثر من غيرها من المنتجات الأخرى"، مجلة أبحاث السوق (٣٨)، أغسطس عام ٢٠٠١، الصفحات ٣٦٢-٣٧٥.

آخر موعد - مقترح البحث: تسليم مشكلة البحث وأهميتها.

الأسبوع الرابع: فلسفة العلوم (Philosophy of Science)

الفصل الثالث

الأُطر في الاستفسار العلمي:

- كون تي (Kuhn, T)، البنية الهيكلية للثورات العلمية، مطبعة جامعة شيكاغو، عام ١٩٩٦ (الكتاب الكامل). [انظر مذكرات الدكتور باجرز (Dr. Pajares' notes) كملخص لكتاب كون تي]

الأُطر الخاصة بالعلوم الاجتماعية:

- كروجمان بي (Krugman, P)، "كيف يقوم علماء الاقتصاد بارتكاب الأخطاء

في هذا الأمر"، مجلة نيويورك تايمز، السادس من سبتمبر عام ٢٠٠٩.

- جيوياء دي إيه وبيترى إي (Gioia, D.A., and Pitra, E)، "وجهات النظر للنماذج المتعددة حول بناء النظرية"، أكاديمية مراجعة الإدارة (٤:١٥)، عام ١٩٩٠، الصفحات ٥٨٤-٦٠٢.

الأسبوع الخامس: النظريات في الأبحاث التنظيمية (Theories in Organizational Research)

الفصل الرابع

لماذا النظرية:

- ستاينفيلد سي دبليو وفالك جي (Steinfeld, C.W., Fulk, J)، "حتمية النظرية" في تكنولوجيا المؤسسات والاتصالات، جانيت فالك وتشارلز دبليو شتاينفيلد (محرران)، دار سيج للنشر، مدينة نيويورك بارك، ولاية كاليفورنيا، عام ١٩٩٠.

تقييم النظريات التنظيمية:

- باكاراك إس بي (Bacharach, S.B)، "النظريات التنظيمية: بعض المعايير الخاصة بالتقييم، أكاديمية مراجعة الإدارة (٤:١٤)، عام ١٩٨٩، الصفحات ٤٩٦-٥١٥.

نظرية الوكالة:

- آيزنهاردت كي إم (Eisenhardt, K.M)، "نظرية الوكالة: التقييم والمراجعة"، أكاديمية مراجعة الإدارة (١:١٤)، عام ١٩٨٩، الصفحات ٥٧-٧٤.

نظرية تكلفة المعاملات التجارية:

- ويليامسون أو إي (Williamson, O.E.)، "اقتصاديات المؤسسة التنظيمية: منهج تكلفة المعاملات التجارية"، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع (٣:٨٧)، عام ١٩٨١، الصفحات ٥٤٨-٥٧٧.

الأسبوع السادس: النظريات التنظيمية - تابع - (Continued) (Organizational Theories)

نظرية تكلفة المعاملات التجارية:

- رندفلش إيه وهайд جي بي (Rindfleisch, A. and Heide, J.B.)، "تحليل تكلفة المعاملات التجارية: التطبيقات الماضية والحاضرة والمستقبلية"، مجلة التسويق (٤:٦١)، عام ١٩٩٧، الصفحات ٣٠-٥٤.

النظرية القائمة على الموارد:

- بارني جي بي (Barney, J.B.)، "موارد الشركة وتعزيز القدرة التنافسية"، مجلة الإدارة (١:١٧)، عام ١٩٩١، الصفحات ٩٩-١٢٠.

- بريم أر إل وبتلر جي إيه (Priem, R.L., and Butler, J.E.)، "هل تُعتبر "الرؤية" القائمة على الموارد منظوراً مفيداً لأبحاث الإدارة الاستراتيجية؟"، أكاديمية مراجعة الإدارة (١:٢٦)، عام ٢٠٠١، الصفحات ٢٢-٤٠.

نظرية القدرة الديناميكية:

- تيسي دي جي ويزانو جي وشوين إيه (Teece, D.J.; Pisano, G; and Shuen, A.)، "الإمكانات الديناميكية والإدارة الاستراتيجية"، مجلة

الإدارة الاستراتيجية (٧: ١٨)، عام ١٩٩٧، الصفحات ٥٠٩-٥٣٣.

آخر موعد - مقترح البحث: تسليم مراجعة الكتابات الأدبية (مع الأقسام السابقة، وتعديلها إذا لزم الأمر).

الأسبوع السابع: القياس والصلاحية (Measurement and Validity)

الفصل السادس والسابع

صلاحية المقياس و أحادية البعد:

▪ استراوب دي دبليو (Straub, D.W.)، "التحقق من صحة الأجهزة في أبحاث نظم معلومات الإدارة"، مجلة نظم إدارة المعلومات الربع سنوية (٢: ١٣)، يونيو عام ١٩٨٩، الصفحات ١٤٦-١٦٩.

▪ ماكنتزي إس بي وبوداسكوف بي إم وبوداسكوف إن بي (MacKenzie, S.B., Podsakoff, P.M., and Podsakoff, N.P.)، "قياس التركيب أو البنية وإجراءات الصلاحية في نظم إدارة المعلومات والأبحاث السلوكية: تداخل الأساليب التقنية الحديثة والموجودة" مجلة نظم إدارة المعلومات الربع سنوية (٢: ٣٥)، عام ٢٠٠١، الصفحات ٢٩٣-٣٣٤.

آخر موعد - مقترح البحث: تسليم النظرية والفرضيات (مع الأقسام السابقة، وتعديلها إذا لزم الأمر).

الأسبوع الثامن: بحث دراسات المسح (Survey Research)

الفصول الخامس والثامن والتاسع

مثال نموذجي لعمل المسح الميداني:

▪ تساي دبليو (Tsai, W.)، "تحول المعرفة في الشبكات التنظيمية

الداخلية: تأثيرات موقع الشبكة والقدرة الاستيعابية الخاصة بأداء وابتكار وحدة الأعمال التجارية"، أكاديمية مراجعة الإدارة، عام ٢٠٠١.

التحيزات في بحث دراسات المسح:

▪ مالهورا إن كي وكيم إس إس وباتيل إيه (Malhotra, N.K., Kim, S.S., and Patil, A)، "تباين الأسلوب الشائع في أبحاث نظم المعلومات: مقارنة المناهج البديلة وإعادة تحليل الأبحاث السابقة"، مجلة علوم الإدارة (١٢:٥٢)، عام ٢٠٠٦، الصفحات ١٨٦٥-١٨٨٣.

الأسبوع التاسع: الأبحاث التجريبية والأبحاث شبه التجريبية

Experimental Research Experimental and Quasi

الفصل العاشر

مثال نموذجي للتجربة الميدانية:

▪ هانتون جي إي وماكوين أر إيه (Hunton, J.E., and McEwwn, R.A)، "تقييم العلاقة الموجودة بين دقة التوقع بالمكاسب والأرباح والحوافز التحفيزية واستراتيجية بحث المعلومات المعرفية الخاصة بالمحللين"، مراجعة الحسابات (٤:٧٢)، عام ١٩٩٧، الصفحات ٤٩٧-٥١٥.

المشكلات التي تتعلق بالبحوث التجريبية:

▪ يارفنبا إس إل وديكسون جي دبليو ودي سانكيتس جي (Jarvenpaa, S.L.; Dickson, G.W.; and DeSanctic, G)، "القضايا المنهجية في بحث نظم المعلومات التجريبية: التجارب والتوصيات"، مجلة نظم إدارة المعلومات الربع سنوية (١:١٧)، يونيو عام ١٩٨٥، الصفحات ١٤١-١٥٦.

الأسبوع العاشر: مراجعة البحث (Reviewing Research)

كتابة المراجعات الخاصة بورقة البحث:

- لي إيه إس (Lee, A.S)، "مراجعة المخطوطات للنشر"، مجلة إدارة العمليات (١٣:١)، يوليو عام ١٩٩٥، الصفحات ٨٧-٩٢.
- أغاروال آر وإيشامبادي آر وفرانكو أيه إم وساركار إم بي (Agarwal, R.; Echambadi, R.; Franco, A.M.; and Sarkar, M.B)، "جني المكافآت: تعظيم الفوائد المحصلة من تعليقات المراجع"، مجلة أكاديمية الإدارة (٢٩:٢)، عام ٢٠٠٦، الصفحات ١٩١-١٩٦.

لماذا يتم رفض أوراق البحث:

- دافت آر إل (Daft, R.L)، "لماذا أوصيت بأن يتم رفض المخطوطة الخاصة بك وما الذي يمكنك فعله حيال هذا الأمر"، في إل إل كمينغس وبي جيه فروست (محرران)، التي تم نشرها في مجلة العلوم التنظيمية، الطبعة الثانية، عام ١٩٩٥، الصفحات ١٦٤-١٨٢.

المراجعة الرسمية:

- اكتب مراجعة رسمية عن ورقة البحث التالية استناداً إلى الخطوط الإرشادية والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في المقالات المذكورة أعلاه. استخدم طبعة المراجعة هذه من أجل تحديد البنية الهيكلية التي تتعلق بالمراجعة الخاصة بك: مجهول الهوية، ورقة البحث التي تم تقديمها إلى مجلة نظم إدارة المعلومات الربع سنوية (MIS Quarterly)، عام ٢٠٠٤.

سوف يتم إرسال كلاً من التعليقات الفعلية التي تم استخلاصها من ثلاثة من

المراجعين و AE و SE إليك عن طريق البريد الإلكتروني قبل يوم واحد (بعد استكمال المراجعة الخاصة بك).

مراجعة ورقة البحث:

- يتم تسليم ورقة بحث سرية واحدة إليك لتقوم بمراجعتها على أن يتم تسليمها في الأسبوع الثالث عشر. يُعتبر هذا الأمر جزءاً من درجة المنهج الدراسي الخاص بك، وبالتالي يُرجى التخطيط لقضاء وقت كافٍ وبذل مجهوداً كافياً في هذه المراجعة.

الأسبوع الحادي عشر: بحث الحالة (Case Research)

الفصل الحادي عشر

إجراء بحث الحالة:

- بنسات آي وجولدشتاين دي كيه وميد إم (Benbasat, I.; Goldstein, M.D.K.; and Mead, M.), "استراتيجية بحث الحالة في الدراسات الخاصة بنظم المعلومات"، مجلة نظم إدارة المعلومات الربع سنوية، سبتمبر عام ١٩٨٧، الصفحات ٣٦٩-٣٨٦.

مثال نموذجي لبحث الحالة:

- بيودري إيه وبينسونولت إيه (Beaudry, A., and Pinsonneault, A.), "استيعاب إجابات المستخدم على تكنولوجيا المعلومات: نموذج مطبوع عن تكيف المستخدم"، مجلة نظم إدارة المعلومات الربع سنوية (٣:٢٩)، سبتمبر عام ٢٠٠٥، الصفحات ٤٩٣-٥٢٤.

- أيزنهااردت كيه إم (Eisenhardt, K.M.), "اتخاذ القرارات الاستراتيجية

السريعة في البيئات عالية السرعة"، مجلة أكاديمية الإدارة (٣:٣٢)، عام ١٩٨٩، الصفحات ٥٤٣-٥٧٧.

التحليل الوضعي في مقابل التحليل التفسيري:

- تراوث إي إم وجيسوب إل إم (Trauth, E.M., and Jessup, L.M.)، "استيعاب المناقشات التي تتم بواسطة الحاسب الآلي: التحليلات الوضعية والتفسيرية لاستخدام نظام دعم المجموعة"، مجلة نظم إدارة المعلومات الربع سنوية (١:٢٤)، مارس عام ٢٠٠٠، الصفحات ٤٣-٧٩.
- آخر موعد - مقترح البحث: تسليم أساليب البحث المستخدمة (مع جميع الأقسام السابقة).

الأسبوع الثاني عشر: البحوث التفسيرية (Interpretive Research)

الفصل الثاني عشر والفصل الثالث عشر

عرض: تحليل المحتوى عن طريق استخدام النظرية المتأصلة.

البحوث النوعية:

- شاه إس كيه وكورلي كيه جي (Shah, S.K. and Corley, K.G.)، "بناء نظرية أفضل عن طريق سد الفجوة الموجودة بين كل من البحوث النوعية والبحوث الكمية"، مجلة الدراسات الإدارية (٣:٤٨)، ديسمبر عام ٢٠٠٦، الصفحات ١٨٢١-١٨٣٥.

البحوث الإجرائية:

- كوهلي آر وكتينجر دبليو (Kohli, R. and Kettinger, W.)، "تحديد المعلومات التي تدور حول العشيرة: التحكم في التكاليف الخاصة

بالطبيب والنتائج"، مجلة إدارة الأعمال الربع سنوية (٣:٢٨)، سبتمبر عام ٢٠٠٤، الصفحات ٣٢-١.

وصف الأعراق البشرية:

- بارلي إس أر، "الفنيون في مكان العمل: الدليل الإثنوغرافي على إحضار العمل في الدراسات التي تتعلق بالمؤسسة التنظيمية"، مجلة العلوم الإدارية الربع سنوية (٤١)، عام ١٩٩٦، الصفحات ٤٠٤-٤١١.

الأسبوع الثالث عشر: الأساليب المتنوعة (Miscellaneous Methods)

الفصل السادس عشر

العرض:

- التحليل الإحصائي عن طريق استخدام برنامج تحليل البيانات الإحصائية العلمية SPSS.

تحليل البيانات الثانوية:

- تشاني بي كيه وفيلبيتش كيه إل (Chaney, P.K. and Philipich, K.L.)، "السمعة الممزقة، تكلفة فشل المراجع"، مجلة البحوث المحاسبية (٤:٤٠)، سبتمبر عام ٢٠٠٢، الصفحات ١٢٢١-١٢٤٥.

النمذجة التحليلية:

- بايوس بي إل وجاين إس وراو إيه جي (Bayus, B.L., Jain, S., and Rao, A.G.)، "الحقيقة أم العواقب: تحليل السلع الدخانية والإانات المنتجات الجديدة"، مجلة أبحاث التسويق (٣٨)، فبراير عام ٢٠٠١، الصفحات ٣-١٣.

آخر موعد - تسليم مراجعة المقالة العلمية.

الأسبوع الرابع عشر: الإمتحان النهائي (Final Exam)

إمتحان شامل يستغرق ثلاث ساعات ويُسمح فيه بإستخدام الكتاب والمذكرات الخاصة. (يوجد عينة أسئلة لهذا الإمتحان).

الأسبوع الخامس عشر: العروض التقديمية الخاصة بالطلاب (Student

Presentations)

عرض تقديمي يستغرق عشرين دقيقة بالإضافة إلى خمس دقائق يتم تخصيصها للأسئلة والأجوبة.

آخر موعد - تسليم مقترح البحث النهائي.



معلومات عن الكتاب (About the Book)

تم تصميم هذا الكتاب حتى يتمكن طلاب الدكتوراه والدراسات العليا من التعرف على عملية إجراء الأبحاث العلمية في كل من مجال العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والتعليم والصحة العامة وكذلك التخصصات الأخرى ذات الصلة. يُعتبر هذا الكتاب مصدراً شاملاً ومدمجاً وذو وقفة واحدة فيما يتعلق بالمفاهيم التأسيسية في الأبحاث السلوكية، إلى جانب أنه يعمل بمثابة النص المستقل أو المكمل لقراءات البحث في أية حلقة دراسية تتعلق بدرجة الدكتوراه أو المادة الدراسية التي تدور حول أساليب البحث.

معلومات عن مشروع النص العالمي (About the Global Text Project)

يُعرف مشروع النص العالمي بأنه المبادرة الغير ربحية التي تم تأسيسها بهدف توزيع الكتب الدراسية المجانية ذات الجودة العالية في الشكل الإلكتروني بغرض الاستخدام التعليمي في جميع أنحاء العالم بموجب ترخيص مجلس العموم الإبداعي. ومنذ أن بدأ في شهر يناير من عام ٢٠٠٤، تم تمويل هذا المشروع من قبل مؤسسة جاكوبس (Jacobs Foundation) بمدينة زيورخ في دولة سويسرا، إلى جانب أن هذا المشروع يقع بشكل أساسي في جامعة جورجيا (University of Georgia) بالولايات المتحدة الأمريكية.

تعليقات القراء (Reader Comments)

"يبدو [الكتاب] ممتازاً حقاً. يقوم الكتاب بالتطرق إلى جميع القضايا والمسائل الهامة، إلا أنه موجزاً في نفس الوقت. يعد الكتاب مساهمة رائعة. سوف أقوم بتدريس أساليب البحث في العام القادم، وأتطلع إلى الاعتماد على

الكتاب الخاص بك في المنهج الدراسي". - الدكتور سيد هوف من جامعة فيكتوريا بولاية ويلينجتون، دولة نيوزيلندا.

"لقد أعجبت بقدرتك على بقاءك على نفس المنوال دون انحراف عن الموضوع إلى جانب أسلوبك البسيط في الكتابة. سوف أنظر بالتأكيد في استخدام الكتاب بالنسبة إلى طلاب درجة الماجستير الذين أقوم بتدريسهم (في مجال الإدارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). أوجه لكم الشكر على تفانيكم وكرمكم!". - الدكتور رافي دار من جامعة أوبسالا في دولة السويد.

"لقد أعجبت فعلاً بالبنية الهيكلية والمنهج الذي قمت باختياره في هذا الكتاب! أود أن أقوم باستخدام هذا الكتاب كقاعدة أساسية لكل من الأساليب والمناهج الدراسية الخاصة بالنظريات التي أقوم بتخطيطها. أقدم بالغ الشكر إلى الجهد الذي بذلتموه في هذا الكتاب وجعله متاحاً مجاناً". - الدكتور بنيامين مولر من جامعة مانهايم بألمانيا.

"لقد أعجبت بالإسهامات التي قمت بتقديمها إلى المجتمع. أنا أقوم بالتخطيط إلى استخدام هذا الكتاب للطلاب الذين أقوم بتدريس لهم في مرحلة الدكتوراه". - الدكتور بول بنيامين لوري من جامعة سيتي بمدينة هونج كونج، دولة الصين SAR.

"هذه مبادرة عظيمة. سوف أقوم بالتأكيد باستخدام الكتاب مع طلاب الدكتوراه الذين أقوم بالتدريس لهم". - الدكتور راجيف شارما من جامعة وولونجونج بدولة أستراليا.

"لقد قمت بتحميل وقراءة الكتاب. إنه كتاباً جيداً ومتقن. أشكركم على القيام بهذا العمل. سوف أحاول استخدام هذا الكتاب واقتراحه على الآخرين".

- الدكتور سمير فرج من جامعة ماكجيل بدولة كندا.

"يعتبر هذا الكتاب هدية قيمة ومدرسة تم تقديمها في هذا المجال. لقد أخذت نظرة سريعة على الكتاب ويبدو أنه شاملاً للغاية". - الدكتور كريج فان سلايك من جامعة سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية.

"أتقدم ببالغ الشكر والعرفات على مشاركتكم الكتاب المدرسي الخاص بكم الذي يدور حول أساليب البحث. إن هذا الكتاب مشروعاً عظيماً وممتازاً في الحقيقة. لقد قمت بتقديم العديد من المساهمات القيمة للغاية للأبحاث في مجالات واسعة ومتعددة". - الدكتورة ماجي مينهونج وانج من جامعة هونج كونج، دولة الصين SAR.

"يقدم هذا الكتاب تغطية جيدة لكل من البحوث النوعية والبحوث الكمية. لقد قمت بمطالعة هذا الكتاب وسوف أقوم باستخدامه مع طلاب البحث الذين أعمل معهم". - الدكتور ريني نايدو من جامعة بريتوريا في جنوب أفريقيا.



فهرس المحتويات

٥	حول المرلف
٦	حول المترجم
٧	تمهيد
١١	الفصل الأول: العلم والبحث العلمي Science and Scientific Research
١٤	العلم (Science)
١٧	المعرفة العلمية (Scientific Knowledge)
١٩	البحث العلمي (Scientific Research)
٢٣	الطريقة أو المنهج العلمي (Scientific Method)
٢٥	أنواع البحث العلمي (Types of Scientific Research)
٢٧	تاريخ الفكر العلمي (History of Scientific Thought):
٣٥	الفصل الثاني: التفكير كباحث Thinking Like a Researcher
٣٨	وحدة التحليل (Unit of Analysis)
	المفاهيم (Concepts) والتكوينات أو البنيات (Constrcuts) والمتغيرات
٤٠	(Variables)
٤٦	المقترحات والفرضيات (Propositions and Hypotheses)

- النظريات والنماذج (Theories and Models) ٤٨
- الفصل الثالث: عملية البحث The Research Process ٥٣
- إطارات البحوث الاجتماعية (Paradigms of Social Research) ٥٥
- نظرة عامة على عملية البحث (Overview of the Research Process) ٦١
- الأخطاء الشائعة في الأبحاث (Common Mistakes in Research) ٦٩
- الأسئلة البحثية ذات الدوافع الغير كافية (Insufficiently motivated research questions): ٧٠
- متابعة مستحدثات عملية البحث (Pursuing research fads): ٧٠
- المشاكل الغير قابلة للبحث (Unresearchable problems): ٧١
- طرق البحث المفضلة (Favored research methods): ٧١
- التنقيب الأعمى في البيانات (Blind data mining): ٧١
- الفصل الرابع: نظريات البحث العلمي Theories in Scientific Research ٧٣
- النظريات (Theories): ٧٥
- اللبات الأساسية للنظرية (Building Blocks of a Theory): ٧٩
- سمات النظرية الجيدة (Attributes of a Good Theory): ٨٣
- طرق بناء النظريات (Approaches to Theorizing) ٨٥
- أمثلة على النظريات العلمية الاجتماعية (Examples of Social Science)

٨٧	(Theories
١٠١	الفصل الخامس: تصميم البحث Research Design
	السمات والملامح الرئيسية لتصميم البحث (Key Attributes of)
١٠٥	(a Reseach Design
	تحسين الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية (Improving Internal
١١٠	(and External Validity
١١٢	تصميمات البحث الشائعة (Popular Reseach Designs)
١٢٠	اختيار تصميمات البحث (Selecting Reseach Designs)
١٢٣	Measurement of Constructs أو البنيات ... الفصل السادس: قياس التركيبات
١٢٥	(Conceptualization) إستيعاب المفاهيم
١٢٨	(Operationalization) التفعيل
١٣١	(Levels of Measurement) مستويات القياس
١٤١	(Scaling) التقييس
١٥٠	(Indexes) المؤشرات
١٥٤	(Typologies) الأساليب النمطية
١٥٤	(Summary) ملخص
١٥٧	Scale Reliability and Validity الفصل السابع: اعتمادية وصلاحية المقياس

١٦١ (Reliability) الاعتمادية
١٦٧ (Validity) الصلاحية
١٧٥ (Theory of Measurement) نظرية القياس
	An Integrated Approach to) المنهج المتكامل لصلاحية القياس
١٧٩ (Measurement Validation
١٨٥ Sampling الفصل الثامن: المعاينة
١٨٨ (The Sampling Process) عملية المعاينة
١٩٢ (Probability Sampling) المعاينة الاحتمالية
١٩٧ (Non-Probability Sampling) المعاينة الغير الاحتمالية
٢٠١ (Statistics of Sampling) إحصائيات المعاينة
٢٠٩ Survey Research الفصل التاسع: البحث المسحي
٢١٤ (Questionnaire Surveys) الاستبيان المسحي
٢٢٥ (Interview Survey) المقابلات المسحية
٢٣٢ (Biases in Survey Research) التحيزات في أبحاث المسح
٢٣٩ Experimental Research الفصل العاشر: البحوث التجريبية
٢٤٣ (Basic Concepts) المفاهيم الرئيسية
	Two-Group Experimental) التصميمات التجريبية لمجموعتين

٢٤٧	(Designs
٢٥٢	التصميمات العاملية (Factorial Designs)
٢٥٥	التصميمات التجريبية المهجنة (Hybrid Experimental Designs)
٢٥٨	التصميمات شبه التجريبية (Quasi-Experimental Designs)
٢٦٥	مخاطر البحوث التجريبية (Perils of Experimental Research)
٢٦٩	الفصل الحادي عشر: بحث الحالة Case Research
٢٧٤	القرارات الرئيسية في بحث الحالة (Key Decisions in Case Research)
٢٧٨	إجراء بحث الحالة (Conducting Case Research)
	مثال على بحث الحالة التفسيري (Interpretive Case Research)
٢٨٤	(Exemplar
٢٩١	مثال على بحث الحالة الوضعي (Positivist Case Research Exemplar)
	المقارنات مع البحوث التقليدية (Comparisons with Traditional
٢٩٤	(Research
٢٩٩	الفصل الثاني عشر: البحوث التفسيرية Interpretive Research
٣٠٥	التمييز عن البحوث الوضعية (Distinctions from Positivist Research)
	الفوائد و التحديات الخاصة بمجال البحوث التفسيرية (Benefits and
٣٠٧	(challenges of Interpretive Research

السمات الخاصة بالبحوث التفسيرية (Characteristics of Interpretive)

٣٠٩ (Research

عملية جمع البيانات التفسيرية (Interpretive Data Collection) ٣١١

التصميمات الخاصة بالبحوث التفسيرية (Interpretive Research Design) ... ٣١٢

التأصيل العلمي في البحوث التفسيرية (Rigor in Interpretive Research) ٣٢٠

٣٢٣..... Qualitative Analysis الفصل الثالث عشر: التحليل النوعي

النظرية المؤصلة (Grounded Theory) ٣٢٦

٣٣٣ تحليل المحتوى (Content Analysis)

٣٣٥ التحليل التفسيري (Hermeneutic Analysis)

٣٣٧ (Conclusions) الخلاصات

الفصل الرابع عشر: التحليل الكمي، الإحصائيات الوصفية

٣٣٩..... Quantitative Analysis: Descriptive Statistics

٣٤٢ إعداد البيانات (Data Preparation)

٣٤٧ التحليل الفردي (Univariate Analysis)

٣٥١ التحليل الثنائي (Bivariate Analysis)

الفصل الخامس عشر: التحليل الكمي: الإحصاء الاستنتاجي

٣٦٣..... Quantitative Analysis: Inferential Statistics

٣٦٥	مفاهيم أساسية (Basic Concepts)
٣٦٨	النموذج الخطي العام (General Linear Model – GLM)
٣٧٢	المقارنة بين مجموعتين (Two–Group Comparison)
٣٧٨	التصميمات العاملية (Factorial Design)
٣٧٩	التحليلات الكمية الأخرى (Other Quantitative Analysis)
٣٨٣.....	الفصل السادس عشر: أخلاقيات البحث Research Ethics
	المبادئ الأخلاقية في البحث العلمي (Ethical Principles in Scientific)
٣٨٦	(Research
٣٩٢	مجالس المراجعة المؤسسية (Institutional Review Board)
٣٩٣	القواعد المهنية للأخلاقيات (Professional Code of Ethics)
٣٩٦	جدل أخلاقي (An Ethical Controversy)
٤١٨	معلومات عن الكتاب (About the Book)
٤١٨ ...	معلومات عن مشروع النص العالمي (About the Global Text Project)
٤١٨	تعليقات القراء (Reader Comments)

